

وليد بن راشد السعيدان

حَفِظَهُ الله



f

اسم الكتاب:	**فتاوى العقيدة - المجلد الأول**
فضيلة الشيخ:	وليد بن راشد السعيدان
تصميم:	محمد هاشم محمد
حجم الكتاب:	١٧سم X ٢٤سم
عدد الصفحات:	٣٧٠ صفحة

f





وليد بن راشد السعيدان

حَفِظهُ الله

فتاوى العقيدة - المجلد الأول

١٤٤٦هـ-٢٠٢٥م

توزيع الفتاوى العقدية

١- سُئِلَ الشيخ: هل هناك ضابط في التفريق بين المسائل التي أصلها عقدي والتي أصلها فقهي؟

فأجاب -عفا الله عنه-: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعالَمِينَ وبعد،

ما نص عليه علماء الاعتقاد في كتبهم وتوارثته مؤلفاتهم، ودونوه في معتقداتهم وجعلوه دينًا يدينون الله به، وعقيدةً ينتهجونها ويدرسونها للأمة، فإن هذه من جملة المسائل العقدية.

حتى وإن تكلم عنه بعض الفقهاء في بعض الأبواب لوجود المناسبة؛ لكن أصله عقدي، وغالبًا ما تكون تلك المسائل هي التي ترجع إلى تحقيق معنى: «لَا إله إِلَّا اللَّهَ محمدٌ رسول الله» لأن أركان الإسلام خمسة: أولها الشهادتان.

فالمسائل التي ترجع إلى تحقيق الشهادتين، والمسائل التي ترجع إلى تحقيق ركنٍ من أركان الإيمان الستة، فإنها غالبًا ما تكون من المسائل العقدية.

فأصلها عقديٌ وإن تكلم عنها بعض الفقهاء في بعض أبواب الفقه، لوجود المناسبة

ولو أنك سبرت عقيدة أهل السنة والجماعة، لوجدت أن غالب المسائل العقدية ترجع إلى ما يوجب تحقيق الشهادتين، وما يناقضها، وإلى ما يوجب تحقيق الإيمان بالأركان الستة المذكورة في حديث ابن عمر في صحيح الإمام مسلم، في بيان الإسلام والإيمان.

فهي مسائل عقديه نص عليها علماء الاعتقاد، وصارت من العلم المشهور بينهم، فإذا تكلم عليها بعض الفقهاء فلا ينقلها من كونها عقدية إلى كونها فقهية.

وأما المسائل الفقهية فهي التي ترجع إلى ما يتعلق بمسائل الطهارة، أو أبواب العبادات من كتاب الصلاة إلى باب الحج، أو ما يتعلق بمسائل البيوع والشراء والمعاملات.

أو ما يتعلق بالأحوال الشخصية من الأنكحة، والنفقات والطلاق أو ما يتعلق بحفظ النفوس من الجنايات والحدود والإقرار والشهادات وغيرها؛ فهذه مسائل أصلها فقهيٍ، وأكثر من يتكلم عليها علماء الفقه.

فإذا تكلم عليها بعض علماء الاعتقاد، فلا ينقلها من كونها مسألةً فقهيةً إلى كونها مسألة عقدية، فالمسائل العقدية هي ما ترجع إلي مسألة الشهادتين أو أركان الإيمان الستة.

والمسائل الفقهية هي التي ترجع إلى ما يتعلق بالعبادات أو المعاملات أو الأنكحة، وهذا يعرفه طالب العلم -إن شاء الله- بالدربة، فالمسألة التي أكثر من يتكلم عليها علماء الاعتقاد تعتبر مسألة عقدية؛ حتى وإن تكلم عليها بعض الفقهاء لمناسبتها في بعض الأبواب الفقهية.

والمسألة التي أكثر ما يتكلم عليها الفقهاء، ويدللون لها ويفصلون فيها ويذكرون الخلاف فيها، هي مسألةٌ فقهية حتى وإن ذكرها بعض علماء الاعتقاد لمناسبة ما كمسألة المسح على الخفين، فهي فقهية لأن أكثر من يتكلم على مسائل المسح إنما هم الفقهاء.

فإدخالها في بعض كتب الاعتقاد لا يخرجها من كونها فقهيةً إلى كونها عقدية، وكذلك مسائل التكفير أيضًا مسائل عقدية، لأننا سنُخرِج فيها الإنسان من دائرة الإسلام إلى دائرة الكفر.

فإذًا عندك الآن ضابطان:

- الضابط الأول: أن المسألة التي ترجع إلى تحقيق الشهادتين، أو أحد أركان الإيمان الستة تعتبر عقدية، وإن تكلم عنها بعض الفقهاء.

والمسائل التي تتعلق بالصلاة أو بالزكاة، أو بالحج أو بالبيع والشراء أو بأحوال الإنسان الشخصية من نكاحٍ وجنيات وحدود، هذه فقهية، وإن تكلم عنها بعض علماء الاعتقاد.

- والضابط الثاني: أن المسائل التي يتكلم عنها علماء الاعتقاد كثيرًا، ويدللون لها ويردون على من خالف فيها فهي عقدية، وإن ذكرت في كتب الفقه أحيانًا.

والمسائل التي يتناولها الفقهاء بكثرةٍ، فأكثر من يتكلم عنها الفقهاء، ويدللون لها ويجيبون عن الشبهة فيها، فهذه هي المسائل الفقهية وإن ذكرها بعض علماء الاعتقاد لمناسبةٍ ما والله أعلم.

f

٢- سُئِلَ الشيخ: كيف نعرف أن المسألة الفلانية من الأصول والمسألة الأخرى من الفروع ولا سيما في المسائل المعاصرة، بارك الله فيكم.

فأجاب -عفا الله عنه-: الحمد لله رب العالمين، أولا يا أخي تقسيم الدين إلى أصول وفروع ليس عليه عمل أهل السنة والجماعة ولذلك لابد أن تترك هذا التقسيم لأنه من التقسيمات المجملة والألفاظ المجملة لا تقبل مطلقًا ولا تنفى مطلقًا، وإنما هي موقوفة على الاستفصال حتى يتميز حقها فيقبل من باطلها فيرد، فدع هذا التعبير المجمل الذي يحتمل الحق والباطل وعليك أن تعبر بأن الدين عقائديات وفقهيات، أو أن تقول مثلا الدين علميات وعمليات، وهكذا -وفقك الله-، وأنا لا أدري عن قولك المسائل العقدية المستجدة فما هي المسائل العقدية المستجدة؟ فأنا لا أعلم عقيدة قد استجدت، فالعقائد أمور مفصولة بالدليل الخبري الصحيح وقد توارثتها الأمة في أجيالها خالفًا عن سالفٍ فليس هناك عقيدة تستجد وفقك الله، فالعقائد كلها قد دُوِّن أمرها وقضي شأنها وقررت أطرافها وكلياتها وغير ذلك، فليس هناك عقيدة تستجد أحسن الله إليك، وأما قولك كيف أعرف المسائل المهمة في العقيدة؟ أو ما سميته أنت بالأصول في العقيدة والتي يولى ويعادى عليها، فيا أخي اعلم أن مسائل العقيدة لا تخرج عن ثلاثة اقسام -وفقك الله-:

- إما أن تكون مسائل إجماعية.
- وإما أن تكون مسائل عقدية خلافية.
- وإما أن تكون مسائل عقدية اجتهادية.

فمسائل العقيدة الكبار التي يوالى ويعادى عليها هي القسم الأول فقط، وهي

تلك المسائل العقدية أيًا كان بابها العقدي إذا أجمع عليها أهل السنة والجماعة، فكل مسألة أجمع عليها أهل السنة والجماعة فهي من مسائل الموالاة والمعاداة، وهي من مسائل أصول الدين الكبار التي لا يجوز للإنسان الإخلال بها، والتي يوالى ويعادى عليها، وأما إذا كانت المسألة العقدية ثبت فيها خلاف أهل السنة والجماعة أو كانت من المسائل الاجتهادية بين أهل السنة والجماعة فإياك أن تجعلها محطاَ للولاء والبراء فليست هي من مسائل العقيدة الكبار التي تخضع للولاء والبراء أو للخروج عن دائرة أهل السنة أو البقاء فيها، لذلك إذا أردت أن تعرف مسائل الدين العقدية الكبار فإنها مخصوصة بالقسم الأول، وهي المسائل العقدية الإجماعية التي ثبت فيها إجماع أهل السنة والجماعة وفقك الله، وأما ما كان من قبيل المسائل الخلافية أو ما كان من قبيل المسائل الاجتهادية فإنها ليست من مسائل الدين الكبار التي يوالى ويعادى عليها، والله أعلم.

f

قواعد العقيدة:

٣- سُئِلَ الشيخ عن:حكم تسمية التوحيد بعلم الكلام؟.

فأجاب –عفا الله عنه –:

الحمد لله، هذه من التسميات المحرمة التي لا يجوز إطلاقها على علم العقيدة، وذلك لأن من نسب التوحيد إلى أنه علم الكلام، إنما أخذها من التسميات الفلسفية لما دخلت علوم الكلام في علوم عقائد المسلمين، فهو علم العقيدة وعلم الشريعة وعلم التوحيد والفقه الأكبر وتوحيد الألوهية والإلهيات ونحو ذلك من الأسماء التي لا بأس بها، والتي تدل على مقصود موضوع التوحيد، وأما نسبة هذا العلم إلى أنه علم الكلام فهي تسمية فلسفية فاسدة باطلة ومقصدها باطل، فإن علم الكلام من العلوم الفلسفية التي لا يزال أهل السُّنَّة يحاربونه، فكيف ننسب توحيدنا إلى هذا الاسم، فالواجب علينا أن ننكر على كل من نراه أو نسمعه يسمي علم التوحيد بعلم الكلام، فهي تسمية فلسفية باطلة محدثة منكرة، والله أعلم.

f

٤- سُئِلَ الشيخ:كيف أعرف أني أتبع العقيدة الصحيحة، فكل طرف يقول عن نفسه أنه من أهل السُّنَّة والجماعة، وماذا تنصح الطالب المبتدئ في العقيدة أن يسمع أولا ثم ثانيا ليتمكن من العقيدة؟.

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله رب العالمين وبعد،

يعرف الإنسان صحة الاعتقاد الذي هو عليه إذا كان متفقا مع ثلاثة أشياء، مع

كتاب الله عز وجل، وسنة رسوله ﷺ، وفهم السلف الصالح، فإن النبي ﷺ لما سُئل عن الطائفة الناجية المنصورة والجماعة قال ((مَا أَنا عَلَيْه وأَصْحَابِي))[١] فقوله ما أنا عليه أي: من الكتاب والسُّنَّة، ثم أضاف شرطًا آخر في قوله وأصحابي أي على فهم أصحابي، فإذا كانت العقيدة التي بين جنبيك متفقة مع كتاب الله عز وجل ومع سنة النبي ﷺ على فهم السلف الصالح فهي عقيدة صحيحة، ومتى ما خالف الاعتقاد كتاب الله أو خالف سنة النبي ﷺ أو خالف فهم السلف الصالح فإنها عقيدة فاسدة، ويُعرف ذلك بدراسة مثل هذه المذاهب العقدية فحينئذ أنت ترى أن أهل السُّنَّة والجماعة قد بنوا جميع عقائدهم على هذه الأركان الثلاثة، فلا تجد عقيدة يعتقدها أهل السُّنَّة والجماعة إلا ولابد أن يتوفر فيها الكتاب أو السُّنَّة وعلى فهم السلف الصالح، وأما أصحاب العقائد الأخرى كالخوارج والرافضة والجهمية والمعتزلة والأشاعرة والماتوريدية والكُلاَّبية وغيرهم من أصحاب الطوائف وأهل الضلال فإنك لابد وأن تجد كثيرا من عقائدهم المخالفة إما للكتاب وإما للسنة وإما لفهم الصحابة رضي الله تعالى عنهم وأرضاهم، ولذلك فاحفظ مني هذه القاعدة وفقك الله، كل عقيدة تبنى على الكتاب والسُّنَّة وفهم السلف فصحيحة، وكل عقيدة خالفت شيئا من ذلك ففاسدة، والسلام عليكم.

f

---

(١) أخرجه الترمذي في كتاب الإيمان، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة، رقم (٢٦٤١)، وقال: هذا حديث مفسر غريب، وصححه الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة حديث برقم (٢٠٤).

٥- سُئِلَ الشيخ:أحسن الله إليكم ذكرتم في فتوى لكم أن فهم السلف للنصوص في ثلاث قواعد وقد أشكل علي الفرق بين (القاعدة الأولى) وهي حمل النصوص على حقيقتها دون مجازها إلا بقرينة (والقاعدة الثانية) وهي حمل النصوص على ظاهرها دون تأولها إلا بقرينة فما الفرق أحسن الله إليكم بين القاعدتين مع ضرب المثال.

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين هما قريبتان في الظاهر ولكن بينهما مع التحقيق شيء من الفرق اليسير:وهي أن الحقيقة يقابلها المجاز والظاهر يقابله المؤول

وأما الفرقان بينهما غير ما ذكرته لك هو أن المجاز إنما يرجع فيه إلى لغة العرب فالعرب قد تعبر عن الشيء بحقيقته تارة وبمجازه تارة فالمجاز مستفاد من لغة العرب كذلك .

وأما التأويل فإنه قد يكون مستفادا من لغة العرب أو هو اختراع من المؤول نفسه

فلو قلت إن معنى قول النبي ﷺ:(حتَّى يَضَعَ فيها رَبُّ العِزَّةِ، تَبارَكَ وتَعالَى، رِجْلَهُ)[١] أن الرجل يراد بها الجماعة من الناس فهذا لا نقول فيه حقيقة ومجاز لأن العرب لم تعبر عن الجماعة من الناس بأنهم رجل، ولكن هذا تحريف من صاحب التأويل أصلا فهذا خالف الظاهر لا إلى مجازه، وإنما لمعنى آخر؛ فالمجاز لابد وأن يكون مستفادا من لغة القوم، وأما التأويل فإنه قد يخترع لك المؤول معنا لا تعرفه العرب في حقائق كلامها ولا في مجاز كلامها. وأضرب

---

(١) صحيح مسلم الرقم:٢٨٤٨

لك مثالا آخر:كثير من أهل البدع يقولون في قول الله عز وجل:﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن-٢٧] وجهه هو الذات فأنشد الله هل الذات يقال أنها مجاز الآن؟

الجواب:لا، لأن العرب لا تستعمل الوجه بمعنى الذات لا في حقيقة كلامها ولا في مجازها فهذا إلى مخالفة الظاهر بالتأويل أقرب منه من مخالفة الحقيقة إلى المجاز.

وكذلك أيضا في قول الله عز وجل:﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء-١٦٤] فانهم يقولون التكليم بمعنى الجرح فهنا حينئذ نقول بأن هذا لا يعتبر مجازا وإنما يعتبر انتقالا من الظاهر إلى المؤول والذي أريدك أن تنتبه له هنا هو أن الحقيقة تستفاد من كلام العرب والمجاز أيضا مستفاد من كلام العرب فلو دخل أحد الفصل وقال رأيت حمارا نائما بين الطلاب فإن العرب نفسها استخدمت هذا مجازا على الطالب البليد فالطالب البليد يقال له حمار عند العرب في استخداماتها في لسانها وكذلك قول من قال من الأشاعرة في قول الله عز وجل:﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة:٦٤] المراد بها النعمة والقدرة هذا حقيقة ومجاز افهمت هذا؟ هذا انتقال من الحقيقة إلى المجاز لان العرب استخدمت النعمة والقدرة في مسمى اليد فالفرق بينهما وفقك الله أن الحقيقة يقابلها المجاز وأن الظاهر يقابله المؤول هذا أولا

والثاني أن الحقيقة مستفادة من كلام العرب والمجاز مستفاد من كلام العرب واستعمالاتها أيضا، وأما الظاهر فإنه يقابله المؤول قد لا تكون العرب قد سمعت به لا في حقائق كلامها ولا في مجازاته فإن كثيرا ممن يحرف شيئا من صفات الله قد ينتقل بك من حقيقة الكلام إلى معنى آخر لا تعرفه العرب

حتى في مجازات كلامها فإذا كان العرب تستعمله في مجازات كلامها تلك نطبق عليها قاعدة(الحقيقة والمجاز) وإذا كانت العرب لم تسمع بهذا التحريف في كلامها فنطبق عليها قاعدة (الظاهر والمؤول) والله أعلم.

f

٦- سُئِلَ الشيخ عن:(قول الإمام مالك في تفسير الطاغوت:أن كل من عبد من دون الله فهو طاغوت)، فهل من عبد الحسين مثلا أو عبد النبي ﷺ هل يجوز أن نقول إن الحسين والنبي طاغوت باعتبار عابده؟

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله رب العالمين، وبعد –

كل من عُبِد من دون الله تعالى لا يخلو من حالتين، إما أن يكون ذا روح وإما لا.

–فإن لم يكن ذا روح كالحجر والشجر والكهوف والمغارات والقبور وغيرها مما لا روح فيه، فهذا يطلق عليه طاغوت، فيقال مثلاً، اللات والعزى ومناة وهبل (طواغيت)، وعلى ذلك قوله ﷺ «لا تَقُومُ السَّاعَةُ حتَّى تَضْطَرِبَ أَلَيَاتُ نِساءِ دَوْسٍ علَى ذِي الخَلَصَةِ »[1]، قال الراوي وهو طاغية دوس الذي كانت تعبده في الجاهلية، فأطلق اسم الطاغوت على هذا الصنم الذي لا روح له.

– وأما إن كان ما عبد من دون الله مما له روح فلا يخلو من حالتين.

– إما أن يكون ممن يعقل و إما أن يكون مما لا يعقل، فإن كان مما لا يعقل فلا بأس بإطلاق الطاغوت عليه، كمن يعبد البقر أو غيرها من الحيوانات التي لها روح ولكنها لا تعقل.

---

(١) متفق عليه البخاري رقم (٣٠٢٠) ومسلم برقم(٢٤٧٦)

- وأما إن كان ما يُعبد من دون الله تعالى له روح وهو ممن يعقل كعيسى الذي عبدته النصارى، وعزير الذي عبدته اليهود، والنبي ﷺ الذي عبدته بعض الطوائف من هذه الأمة، وكالأولياء والصالحين والملائكة وغيرهم كثير، فهذا لا يخلو من حالتين:

إما أن يكون راضٍ بصرف العبادة له وآمرًا بذلك ومرغبًا فيه ومقرًا له،

وإما أن يكون كارهاً لذلك ناهياً عنه منكراً له زاجراً عنه لا يرضاه مطلقاً في صدر ولا ورد.

فإن كان راضيا بصرف العبادة له فهو الطاغوت،

وإن كان منكرا ورافضا ذلك فليس بطاغوت،

وبناء عليه نقول إن محمد ﷺ عبده غيره وهو إنما بعث لتوحيد الله فهو منكر وناهٍ عن ذلك، ولذلك فقد نهى ﷺ عن اتخاذ قبره عيداً،[١]، ومن الحكم في دفنه في بيت عائشة قولها (غيرَ أنَّه خُشِيَ أنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا.)[٢] متفق عليه، وقال «اللَّهمَّ لا تَجعَلْ قَبْري وَثَنًا يُعْبَد»[٣] وكذلك عيسى وعزيراً عليهما السلام، وكذلك الحسين رضي الله عنه وغيره ممن عبد وهو منكر ولا يرضى بذلك، فالطاغوت حقيقةً من عبد من دون الله وهو راضٍ ومقر لهذا، فانتبه وفقك الله ولا تقع في الخطأ، فالطاغوت يطلق على ما عبد من دون الله مما لا

---

(١)رواه وأبو داود برقم (٢٠٤٢) وصححه الألباني في صحيح أبي داود برقم (١٧٨٠)

(٢) متفق عليه البخاري رقم (١٣٣٠) ومسلم برقم (٥٢٩)

(٣)أخرجه أحمد برقم ٧٣٥٨ وصححه الألباني في كتاب «تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد»(ص/ ٢٤)

روح فيه، ويطلق على ما عبد من دون الله مما فيه روح وهو مما لا يعقل، ويطلق على من عبد من دون الله ممن يعقل وهو راض بذلك ومقر له، وأما من عبد من دون الله ممن يعقل وهو رافض الرفض المطلق لذلك فلا يقال له طاغوت مطلقاً ولو باعتبار عابديه لا يطلق عليه وصف الطاغوت أبدا، وإنما يوصف من يعبده بأنه واقع في الشرك الأكبر، والله أعلم.

f

٧- سُئِلَ الشيخ: إذا كان الوثن: (هو كل ما عبد من دون الله) فهل يطلق هذا على الملائكة أو عيسى ﷺ؟

فأجاب – عفا الله عنه-: الحمد لله رب العالمين وبعد، المقصود بالوثن وفقك الله عز وجل هو الذي عبد مما لا يعقل كما قال الله عز وجل: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَارِدُونَ﴾ [سورة الأنبياء: ٩٨]

فقوله: ﴿وَما﴾ إنما تُطلق على من لا يعقل وأما من عبد ممن يعقل كالملائكة أو بعض الأنبياء أو بعض الأولياء والصالحين فإنه يكون وثنًا إذا كان راضيًا بهذه العبادة وآمرًا بها وأما من عبد من دون الله عز وجل وهو غير راضٍ بهذه العبادة فلا يسمى وثنًا، فبان لك بذلك وفقك الله أن الوثن ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: ما عبد من دون الله عز وجل مما لا ممن لا يعقل فالأشجار التي عبدت من دون الله لا تعقل فهي وثن والأحجار التي عبدت من دون الله لا تعقل فهي وثن والكهوف والمغارات التي عبدت من دون الله عز وجل وهي لا تعقل تعتبر وثنًا وبقرة بني إسرائيل التي اتخذوها من ذهب أقوامهم عبدت من دون الله وهي لا تعقل فهي وثن، فما عبد من دون الله عز وجل مما لا يعقل

يصح أن يُطلق عليه وثن.

والقسم الثاني: من عُبد ممن يعقل ولكنه كان راضيًا بهذه العبادة وأما من عبد من دون الله عز وجل ممن يعقل وهو غير راض بهذه العبادة فلا يسمى وثنًا ولذلك قال الله عز وجل عن نبيه عيسى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١١٦].

وكذلك يقول الله عز وجل عن الملائكة: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَٰؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ﴾ سبأ: [٤٠ - ٤١]، فاذا عُبد من يعقل وهو راضٍ بهذه العبادة فيسمى وثنًا وأما من عبد ممن يعقل وهو غير راضٍ بهذه العبادة فلا يسمى وثنًا، والله أعلم.

f

٨- سُئِلَ الشيخ: عن قول النبي ﷺ: (لا يؤمن أحدكم) كيف نعرف أنه يقصد كمال الإيمان أو أصل الإيمان؟

فأجاب -عفا الله عنه-: الحمد لله رب العالمين، الضابط في ذلك أن تنظر إلى ما علقه عليه النبي ﷺ نفيًا أو وجودًا فإذا قال: لا يؤمن أحدكم أو لا يؤمن من فعل كذا وكذا فإننا ننظر إلى ما عُلق عليه نفي الإيمان فإن كان هو في ذاته مما يخرج العبد عن دائرة الإيمان بالكلية ويوجب له الكفر فإننا نجعل المنفي هنا مطلق الإيمان وأما إذا عُلق نفي الإيمان على مجرد كبيرة فإننا نعلم أن المنفي

هنا الإيمان الكامل أو الإيمان المطلق وذلك كقول النبي ﷺ:(لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهو مُؤْمِنٌ)[١]متفق عليه، فهنا علق نفي الإيمان على الزنا والزنا من الكبائر فإذاً المنفي الإيمان المطلق الكامل لا مطلق الإيمان ثم قال:(وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهو مُؤْمِنٌ)[٢]متفق عليه، فهنا علق نفي الإيمان على السرقة والسرقة ليست كفرًا وإنما هي من جملة الكبائر فعلمنا بذلك أن المنفي هنا إنما هو الإيمان المطلق الكامل لا مطلق الإيمان ولكن قول النبي ﷺ:(مَن قالَ:لا إله إِلَّا اللَّهُ، وَكَفَرَ بما يُعْبَدُ مَن دُونِ اللهِ)[٣]صحيح مسلم، فهنا علق الإيمان بهذه الكلمة على الكفر بالطاغوت وهذا أمر يتعلق بأصل الدين فكل من آمن بالطاغوت فقد انتفى مطلق إيمانه فالضابط في ذلك وفقك الله أن تنظر إلى ما عُلق نفي الإيمان عليه فإن كان كفرًا ذاتيًا فيكون المنفي مطلق الإيمان وإن كان كبيرة من الكبائر فإن المنفي هو الإيمان المطلق والله أعلم.

f

٩- سُئِلَ الشيخ عن:معنى هذه القاعدة (إن كل اعتقاد مبني على توهم وخيال فعقيدة فاسدة)؟.

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين وبعد، اعلم وفقك الله عز وجل أن جميع العقائد المبنية على الكتاب والسُّنَّة وفهم السلف الصالح، فإنها عقائد حقيقية واقعية على الكيفية التي يريدها الله عز وجل، فلَمَّا أخبرنا الدليل

---

(١) متفق عليه البخاري برقم (٢٤٧٥) ومسلم برقم (٥٧)

(٢) متفق عليه نفس المصدر السابق

(٣)صحيح مسلم برقم (٢٣)

بأن الله فوق عرشه استوى، فإذا استواؤه حقيقي واقعي لا خيالي توهمي، وإذا أخبرنا الله عز وجل أنه في العلو المطلق، فعلوه حقيقة واقعية على الوجه الذي يريده الله عز وجل ويليق به، وليس علو الله خياليا توهميً، وإذا أخبرنا الدليل من الكتاب والسُّنَّة بأن الله عز وجل له عين وله وجه وله يد، وأنه ينزل إلى السماء الدنيا في ثلث الليل الآخر، وأنه يمقت ويكره ويغضب ويرضى، وغير ذلك مما أخبرنا الله عز وجل به عن نفسه وصفاته، فإن كل ذلك حق على حقيقته على الكيفية التي يريدها الله عز وجل، وعلى ما يليق بجلاله وعظمته، وليس شيء من ذلك يعتبر خيالا وتوهما، فالعقيدة الصحيحة هي كل عقيدة تُوصِلُ العبد إلى حقيقة وواقع يأمره الله عز وجل بأن يؤمن بهذه الحقيقة وبهذا الواقع، ولكن مَن يعتقد في التمائم أنها تمنع عنه شرا أو تجلب له خيرا، هل هذه عقيدة حقيقية واقعية؟ الجواب لا بل هي خيالية توهميه، فالاعتقاد في التمائم باطل لأنه يُفضي إلى توهم وخيال، وكون الإنسان يعتقد البومة أو شهر صفر أو غيرها من الأيام تجلب له خيرا أو تدفع عنه شرا، فهل هذا حقيقة أو خيال؟؟ الجواب بل خيال، فالتَّطَيُّر أو الطِّيَرَة عقيدة فاسدة، لأنها تُوصل العبد إلى توهم وخيال، وإذا جاء الإنسان إلى قبر ميت يدعوه يعتقد أنه سيجيب دعاءه أو أنه سيشفع له عند الله، هل هذا بنى فعله على حقيقة واقعية، أم على ظن وخيال وتوهم؟ الجواب بل على ظن وخيال وتوهم، فإذا اعتقدت أمر فانظر أهو حقيقة واقعية أم خيال ووهم، فإن كان حقيقة فهو عقيدة صحيحة، وإن كان خيالا وتوهما فهو عقيدة فاسدة، فإن قلت إن أصحاب العقائد الفاسدة يرونها حقائق واقعية، فنقول ليست العبرة بما ترى أنت وما يرى هو! وإنما العبرة بما نَصَّ عليه الدليل، حتى لو جاءنا من يُعلق التميمة ويُقسم لنا بالله أنه يعتقد فيها الاعتقاد الحقيقي الواقعي، فنقول كذبت، فليست العبرة بما أفهمه أنا أو

ما أعتقده أنا في هذا الأمر، وإنما العبرة بموافقة الدليل كتابا وسُنَّة، وبناء على ذلك قلنا إن كل عقيدة حقيقية فإنها من العقائد الصحيحة، وكل عقيدة توهمية خيالية فإنها عقيدة فاسدة، ولو تأملت العقائد الفاسدة لوجدتها كلها مبنية على توهمات وخيالات ظنها أصحابها حقا وهي في الحقيقة باطلة، ولذلك قال الله عز وجل نادباً حظ هؤلاء قال ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ﴾[الأنعام - ٩٤] وقال الله عز وجل ﴿فَٱدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾[الأعراف - ١٩٤] وقال الله عز وجل ﴿..وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ - إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُواْ دُعَآءَكُمْ﴾[فاطر ١٣- ١٤] وهم كانوا يعتقدون أن الموتى يسمعون دعاءهم ولكنه خيال ووهم، فالعقائد في الأموات باطلة لأنها خيال ووهم، والعقائد في الأولياء والصالحين أنهم يجيبون الداعين ويغيثون الملهوفين ويمدون العبد بالقوة من دون الله عز وجل، كل ذلك مبني على الخيال والتوهم، والعقيدة أن الشمس تستحق شيئا من العبادة، أو القمر يستحق شيئا من العبادة، أو الملائكة تستحق شيئا من العبادة، كل ذلك والله العظيم عقيدة فاسدة، لأنها عقيدة مبنية على خيال وتوهم، فإذاً من أعظم مقاصد الاعتقاد الصحيح أنه يحمي عقولنا من تلك الخيالات والأوهام، وينقلنا من دائرة الأوهام إلى دائرة الحقائق، هذا هو معنى قولنا (كل عقيدة حقيقية فصحيحة، وكل عقيدة توهمية خيالية فباطلة)، والله أعلم .

f

١٠- سُئِلَ الشيخ عن:قول شيخ الإسلام:إن كـان النظر على وجه لا ينقص الدين، وإنما فيه راحة النفس فقط -كـالنظر إلى الأزهار- فهذا من الباطل الذي يستعان به على الحق». [ابن تيمية، مجموع الفتاوى (٢٤٩/٢١)]
سؤالي:لماذا اعتبر ابن تيمية هذا النظر من الباطل والأصل الإباحة؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين.

البطلان يُطلق على شيئين، إما بطلان صحة، وإما بطلان ثواب، بمعنى أن البطلان الذي يذكره ابن تيمية ليس هو البطلان المرادف لعدم الصحة، الذي يقال مثلاً من أحدث في الصلاة فصلاته باطلة، أو من صلى بلا استقبال قبلةٍ أو ستر عورةٍ فصلاته باطلة، وإنما المقصود بالبطلان هنا أي عدم وجود الثواب في هذا الشيء، وذلك مستمدٌ من قول النبي ﷺ كل لهو باطل إلا كذا وكذا، يعني إلا ما أعان على ذكر الله– تبارك وتعالى -، فقوله باطل أي لا ثواب فيه.

ومن المعلوم أن المباح أصوليًا هو ما لا يتعلق به طلب فعل ولا طلب ترك، ولا يتعلق به ثواب ولا عقاب، فإذا وصفنا بعض المباحات بأنها باطلة، فلا نقصد البطلان المرادف لعدم الصحة، وإنما نقصد بالبطلان أي لا ثواب ولا أجر للإنسان فيها إلا إذا كان يقصد بها تعبدًا، فحينئذٍ المتقرر عند العلماء أن المباحات تنقلب إلى عبادات بالنيات والهيئات -كما شرحناها في موضع آخر.

فيجوز للإنسان أن ينظر في الأزهار، وأن يجلس تحت ظل الأشجار، وأن يجلس على مجاري المياه، فهذا من الباطل، لا أقصد الباطل المرادف لعدم الصحة، وإنما أقصد الباطل أي المباح الذي لا ثواب فيه ولا عقاب، والله أعلم.

f

١١- سُئِلَ الشيخ: لماذا أمور الاعتقاد موقوفة على فهم السلف وليست كأمور الفقه يسوغ فيها الاختلاف؟

فأجاب –عفا الله عنه –: الحمد لله رب العالمين وبعد، ومن الذي قال بأن أمور العقيدة كلها لا يسوغ فيها الخلاف؟ من الذي قال لك ذلك؟ فإنَّ هناك مسائل عقدية كثيرة قد وقع فيها الخلاف بين السلف رحمهم الله تعالى، ولكثرتها لا أظنّك تحتاج إلى ضرب شيء من الأمثلة عليها، فسؤالك مبني على فهم خطأ، فإنَّ المسائل العقدية تنقسم لثلاثة أقسام كانقسام المسائل الفقهية، فهناك مسائل عقدية مجمع عليها بين أهل العلم، فهذا النوع من المسائل هو الذي نقول فيه يجب مراعاة الإجماع فيه والوقوف فيه على فهم السّلف رحمهم الله تعالى لأنّ الواجب في مثل هذه المسائل متابعة مقتضى الإجماع والمصير إليه وتحريم مخالفة قول السّلف الذي أجمعوا عليه فيها،

القسم الثاني المسائل الخلافية وهي تلك المسائل العقدية التي ثبت خلاف السّلف رحمهم الله تعالى فيها والدّليل ينصر أحد القولين نصرًا ظاهرًا كرؤية محمد ﷺ ربّه ليلة أُسري به فإنّ السّلف مختلفون فيها ولكن ظاهر الأدلّة يدل على أنّه لم يره فهنا يجب علينا الأخذ بما ظهر به الدّليل،

المسائل الثالثة مسائل عقدية اجتهادية وهي التي ثبت خلاف السّلف فيها والدّليل محتمل لكلا القولين، كخلافهم في من يرى الله في العرصات يوم القيامة، فإنّ الدّليل يحتمل هذا ويحتمل هذا،

فقولك لماذا لا نفتح الخلاف في المسائل العقدية كفتحه في المسائل الفقهية هذا خطأ فإنّ الخلاف في المسائل العقدية واقع والاجتهاد في المسائل العقدية واقع

ونحن إنّما نُلزم بفهم السّلف ونُلزم بمتابعتهم في القسم الأوّل وهو فيما أجمعوا عليه، فهنا يحرُم مخالفة السّلف في مثل هذه المسائل، والله أعلم.

f

١٢- سُئِلَ الشيخ عن: أحد الشباب أراد أن يسلم لكنه لا زال تحت رعاية أبيه، فيقول أن أباه لما علم بأنه عزم على الإسلام هدَّده بأنه سيقطع عنه الرعاية، فهو يسأل: هل يكون هذا عذراً له في إخفاء إسلامه ريثما يتمكن من الاستقلال عن أبيه، أم لابد أن يظهر الإسلام؟

فأجاب -عفا الله عنه -: المتقرر في القواعد: أنه يُقال في باب الاضطرار والحاجة المُلِحَّة ما لا يُقال في باب التوسُّع والاختيار. وبناءً على ذلك فليُسلم هذا الشخص وليخفي إسلامه عن أبيه ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، وليحاول أن يكون إسلامه فيما بينه وبين نفسه حتى يفرِّج الله عز وجل عنه ويخرج من دائرة الاضطرار والحاجة المُلِحَّة لأبيه ورعايته إلى حاجة التوسع والاختيار، فلا ينبغي له أن يناكف أباه في حال كونه مضطراً أو محتاجاً إليه، وإنما يخفي إسلامه، ويحاول أن يقوم بشرائع الدين بعيداً عن عين أبيه، والمسألة ممكنة ولله الحمد! فلا يجهر بإسلامه إلا بعد الاستقلال عن أبيه، فلا بأس عليه أن يبقى مع أبيه إذا كان مضطراً أو محتاجاً لهذا البقاء، وعليه أن يكثر من دعاء الله عز وجل بالتيسير والثبات والفرج وبهداية أبيه وأمه وسائر أهله. أسأل الله عز وجل أن يثبتنا وإياه.

وخلاصة هذه الفتيا: أنه لا بأس عليه في كتم إسلامه وعدم الجهر به، لأنه لا يزال في دائرة الاضطرار والحاجة المُلِحَّة، حتى ييسر الله عز وجل له الأمر، مع

الإلحاح على الله عز وجل أن يثبته وأن يهدي أباه وأمه وسائر إخوانه وأخوته، والله أعلم.

f

١٣- سُئِلَ الشيخ عن: الضابط في التمييز بين المسألة العقدية التي يجوز أن يدخلها خلاف وبين التي لا يجوز أن يدخلها الخلاف؟

فأجاب -عفا الله عنه -: الحمد لله رب العالمين وبعد،

هذا السؤال فيه نظر؛ إذ المسائل العقدية لا يمتنع من دخول الخلاف فيها فهناك مسائل عقدية قد ثبت خلاف أهل السنة والجماعة فيها كمسألة من يرى الله عز وجل في عرصات القيامة أهم المؤمنون فقط أم المؤمنون والمنافقون فقط أم يراه الجميع ويحتجب عن المنافقين والكفار؟ فهذه ثلاثة أقوال مروية عن أهل السنة والجماعة وهي مسألة عقدية إجماعًا وكذلك خلافهم هل رأى محمد ﷺ ربه ليلة أُسري به أو لم يره؟ فإنها مسألة عقدية وقد ثبت خلاف أهل العلم فيها، فقول القائل: المسألة العقدية التي لا تقبل الخلاف هذا خطأ، بل حتى وإن كانت مسألة عقدية فإنها تقبل أحيانا الخلاف إذا تعارضت فيها الأدلة وثبت الخلاف فيها عن أهل السنة والجماعة فالخلاف قد يدخل في المسائل العقدية وقد يدخل في المسائل الفقهية وكذلك الإجماع هو ثابت في كثير من المسائل العقدية كما هو ثابت في المسائل الفقهية، فالإجماع والخلاف ثابتان في المسائل العقدية والإجماع والخلاف ثابتان في المسائل الفقهية فلا بد أن تصحح سؤالك وفقك الله والله أعلم.

f

١٤- سُئِلَ الشيخ:هل يجب على من أراد أن يدرس العقيدة أن يدرس أولا ما يسمى بنظرية المعرفة في الإسلام، ومصادر التلقي الشرعية؟

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله رب العالمين وبعد، هذه تسمى مقدمات الاعتقاد، والتي ينبغي أن يدرسها الإنسان حتى إذا دخل في مسائل العقيدة يعرف تفاصيلها ويعرف مصطلحات العلماء فيها، فهي من جملة المقدمات التي تُندب دراستها قبل دراسة العقيدة ذاتها، فهي من قبيل التمهيد، ولكن ليست من الأمور التي يجب أن يدرسها الإنسان، فإذا وجد الإنسان وقتا يدرسها ووجد عالما يعلمه ويعرفه على هذه المصطلحات ويعطيه مناهجها وطريقة التلقي فيها فالحمد لله، وإلا فعليه أن يبدأ في دراسة العقيدة مباشرة إذا كان عارفا بهذه المقدمات أو غير محتاج لها، والمهم في ذلك أن يدرس الإنسان لب الاعتقاد، فيعرف عقيدته في الله وفي ملائكة الله وفي رسل الله وفي كتب الله وفي غيرها من أركان الإيمان، ويعرف عقيدته في الصحابة، ويعرف عقيدته في الإيمان، ويعرف عقيدته في صفات الله عز وجل وغير ذلك، فهذه المقدمات التعريفية هي من جملة الأمر المندوب إن حصل فمغنم وإن فات فليس في فواته مغرم، والله أعلم.

f

مسائل في إقامة الحجة وفهمها:

١٥- سُئِلَ الشيخ: بم تقوم الحجة على المعين أو الطائفة في المسائل الظاهرة، وهل هناك أقوال للسلف في ذلك؟ ومثال ذلك: شخص أنكر وجوب الزكاة تحت دعوى أنها خاصة بوقت وزمن النبوة، فكيف نقيم عليه الحجة؟ وهل لا يُنَزَّل عليه الحكم حتى يقتنع؟ أم بمجرد إقامة الحجة يلزمه الحكم؟.

فأجاب -عفا الله عنه-: الحمد لله رب العالمين وبعد، لقد أجمع العلماء رحمهم الله تعالى على أن كل من أنكر معلوماً من الدين بالضرورة فإنه يعتبر كافراً، ففرضية الزكاة وفرضية الصلاة وفرضية الحج وفرضية الصوم وغيرها، هذه من جملة الفرضيات التي ثبتت بالتواتر، وصارت مما يعلم من الدين بالضرورة، فكل من أنكر معلوماً من الدين بالضرورة فإنه يعتبر كافراً مرتدا خالعا ربقة الإسلام من عنقه بالكلية، ويجب على إمام المسلمين أن يستتيبه ثلاثاً، فإن تاب وإلا وجب قتله مرتداً كافراً، فمثالك الذي ذكرته وفقك الله لا شأن لنا فيه بإقامة الحجة من عدمها، لأنها من المسائل المعلومة بالضرورة، لا سيما إذا كان من يخاصم فيها رجل نشأ في بلاد الإسلام والمسلمين، ولكن العلماء يهتمون بتحقيق شروط إقامة الحجة في المسائل التي ليس هذا شأنها، أي ليست من المسائل المعلومة من الدين بالضرورة، وإنما هي مسألة قد تخفى وقد لا تظهر أدلتها وقد يكثر الخوض فيها، وقد يخفى وجه الحق فيها، فهذه المسألة هي التي يحتاج أهل العلم فيها إلى تحقيق شروط إقامة الحجة، ولذلك لابد أن نتفق أنا وأنت على أن المسائل الدينية عقدية كانت أو فقهية إذا كانت من المسائل الظاهرة المتواترة أدلتها والمعلومة من الدين بالضرورة، فإننا نطبق الحكم على من أنكر شيئا منها أو عارضها أو عاند فيها أو أنكر ثبوتها

أو جحدها، فإننا نطبق الحكم عليه ولا ننظر هل قامت عليه الحجة أو لا، فإن كل من بلغه القرآن والسنة وفهمه مطلق الفهم فإن الحجة قد قامت عليه، لكن بقينا في المسائل الأخرى وهي المسائل الخفية أو المسائل التي كثر كلام الناس فيها وخفي وجه الحق، أو عظمت فيها الشبهة، فليست من المسائل المعلومة من الدين بالضرورة، فهذه المسائل هي التي لا ينبغي أن نحكم على من خالف فيها إلا بعد أن نتأكد من قيام الحجة الرسالية عليه، التي يكفر من خالفها أو يبدع أو يوصف بما يوصف به من الفسق والزندقة، فلا ينبغي أن نستعجل بإصدار شيء من الأحكام على المخالف في المسألة الخفية الدقيقة التي قد تخفى على مثله، أو التي تعظم الشبهة فيها، أو التي لم يتضح وجه الدليل فيها، أو التي عظم خلاف أهل العلم فيها، فلا ينبغي أن نحكم على المخالف فيها إلا بعد أن نقيم الحجة الرسالية عليه، فإن قلت وما شروط إقامة الحجة؟ فأقول:هما شرطان، الشرط الأول بلوغ الدليل، وبناء على ذلك فمن لم يبلغه الدليل فالحجة غير قائمة عليه، لقول الله عز وجل﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾[الإسراء - ١٥] ولقول الله عز وجل﴿لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾[الأنعام - ١٩].

الشرط الثاني أن يفهمه مطلق الفهم، وبناء على ذلك فإن الفهم المطلق ليس بشرط إجماعاً، ولابد أن نفرق في اشتراط الفهم بين مطلق الفهم أي بعضه، وبين الفهم المطلق أي كله، فالعلماء متفقون على أن مطلق الفهم أي بعضه شرط في قيام الحجة، وأن الفهم المطلق أي كله ليس بشرط في قيام الحجة، وبناء على ذلك فإن كل من بلغه النص وفهمه مطلق الفهم فإن حجة الله عز وجل قد قامت عليه، ولكن هذه الشروط إنما نتكلم فيها في المسائل الخفية الدقيقة التي

قد يخفى حكمها أو يعظم الخلاف فيها أو يحيط بها شيء من الشبه، فهنا حينئذ ننتظر بالإنسان إذا خالف فيها حتى نقيم عليه الحجة، وأما المسائل الكبيرة عقدية كانت أو فقهية، إذا كانت أدلتها متواترة ودلالتها ظاهرة وصارت مما يعلم من الدين بالضرورة، فهذه لا نعذر أحداً بالجهل فيها مطلقاً، والله أعلم.

f

١٦- سُئِلَ الشيخ عن:الضابط في بلوغ الحُجَّة، هل يشترط فيمن بلغته الحجة أن يفهمها؟ يعني الذين بلغتهم رسالة النبي عليه الصلاة والسلام هل يُشترط أنهم يفهمونها ويعقلونها، أم أن فقط وصولها إليهم يُعتبر قامت عليهم الحجة؟ وما الضابط فيها؟

فأجاب –عفا الله عنه –:الخلاف في قضية الفهم لقيام الحجة على المعيَّن بين أهل العلم رحمهم الله تعالى خلافٌ لفظيٌّ عند التحقيق.

فقد أجمع العلماء على أن من شرط قيام الحجة بلوغها، فمن لم تبلغه الحجة – أي:الدليل من الكتاب والسنة – فإن الحجة لم تقم عليه إلى الآن.

فإذن:اشتراط بلوغ الحُجَّة هذا شرطٌ متَّفَقٌ عليه بين أهل العلم.

الثاني:أجمع أهل العلم على أن الفهم المطلق للحجة ليس بشرطٍ في قيامها، فلا نعلم أحداً من أهل العلم اشترط لقيام الحجة أن يفهمها من بلغته كفهم أبي بكرٍ وعمر الفهم الكامل المطلق الذي يقتضي الامتثال والتسليم والإذعان، هذا ليس بشرطٍ في قيامة الحجة مطلقاً عند عامة أهل العلم.

الإجماع الثالث:أجمع العلماء على أن من شرط قيام الحجة فهمها مطلق الفهم،

أي:بعضه، ولذلك هم مجمعون لو أن المجنون سمع الآيات تتلى عليه ليلاً ونهاراً فإن الحجة لا تقوم عليه، لماذا؟ لأنه مسلوب مطلق الفهم، ليس عنده مطلق الفهم، فمن لم يفهم الحجة مطلق الفهم فإنها لم تقم عليه بإجماع العلماء واتفاقهم.

فإذا رأيت العلماء يقولون بأن الفهم شرطٌ لقيام الحجة فاعرف أنهم يقصدون مطلق الفهم، أي:بعض الفهم، وإذا سمعت العلماء يقولون:إنه ليس من شرط قيام الحجة أن يفهمها فيقصدون نفي الفهم المطلق الكامل التام المقتضي للامتثال والعمل.

فإذن:صارت عندنا في المسألة ثلاث إجماعاتٍ:

أجمع العلماء على أن بلوغ الحجة شرطٌ في قيامها.

وأجمع العلماء على أن مطلق الفهم شرطٌ في قيامها.

وأجمع العلماء على أن الفهم المطلق ليس بشرطٍ في قيامها.

f

١٧- سُئِلَ الشيخ عن:توضيح مسألة إقامة الحجة وفهم الحجة، نرجو أن توضح لنا هذه المسألة وتجليها لنا؟

فأجاب –عفا الله عنه –:لقد أجبت عن هذا السؤال كثيراً، وأنا أعطيك إجابة مختصرة فيه.

فأقول وبالله التوفيق:أجمع العلماء على أن بلوغ الحجة شرطٌ في قيامها، فمن لم

تبلغه الحجة فإنها لم تقم عليه، هذه الجزئية جزئية متَّفق عليها بين أهل العلم.

ثانياً: أجمع العلماء على أن مطلق فهم الحجة شرطٌ في قيامها، فإذا بلغت الحجة مجنوناً فإنها لا تقوم عليه، لماذا؟ لأن المجنون ليس عنده مطلَق الفهم، فلابد من مطلق الفهم – أي: بعضه – لقيام الحجة، ولا أعلم عالماً على وجه الأرض يقول بأن مطلق الفهم ليس بشرط في قيام الحجة، هذا لا يوجد أبداً، فجميع العلماء متفقون على أن مطلق الفهم – أي: بعضه – من شروط قيام الحجة.

ثالثاً: أجمع العلماء على أن الفهم المطلق للحجة ليس بشرطٍ في قيامها، ويقصدون بالفهم المطلق: أي الفهم الكامل، كفهم أبي بكر وعمر والمهاجرين والأنصار، وهو ذلك الفهم الذي يقتضي القبول والإذعان والإيمان والتسليم، فهذا ليس بشرطٍ في قيامها باتفاق العلماء.

وعليه فالمسألة فيها ثلاث إجماعات:

الإجماع الأول: أجمع العلماء على أن بلوغ الحجة شرطٌ في قيامها.

الإجماع الثاني: أجمع العلماء على أن مطلق الفهم – أي: بعضه – شرطٌ في قيامها.

الإجماع الثالث: أجمع العلماء على أن الفهم المطلق ليس بشرطٍ في قيامها.

فإذا قرأت في بعض الكتب أن العلماء مختلفون في اشتراط الفهم هل هو شرطٌ في قيامها أو لا؛ فاعلم أن هذا الخلاف نقله من لم يحقق كلام العلماء ويجمع بعضه مع بعض.

ولذلك فأقول لك كلاماً انتبه له: العلماء الذين نفوا اشتراط الفهم لقيام الحجة إنما ينفون الفهم المطلق لا مطلق الفهم، والعلماء الذين قالوا بأن الفهم شرطٌ

في قيام الحجة إنما يقصدون مطلق الفهم لا الفهم المطلق. هذا خلاصة الكلام في مسألة الفهم هل هو شرطٌ في قيام الحجة أو لا، فنقول:مطلق الفهم شرطٌ في قيام الحجة لا الفهم المطلق.

f

١٨- سُئِلَ الشيخ عن:ضابط إقامة الحجة

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله رب العالمين وبعد:ضابطها في هذه القاعدة التي نصها يقول:الحجة لا تقوم إلا ببلوغ النص ومطلق الفهم لا الفهم المطلق . فلو تأملت هذه القاعدة لوجدت فيها ثلاثة أمور:

الأمر الأول:بلوغ الحجة أي بلوغ النص كتابًا وسنة . فأول شرط من شروط الحجة أن يبلغ النص . وبناء على اشتراط هذا الشرط فمن لم تبلغه نصوص الكتاب والسنة فإنه لا تقوم عليه الحجة . لقول الله عز وجل:﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء:١٥] ولان المتقرر في القواعد أن التكاليف الشرعية منوطة بالقدرة على العلم والعمل . فلا تكليف إلا بعلم ولا عقوبة إلا بعد إنذار .

الشرط الثاني:قوله مطلق الفهم . والمقصود به بعض الفهم. وبناء على اشتراط هذا الشرط فمن يفقد مطلق الفهم كالمجنون فإنه لم تقم عليه الحجة . فإن المجنون لو سمع الكتاب كاملاً والسنة كاملة فإن الحجة لا تقوم عليه لأنه ليس عنده مطلق الفهم .فهذان الشرطان كافيان في قيام الحجة. بلوغ النص ومطلق الفهم . وهذا بإجماع أهل العلم رحمهم الله تعالى . فقد أجمع أهل العلم على أن من شرط قيام الحجة بلوغ النص ومطلق الفهم .

وأما قولنا في القاعدة:لا الفهم المطلق هذا دليل على أنه ليس من شرط قيام الحجة كمال الفهم المقتضي للامتثال والقبول والتسليم والإذعان كفهم أبي بكر وعمر أو كفهم الصحابة والسلف الصالح .أو كفهم العلماء. فليس من شرط قيام الحجة أن يفهم المكلف الحجة بالفهم الكامل . وإنما يكتفى في قيامها بمطلق الفهم أي بعضه. ومطلق الفهم بعضه. والفهم المطلق كله . فالشرط في قيام الحجة إنما هو بعض الفهم لا كله . والله أعلم .

f

١٩- سُئِلَ الشيخ:هل قيام الحجة هو الدليل النقلي فقط ونفي الشبهة بالدليل النقلي والعقلي؟ وهل العلماء ينفون الشبهة عن الشخص بالفلسفة والمنطق أم يقتصرون على الكتاب والسنة؟

تعديل السؤال:الحمد لله رب العالمين، لا داعي لهذه الاسئلة كلها لأنك تستطيع اختصرها بقولك ما شروط قيام الحجة على الشخص . لا داعي إلى أن توغل في هذه الأسئلة بتلك التفاصيل والنقاشات التي يستغنى عنها فخلاصة سؤالك ما شروط إقامة الحجة؟

فأجاب -عفا الله عنه -:يشترط في إقامة الحجة شرطان:

الشرط الأول:بلوغ النص. وإذا قلنا بلوغ النص نعني به الكتاب والسنة التي تدل على هذا الأمر فمن بلغته أدلة الصلاة فقد قامت عليه الحجة في هذا التعبد، ومن بلغته أدلة الزكاة فقد قامت عليه الحجة في هذا التعبد، ومن بلغته أدلة التوحيد والإيمان فقد قامت عليه الحجة في هذا التعبد، ومن بلغته أدلة فرضية الصوم فقد قامت عليه الحجة في هذا التعبد، ومن بلغته أدلة الحج

وفرضيته فإنه قد قامت عليه الحجة في هذا التعبد .فإذا قال العلماء من شروط قيام الحجة بلوغ النص فيقصدون به الكتاب والسنة هذا أولاً.

الشرط الثاني:فهم النص مطلق الفهم لا الفهم المطلق يعني بمعنى أن النص لو بلغ إنساناً مجنوناً فقد بلغه النص كتاباً وسنة ولكن هل تقوم عليه الحجة؟ الجواب لا، لأن المجنون يفقد مطلق الفهم فانتبهوا لما أقوله من شرط قيام الحجة مطلق الفهم بمعنى أنه يفهم اللغة العربية أو يفهم مدلول النص لكن ليس من شرط قيام الحجة الفهم المطلق الذي يعقبه الامتثال ومعرفة النص من كل أبعاده ودلالاته كفهم أبي بكر وعمر والمهاجرين والأنصار والأئمة الكبار هذا ليس بشرط في قيام الحجة مطلقاً وبناءً على ذلك فعندنا ثلاثة إجماعات لابد من فهمها:

الإجماع الأول:- أجمع العلماء على أن من شرط قيام الحجة بلوغ النص.

الثاني:- أجمع العلماء على أن مطلق الفهم أي جزء من الفهم في النص ودلالة النص أنه شرط في قيام الحجة.

الثالث:- أجمع العلماء على أن الفهم المطلق التام الكامل الذي يقتضي الإذعان والتسليم والعمل والإيمان بمدلول النص أنه ليس بشرط في قيام الحجة فالحجة إنما تقوم ببلوغ النص ومطلق الفهم لا الفهم المطلق هذا والله أعلم.

f

كتاب أصول الإيمان وأركانه الستة

٢٠- سُئِلَ الشيخ عن:الفرق بين أركان الإسلام وأركان الإيمان؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين وبعد:

اعلم أن الدين ينقسم إلى واجب باطن وواجب ظاهر؛ فأركان الإيمان تتعلق بواجبات الباطن وأركان الإسلام تتعلق بواجبات الظاهر هذا باختصار فمتى ما اجتمع مسمى اسم الإسلام والإيمان فإن كلا منهما يأخذ معنى الآخر؛ فإذا ذكر الإسلام وحده دخل معه الإيمان تبعا وإذا ذكر الإيمان وحده دخل معه الإسلام تبعا وأما إذا ذكر الإسلام والإيمان فيكون الإسلام معناه الأركان الظاهرة التي هي من شأن الجوارح من النطق بالشهادتين والصلاة والصيام والزكاة والحج، فلو تأملت هذه الأركان لوجدتها من وظائف الظاهر. وأركان الإيمان تتعلق بواجب الباطن:أي بواجب على القلب وهي الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره فإذا قيل أركان الإسلام وأركان الإيمان فأركان الإسلام تتعلق بواجب الظاهر وأركان الإيمان تتعلق بواجب الباطن والله أعلم.

f

٢١- سُئِلَ الشيخ:أحسن الله إليكم:ما ضابط التفريق بين أصل الإيمان الواجب وبين الإيمان المستحب؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين، اعلم رحمنا الله وإياك أن الإيمان شعبٌ، كما في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال:قال

رسول الله ﷺ: (الإِيمانُ بِضْعٌ وسَبْعُونَ، أو بِضْعٌ وسِتُّونَ، شُعْبَةً، فأفْضَلُها قَوْلُ لا إلَهَ إلَّا اللَّهُ، وأَدْناها إماطَةُ الأذَى عَنِ الطَّرِيقِ، والْحَياءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإيمانِ.)[(١)]، وهذه الشعب ليست في درجةٍ واحدة، فمنها شعبٌ توصف بأنها فرضٌ واجبٌ على كل أحدٍ لا يصح إيمان العبد إلا به، ولا يكمل إيمانه الواجب إلا به، فكل صفةٍ إيمانيةٍ يتعلق بها أصل وجود الإيمان في القلب فهي فرض، وكل صفةٍ إيمانيةٍ يتعلق بها كمال الإيمان الواجب فهي فرض، أحفظ هاتين الكليتين حتى تعرف صفات الإيمان الواجبة التي لا يجوز للإنسان أن يخل بها، فصفات الإيمان هناك صفاتٌ إيمانيةٌ لا يتحقق وجود أصل الإيمان في القلب إلا بها، كالإيمان بوجود الله لا يكون الإنسان مؤمنًا أصلاً إلا إذا آمن بوجود الله، فالإيمان بوجود الله صفةٌ إيمانيةٌ ترتبط بأصل وجود الإيمان في القلب، والإيمان برسالة محمد ﷺ والإيمان بالملائكة والإيمان بالرسل والإيمان بالكتب والإيمان بالقدر خيره وشره والإيمان باليوم الآخر وتفاصيله، كل هذه من الصفات الإيمانية التي لا يتحقق أصل وجود الإيمان في القلب إلا بها، بمعنى أن القلب متى ما عدمها صار صاحبه كافرًا، فهذه صفاتٌ إيمانيةٌ يتعلق بها أصل وجود الإيمان في القلب فهي فرضٌ على كل أحد، لا يوصف الإنسان بأنه مؤمنٌ أو مسلمٌ إلا بوجودها، وهناك صفاتٌ إيمانيةٌ لا تعلق لوجودها أو عدمها بأصل الإيمان، وإنما بكمال الإيمان الواجب الذي ينجي العبد من النار ويوجب له الجنة، كبر الوالدين فإنه من صفات الإيمان الواجبة، لكن لو أن الإنسان فقد قلبه هذه الصفة وصار عاقًا لوالديه فإن إيمانه باقٍ، لكنه ينقص من إيمانه الواجب بقدر معصيته التي ارتكبها، كالصدق في الحديث

---

(١) متفق عليه أخرجه البخاري برقم (٩)، ومسلم رقم (٣٩)

فإن الصدق صفةٌ إيمانيةٌ واجبة، لكن لو أن الإنسان كان كذَّابًا كذُوبًا في كل حديثه هل ينتقض أصل إيمانه من قلبه؟ الجواب:لا، لكن ينقص من إيمانه الواجب بقدر ما نقص من هذه الصفة الإيمانية، فإذًا كل صفةٍ يتعلق بها وجود أصل الإيمان في القلب فهي صفةٌ إيمانيةٌ مفروضة، وكل صفةٍ يتعلق بها وجود كمال الإيمان الواجب في القلب كالمثالين اللذين ذكرتهما لك فهي صفةٌ إيمانيةٌ واجبة، وما عداها فمن صفات الكمال المستحبة التي إن وجدت فمغنم وإن لم توجد فليس في فواتها مغرم، كإماطة الأذى عن الطريق فهي صفةٌ إيمانيةٌ يتعلق بها كمال الإيمان المستحب، فلو أنك رأيت شيئًا من الأذى ولم تمطه ليس في ذلك زوال أصل الإيمان ولا نقص الإيمان الواجب، وذلك يكون واضحًا إذا استحضرت أن الإيمان عمودٌ ممتدٌ من الأرض إلى السماء، تخيل معي أن الإيمان عمودٌ ممتدٌ من الأرض إلى السماء، هناك نقطةٌ في أوله ونقطةٌ في أوسطه ونقطةٌ عند آخره يعني عند آخره الممتد من جهة امتداده إلى السماء، فأما أول النِّقَاط فهي أصل الإيمان وأما أوسطه فهي كمال الإيمان الواجب وأما آخره فهي كمال الإيمان المستحب، فهناك صفاتٌ إيمانيةٌ لا يوجد هذا العمود أصلاً في القلب إلا بوجودها، فإذا وجدت فهناك صفاتٌ إيمانيةٌ تزيد في طول العمود حتى تصل إلى كماله الواجب، فإذا وصلت إلى كماله الواجب فهناك صفاتٌ إيمانيةٌ يزداد بها طول العمود حتى تصل إلى كمال الإيمان المستحب ولعل ذلك واضح. والله أعلم

f

٢٢- سُئِلَ الشيخ عن:أنواع الإيمان؟ وما معنى كلامكم «أصل الايمان وكماله الواجب»؟ وهل هذا التقسيم مِن كلام السلف؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين وبعد:

أما هذا التقسيم فإنه مِن كلام السلف تمامًا وإن لم يكن بلفظه إلا أنه في معناه، وقد نص على ذلك أبو العباس ابن تيمية رحمه الله تعالى وغيره من أهل العلم، رحم الله الجميع رحمة واسعة؛ وذلك لأننا نَنظُر إلى الإيمان باعتبار أصله؛ أي:باعتبار أصل وجوده في القلب، وباعتبار كماله الواجب الذي لا تحصل النجاة يوم القيامة إلا به، وباعتبار كماله المندوب المستحب الذي يجعل الإنسان من السابقين بالخيرات.

فأمّا أصلُ وجود الإيمان في القلب؛ فمَبنيّ على النطق بالشهادتين وجنس العمل، فإذا نطق الإنسان بالشهادتين وصار عنده جنس الأعمال فإنه وُجِد أصل الإيمان في القلب، وإذا فَعَلَ كافة المأمورات وجوباً وترك كافة المَنهِيّات تحريماً فيكون قد تم له كمالُ الإيمان الواجب الذي لا تحصل النجاة إلا بوجوده، وإذا كمّل فِعل الواجبات بِفِعْلِ المندوبات وكَمَّلَ تَرك المُحرّمات بِتَرك المكروهات فإنه يترقّى مِن الإيمان الواجب إلى الإيمان الكامل الذي يحصل به التفاوت في درجات الجنة، فهذا هو عين ما قاله السلف رحمهم الله تعالى، والله أعلم.

f

٢٣- سُئِلَ الشيخ:قرأت في كتب أحد العلماء قوله في أركان الإيمان أن في كل منها قدرا واجبا لا يصح دين العبد إلا به، من الإيمان بالله الإيمان بوجوده ربا مستحقا للعبادة، له الأسماء الحسنى والصفات العلا، ومن الإيمان بالملائكة أنهم خلق من خلق الله وأن منهم من ينزل بالوحي، ومن الإيمان بالقدر الإيمان بأن الله قدر كل شيء، وأرغب في معرفة الدليل، أو هل هذا مما ذكره علماؤنا السابقون، وسبب سؤالي أنني سأشرح ذلك للطلاب، وأردت معرفة الأدلة قبل أن أشرح لهم؟.

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله رب العالمين وبعد، لقد نص علماء أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى على ما نص عليه هذا العالم الذي قرأت في كتابه هذه المعلومة، فإن هناك قدرا في كل ركن من أركان الإيمان الستة لا يصح إيمان العبد بهذا الركن إلا إذا آمن به، فمن ذلك الإيمان بالله عز وجل فإنه يتوقف على إيماننا بوجوده، فكل من أنكر وجود الله عز وجل فلا يعتبر مؤمنا به، ويتوقف على الإيمان بربوبيته وأنه المستحق لكل مقتضيات الربوبية، وعلى الإيمان بألوهيته وأنه المستحق للعبادة دون ما سواه عز وجل، وعلى الإيمان بكل ما ورد في كتابه وسنة رسوله ﷺ من أسمائه وصفاته، فهذا المقدار مقدار واجب وفرض عين على كل أحد إذا أراد أن يصحح إيمانه بالله عز وجل، وكذلك الإيمان بالقضاء والقدر، فإن العلماء ينصون على أن العبد لا يتم إيمانه ولا يصح إيمانه بالقضاء والقدر إلا إذا آمن بأربعة أمور، أن يؤمن بعموم علم الله عز وجل فكل من أنكر عموم علمه فإنه كافر بالقضاء والقدر، وعلى الإيمان بكتابة الله عز وجل في اللوح المحفوظ، فقد كتب الله في اللوح المحفوظ كل شيء، كما قال عز وجل﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾[القمر –

٤٩] وقال الله عز وجل﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾[الأنعام - ٣٨] وقال الله عز وجل﴿وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾[يس - ١٢] وقال الله عز وجل﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾[الحج - ٧٠] وعلى الإيمان بمشيئة الله عز وجل، وأن ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وأن الله خالق كل شيء لا خالق إلا الله عز وجل لذرات هذا العالم علويه وسفليه، فلا يجوز الإخلال بشيء من هذه الأركان الأربعة، إذا أراد الإنسان أن يصح إيمانه بالقضاء والقدر، وكذلك الإيمان بالملائكة، فإنه متوقف على الإيمان بكل خبر صح عنهم في كتاب الله أو سنة رسوله ﷺ، فيدخل في ذلك الإيمان بوجودهم، فكل من أنكر وجود الملائكة فهو كافر به، ويدخل في ذلك الإيمان بأسمائهم التي وردت في الكتاب والسنة، ويدخل في ذلك الإيمان بصفاتهم التي وردت في الكتاب والسنة، ويدخل في ذلك الإيمان بأعمالهم التي ذكرها الله عز وجل لهم في الكتاب والسنة، فكل من أنكر شيئا من ذلك فلا يعتبر حقيقة أنه مؤمن بالملائكة، وهكذا أيضا الإيمان بالكتب له أركانه المنصوص عليها، والإيمان بالرسل، والإيمان باليوم الآخر، فكل هذه فيها تفاصيل هي فرض عين لا يجوز للمسلم أن يكفر بها، أو لا يجوز له أن لا يتعلمها مع القدرة والسعة والطاقة، فالإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والإيمان بالقضاء والقدر فيها جزء هو فرض عين على كل أحد لا يسمى الإنسان مؤمنا بشيء من هذه الأركان إلا إذا آمن بهذه الجزئيات التي هي فرض عين، وخلاصتها وفقك الله أن تحفظ هذه القاعدة، كل خبر مما يتعلق بشيء من هذه الأركان الستة فإن الواجب الإيمان به، فكل ما أخبرنا الله به عن نفسه في كتابه أو سنة رسوله ﷺ فيجب الإيمان به، وكل

ما أخبرنا الله به عن الملائكة في كتابه أو سنة رسوله ﷺ فيجب الإيمان به، وكل ما أخبرنا الله به في الكتاب والسنة عن الكتب فيجب الإيمان به، وكل ما أخبرنا الله به في الكتاب والسنة عن القضاء والقدر أو عن اليوم الآخر وحقائقه، فكل ذلك يجب الإيمان به لأنها أخبار من الوحي، وخبر الوحي فرضه التصديق، فهذه الأركان الستة فيها جمل من الأخبار في الكتاب والسنة تتعلق بكل واحدة منها، فلا يتم إيمان العبد بهذا الركن إلا إذا آمن بهذا الخبر الذي ورد في هذا الركن، والله أعلم.

f

الباب الأول: الإيمان بالله تعالى

فصل في توحيد الربوبية والألوهية

٢٤- سُئِلَ الشيخ: هل نقول معنى لا إله إلا الله، أي لا معبود بحق إلا الله، أو نقول لا معبود حق إلا الله، وهل هناك فرق بينهما؟

فأجاب -عفا الله عنه-: الحمد لله رب العالمين، كلا التعبيرين صحيح،

فإن المقصود نفي العبادة عما سواه، وإثبات العبادة الحقة له وانفراده بها، فسواء قلنا بحق أي زدنا الباء، أو قلنا حق بدون الباء، فكل ذلك من الحق، فسواء قلنا لا معبود بحق إلا الله، أو قلنا لا معبود حق إلا الله، فكل ذلك سائغ جائز لا بأس به إن شاء الله، لأنه يدل على المعنى الصحيح، وأدل من ذلك قول الله عز وجل ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [الحج - ٦٢] فسواء عبرنا بهذا أو بهذا فلا بأس، إلا أن التعبير عن المعاني الشرعية بألفاظ النصوص أولى، والله أعلم.

f

٢٥- سُئِلَ الشيخ: لماذا قسم العلماء التوحيد إلى توحيد ربوبية وتوحيد الألوهية وتوحيد الأسماء وصفات؟

فأجاب -عفا الله عنه-: الحمد لله، هذا يدلك على أنها مجرد اصطلاح وتقسيم، فأهل السنة بعضهم يقسم التوحيد إلى قسمين، إلى توحيد المعرفة والإثبات وهو يشمل توحيد الربوبية والأسماء والصفات، والقسم الثاني توحيد القصد والطلب وهو يشمل توحيد العبادة أو توحيد الألوهية، ومن أهل العلم

من يقسمونه إلى ثلاثة أقسام كما ذكرت لك وهو توحيد الربوبية والألوهية والأسماء والصفات، فهذا دليل على أن الأمر مجرد اصطلاح اصطلح عليه أهل السنة والجماعة من باب استقراء الأدلة، فليس هو من الاصطلاح الذي يوالى ويعادى عليه، وليس هو من الذي لو زدنا فيه قِسماً دلت عليه الأدلة لكان ذلك فيه شيء من البدعة أو شيء من المخالفات الشرعية، بل لو أن إنساناً لم يقر بهذا التقسيم ولكن أقر بمقتضاه وأقر بمضمونه ولم ينكر شيئاً من مقتضاه أو مضمونه وإنما قال أنا لا أسمي هذه الأنواع بتوحيد كذا وتوحيد كذا وتوحيد كذا وإنما عطل الأسماء فقط لم يعطل مضامينها، لم يعطل مضمون الربوبية ولم يعطل مضمون الألوهية ولا مضمون الأسماء والصفات، لما كان قد فعل حراماً ولا ما كان قد ارتكب بدعة، هذا دليل على أن الأمر فيه خفيف إنما هو مجرد اصطلاح والله أعلم، فمن قسم التوحيد إلى قسمين فقد أصاب، ومن قسم من أهل السنة التوحيد إلى ثلاثة أقسام فقد أصاب. والله أعلم.

f

٢٦- سُئِلَ الشيخ:معلوم أن أهل العلم قسموا التوحيد إلى (ثلاثة) أقسام. فهل يصح زيادة قسم رابع وهو ما يسمى ب (توحيد الحاكمية)؟ وجزاكم الله خيرا

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمدُ لله رب العالمين توحيد الحاكمية داخلُ في جُملةِ هذه الأقسام ولا يحتاج أن يُفرد بقسم جديد يكون قسمًا رابعًا لها فهو قسمُ تضمني ليس قسمًا مقابلاً وذلك لأن الحكم الصادر من الله عز وجل لا يخلو من حالتين إما أن يكون حكمًا كونيًا كالأحكام التي يُجريها الله عز

وجل في كونهِ، فالله هو الحاكمُ كونًا ولا حاكم كونا إلا هو عز وجل فهو الذي حكم على الشمس بكل ما هو من خصائصها وحكم على القمر بكُل ما هو من خصائصهِ وحكم على الجبالِ والأشجارِ والبحارِ بكُل ما هو من خصائصها فكُل شيء يتعلقُ بالكون فإن الحُكم فيهِ بيد الله عز وجل هذهِ يُسميها العُلماء بالحاكمية الكونية والقسم الثاني الحاكميةُ الشرعية وهي افعل ولا تفعل والتحليل والتحريم والإيجاب والندب والكراهة والإباحة والصحة والبُطلان والعزيمة والرخصة هذه كُلها أحكام شرعية ولا حاكم شرعًا إلا الله لعموم قول الله عز وجل ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [الأنعام- ٥٧] فأما مُقتضيات الحاكمية الكونية فتدخلُ كفردٍ من أفراد توحيد الربوبية وفقكم الله؛ وأما أفراد الحاكمية الشرعية فتدخلُ تحت مُقتضيات توحيد الألوهية فالله يحكم في كونه لأنهُ الرب، ويحكم في شرعه لأنه الإله المعبود؛ فلا نحتاج أن نُفرد توحيد الحاكمية كونًا أو شرعًا ونجعلُه قسمًا رابعًا؛ لأن الحاكمية إن كانت كونية فهي من أفراد مقتضيات توحيد الربوبية؛ وإن كانت شرعيةٍ فهي من أفراد مقتضيات توحيد الألوهية فهي تدخلُ تحت واحدة من هذه الأنواع على حسب هذين النوعين والله أعلم .

f

٢٧- سُئِلَ الشيخ:أحسن الله إليكم وبارك الله فيكم ذكرتم أنه كلما قويت مقتضيات الربوبية في قلب العبد قوي رضاه ولا يتسخط . فهل من طريقة علمية أو عملية لتعظيم مقتضيات الربوبية وماذا أفعل؟ وماذا اقرأ؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين وبعد، المسألة في مثل ذلك

تحتاج إلى أمرين،

الأمر الأول:كثرة دعاء الله عز وجل أن يكمل مراتب معرفته في قلبك فهذا أمر علمي والله عز وجل قال لنبيه ﷺ ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا﴾ [طه ١١٤]، فأكثر من دعاء الله أن يعظم هيبته في قلبك، وأن يبعث عظمته في قلبك. فأمور القلوب بين يدي علام الغيوب عز وجل، فإذا علم الله من قلبك الصدق في الدعاء زرع هيبته وعظمته وكمال قدرته وإحسان الظن به في قلبك هذا أولا الأمر، الثاني عليك بقراءة الكتب التي تتكلم عن الله عز وجل وعن أسمائه وعن صفاته والتي من أعظمها وأجلها على الإطلاق كتاب الله عز وجل ثم بعد ذلك سنة النبي ﷺ لا سيما في أحاديث العقائد والأسماء والصفات وقراءة ما كتب عن آثار الأسماء والصفات حتى تكمل معرفتك بالله عز وجل، فإذا أكثرت من طلب العلم الذي يخص هذه الجزئية وأكثرت من دعاء الله عز وجل بأن يزرع عظمته في قلبك حينئذ بإذنه عز وجل ترى ما تقر به عينك وتنشرح به نفسك ويرضى به فؤادك بإذن الله عز وجل والله أعلم

f

٢٨- سُئِلَ الشيخ عن:جملة:أنه كلما قويت مقتضيات الربوبية في قلب العبد قوي رضاه وعدم تسخطه. فهل من طريقة عملية تكرمونا بها لتعظيم مقتضيات الربوبية في القلب؟

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله رب العالمين وبعد:

المتقرر في القواعد أن المتصرف في أمور القلوب هو علام الغيوب عز وجل.

فأي شيء تريده من قلبك فابتهل إلى الله عز وجل بدعائه والإلحاح عليه والإنطراح عند عتبة باب الكريم تبارك وتعالى. أن يهدي قلبك وأن يكمل مراتب معرفته بمقتضى أسمائه وصفاته في قلبك وعقلك وروحك. فلا أجد لك طريقا إلا كثرة دعاء الله عز وجل. ثم أكثر قراءة القرآن واجعل القرآن هو هجيراك وديدنك قراءةً وتدبرًا وتعقلاً وتأملاً وتفكرًا فإن القلب إذا عاش مع هذا القرآن والله ثم والله ليكونن من أصلح القلوب في معرفة مقتضيات الربوبية. وكذلك أيضا عليك بسياط القلب بالعلم النافع؛ المبني على النظر في أسماء الله عز وجل وصفاته وأن تدرب نفسك على التعبد لله عز وجل بآثار هذه الأسماء والصفات، فهذه الأمور الثلاثة سوف توصلك إلى هذه الرتبة التي تريد؛ وهي كمال اطلاع القلب ومعرفته بمقتضيات الربوبية ليزيد عندك الإيمان بقضاء الله وقدره.

وأعيدها لك مختصرة:الأول كثرة دعاء الله عز وجل لأن أمر القلوب إنما يتحكم فيه علام الغيوب تبارك وتعالى. الأمر الثاني كثرة قراءة القرآن قراءة تدبر وتفكر وتأمل وتعقل فتعمِّر بالقرآن ليلك ونهارك

الثالثة طلب العلم الشرعي الذي يخص أسماء الله عز وجل وصفاته والتعبد لله عز وجل بآثارها والله أعلم.

f

٢٩- سُئِلَ الشيخ: هل يجوز إطلاق هذه العبارة: أعظم شرك ربوبية اليوم: الحكم بغير ما أنزل الله؟

فأجاب -عفا الله عنه-: الحمد لله رب العالمين وبعد: المتقرر في القواعد أن الصفة الشرعية مردها الشرع،

فلا يجوز لنا أن نثبت شيئا من الصفات الشرعية إلا في حدود ما دل عليه الشرع،

فإذا جعلنا هذا الشرك أعظم من هذا الشرك، فالأعظمية في هذه المسألة صفة شرعية، فلابد أن نرجع إلى دليل الشرع، ولا جرم أن اتخاذ آلهة مع الله عز وجل، واعتقاد أن خالقا مع الله عز وجل، واعتقاد أن مدبرًا ومتصرفًا لهذا الكون مع الله عز وجل، هذه أعظم ما وقع من شرك الربوبية والألوهية والعياذ بالله، فإذا اعتقدت أن هناك خالقًا مع الله عز وجل، فهذا من أعظم شرك الربوبية، وإذا اعتقدت أن لهذا العالم مدبرًا ومتصرفًا مع الله أو من دون الله عز وجل، فهذا من أعظم الوثنية ومن أعظم الشرك، وإذا اعتقدت أن الله له ولد أو صاحبة، فهذا من أعظم الشرك في مسألة الربوبية، ودعك من هؤلاء الذين يتخبطون في أن الحاكم بغير ما أنزل الله هي أعظم صور شرك الربوبية، فهؤلاء أتوا من قبل شهواتهم ورغبتهم في إثارة الشعوب على حكامها، فإذا كنا نناقش أصلا الحكم بغير ما أنزل الله، أهو من الكفر الذاتي أو من جملة الكبائر، فكيف نجعله صورة هي أعظم من غيرها من صور شرك الربوبية، فمثل هذا الكلام لا يقوله رجل عاقل، وإنما يقوله من يتخبط في الشعوب ويريد إثارتها على حكامها، فأعظم صور شرك الربوبية أن تعتقد أن هناك خالقا لشيء من هذا العالم مع الله، وأعظم صور شرك الربوبية أن تعتقد أن لهذا العالم مدبرًا

ومتصرفًا مع الله عز وجل فيه، هذا هو أعظم شرك الربوبية ودعك من هؤلاء وخرافاتهم، والله أعلم.

f

٣٠- سُئِلَ الشيخ عن:توضيح هذه الجواب وقد ورد في رد على سؤال:هل الحلف بالله شرك أكبر أو أصغر؟ الجواب:هو شرك أصغر بالأصالة لكن إذا قوي وعظم التنديد فإنه يصبح أكبر. سؤالي هل هو فعلا شرك؟ أرجو التوضيح بارك الله فيكم؟

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله رب العالمين وبعد. سؤالك وفقك الله يشتمل على مسألتين:المسألة الأولى هل يوصف الحلف بغير الله أولا بأنه شرك؟

المسألة الثانية:كيف يكون شركا أصغر ثم ينقلب إلى أكبر؟

أما جواب السؤال الأول فأقول نعم فإن الحلف بغير الله من جملة الذنوب التي دل الدليل على وصفها بأنها شرك كما في قول النبي ﷺ (مَنْ حَلفَ بغيرِ اللهِ فَقدْ كفرَ أو أَشْركَ)[1] أو كما قال ﷺ والأدلة في هذا المعنى متعددة فالحلف بغير الله يعتبر شركاً .

وأما جواب السؤال الثاني:فإننا نقول هل لفظة الكفر أو الشرك الواردة في الحديث الآنف الذكر شركا أكبر أم شرك أصغر؟ الجواب نحكم على الحلف

---

(١) أخرجه أحمد في ''المسند'' (٤٢٣/٩) برقم:[٥٥٩٤]، وأخرجه أبو داود في ''سننه'' (٢٢٣/٣) برقم:[٣٢٥١]، وأخرجه الترمذي في ''سننه'' باب:[مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الحَلِفِ بِغَيْرِ اللَّهِ](١١٠/٤) برقم:[١٥٣٥]، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (١٠٦٧/٢) برقم:[٦٢٠٤].

بغير الله بأنه شرك أصغر أصالة، يعني بمعنى أن الإنسان إذا وقع فيه فقد وقع في شرك أصغر. لكن هل ينقلب الأصغر إلى أكبر؟ نقول قد ذكرنا لكم قاعدة عظيمة في هذا وهي: أن الشرك الأصغر يكون أكبر إذا عظم التنديد والمساواة، فإن التنديد والمساواة في الشرك الأصغر هي الصغرى. وإذا عظمت في القلب حتى انتقلت من وصف الصغرى إلى الكبرى فإن الشرك ينقلب إلى الأكبر. فإذا حلف بغير الله معظما المحلوف به مطلق التعظيم أي بعض التعظيم فهذا عنده مطلق التنديد ومطلق المساواة فهي شرك أصغر. وأما إذا حلف بغير الله معظماً المحلوف به التعظيم المطلق فهذا صار التنديد والمساواة في قلبه هي الكبرى. فالشرك الأصغر ينقلب إلى أكبر إذا عظم التنديد. فلا غرابة وفقكم الله أن نحكم على الذنب بأنه شرك أصغر أصالة إلا إذا عظم التنديد في القلب فينقلب من أصغر إلى أكبر. وكالتمائم فإنها شرك أصغر أصالة لقول النبي صل الله عليه وسلم (إنَّ الرُّقى والتَمائِمَ والتِّوَلَةَ شِرْكٌ.)[1] ولكنها تكون شركا أصغر إذا كانت في دائرة السببية فقط والله هو الذي يجلب الخيرات ويدفع المضرات، ولكن إذا عظم التنديد والمساواة فاعتقد أن التميمة بنفسها وذاتها هي التي تجلب الخير وتدفع الشر بنفسها فهذا قد ساواها بالله عز وجل ونند الله بها التنديد والمساواة المطلقة فتكون التميمة شركا أكبر

احفظوا هذه القاعدة: الشرك الأصغر ينقلب إلى أكبر إذا عظم التنديد والمساواة ...والله اعلم.

f

---

(١) رواه أبو داود برقم (٣٨٨٣) وابن ماجه برقم (٣٥٣٠)، وصححه الألباني

٣١- سُئِلَ الشيخ عن:قاعدة أن الربوبية مقدم على الألوهية وقلتم إذا أردت أن تتكلم مع شخص وقع في شرك الألوهية فابدأ بالربوبية لأنه باب إلى الألوهية .

يقول كيف نجمع بين هذا وبين أن دعوة الرسل كانت إلى توحيد الألوهية؟

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله لا إشكال في ذلك. فإن مقدمة الشيء لا تدل على أهميته بل تدل على أهمية ما تقدم عليه لأننا نجعل توحيد الربوبية مقدمة وممهدة لفهم الألوهية ألا ترى وفقك الله أن الخادم قد يتقدم على سيده أحيانا فهل تقدم الخادم دليلا فهل تقدم الخادم يعتبر دليلا على أنه أهم من سيده؟ إلا ترى أن الحاشية قد تتقدم على الملك أحيانا لتمهد له الطريق وتبعد عنه زحام الناس فهل هذا دليل على أنهم أفضل منه؟ فليس كل شيء تقدم على غيره يكون أفضل مما تقدم عليه فإذا قلنا بأن الربوبية مقدمة للألوهية ولم أقل مقدم على الألوهية؛ وإنما قلت الربوبية مقدمة الألوهية وهذه المقدمة من باب تقدم الشيء المفضول على الفاضل ليمهد له الطريق فهذا من باب تمهيد الطريق لتوحيد الألوهية فلا يتنافى هذا مع ما قرره أهل السنة والجماعة من أن ما جاءت به الرسل إنما هو توحيد الألوهية فإن الرسل جاءت بتوحيد الألوهية مقدمين توحيد الربوبية لتقرير الألوهية فهم إذا طلبوا من الناس أن يفردوا الله في الوهيته فإنهم لا بدَّ وأن يقدموا البراهين على هذا فالبراهين التي تدل على الألوهية هي براهين الربوبية اعبدوا الله لأنه الرازق اعبدوا الله لأنه المحيي اعبدوا الله لأنه المميت فنحن نجعل توحيد الربوبية ممهدا ومقدما ودليلا وبرهانا على ما وراءه من توحيد الألوهية فهي باب تقديم المفضول على الفاضل ليمهد له الطريق وليكون دليلا على صحته فقط فلا يتعارض

ما قلناه من قولنا أن الربوبية مقدمة الألوهية ولا أقول أن الربوبية مقدم على الألوهية وإنما قلت أن توحيد الربوبية مقدمة توحيد الألوهية من باب تقديم المفضول على الفاضل ليمهد له الطريق فلا يتنافى قولي هذا مع ما قرره أهل السنة من أن الرسل جاءت بتقرير الألوهية والله أعلم.

f

٣٢- سُئِلَ الشيخ:لماذا فُضِّل توحيد الألوهية؟ على توحيد الربوبية؟؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين وبعد، المتقرر في القواعد (أن المقاصد أفضل من الوسائل) وتوحيد الربوبية إنما هو وسيلة لما وراءه من هذا المقصود العظيم وهو توحيد الألوهية فلو أن الإنسان تعرف على مقتضيات توحيد الربوبية كلها ولم توصله هذه المعرفة إلى الإقرار بتوحيد الألوهية لكانت معرفته حجة عليه لا له وعلى ذلك قول الله عز وجل ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف - ١٠٦] فقد فسرها بعض السلف بقوله أنهم يقولون إن الله هو الخالق الرازق المحيي المميت المدبر المتصرف ثم يعبدون معه غيره فلا فائدة في الإيمان بتوحيد الربوبية إذا لم يفضي بالعبد إلى الإيمان بالألوهية فتوحيد الربوبية إنما نتعرف على مقتضياته تعرف الوسائل التي توصلنا إلى ذلك المقصود الأعظم وهو توحيد الألوهية فإذا قررنا للناس بأن الله هو الخالق فإنما نقرر ذلك ليعبدوه ألوهية وإذا قررنا في أذهان وعقول الناس وقلوبهم أن الله هو المحيي المميت فإنما نقرر ذلك من باب الوسيلة ليعبدوه ألوهية وإذا قررنا في أذهان الناس أن الله هو المدبر والمتصرف والنافع والضار إلى غير ذلك من مقتضيات الربوبية فنحن لا نقررها لذاتها وإنما

لنجعلها دليلا. ووسيلة للوصول إلى المطلوب الأعظم والأفخم وهو توحيد الألوهية وبناء على ذلك فتوحيد الألوهية هو التوحيد الذي نزلت به الكتب وأرسلت له الرسل. وقام عليه سوق الجنة والنار..

فلأن توحيد الربوبية مطلوب طلب وسائل. وتوحيد الألوهية مطلوب طلب مقاصد. فلا جرم أنه أفضل وأنه الغاية المقصودة من خلقنا في هذه الدنيا من أجل ذلك قلنا بأن توحيد الألوهية هو المقصود وتوحيد الربوبية هو الوسيلة والمقصود أفضل من وسيلته والله أعلم .

f

٣٣- سُئِلَ الشيخ:أحسن الله إليكم ما المقصود بهذه العبارة (فإن فاتك شيء من عطاء الربوبية فاعلم أن الله صرف عنك شرا فمهما أفاض الله عليك من عطاء ربوبيته إذا لم يكن مقرونا بعطاء ألوهيته فاعلم أن ذلك من باب التمهيد لإهلاكك واستدراجك). وما المقصود ب:إذا لم يكن مقرونا بعطاء الوهيته؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين وبعد، القاعدة المتقررة عند أهل السنة والجماعة

وهي:أن عطاء الربوبية إذا كان منفرداً عن عطاءات الألوهية فإنما هو استدراج، وأظن في الكتاب أنني ذكرت جملاً من الأدلة على ذلك كقول الله عز وجل ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ﴾ وهذا من عطاء الربوبية ﴿نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ بَل لَّا يَشْعُرُونَ﴾ [سورة المؤمنون-٥٦] فالله عز وجل أفاض على الكفار كثيراً من الأموال وكثيراً من البنين وأعطاهم من عطاءات ربوبيته في

أرضهم ما لم يعطه أهل الإيمان في أرضهم فأمطارهم دائمه وروضاتهم خضراء وأنهارهم جارية ومناظرهم خلابة وطبيعتهم جميله، أليس كذلك؟ ولا نجد شيئاً كثيراً من ذلك في كثيرٍ من بلاد المسلمين فهذه عطاءات ربوبيته لكن هل أعطاهم شيئاً من عطاءات ألوهيته التي هي الإيمان والإقرار بألوهيته والإقرار بأسمائه وصفاته والإيمان برسله والإيمان باليوم الآخر وبالقضاء والقدر خيره وشره والإيمان بكتبه وملائكته هل أعطاهم من عطاءات ربوبيته في قربه وفي استجابة دعائهم وفي تضرع قلوبهم إليه وفي افتقار قلوبهم إليه عز وجل هل أعطاهم شيئاً من هذه العطاءات؟ الجواب: لا فإذاً هو عطاء ربوبية انفرد عن عطاء الألوهية فهذا استدراج، وقد يحرم العبد عطاء الألوهية مطلقاً فيكون كافراً. فكل من حُرم عطاء الألوهية الحرمان المطلق فهذا كافر؛ لأن من أعظم عطاءات الألوهية التوفيق للإسلام والإيمان؛ فإذا كان العبد محروماً من عطاء الألوهية الحرمان المطلق فإنه لابد أن يكون كافراً، ولكن أحياناً يعطي الله عز وجل بعض أهل الإيمان من عطاء ربوبيته ولا يكون عطاء ألوهيته بنفس القدر (ينعم عليه في الدنيا كثيرا وفي دينه ضعفٌ ورقةٌ، فلا يقوم بواجب النعم من الشكر والطاعة) فيكون هذا استدراجاً جزئياً.

فالكافر قد استدرجه الله عز وجل الاستدراج المطلق الكلي ولكن بعض أهل الإيمان قد يخذل في بعض الجزئيات بسبب ذنبٍ أرتكبه أو بسبب معصيةٍ اقترفها أو إمرٍ فوته فعوقب به في الدنيا؛ كالإنسان من أهل الإسلام قد يكون عنده أموالٌ طائلة، وكون الإنسان يرزق مالاً هذا عطاء ربوبيه، لكنه لا يؤدي منه حق الله عز وجل إذا سُلِب في هذا العطاء مقتضى الألوهية، فالله أعطاه عطاء ربوبيه وسلبه في هذا العطاء عطاء الألوهية: عنده مال لكن لا يخرج

زكاته ولا يؤدي حق الله عز وجل به فهذا استدراج

فالمال استدراج له لكنه ليس كاستدراج الكافر في كل جزئيات حياته في المال والبنين والعطاء والأنهار والروضات الخضراء وإنما في المال فقط ولكن قد يكون محسناً في جانب آخر أي في بر والديه فالمؤمن قد يُستدرج ولكن مطلق الاستدراج أي بعضه، وأما الكافر الذي قضى الله عز وجل بقاءه على كفره فهذا يستدرج الاستدراج المطلق ويُملا له الإملاء المطلق كما قال الله عز وجل ﴿ وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ﴾ [القلم:٤٥] وكما قال الله عز وجل ﴿فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ﴾ أي تركو عطاء الألوهية عناداً واستكباراً ﴿فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [الأنعام ٤٤] أي فتحنا عليهم عطاءات الربوبية لكن ليس ثمة عطاءات ألوهية لمن ليسوا بمسلمين ولا بمؤمنين .

ومثالٌ آخر قد يعطي الله عز وجل أحداً البصر عطاء ربوبية لكنه يتخوض ببصره في النظر الحرام إذا أعطي عطاء ربوبية سلب عنه فيه عطاء ألوهية وهي غض البصر عن الحرام فيكون مستدرجاً في هذا العطاء فعطاء الربوبية متى ما انفرد عن عطاء الألوهية فيكون استدراج سوآءاً أكان مطلقاً أو في أمر جزئي وفقكم الله.

ومثال آخر الصحة للإنسان:قد يوهب الصحة والصحة من عطاءات الربوبية لكن قد تحمله صحته على ترك المأمورات والوقوع في المحظورات فإذاً أعطي صحته ربوبيةً وسلب الانتفاع بها ألوهيةً كما قال الله تعالى ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَا ۚ أُولَٰئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾[سورة الأعراف:١٧٩] - (لهم قلوب) وهذا عطاء الربوبية- (لا

يَفْقَهُونَ بِهَا) سلب عنهم عطاء الألوهية (وَلَهُمْ أَعْيُنٌ) هذا عطاء ربوبية (لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا) سلب عنهم فيها عطاء الألوهية (وَلَهُمْ آذَانٌ) هذا عطاء ربوبيه (لَّا يَسْمَعُونَ بِهَا) سلب عنهم فيها عطاء الألوهية ولعلكم الأمر بهذه الأمثلة قد اتضح وفقكم الله والله أعلم.

f

٣٤- سُئِلَ الشيخ: كيف أُفرق عندما يُنعم الله عليّ بنعمة أنها عطيةٌ نعمة من الله وكرمٌ منه سبحانه؟ أو أنها فتنة فيبتليني الله بها لينظر حالي بعدها؟

فأجاب -عفا الله عنه -: نِعم الله تعالى على العبد لا تُعد ولا تُحصى، وأَرْزَاقُه علينا تترا في الليل والنهار، فنحن ننغمس في نِعم الله قائمين وقاعدين ومُصبحين ومُمسين، فالحمد لله أولًا وآخرًا وظاهرًا وباطنًا على هذا الفضل العظيم، ولكن على العبد أن يراقب نفسه وأن يحاسب نفسه في مقابلته لهذه النِعم ولهذا الفضل العظيم من الله كيف يقابله؟ فعلى العبد أولًا تجاه هذه النعمة أن يشكرها بوظائف الشُكر الثلاثة: أن يشكرها بقلبه وهو الاعتراف الجازم الباطني بأن الله تعالى هو المتفضل عليه بهذه النعمة، وأن الله تعالى هو الذي قضاها وكتبها وقدرها وشاءها وخلقها له، فإذا كان القلب بذلك معترفًا فلينتقل إلى الاعتراف الثاني، وهو: الاعتراف اللساني، شكر الله تعالى باللسان وحمده باللسان، أن يُثني على ربه تعالى بهذه النعمة وأن ينسبها إلى الله، وأن لا ينسبها إلى حوله ولا إلى قوته ولا إلى ذكائه وشجاعته، ولا إلى تخطيط ودهائه وخبرته، وإنما ينسبها إلى الله تعالى.

الأمر الثالث وهو مهمٌ جدًا وهو الذي يغفل عنه الكثير، وهو: أن يُسخِّر

الإنسان هذه النِعم في مرضاة الله تعالى، فالإنسان يعرف أن هذه النِعم فضائل من الله تعالى ورحمةً عليه وعطايا ألوهية

وإذا رأى أنه كلما ازدادت هذه النِعم عليه ازداد قربًا من ربه تعالى، وازداد شكرًا لربه تبارك وتعالى وحمدًا ولهجًا بثنائه واستعمل هذه النِعم في طاعته تبارك وتعالى، فاستعمل البصر فيما يرضيه، واستعمل اليد فيما يرضيه، والقدم فيما يرضيه، واستعمل المال فيما يرضيه، وربا ولده على الصفة التي يريدها الله تعالى،

إذا كانت هذه النِعم تُقربك إلى الله وتقوم بوظائف شكرها فهي منن وفضائل ورحمات تترا عليك، وأما إذا كانت هذه النِعم تُبعدك عن الله، وتجعلك مغرورًا بنفسك، ولا تقوم بوظائف شُكر هذه النِعم، أو تستغلها في شيء من معاصي الله تعالى فاعلم أنها استدراج، و لذلك القاعدة في هذا تقول: إذا رأيت الله يُغدق عليك النِعم وأنت تتبغض إليه بالمعاصي والجحود فاعلم أنها استدراج، كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ - انظر كيف الاستدراج - حَتَّى إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ﴾ [الأنعام: ٤٤].

فعلى العبد إذا أنعم الله عليه نعمةً أن يقوم فيها بواجب الشكر بوظائفه الثلاثة وأن يسخرها في الأمر الذي يقربه إلى الله تعالى والله أعلم.

f

٣٥- سُئِلَ الشيخ:ما هو مصطلح الإلهيات؟ وماذا يقصد به؟ وهل يصح تسميته للعقيدة؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله المقصود بعلم الإلهيات أي كل علم أو مسألة أو جزئية شرعية تتعلق بالله عز وجل. فيدخل في ذلك توحيد الألوهية ويدخل في ذلك توحيد الربوبية ويدخل في ذلك توحيد الأسماء والصفات. وغير ذلك من مسائل التوحيد كالإيمان وأكانه. والإحسان وأركانه. وما يتعلق بذلك فهذا يطلق عليه بعض المعاصرين بأنه الإلهيات. وأنا في الحقيقة لا أحب هذه التسمية. لأنها من التسميات المستوردة لنا من الغرب.. فإنهم يسمون ما يتعلق بالعلوم الإلهية أي بالعلوم التوحيدية العقدية بالإلهيات. واسْتَوْرَدَها من درس هناك، وهي من جملة المصطلحات. التي ليس عليها عمل السلف ولا تسميات السلف. فالسلف يسمون علم التوحيد بهذا الاسم. قال فأهل بالتوحيد لبيك اللهم لبيك. فهذا مسمى شرعي فنسمي العقديات بالتوحيد أو نسميها العقيدة. وقد أجمع العلماء على تسمية هذه المسائل المتعلقة بالله عز وجل ومسائل الإيمان بالعقيدة. ومن أهل العلم من يسميها بالفقه الأكبر مقارنة بالفقه الأصغر(العبادات والمعاملات و..). ومنهم من يسميها بالعلميات مقارنة بالعمليات الفقهية.

ومنهم من يسميها بالسنة. كالسنة للإمام أحمد والسنة للخلال والسنة للبربهاري وهكذا، ويتكلمون فيها عن مسائل العقيدة. فبما أن عندنا تسميات شرعية وتسميات سلفية فلا ينبغي لنا أن نجنح إلى تلك التسميات المجلوبة من الخارج. فالأفضل عندي أن نسمي التوحيد بواحد من هذه الأسماء:التوحيد، العقيدة، الفقه الأكبر، السنة. بل الشريعة أيضا. فالشريعة للإمام. الآجري

وهي عقائد. وأما علم الالهيات فهذه التسمية من التسميات المجلوبة المستوردة لنا من الغرب. والله أعلم.

f

٣٦- سُئِلَ الشيخ:ما المقصود بهذا الكلام:فمهما أفاض الله عليك من عطاء ربوبيته إذا لم يكن مقرونا بعطاء ألوهيته فاعلم أن ذلك من باب التمهيد لإهلاكك واستدراجك. ما المقصود إذا لم يكن مقرونا بعطاء ألوهيته؟ هل المعنى أنه غير موحد وليس مسلما، أم المقصود كافة الناس بضمنهم المسلم؟ وإذا كان كذلك هل يؤخذ من ذلك حديث (عَجَباً لأمْرِ الْمُؤْمِنِ إِنَّ أَمْرَهُ كُلَّهُ لَهُ خَيْرٌ)[1]، فكيف يكون استدراج؟ أتمنى توضيح المسألة وجزاكم الله خيرا.

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله، لا إشكال في ذلك وفقكم الله، وهي أن الإنسان إذا فتحت عليه عطاءات الربوبية ثم سلبت منه عطاءات الألوهية فاعلموا أن هذا السلب إما أن يكون هو السلب المطلق أو مطلق السلب، ونقصد بالسلب المطلق يعني أن يسلب منه أصل عطاءات الألوهية وهي الإيمان والتوحيد والتقوى فلا يكون مؤمنًا ولا يكون متقيًا فليس عنده لا أصل التقوى ولا أصل الإيمان ولا أصل التوحيد ولا أصل الدين ولا أصل الإسلام، فهذا لا يكون إلا كافراً، فمهما فتح الله عز وجل على الكفار من عطاءات ربوبيته إذا سلبهم مطلق الألوهية لم يعطهم شيئاً من عطايا الألوهية أبدًا، فإن هذا من الاستدراج المطلق والعياذ بالله، ومآل هؤلاء إن ماتوا على كفرهم مصرِّين على شركهم فإن مآلهم إلى النار خالدين فيها الخلود الأبدي لا

---

(١)رواه مسلم برقم (٢٩٩٩)

يخرجون منها مطلقًا، فمن سُلب عنه عطاء الألوهية السلب المطلق لم يعطى منه شيء أبدًا فإنه لا يكون إلا كافرًا،

لكن من أهل الإيمان من يعطى عطاء ربوبية ثم يسلب عنه عطاء الألوهية في هذا العطاء، بمعنى أنه يعطى العين ربوبيةً ولكن يتخوض في هذه العين بالنظر الحرام، فله عين لا يبصر بها، فالله عز وجل يقول ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾[الأعراف ١٧٩] فإذًا لهم قلوب من باب عطاء الربوبية، لا يفقهون بها من باب سلب عطاء الألوهية ﴿وَلَهُمْ أَعْيُنٌ﴾ أي من باب عطاء الربوبية لكن ﴿لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا﴾ من باب سلب عطاء الألوهية عنها ﴿وَلَهُمْ ءَاذَانٌ﴾ أي من باب عطاء الربوبية ﴿لَّا يَسْمَعُونَ بِهَا﴾ من باب سلب عطاء الألوهية، فالإنسان قد يعطيه الله عز وجل اليد ويعطيه الصحة ويعطيه المال وهو مؤمن عطاء ربوبية، ولكن يسلبه في هذا العطاء المعين عطاء الألوهية فيكون ماله سبباً تقحمه في الذنوب والمعاصي ولا يعرف حق الله في المال، فهذا -انتبهوا- هذا يكون من أصحاب الكبائر ولا يكون كافراً، لأن أصل عطاء الألوهية معه وهو أصل الإيمان والإسلام، لكن سُلب بعض عطاء الألوهية من بعض عطاءات الربوبية، فيعطيه المال ربوبيةً ولكن يسلبه الانتفاع ألوهيةً من هذا المال، فيكون ماله يتخبط فيه خبط عشواء، فيشتري به الحرام ويبيع به الحرام ويأكل به الربا ويتخوض في مال الله عز وجل فلا يتصدق ولا يخرج حق الله فيه من زكاة أو نفقة واجبة، وقد يعطي الله عز وجل بعض الناس الصحة عطاء ربوبية ولكن لا يوفقهم في هذه الصحة ألوهيةً، فتكون صحة الواحد منهم حاملة له على الاعتداء أو التسلط أو التقحم في الذنوب والمعاصي، فمن سُلب عنه عطاء الألوهية

السلب المطلق فهذا لا يكون إلا كافراً، ومن سلب عنه عطاء الألوهية مطلق السلب فهذا يكون من أصحاب الكبائر. والله أعلم.

f

٣٧- سُئِلَ الشيخ:السلام عليكم عطاء الاستدراج هل هو فخ لهم أم طريق للصحوة والإيمان؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين بدل أن نعبر بقولنا فخ فلنعبر عنه بالتعبير الشرعي في قول الله عز وجل ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ [فاطر ٤٣] أو بقوله عز وجل ﴿وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِى مَتِينٌ﴾ [القلم٤٥] أو قول الله عز وجل﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰ أَنفُسِكُم﴾ [يونس ٢٣] وأما قول السائل وفقه الله هل يعتبر كذا و كذا فهذا لا نحكم عليه إلا بالنظر إلى نهاياته فإن كان ما أصاب العبد من ذلك حاملاً له على التوبة إلى الله عز وجل والرجوع إلى قوافل العائدين إلى الله عز وجل مذكراً له بضعف نفسه لظهور الافتقار بين يدي الله عز وجل بالتوبة الصادقة النصوح وبكثرة الاستغفار والندم والإقلاع فلا جرم أنه يعتبر من القدر الكوني ابتداءً المختوم بحكمة شرعية كقول الله عز وجل ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِى الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِى عَمِلُوا﴾ [الروم:٤١] ثم قال ماذا؟ ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ فمن رجع منهم فإنه قد انتفع انتفاعاً عظيماً بما أجراه الله عليه من إرادته الكونية وأما من تمرد وعاند وكابر وتغطرس وبقى على عناده واستكباره وإبائه مصراً على معصيته غير آبه بما أصابه ولا مقلع عن ذنبه فهذا والعياذ بالله يدخل في قول الله عز وجل ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنَ الْعَذَابِ

الْأَدْنَىٰ دُونَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [السجدة: ٢١] وفي قول الله عز وجل ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غافر ٤٦] فإن من الناس من يبدأ عذابه في هذه الدنيا قبل ما ينتظره من عذاب الآخرة ولذلك لا نقول بأن ما يصيب العبد من إرادة الله الكونية من أمراض ومصائب خيرٌ له مطلقاً أو شر له مطلقاً وإنما ننظر إلى نهاياتها ونتائجها فإن كانت تفضي به إلى الرجوع إلى الله والتوبة فهي خير له وإن كانت تفضي به إلى العناد والإباء والاستكبار والإصرار فإنها شر له ألا ترى ما أصاب فرعون وقومه كما قال الله عز وجل ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ وَالْقُمَّلَ وَالضَّفَادِعَ وَالدَّمَ آيات مُّفَصَّلَاتٍ﴾ [الأعراف ١٣٣] فماذا حصل؟ تابوا أنابوا رجعوا إلى الله اعترفوا بين يدي الله بذنبهم؟ الجواب لا ماذا قال الله عز وجل ﴿فَاسْتَكْبَرُوا وَكَانُوا قَوْمًا مُّجْرِمِينَ﴾

فالإرادة الكونية لا يحكم عليها بمجرد نزولها بالعبد إلا بعد أن ننظر إلى نتائجها ونهايتها فإن أفضت به إلى أمرٍ مراد شرعا فهي خير وإن أفضت به إلى غير ذلك فهي شر والعياذ بالله

f

٣٨- سُئِلَ الشيخ عن: معنى الاستدراج؟

فأجاب -عفا الله عنه -: الحمد لله رب العالمين وبعد، الاستدراج معناه يتضح لك إذا ضربت فيه مثالا، وليكن هذا من باب التعريف بضرب المثال، وهي أن الإنسان قد يكتشف مكر غيره به فأنت قد تكتشف أن غيرك يمكر بك، ويتضح لك طريق مكره، ولا تبين له في أول الأمر أنك عارف بطريق

مكره، ولكنك جعلته يسير في هذا الطريق وكدت أنت له، لتكون نتائج مكره عليه لا عليك، فسكوتك هذا، وتركك له في غيه يعمه فيه، وعدم تنبيهه على أنك عارف بحقيقته، وعدم توجيهه ليتراجع عن هذا الغي وهذا الضلال وهذا المكر، هو نوع استدراج، فالاستدراج هو أن يتقحم الإنسان في شيء من دروب المهالك ويُترك يهيم على وجه من غير أن يأخذ أحد بناصيته ليرده عن هذا الطريق، من باب العقوبات، فالاستدراج نوع عقوبة، وهو الذي يقول الله عز وجل فيه ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾[القلم ٤٤]، بمعنى أن الله أمدهم بالأموال فظنوا أن الله يحبهم ولكنه إنما أملاهم بالأموال والأولاد من باب الاستدراج فهو يستدرجهم من حيث لا يعلمون، وسيبدو لهم يوم القيامة من الله ما لم يكونوا يحتسبون، وهو الإملاء في قوله عز وجل ﴿وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِى مَتِينٌ﴾[القلم آية ٤٥]، وفي قول الله عز وجل ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾[فاطر آية ٤٣]، فالإنسان قد يفرح بالمال ويكون استدراجا بمعنى أن ماله يلهيه عن طاعة الله عز وجل، ويجعله يعمه ويتخبط في طرق الظلال من التقحم في الذنوب والمعاصي، فيكون هذا العطاء عطاء استدراج، وقد يفرح الإنسان بصحته فتلهيه عن طريق الله عز وجل، وتجعله يتخبط في طريق الشهوات والملذات، فيكون عطاؤه للصحة استدراجا، فالاستدراج هو أن يتقحم الإنسان دربا من دروب المهالك ويُترَك يهيم على وجهه من غير تنبيه ولا توجيه، والله أعلم.

f

٩٣- سُئِلَ الشيخ:السلام عليكم القاعدة السادسة عشر (الربوبية المحضة تقتضي مباينة الرب للعالم بالذات)..أليست هذه القاعدة نوع من علم الفلسفة والتي ليس من السهل أن نخوض فيها؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله نعم ولكن أما نسبتها لعلوم الفلسفة فلا، فقد تكلم بها جمع من أهل العلم كالإمام ابن القيم وغيره فتكلم بها علماء الشرع وهي وإن كان ظاهرها فيه شيء من الفلسفة إلّا أننا نَرُدُّ بها على الفلاسفة وأنتم تعرفون أن الرد على أهل البدع لابد وأن يكون متناسباً مع ما يعرفونه من الألفاظ فتجدون كثيراً من أهل السنة يردون بالألفاظ التي قد لا يفقهها بعض طلاب العلم الصغار أو أنصاف المثقفين لماذا؟ لأن الذي رد عليهم من أهل السنة اضطر إلى التعبير عن الرد بهذه الألفاظ التي يعرفها المردود عليه فهذه القاعدة إنما نرد بها على الوجودية أتباع ابن عربي صاحب كتاب (فصوص الحكم) وهؤلاء الفلاسفة الذين يعتقدون أن الله هو عين هذا العالم وأن هذا العالم هو عين الله عز وجل ونرد بها كذلك على الحلولية الذين يعتقدون أن الله حالٌ في هذا العالم وهؤلاء من الفلاسفة فقد ورثوا علوم الفلاسفة وطبقوها على مسائل التوحيد في عقيدة المسلمين فجاءوا بمثل هذا الباطل فنحن إذا رددنا عليهم بأصول أو بجزئيات فإنه لا بد وأن يكون الرد متناسباً مع لغة القول فلو أننا مثلاً رددنا على شبهة إنجليزية أدلى بها رجل إنجليزي فإنه لابد وأن يكون الرد متناسباً مع لغته كما قال الله عز وجل ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم:٤] فنحن نريد أن نرد عليهم باللغة التي يفهمونها حتى تنكسر حجتهم والله أعلم.

f

٤٠- سُئِلَ الشيخ عن:قاعدتين في توحيد الربوبية...الأولى توحيد الله بأفعاله، والثانية لا رب إلا الله ..فما الفرق بينهما؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين:هي شيء واحد ولكن إحداهما مجملة والأخرى مبينة مفصلة فهذا من باب عطف الكل على الجزء أو من باب عطف العام على الخاص فلا بأس بذلك وهذا منهج عند أهل العلم قد ورثوه من الكتاب والسنة كما قال الله عز وجل ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [العصر ٣] مع أن العمل داخل في الإيمان ولكن هذا من باب التنبيه على هذا الأمر بخصوصه أي العمل وكما قال الله عز وجل ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ﴾ ثم قال ﴿وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾ [البقرة ٩٨] مع أن جبريل وميكال يدخلان في الملائكة ولكن هذا من باب التنصيص عليهما للأهمية فتوحيد الربوبية هو توحيد الله عز وجل بأفعاله ولكن نصصنا على أفعال الله في قاعدة خاصة من باب عطف الجزء على الكل ومن باب التنصيص عليه للأهمية والله أعلم.

f

٤١- سُئِلَ الشيخ:عن أن هناك أدلة لإثبات وجود الله عز وجل وهي الأدلة الثابتة في الكتاب والسنة ولكن بعض طلاب العلم وفقهم الله قد يستخدم أدلة لإثبات وجود الله أو أدلة لإثبات وحدانيته سبحانه لم ترد في الكتاب ولا في السنة مثل ما يسمونها بأدلة الحدوث ودليل التمانع وقانون الديناميكا وقد رأيت أحد طلبة العلم أنكر عليهم ذلك إن هذا من جنس فعل أهل الكلام أحسن الله إليكم فلعلكم تفصلون لنا في ذلك، وهل يجوز مثل هذه

الاستدلالات أم لا؟

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله رب العالمين وبعد...لقد قسَّم أهل العلم رحمهم الله تعالى الاستدلال على الشيء إلى قسمين:

إلى استدلال أصلي، وإلى استدلال فرعي تبعي؛ فإذا كانت المسألة شرعية فإن الأصل في الاستدلال عليها إنما يكون بدليل الشرع. وإذا كان هناك من أدلة الحق ما يدل عليها غير دليل الشرع فلا جرم أنه يجوز أن نستدل به على وجه الفرعية والتبعية لا على وجه التأصيل والإثبات الابتدائي.

فوجود الله عز وجل مسألة شرعية؛ فيجب علينا أن يكون أوائل استدلالنا على إثباتها بدليل الشرع كتابا وسنة ثم ننظر بعد ذلك في الأدلة التبعية التي نص العلماء على صحة الاستدلال بها في مجالاتها كالاستدلال على وجود الله بالفطرة فالاستدلال على وجود الله بالفطرة دليل صحيح فإن قلت لم كان صحيحا فنقول لأن الله عز وجل قد نبهنا على الاستدلال بالفطرة في قول الله عز وجل ﴿ فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ [الروم:٣٠] وكذلك في قول النبي ﷺ (- كلُّ مولودٍ يولَدُ على الفطرةِ فأبواه يُهوِّدانِه أو يُنصِّرانِه أو يُمجِّسانِه)[١] وفي قوله ﷺ في حديث عياض ابن حمار رضي الله عنه فيما يرويه عن ربه عز وجل ﴿وإنِّي خَلَقْتُ عِبادِي حُنَفاءَ كُلَّهُمْ، وإنَّهُمْ أتَتْهُمُ الشَّياطِينُ فاجْتالَتْهُمْ عن دِينِهِمْ﴾[٢] وكذلك الاستدلال بالعقل فإن الدليل قد دل على أن العقل دليل تثبت به الأشياء ويستدل عليها ولذلك كثر استدلال القرآن بالأدلة العقلية بل ختم الله آيات كثيرة في قوله

(١)أخرجه البخاري برقم (١٣٥٨) ومسلم برقم(٢٦٥٨)

(٢) صحيح الإمام مسلم برقم ((٢٨٦٥))

أفلا يتفكرون أفلا يعقلون لقوم يعقلون وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل أي نسمع دليل الشرع ونعقله وكذلك النبي ﷺ ضرب أمثلة كثيرة في السنة الصحيحة وهي أمثلة قياسية عقلية للاستدلال بها على الحق وكذلك أيضا دليل الحس فلا بأس علينا أن نستدل به فإن قلت ولم؟ فأقول لأن الأدلة من الكتاب والسنة دلت على أن الحس من جملة الطرق التي يتعرف بها على ثبوت الشيء ولذلك أمرنا الله عز وجل بالنظر في آيات السماوات والأرض والنظر حس. قال الله عز وجل ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [آل عمران-١٩١] ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [يوسف- ١٠٩] ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [الروم - ٨]وكذلك قال الله عز وجل ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ﴾ [الحشر -٢] وقال في قوم لوط ﴿وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾ [هود -٨٣] فهذا من باب الاستدلال بالحس من باب الاستدلال بالحس ويقول الله عز وجل ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ ١٣٧ وَبِاللَّيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الصافات:١٣٧ - ١٣٨]

فنحن نستدل بالفطرة لأن الدليل دل على أنها دليل ونستدل بالعقل لأن الدليل دل على أنه دليل ونستدل بالحس لأن الدليل دل على أنه دليل ولكننا لا نجعلها من الأدلة الابتدائية وإنما نجعلها من الأدلة الفرعية الثانوية التبعية لدليل الشرع أي لدليل الكتاب والسنة ولكن أين الدليل الذي يدل على صحة الاستدلال بما يسميه المناطقة بدليل الحدوث فليس هناك دليل يدل على أنه من جملة الأدلة التي يتعرف به على الحق.

وأيضا أين الدليل الدال على ما يسمونه (بالديناميكية أو غير ذلك) أنه من

الأدلة التي يتعرف بها على الحق أعطوني دليلا وآتوني برهانا أو أثارة من علم إن كنتم صادقين أعطونا الدليل الذي يدل على أن هذا الطريق من الطرق السليمة التي يتعرف بها على الحق، وهذا كدليل الاستحسان أعطوني دليلا على أن الاستحسان من الأدلة التي يستدل بها على معرفة الحق وكذلك الرؤى والمنامات والأحلام والمكاشفات ونحوها فلا يجوز لنا أن نخترع دليلا من عند أنفسنا ثم نجعله دليلا يتعرف به على الحق فإن كون الشيء دليلا هذا لابد عليه من دليل فنحن لما نستدل بالقران على الأشياء؟ الجواب لأن الدليل دل على حجية القرآن ولم نستدل بالسنة على إثبات الأشياء؟ الجواب لأن الدليل دل على حجية السنة ولم نستدل بالحس والعقل والفطرة على إثبات الأشياء؟ الجواب لأن الدليل دل على أنها حجة وأنها طريق لمعرفة الحق لكن أين الدليل على أن ما يسميه الفلاسفة والمناطقة بدليل الحدوث - دليل حدوث الأشياء- أين الدليل الذي يدل على أنه طريق لمعرفة الحق،

وكالصوفية الذين يستدلون على الأمور الشرعية بالرؤى! أين الدليل الذي يدل على أن مجرد الرؤيا طريق لإثبات الشيء أو نفيه شرعا ويستدل بعض الطوائف أيضا بالمكاشفات ومخاريق العادات أين الدليل الذي يدل أن المكاشفات ومخاريق العادات طريقا صالحا لمعرفة الحق.

ولذلك يا أخي ليس لكل أحد أن يصنع دليلا من عند نفسه ثم يجعله دليلا وطريقا لإثبات شيء من مسائل الشرع إلا وعلى ذلك دليل من الشرع فالعلماء من أهل السنة والجماعة لما أنكروا تلك الأدلة الفلسفية المنطقية التي جاءتنا من اليونان بعدما عربت كتبهم وانتشرت بين المسلمين في عهد المأمون في أواخر المائة الثانية أنكرها أهل السنة والجماعة لا لذواتها ولكن لعدم وجود

الدليل الذي يدل على صحتها فلا يصلح أن نجعل هذه الطرق سبيلا لمعرفة شيء من مسائل الشرع إثباتا أو نفيا لعدم وجود الدليل الذي يدل على ذلك فإن قالوا لك وأنتم تستدلون بالفطرة فقل نعم لثبوت الدليل على كونها دليلا وإن قالوا أنتم تستدلون بالعقل فقل نعم لثبوت الدليل على كونه دليلا ونحو ذلك. وأما الاختراع والإحداث وإثبات مسائل الشرع بطرق ليس عليها أثارة من علم فهذا والله هو المحرم شرعا ولعل جوابي واضح... والله أعلم.

f

٤٢- سُئِلَ الشيخ:هل إذا سألنا من أراد أن يدخل الإسلام:هل تؤمن بالله وتشهد أنه لا إله غيره وأن محمدا عبده ورسوله؟ وأجاب بنعم . هل يدخل في الإسلام أم يشترط أن يتلفظ بالشهادتين وهل يكفي أن يؤمن بقلبه ليصح إسلامه أم لابد من لفظ الشهادتين؟

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله رب العالمين وبعد. المتقرر في القواعد أن السؤال معاد في الجواب فإذا قيل للإنسان أتشهد أن لا إله إلا الله فقال نعم فإنه يحكم له بالإسلام في الظاهر فقوله نعم هي كقوله أشهد أن لا إله إلا الله لأن قوله نعم جواب على سؤال والسؤال معاد في الجواب فكأنه أعاد ألفاظ السؤال بقوله نعم . كما لو أن الإنسان قيل له أطلقت زوجتك؟ فقال:نعم. فالسؤال معاد في الجواب فيعتبر قوله نعم أي نعم طلقتها، نعم أشهد أن لا إله إلا الله نعم أنا مسلم أفهمتم هذا؟ فإذا قيل للإنسان أتشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله فقال نعم فهذا يكفيه عن النطق بالشهادتين وإن نطق بها بعد ذلك فهو أفضل وأكمل وأما قول هل يكتفي بالإقرار القلبي عن النطق

اللساني؟ فأقول إن المتقرر في القواعد أن الإيمان مبني على اعتقاد الجنان ونطق باللسان والعمل بالجوارح والأركان فالله عز وجل يقول﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ البقرة ١٣٦ الآية بتمامها فلم يكتفي منهم بالاعتقاد حتى أمرهم بالقول والنبي ﷺ يقول (أُمِرْتُ أنْ أُقاتِلَ النَّاسَ حتَّى يقولوا لا إلهَ إلَّا اللهُ) وفي رواية (حتى يشهدوا)[١] فلم يكتفي منهم بالإقرار القلبي بل لابد من الشهادة اللسانية والنطق اللساني فلابد من أن ينطق الإنسان بالشهادتين أو ما يدل على معناهما والله أعلم.

f

٤٣- سُئِلَ الشيخ:أحسن الله إليكم هل يجب النطق والتلفظ بالشهادتين كي يدخل الإنسان في الإسلام؟ أم يكفي الاعتراف القلبي واليقين دون النطق باللسان؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين وبعد، المتقرر في القواعد عند أهل السنة أن الإيمان مبني على اعتقاد الجنان ونطق اللسان والعمل بالجوارح والأركان، وعليه فلا يكفي أن تعتقد صحة الشهادتين في قلبك بل لا بد أن تنطق بألفاظها بلسانك فلابد أن ينطق الإنسان بلفظ الشهادتين ولا يكفي اعتقاده القلبي بل لو كان اعتقاده القلبي صحيحا فلابد أن ينطق لسانه بذلك وأن تعمل جوارحه بمقتضيات هاتين الشهادتين فالإيمان ليس اعتقادا بالجنان فقط وليس قولا باللسان فقط وليس عملا بالجوارح والأركان فقط بل الإيمان مرتكز على هذه الأمور الثلاثة، والله أعلم.

---

(١)صحيح البخاري برقم (٢٥) ومسلم برقم (٢٢)

٤٤- سُئِلَ الشيخ:أحسن الله إليكم ما صحة قول بعضهم أن الشك يوصل إلى اليقين وتطبيقها على مسألة وجود الله مثلا فيأمرون بالشك فيها ثم يثبتونها بالأدلة فهل الشك هو الأصل وهل اليقين جاء بعد الشك؟ وهل هم بذلك يكونوا قد خرجوا عن الفطرة التي هي يقين في هذه المسألة؟

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله:لا. والله هذا منهج ضلال؛ هذا منهج الفلاسفة الذين يأمرون الناس قبل الإيمان بالله عز وجل أن يشكوا – أي أن يشكوا في وجود الله عز وجل- ثم بعد ذلك يبحثون في الطرق حتى يتحققوا وجوده عز وجل، فليس هذا منهج أهل السنة، ولا المنهج الذي جاءت به الرسل، ولا المنهج الذي نزلت به الكتب. بل هذا والله هو عين الضلال وعين التيه، فهم يأمرون الناس بالشك وليس هناك دليل من الكتاب والسنة يأمر الناس بالشك بل إن الشك في الشريعة غير معتبر ولا يدخل الشك في شيء من مسائل الإيمان أبدا فإذا رزقك الله عز وجل اليقين بأنه موجود، والإيمان التام اليقيني القطعي بأنه مستحق للعبادة دون ما سواه. فلم تنقض هذا اليقين الذي يسره الله لك بالشك؟ حتى يكون إيمانك مبنيا على نظر واستدلال. هذا والله هو عين الضلال هذا هو عين الضلال، وقد حذر منه أهل السنة والجماعة في كتبهم وبينوا زيف هذا الطريق، وبينوا ضلاله، وبينوا أنه ربما يفضي إلى الإلحاد، وأن يفضي بالإنسان إلى الكفر والعياذ بالله. فإن كل مسألة إيمانية يقينية طرأ عليها الشك فإن الشك فيما يجب اليقين فيه كفر، فإذا شك الإنسان في وجود الله فقد كفر، وإذا شك الإنسان في وجود الرسل فقد كفر، وإذا شك الإنسان في استحقاق محمد –صلي الله عليه وسلم- للرسالة فقد كفر، وإذا شك الإنسان في وجود الملائكة فقد كفر، فهؤلاء يأمرونك بالكفر ويأمرونك

بالإلحاد فلنتقي الله عز وجل ولندع هذا الطريق فإنه طريق إبليسي شيطاني نفخ الشيطان به في روع هؤلاء الفلاسفة فصاروا يزينونه ويزخرفونه للناس وهو الكفر برمته والإلحاد بعينه فالحذر الحذر منه والله أعلم.

f

٤٥- سُئِلَ الشيخ:أحسن الله إليكم:قاعدة لا يجوز فِعل العبادة لله بمكان يُفعل فيه جنس هذه العبادة لغير الله، هل إذا اختلف جنس العبادة يجوز فعل العبادة فيه؟

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله رب العالمين وبعد، لا يُفهم من هذه مفهوم مخالفة، وإنما نحن نؤكد من باب التأكيد على أنه لا يجوز للإنسان أن يَفعل تعبدا لله في مكان يُفعل فيه جِنسه لغير الله لوجود شُبهَة المُشابهة في الفعلين ظاهرا، فلا نُصلي لله عز وجل في مكان يُصلَّى فيه لغير الله تبارك وتعالى لوجود تشابه بين الصلاتين في الظاهر، ولا نزور المقابر لله في مقبرة تزار فيها القبور والأضرحة لغير الله عز وجل، ويُفعل فيها الشرك والوثنية، لأن جنس الزيارة في الظاهر واحد، ولا نذبح لله عز وجل بمكان يُذبح فيه لغير الله، لوجود التشابه في صورة الذِّبْحَتين، وأما إذا اختلف جنس التعبد، فصار لكل تعبد صفته الخاصة، فإننا وإن كنا نمنعه إلا أن الأمر في ذلك أخف لعدم وجود التشابه في الظاهر، ولذلك لا نَعْلَمُ نزاعا بين أهل العلم في أن الكنيسة إذا كانت لا تزال على ملكية النصارى ولا يزال فيها تصاويرهم وأوثانهم التي يعبدونها من دون الله، أن المسلم لا ينبغي أن يدخل فيها ويصلي، فالصلاة في الكنائس وإن كانت تختلف صلاة المسلمين عن صلاة النصارى في ظاهرها وجنسها

وطريقة أدائها، إلا أن العلماء متفقون على المنع من ذلك، لا يجوز لنا أن نصلي في كنائس النصارى إذا كانت لا تزال على ملكيتهم، ولا تزال فيها تصاويرهم وأوثانهم، مع أن صفة الصلاتين تختلف، ولكن العلماء ينبهون على القاعدة التي ذكرتَها أيها السائل من باب سد الذريعة لوجود ماذا؟ لوجود التشابه في صورة التعبدين في الظاهر، فشددوا عليها، وإلا فلا يفهم منها مفهوم مخالفة، والله أعلم.

f

مسائل تتعلق بالولاء والبراء

٤٦- سُئِلَ الشيخ عن:جواز حب الكافر لأمر دنيوي، مثل صاحب حرفة أو غيره، أو لقرابة مثل الزوجة الكتابية والأب، وكيف يجمع المرء بين الحب وموجباته، والبغض وموجباته في الشخص الواحد؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين؛

المتقرر في القواعد أنه يغتفر في الأمور الطبيعية الفطرية ما لا يغتفر في الأمور الدينية الشرعية، بمعنى أن الأشياء قد تكون فطرة وطبيعة فيغفرها الشارع، ولكن لو فعلت على وجه الدين والتعبد والتشريع فإن الشارع يرفضها، من ذلك مثلا الخوف، فإن الإنسان إذا خاف من الجن خوفاً طبعياً فطرياً لا بأس فيه، ولكن إن كان خوفا تعبدياً فهذا يعتبر ردّةً وشركاً، وكذلك المحبة، فمنها الفطرية الجبلية الطبيعية التي لا يلام الإنسان عليها، أما إن كانت بواعث المحبة تعبداً وديناً وتشريعاً فحينها يلام عليها، فالإنسان إذا كان له أب كافر فأحبه محبة أبوّه فهذه فطرية لا يلام عليها، ولكن إن كان يحبه لدينه فهذه محبة دينية شرعية لا تجوز، فيجب عليه أن يبغض أباه لدينه ويحبه لأبوّته، فأما بغضه لدينه فهذا بغض شرعي، ومحبته لأبوّته فهذه محبة فطرية، ولذلك إبراهيم أحب والده محبة فطرية ولكن تبرأ من شركه وقال سأستغفر لك ربي، وكذلك الأخوة منها ما هو جبلي فطري، قال الله تعالى:﴿إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ نُوحٌ أَلَا تَتَّقُونَ﴾الشعراء:١٠٦ رغم أن قومه مشركين، فالأخوة منقسمة إلي قسمين:أخوة نسب وقرابة موجبة لمحبة فطرية جبلية وهي المقصودة في الآية، والقسم الثاني أخوة دين وشريعة،

فيغتفر في أخوة القرابة والنسب مالا يغتفر في أخوة الدين والشريعة، فإذا قلت أن هذا أخي وهو كافر فلا بأس عليك إذا قصدت أخوة قرابة ونسب، ولكن إذا قصدت أخاً في الدين والاعتقاد فهذا محرم، وكذلك بالنسبة للزوجة الكتابية فله أن يحبها كزوجة محبة فطرية، ولكن لا يحبها لأنها نصرانية مثلاً فهذه محبة دينية شرعية لا تجوز، وكذلك إذا أحسن إليك كافر فلا بأس أن تحبه لإحسانه فهذه فطرة ولكن لا يجوز أن تحبه لدينه، فبالتالي ينبغي بغض الكافر سواءً كان أب أو زوجة لدينهم، ولا بأس بمحبتهم المحبة الفطرية، كما قال الله عز وجل﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ الممتحنة:٤ وقال الله عز وجل:﴿لَّا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَن تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾ [آل عمران:٢٨]

وحين تفرق بين ما هو فطري وما هو ديني ينحل عندك الإشكال، فالإشكال قد ثار لأنك جمعت بين أمرين مختلفين، وبالتفريق بينهما ينتهي عندك الإشكال إن شاء الله والله أعلم.

f

٤٧- سُئِلَ الشيخ عن:حكم الفرح بما يصيب الكفار من جوائح وغيرها من الأمور الكونية التي تحدث، كالأعاصير والأوبئة ونحو ذلك؟ وهل هذا داخل في الفرح المنهي عنه؟

فأجاب -عفا الله عنه-:المتقرر في القواعد أن الفرح يتبع سببه، فإن كان سبب الفرح يرجع إلى أمر يرضاه الله -عز وجل- فإنه داخل في جملة الفرح المأمور به شرعًا في قوله عز وجل:﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ يونس ٥٨، فالفرح لا يأخذ حكمًا في حد ذاته لأنه وسيلة، وهذه الوسيلة تتبع مقصودها، فنحن ننظر إلى حكم الفرح بالنظر إلى سببه ومآله، فإن كان من جملة الفرح الذي يحبه الله -عز وجل- ويرضاه فالحمد لله، وعلى هذا الأصل نخرِّج الفرح بما يصيب الكفار من الأوبئة أو من بعض الأشياء التي تكون من دواهي الدهر، فإن كان ذلك يصيب الكفار الذين زاد ظلمهم وعظم عدوانهم وتطاير شررهم على عباد الله المسلمين؛ وكان ذلك المصاب الذي أصابهم كف شرهم عن المسلمين أو خففه، وبيّن ضعفهم؛ وأهلك قوتهم التي تسلطوا بها على عباد الله الصالحين فإننا نفرح بهذا، لأن هذا من الفرح الذي يحبه الله -عز وجل- فهذه المصيبة التي تكف يد الظالم عن ظلمه؛ وتضعف الظالم عن ظلمه؛ وتقطع يد المعتدي عمن اعتدى عليه؛ لا جرم أن هذا من الفرح الذي يحبه الله -تبارك وتعالى-، ودليل ذلك ما في الصحيحين من حديث أبي قتادة (كنَّا مع رسولِ اللهِ ﷺ جُلوسًا في مَجلسٍ، إذ مَرَّتْ جِنازةٌ، فقال رسولُ اللهِ ﷺ:مُستريحٌ ومُستراحٌ منه، قال:فقُلْنا:يا رسولَ اللهِ، ما المُستريحُ؟ قال:العبدُ المؤمنُ يَستريحُ مِن نَصَبِ الدُّنْيا وأذاها إلى رَحمةِ اللهِ، قُلْنا:فما المُستراحُ منه؟ قال:العبدُ الفاجرُ يَستريحُ منه العِبادُ

والبِلادُ والشَّجرُ والدَّوابُّ. »[1]، والموت مصيبة، فهنا بين النبي ﷺ أن مصيبة الموت إذا أصابت العبد الكافر الذي عظم شره وتطاير عدوانه وعظم ضرره على عباد الله الصالحين أن الناس يستريحون من شره، فإذا كان ذلك الكافر الذي أصيب بمثل هذه المصائب من أوبئة أو غيرها كفت شره عن المسلمين وقطعت يد عدوانه عن أهل الإسلام وفرح أهل الإسلام بذلك فإنه لا بأس بذلك ولا حرج، ألا ترى قول الله عز وجل:﴿الم*غُلِبَتِ الرُّومُ*فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ*فِي بِضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ*بِنَصْرِ اللَّهِ﴾[الروم (١:٥]، فهذا النصر فرح به المؤمنون مع أن المغلوب قد أصابته مصيبة، فنحن فرحنا بهزيمته مع أن الهزيمة مصيبة، فهذا من الفرح الذي يحبه الله -عز وجل، ولعلك فرقت بين هذا وهذا، والله أعلم.

f

٤٨- سُئِلَ الشيخ: أحسن الله إليكم: من المعلوم أن الإسلام نهى أن يتخذ غير المسلم -أيا كان دينه- أخًا ووليًا ولكن أشكل علي قول الله:﴿إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ نُوحٌ أَلَا تَتَّقُونَ﴾ [الشعراء:١٠٦]، وفي هود:﴿إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ هُودٌ أَلَا تَتَّقُونَ﴾[الشعراء:١٢٤] فكيف نجمع بين تلك النصوص؟

فأجاب -عفا الله عنه-: الحمد لله رب العالمين وبعد، المتقرر عند العلماء أن الأدلة الصحيحة لا يمكن أن يقع بينها تعارضٌ ذاتي، وإنما التعارض أمرٌ نسبيٌ

---

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري في الصحيح برقم (٦٥١٢) وأخرجه مسلم في الجنائز باب ما جاء في مستريح ومستراح منه رقم ٩٥٠

عرضي. بمعنى:أنه قد يكون مشكلاً على بعض الناس ما ليس بمشكلٍ على الآخرين، فالتعارض الذي يثور في ذهن المجتهد إنما هو نسبيٌّ، بمعنى:أنما تراه مشكلاً قد لا يراه غيرك مشكلاً ممن بحث، و عرف الجواب عن هذا الإشكال.

وقولنا:عرضي يعني أنه يعرض للذهن بسبب قلة العلم، أو ضعف البحث في هذه المسألة، ولكن يجب علينا أن نعتقد أنه ليس بين الأدلة في ذاتها شيءٌ من التعارض إذا كانت أدلةً صحيحة، والمتقرر عند العلماء أن إعمال الدليلين أولى من إهمال أحدهما ما أمكن، والمتقرر عند العلماء أن الجمع بين الأدلة واجبٌ ما أمكن، فيكون الجمع بين الأدلة التي تمنع الأخوة بين المؤمنين والكفار، وبين تلك الأدلة القرآنية التي تثبت أن نوحًا أخو قومه، وأن لوطًا أخو قومه، في قول الله – عز وجل–:﴿إِذْ قالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ نُوحٌ﴾، ﴿إِذْ قالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ هودٌ﴾، ﴿إِذْ قالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ صالِحٌ﴾ [سورة الشعراء]، فأثبت الأخوة هنا، فكيف نجمع بين أدلةٍ تثبت الأخوة بين المؤمن والكافر، وبين الأدلةٍ التي تقطع دابر الأخوة بين المؤمن والكافر؟

فنقول في جواب ذلك:اعلم رحمك الله تعالى أن الأخوة تنقسم إلى قسمين:إلى أخوةٍ دينيةٍ إيمانيةٍ شرعية، وإلى أخوةٍ قبليةٍ نسبية، فالذي قطعته الأدلة وحرمته إنما هو الأخوة الدينية الإيمانية الشرعية، فلا يجوز لمسلمٍ أن يتخذ كافرًا أخًا له في الدين والإيمان والشريعة، فلا أخوة دينية ولا إيمانية ولا شرعية فيما بين مسلمٍ وكافرٍ أبدًا؛ لقول الله – عز وجل –:﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات:١٠]، فيفهم من هذا أنهم ليسوا للكافرين بإخوة، وقال النبي ﷺ :(وكُونُوا عبادَ

اللهِ إِخْوَانًا.)[1]،أي:أخوة دينية إيمانية شرعية، وهذه الأخوة تثبت بين كل مسلمٍ ومسلمٍ حتى وإن لم يربط بينهما رابط قرابةٍ ولا نسبٍ ولا مصاهرة، فالمسلم الذي في أطراف الأرض يعتبر أخًا لي في الدين والإيمان والشريعة هذه الأخوة واجبةٌ فيما بين المسلمين ولها مقتضيات ولا حظ للكافر فيها مطلقًا، فالأدلة التي تنفي وجود الأخوة بين المسلم والكافر، إنما تنفي أخوة الدين، والإيمان، والشريعة، وأما الأخوة التي ذكرها الله عز وجل في قوله، ﴿إِذْ قالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ هودٌ﴾،﴿أَخُوهُمْ نوح﴾، ﴿أَخُوهُمْ لوطٌ﴾، ﴿أَخُوهُمْ صالحٌ﴾ [سورة الشعراء]، إنما هي الأخوة القبلية النسبية؛ لأن كل نبي إنما يبعث من قومه؛ لأن النبي - ﷺ - قال:(وكانَ النبيُّ يُبْعَثُ إلى قَوْمِهِ خَاصَّةً وبُعِثْتُ إلى النَّاسِ عَامَّةً.)[2]،وقال الله - عز وجل- قبل ذلك:﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾[ابراهيم -٤]، فالله - عز وجل -كان يختار من كل أمةٍ رسولًا منهم أنفسهم، ولذلك قال قوم شعيب لشعيب:﴿ولَوْلا رَهْطُكَ لَرَجَمْناكَ﴾[هود - ٩١]، يعني:أنك قريبٌ لنا، وأخٌ لنا، وبيننا وبينك نسبٌ وقرابة، فحملتهم تلك القرابة على ألا يصلوا إليه بأذى، فالشاهد أن الأخوة المثبتة في تلك الآيات إنما هي أخوة القرابة والنسب، والأخوة المنفية في الأدلة الأخرى إنما هي أخوة الدين والإيمان، وعلى هذا التخريج فلا إشكال ولا تعارض بين هذه النصوص ولله الحمد والمنة، والله اعلم .

f

---

(١) البخاري في الصحيح كتاب الأدب باب ما ينهى عن الحسد برقم ٦٠٦٥ صحيح مسلم كتاب البر والصلة بَابُ النَّهْيِ عَنِ التَّحَاسُدِ وَالتَّبَاغُضِ وَالتَّدَابُرِ برقم (٢٥٥٨)

(٢)رواه البخاري (٧١١٦)، ومسلم (٢٩٠٦)

٤٩- سُئِلَ الشيخ عن:حكم التَّرَحُّم على من مات كافرا، بِحِجَّةِ أنه قد عمل أعمالا صالحة أو جيدة؟.

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين وبعد، لا نعلم نزاعا بين أهل العلم في حُرْمَةِ التَّرَحُّم على الكفار بعد موتهم والاستغفار لهم، فهذا حُكم مُجْمع على تحريمه بين أهل العلم رحمهم الله تعالى، لعموم قول الله عز وجل ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ﴾ [التوبة - ١١٣] وهذه الآية نزلت في أبي طالب لـمّا مات وأراد النبي ﷺ أن يستغفر له، فنزلت هذه الآية مُحَذِّرَةً النبي ﷺ والمؤمنين أن يستغفروا لمن مات مُشركا حتى وإن كان ذا قربى، وأما قول القائل إذا كانت للكافر أعمال حسنة، فلا نظن أعماله ستكون أعظم من أعمال أبي طالب، فإن أبا طالب كانت له أعمال طيبة وحسنة في حياته من حمايته للنبي ﷺ، والدفاع عنه، وتَحَمُّل الأذى، ومخاصمة قومه في سبيل حمايته ﷺ، فقد رماه القريب والبعيد، وحاولوا معه المحاولات الطائلة وحاصروهم في شِعْبِ أبي طالب، ومع ذلك تحمَّل أبوطالب في سبيل الدفاع عن النبي ﷺ الأمر الذي هو معلوم للجميع، أو لَيسَتْ هذه أعمال حسنة؟ ومع ذلك لما حَضَرَت أبا طالب الوفاة، جاءه النبي ﷺ فوجد عنده أبا جهل ابن هشام وعبد الله بن أبي أمية بن المغيرة، فقال له ((يا عَمِّ، قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، كَلِمَةً أَشْهَدُ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ))[(١)] فقال أبو جهل ابن هشام وعبد الله ابن المغيرة يا أبا طالب أترغب عن ملة عبد المطلب، فلم يزل النبي ﷺ يعرض تلك الكلمة عليه، ويعيد عليه تلك المقالة، حتى قال أبو طالب آخر ما كلمهم

(١) متفق عليه أخرجه البخاري برقم (١٣٦٠) ومسلم برقم (٢٤)

هو على مِلة عبدالمطلب وأبى أن يقول لا إله إلا الله، فقال النبي ﷺ من باب الوفاء لعمه وجزاء لتلك الأعمال الطيبة الخيّرة الكثيرة التي حصَّلها منه في حياته «أما وَاللَّهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أُنْهَ عَنْكَ»[1] فأنزل الله عز وجل ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَلَّذِينَ ءَامَنُواْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُواْ أُوْلِي قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ﴾[التوبة - ١١٣]، ومن المعلوم أن إبراهيم عليه الصلاة والسلام لما أراد أن يستغفر لوالده، نهاه الله عز وجل عن ذلك فقال الله عز وجل ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ ۚ إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٌ﴾[التوبة - ١١٤]، فلا يجوز لنا أن نستغفر لمن مات كافرا أو مشركا، ولا أن نترحم عليه ولا أن ندعو له بالجنة، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾[النساء - ١١٦] والجنة لا يَدخلها إلا نفس مسلمة، ورحمةُ الله عز وجل يوم القيامة إنما تخص عباده المؤمنين، فإن قلت:وهل يمكن أن يؤجر الكافر على شيء من أعماله الحسنة التي فعلها في الدنيا؟ فأقول:إن هذا الأجر لا يخلو من حالتين، إما أن يكون أجرا مُعَجَّلا في الدنيا، فنقول نعم قد يؤْجر الكافر في الدنيا على ما فعله من الخير، فيطعمه الله عز وجل بشيء من الخير جزاء لتلك الأعمال الخيرة الطيبة التي فعلها في حال كفره، لكنه جزاء دنيوي، وأما في الآخرة فلا جزاء للكافر على شيء من أعمال الخير أبدا، لأن عمل الخير لا يقبله الله إلا إذا كان مبنيا على ساق التوحيد والإخلاص، فلا ينبغي أن ننظر إلى عظيم صورة عمل الخير متغافلين أنه لم يبنى على أرض صلبة من التوحيد والإيمان، فجميع أعمال الكفار يجعلها الله عز وجل يوم القيامة هباء

---

(١)متفق عليه أخرجه البخاري برقم (١٣٦٠) ومسلم برقم (٢٤)

منثورا، كما قال الله عز وجل ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾[الفرقان - ٢٣] فقوله مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ (هذه صيغة عموم لأنها نَكِرَة في سياق النفي، فجميع الأعمال التي عملوها يجعلها الله عز وجل هباء منثورا، والأصل بقاء العامّ على عمومه، وفي صحيح مسلم من حديث أنس قال:قال النبي ﷺ ((إنَّ اللَّهَ لا يَظْلِمُ مُؤْمِنًا حَسَنَةً، يُعْطَى بها في الدُّنْيا ويُجْزَى بها في الآخِرَةِ، وأَمَّا الكافِرُ فيُطْعَمُ بحَسَناتِ ما عَمِلَ بها لِلَّهِ في الدُّنْيا، حتَّى إذا أفْضَى إلى الآخِرَةِ، لَمْ تَكُنْ له حَسَنَةٌ يُجْزَى بها.))[1]، والله أعلم.

f

٥٠- سُئِلَ الشيخ عن:جواز الاستغفار على من مات على شيء من الشرك؟

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله رب العالمين:لابد أن نفرق بين من كان مشركا أصالة، وبين من كان مشركا بسبب بدعة وقع فيها. أما من علمنا جزما بأنه مات على الكفر فإننا نشهد له بالنار بعينه. لأن كل من مات كافرا فإنه لا حظ له في الجنة أبدا. فإن الجنة لا يدخلها إلا نفس مسلمة. فمن مات على الكفر أصالة فإنه من أهل النار. ولا شك ولا جرم في ذلك. وأما إذا كان الكلام على إنسان مسلم أصالة ولكن وقع في شيء من البدع التي أوجبت له الردة. فهنا لا بد وأن نطبق القاعدة التي أدندن حولها كثيرا في دروسي وفتاواي. وهي:أن التكفير بالوصف العام لا يستلزم تكفير المعين إلا بعد ثبوت الشروط وانتفاء الموانع وإقامة الحجة عليه. وبناء على ذلك فمتى ما وقع الإنسان في شيء يوجب كفره وأقيمت عليه الحجة واتضحت له المحجة

---

(١)أخرجه مسلم في صحيحه (٢٨٠٨)

وكشفت عنه الشبهة. ولكن لا يزال مصرا مع علمه بأنه كُفر وليس ثمة شبهة تدعوه إليه، ثم مات على ذلك، فإننا نقول بأنه مات كافرا ولا يجوز الترحم عليه ولا الدعاء له بالمغفرة أو الرحمة.

وأما إذا مات أحد من هؤلاء قبل إقامة الحجة عليه مع أنه يفعل شيئا من الأمور الشركية ولكننا لم نقم عليه الحجة ولم نناقشه وكانت المسألة التي وقع فيها ليست من المسائل العقدية التوحيدية المعلوم حكمها من الدين بالضرورة. وإنما من المسائل التي قد يتصور فيها الجهل ولم نتأكد من ثبوت الشروط وانتفاء الموانع في حقه ثم مات؛ فحينئذ نكون قد شككنا في كفره عينا. ويكون ما جاء به (من كفر) فلا شك عندنا أنه كفر. وأما كفره بعينه فإننا والله لم نتأكد منه لأننا لم نتأكد هل ثبتت الشروط في حقه أو انتفت الموانع؟

لا سيما والمسألة التي خالف فيها من مسائل التوحيد التي قد تخفي فليست هي من المسائل المعلومة من الدين بالضرورة . فحينئذ أقول لا بأس بالاستغفار له والدعاء له بالمغفرة والرحمة .لأننا عندنا هنا قاعدة وهي أن من ثبت إسلامه بيقين. فإننا لا نخرجه عن دائرة الإسلام إلا بيقين أخر. ولابد أن نفرق بين الفعل. والفاعل. فالفاعل مات قبل أن تقوم الحجة عليه في هذه المسألة العقدية الجزئية التي ليست معلومة من الدين بالضرورة.

أعيد المسألة مرة أخرى حتى لا يُساء فهمي.

أما من مات على الكفر الأصلي فهذا نشهد له بالنار ولا يجوز لنا أن ندعو له بالمغفر ولا بالرحمة. لقول الله عز وجل﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ

الْجَحِيمِ﴾[التوبة - ١١٣]

الثاني. من كان مسلما ثم وقع في شيء يوجب ردته. فهذا لا يخلو من حالتين:

الحالة الأولى:أن نتأكد من ثبوت الشروط وانتفاء الموانع في حقه. بمعنى أننا نجزم أنه قامت عليه الحجة واتضحت له المحجة وكشفت عنه الشبهة. ولكن بعد معرفته أصر على ردته هذه ومات. فحينئذ نعامله معاملة المشركين في الحالة الأولى. لا ندعو له بالرحمة بل لا ندفنه حتى ولو في مقابر المسلمين إذا استطعنا ذلك ولا نغسله ولا نكفنه ولا نصلي عليه. لجزمنا عينا بأن الشبهة عنه قد انكشفت.

الحالة الثانية:أن يكون الرجل مسلما ثم وقع في شيء يوجب ردته. لكن هذه المسألة التي وقع فيها ليست من مسائل الدين الكبار المعلومة من الدين بالضرورة. وإنما هي جزئية من جزئيات التوحيد أو العقائد التي قد تخفي . ولم تقم عليه الشروط ولم نتأكد في حقه من ثبوت الشروط ولا انتفاء الموانع. ثم مات. فحينئذ ننظر إليه بنظرتين. أما فعله فنحكم عليه بأنه شرك. وأما هو في خاصة نفسه فنتوقف فيه لأننا لم نتأكد من ثبوت الشروط في حقه وانتفاء الموانع والله أعلم .

f

٥١- سُئِلَ الشيخ:هل يصح أن نقول لأهل البدع إخواننا؟

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله رب العالمين، الأصل المتقرر عند العلماء أن الأخوة الدينية الإيمانية الشرعية ثابتةُ لكل مسلم مع أخيه المسلم، قول الله –

عز وجل-:﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾[الحجرات:١٠] قال النبي ﷺ:((الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ))، [١]- وقال -عليه الصلاة والسلام-:((وَكُونُوا عِبَادًا لِلَّهِ إِخْوَانًا))[٢]، فبين كلِ مسْلِمَيْنِ علاقةٌ تسمى بأخوة الدين والإيمان، ولا جرم أن الإيمان يزيد وينقص، فتكون الأخوة فيما بين المسلمين على حسب إيمانهم، فأما الأخوة المطلقة فإنها تكون بين المؤمنين الخُلص، وأما مطلق الأخوة فإنها تكون على حسب إيمان الإنسان، فكلما ضعف إيمانهُ، وارتكب شيئًا من المخالفات الشرعية ينقص من محبتنا وأخوتنا لهُ بقدر ما نقص من أيمانه، وضعفت جانب من جانب عقيدتهِ، إذا عُلم هذا فليُعلم أن البدعة تنقسم إلى:

١- بدعة مُكفرة:أي مخرجة للعبد عن دائرة الإسلام الكلي.

٢- وإلى بدعة مُفسقة:أي أنها تنقص الإيمان الواجب، ولكن لا تخرج العبد عن دائرة الإسلام الكلية،

فأما البدعة المكفرة فإنها لا تبقي بيننا وبين صاحبها ولا مطلق الأخوة الدينية الإيمانية؛ لأنهُ خرج عن دائرة الإسلام، وخلع ربقة الدين من عنقه، فالمبتدع الكافر ليس بأخٍ لنا باعتبار الدين، وباعتبار الشرع؛ لأننا مسلمون وهو كفر بسبب هذه البدعة، فليس بيننا وبين مَن يكفر ببدعته ولا مطلق الأخوة، ولا مطلق المحبة، بل ليس بيننا وبينهُ إلا البغضاء المطلقة، والمصارمة، والمعاداة المطلقة،

وأما إذا كانت بدعة الأنسان التي وقع فيها إنما توجب فسقهُ لا كفرهُ، فيتخلف

---

(١)أخرجه البخاري (٢٤٤٢)، ومسلم (٢٥٨٠).

(٢)أخرجه البخاري (٢٤٤٢)، ومسلم (٢٥٨٠).

من ميزان أخوتنا لهُ بقدر ما تخلف عنهُ من العقيدة الصحيحة والإيمان الصافي، فالأشاعرة بيننا وبينهم مطلق الأخوة لا الأخوة المطلقة؛ لأن بدعتهم توجب فسقهم لا توجب خروجهم عن دائرة الإسلام، وكذلك غيرهم من طوائف أهل البدع، فإذا كانت بدعتهم تخرجهم عن دائرة الإسلام فينقطع أواصل الأخوة الدينية فيما بيننا الانقطاع المطلق، وأما إذا كانت عندهم شيء من البدع التي لا توجب كفرهم ولا خروجهم من ملة الإسلام فإن الذي ينقص كمال الأخوة فيما بيننا، ولكن يبقى بيننا وبينهم نوع أخوة، أو مطلق أخوة على قدر ما معهم من العقيدة الصحيحة، وما بقي معهم من الإيمان. والله أعلم.

f

٥٢- سُئِلَ الشيخ:مَتَى يَكون التشبه بِالكُفار مُباح ومتى يكون ممنوع؟

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله رب العالمين. القاعدة المتقررة عند أهل السنة والجماعة في هذا الباب،

هو أن(المسلم لا يَجوز لَهُ أن يتشبه بِالكُفار فِيما كان من عِبَاداتِهم، أو عاداتهم المختصة بهم) فما عرف أنه من جملة عبادات الكفار فلا يجوز للمسلم أن يتعبد الله–عزَّوجل– بِه، وما كان معلوم من عاداتهم المختصة بهم و التي مَا عرفت إلا من قِبَلِهم، وما اشتَهَرت إلا من فِعلِهم، فإن المُسلِم أيضًا لا يجوز له أن يتشبه بهم فيها، ويدخل في ذلك عاداتِهم في لباسهِم وعاداتهم في أكلهم وشربهِم، وعاداتِهم في احتفالاتهم، وفي إحياءِ مراسم أعيادِهم، وغير ذلك فكل ما عرف من تعبدات الكفار المحدثة، الشركية، الوثنية، فلا يجوز للمسلم أن يتشبه بهم فيها، فلا يجوز للمسلم أن يُعلق الصلَيب على صدره، ولا أن

يسجد لِصورة، ولا أن يسجد وأمامه نار، لأن هذه من خَصائِص تَعبدَاتِ الكُفار، وكذلك العادة التي لا تُعرف إلا من قبلهم، أيضًا لا يجوز للمسلم أن يتشبه بهم في هذه العادة، وأما ما كان مشتركًا بيننا وبينهم من العاداتِ كشراءِ السيارات، وبعض الملابس، ولبس الساعة، فهذه نحن نلبسها، ونفعلها، كما أنهم يلبسونها، ويفعلونها، فليست مختصة بهم، فما كان مختص بهم من العبادات أو العادات فهو الذي لا يجوز للمسلم أن يتشبه بهم فيها، وجماع ذلك يرجع إلى قول النبي ﷺ: «لَتَتْبعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، شبراً بشبر وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ تَبِعْتُمُوهُمْ). قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى؟ قال: (فمن)»[١] -وهذا تشبيهٌ يفيد الذم، والنهي والتحريم، وكذلك قوله ﷺ في الحديث الذى بلغ إلى رتبة الاحتجاج بمجموع طرقه، وشواهده: «مَن تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُم»[٢] وقد نهانا النبي ﷺ أن نتشبه بِهم في أقل الأشياء، فأمرنا بالصلاة في نعالنا، وأخبر بأن اليهود لا تصلى في نعالها، وأمرنا بإبقاء لِحَانَا، وحَف شوَارِبنَا، وأخبرنا بأن المَجُوس تُخَالِف في ذلك قال ﷺ: «خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ: وَفِّرُوا اللِّحَى وَأَحْفُوا الشَّوَارِبَ»[٣] وقال ﷺ: «جُزُّوا الشَّوَارِبَ وَأَرْخُوا اللِّحَى. خَالِفُوا الْمَجُوسَ»[٤] فما كان مختص بهم في العبادات، أو العادات، فلا يجوز لنا أن نتشبه بهم فيها، هذا هو الضابط. والله أعلم.

f

---

(١) أخرجه البخاري رقم (٧٣٢٠) ومسلم في العلم باب اتباع سنن اليهود والنصارى رقم ٢٦٦٩

(٢)أخرجه أبو داوود برقم ٤٠٣١ وصححه الألباني في إرواء الغليل حديث رقم ((١٢٦٩))

(٣)أخرجه البخاري برقم (٥٨٩٢) وأخرجه مسلم في الطهارة باب خصال الفطرة رقم ٢٥٩

(٤) أخرجه مسلم برقم ((٢٦٠))

٥٣- سُئِلَ الشيخ:قرأت كلاما لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أنه يحرم التحدث بلغة الكفار وشدد على فاعله، ونحن في الدراسة مقرر عندنا شيئا من ذلك كاللغة الفرنسية والإنجليزية وغيرها فهل تعلم هذه اللغات للضرورة يعتبر حرام؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين وبعد المتقرر في القواعد أنه يقال في باب الضرورات والحاجات الملحة ما لا يقال في باب التوسع والاختيار فكلام أبي العباس ابن تيمية رحمه الله تعالى الذي نقلته عنه إنما يحمل على حالة التوسع والاختيار فقط، وذلك أن المتقرر في القواعد أن من تشبه بقوم فهو منهم، وإن من أعظم ما يتشبه الإنسان به بقوم أخرين أن يتشبه بهم في لغتهم فينطق بلغتهم بلا داعي ضرورة ولا حاجة ملحة فكلام أبي العباس محمول على هذه الدائرة أي في دائرة التوسع والاختيار فقط وأما إذا حمل الإنسان على أن يتكلم بلغة الكفار أو أن يتعلمها داعي الضرورة أو الحاجة الملحة فحينئذ لا بأس به ولا حرج إن شاء الله وقد أمر النبي ﷺ زيد ابن ثابت أن يتعلم لغة يهود فتعلمها في عشرين ليلة أو كما ثبت ذلك عنه رضي الله عنه والخلاصة من ذلك أن تعلُّم لغة طائفة من الكفار تعلُّم ضرورة لا بأس به وإن كان تعلُّم حاجة ملحة فإنه لا بأس به وأما أن ينطق الإنسان بها وتكون هي هجيراه وديدنه في حالة التوسع والاختيار فإن هذا من أنواع التشبه به والأصل فيه المنع والله أعلم.

f

٥٤- سُئِلَ الشيخ:عن جواز تغليف الهدية بتغليفٍ مكتوب عليه كتابات أجنبية؟

فأجاب -عفا الله عنه -:

المتقرر عند العلماء:أن الأصل في الأشياء الحل والإباحة إلا بدليل يحرمها والمنع من الشيء أو تحريمه حكم شرعي.

والمتقرر عند العلماء:أن الأحكام الشرعية تفتقر في ثبوتها إلى الأدلة الصحيحة الصريحة، وبناء على ذلك فإن الأصل في إجابة هذا السؤال أننا نقول بأن هذا أمر لا بأس به ولا حرج فيه إن شاء الله، إلا أننا ينبغي أن ننبه على أمر مهم وهي أن المهدي إليه إذا كان من أهل هذه اللغة الأجنبية فلا حرج لأن ذلك يحقق مصلحة وهي معرفة للمكتوب على هذه الهدية بلغته، فهذا من تعريف الآخرين من أصحاب اللغات الأجنبية من تعريفهم المعاني من ألفاظهم ولغاتهم وهذا لا حرج فيه، ولكن المشكلة إذا كان المرسل إليه عربيا يتكلم باللغة العربية فما الداعي إلى الرطانة على هذه الهدية بالأعجمية لماذا لا نفتخر بلغتنا ونكتب الإهداء بلغتنا العربية.

بما أن المرسل عربي والمرسل إليه عربي فينبغي أن نجتنب الكتابة باللغة الأخرى فهذا ينبئ عن تعظيم هذه اللغة وينبئ عن تعظيم لأصحابها، وهذا لا ينبغي فنحن وأن قلنا بجواز كتابة اللغة الأجنبية إلا أنه إذا كان المرسل إليه عربي يفقه العربي فلا أجمل ولا أغلي ولا أحلي من الحروف والكلمات العربية والمعاني العربية فإنها لغة القرآن والسنة، والله عز وجل لم يختر لي أخر كتبه وخير كتبه والمهيمن على كتبه إلا أفضل اللغات على المطلق.

فعلينا أن نفتخر بالعربية وأن نضعها تاج على رؤوسنا وأن نرفع رؤوسنا بين الأمم فإن الأمة إنما تبقي بدينها ولغتها، فمتى ما كنا محافظين على ديننا معتزين به ومفاخرين للأمم بلغتنا فإننا على خير عظيم وفي عزة ومنعة كبيرة، وعلى كل حال أيها السائل فإن الأصل الجواز، ولكن إذا كان من ترسل إليه عربي فأنا أدلك على الأكمل والأفضل وهي أن تكتبها باللغة العربية، لاسيما وأن جمع من أهل العلم كرهوا الرطانة بالأعجمية بلا حاجة ملحة ولا ضرورة والله أعلم.

f

٥٥- سُئِلَ الشيخ:هناك بعض الهدايا تغلف ويكون التغليف عليه كتابات أجنبية وعندما تترجم هذه الكتابات فإنها تكون إما عن كنائس أو عن خمور أو أمور محرمة فما حكم هذا التغليف؟

فأجاب –عفا الله عنه –:هذه الأوراق التي كتب عليها هذا الكلام من الدعوة للكنائس والترغيب في دخولها وزيارتها، أو التشويق لشرب الخمر ومعاقرتها هذه أوراق غير محترمة، فالواجب علينا أن نتلفها حتى لا تقع في يد من يقرأها فيقتنع بما فيها أو تشتاق نفسه لمواقعة ما هو موجود فيها فيجب علينا أن نتلف مثل هذه الأوراق إتلافا تاما حتى لا تصل إلى يد أحد من المسلمين فنكون سببا في ترويج هذه الدعايات الوثنية الشركية بالنسبة للكنائس أو الدعوة لارتكاب المحرمات بالنسبة لشرب الخمور.

فإذا وقعت في يدك أيها المسلم الغيور على دينه شيء من هذه الأوراق أو الصحف أو من المجلات التي كتب فيها الترغيب في مواقعة الخمر أو زيارة

الكنائس فعليك أن تمزقها أو تسجر بها التنور، تعبدا لله عز وجل وإنكار للمنكر، وعلى ذلك فلا ينبغي تغليف الهدايا بهذه الأوراق التي تحمل هذه الدعايات المحرمة شرعا، لأن هذا من جملة تسويقها ومن جملة الترويج لها ولأن المهدى له قد يقرأ ما فيها، فنكون نحن من تسببنا في وصول هذا الشر إليه وفي وصوله هو إلى الشر.

فالواجب في مثل هذه الأوراق أن تتلف إتلافا نهائيا، وتغليف الهدايا بها لا يعتبر إتلافا لها، بل إننا نرى أن من الناس من إذا أهدي إليه أحب الهدية وجميع متعلقاتها حتى يحفظ عنده غلافها الذي أهديت ولفت به، فحتى لا نصل إلى هذه الرتبة يجب علينا أن نتلف هذه الأوراق ونمزقها أو نحرقها حتى لا تصل إلى يد أحد من المسلمين، وحتى نخمد نار الدعوة إلى هذه الفتن والمحرمات الشرعية، فلا نشارك أصحابها في ترويجها أو التسويق لها أو إيصالها إلى يد أحد من الناس والله أعلم.

f

٥٦- سُئِلَ الشيخ:أحسن الله إليكم:أجد في نفسي نفرة ممن ينتسب إلى العلم الشرعي من بعض المشايخ وغيرهم من طلبة العلم ممن يحلق لحيته فما توجيهكم يا شيخ؟ وهل هذه النفرة جائزة؟.

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين وبعد، المتقرر في القواعد أن الدين مبني أصله على الولاء والبراء، والمتقرر في القواعد أن الولاء والبراء يجتمع في العين الواحدة عند أهل السنة والجماعة، فالواجب على المؤمن أن يحب إخوانه المؤمنين بقدر ما معهم من الإيمان، ويجب عليه كذلك أن يبغضهم

بغضا باطنيا قلبيا بقدر ما معهم من الفسق والعصيان، فلا يجوز للإنسان أن يحب المحبة المطلقة، أو يبغض البغضاء المطلقة، إلا إذا كان سبب الحب والبغض هو السبب الشرعي، فإذا كانت هذه النفرة ممن يحلق لحيته تجدها في قلبك بمعنى أنك تواليه على قدر ما معه من الإيمان، وتبغضه بغضاً قلبيا باطنيا وقلبك ينفر منه نفرة باطنية على قدر ما معه من الذنب والعصيان، فهذا أصل الدين بارك الله فيك، فإنك لو أحببت صاحب المعصية المحبة المطلقة لشككنا في إيمانك وولائك وبراءك، فالناس يتفاوتون في حبهم وبغضهم للآخرين، فالمؤمن يحب أخاه المؤمن بقدر ما معه من الإيمان، ويبغضه بقدر ما معه من الإثم والعصيان، فالعين الواحدة يجتمع فيها موجب الولاء وهو الصفات الإيمانية وموجب البراء وهي صفات الفسق والفجور، ويجتمع فيها موجب المدح وموجب الذم، ويجتمع في العين الواحدة موجب الإكرام وموجب الإهانة، هذا عند أهل السنة والجماعة،

فإذا كانت هذه النفرة التي تجدها لهذا الشخص لأنه حلق لحيته ولأنه خالف ظاهره باطنه، ولأنه كان يرجى منه أن يكون قدوة للآخرين يترسم الناس خطاه لأنه من أهل العلم ولكنه خالف ذلك، وخالفت أقواله أفعاله فحينئذ تجد من داخلك نفرة، فهذا واجب الدين، هذا لا بأس به ولا حرج، لأنه يجب عليك تجاه هذا الشخص أن تحبه بما بقي معه من الإيمان، وأن تبغضه بما معه من المخالفة والعصيان، فهذا السؤال الذي طرحته جار على مذهب أهل السنة والجماعة، ولا نراه مشكلة تحتاج إلى حل، والله أعلم.

f

٥٧- سُئِلَ الشيخ:هل إذا اشترينا لباس مثل لباس الكفار هل نحن مثلهم؟ وقد كان في الماضي هذا اللباس من عادات الكفار، والآن هي في بلادنا، فهل تصبح هذه من عاداتنا أو من عادات الكفار؟ .

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله رب العالمين وبعد، المتقرر في القواعد أنه لا يجوز التشبه بالكفار في تعبداتهم أو في عاداتهم المختصة بهم وحل الإشكال عندك وفقك الله أن تفهم معنى قولي **المختصة بهم** وذلك لأن العادات تنقسم إلى قسمين:عادات مختصة، وعادات مجتمعية . فأما العادات مختصة فهي تلك العادات التي إنما عرفت من الكفار ولا يزالون يعرفون بها فلا يزال اختصاصها فيهم وأما العادات التي أصلها من عندهم ولكن انتشرت بين المسلمين حتى صارت عادة مجتمعية وانفك اختصاصها بهم فإنها تعتبر من العادات المجتمعية التي لا بأس بها ولا حرج ما لم تشتمل على مخالفة شرعية في ذاتها، وبناء على ذلك فإذا فرقت بين العادات التي لا تزال مختصة بالكفار والعادات التي انفك اختصاصها وصارت عادات مجتمعية ينحل عندك الإشكال إن شاء الله؛ فالأكل بالشمال وفقك الله من عادات الكفار المختصة بهم فلا يجوز أن نأكل بشمالنا لا سيما وأن الشارع قد نهانا عن ذلك، وكذلك لبس الصليب أيضا من تعبداتهم فلا يجوز للإنسان أن يتشبه بهم فلبس الصليب وغير ذلك من الأمور التعبدية أو العادات المختصة. فإذا قيل لك هل كل عادة جاءتنا من قبل الكفار تعتبر حراما؟؟ فأجب بقولك ليس كل عادة انتشرت عند المسلمين تعتبر حراما إلا إذا كانت عادة مختصة بالكفار، وأما إذا كثر تعاطي المسلمين لها ولم تكن مخالفة لشيء من الشريعة فإنها تعتبر عادة مجتمعية ولعلي أضرب لك أمثلة حتى يتضح لك الأمر

من أمثلة ذلك وفقك الله ركوب السيارة فإنها عادة استجلبت من بلد الكفار ولكن لكثرة تعاطي المسلمين لها فإنها تعتبر من العادات المجتمعية التي لا بأس بها ومنها أيضا لبس الساعة في اليسار فإن أول ما عرفها المسلمون إنما هو من قبل الكفار ولكن كثر تعاطي ذلك في المسلمين حتى صار عادة مجتمعية فلا بأس على الإنسان أن يلبس ساعته في يساره وكذلك أيضا لبس البدلة والبنطالون فإنها من العادات التي استجلبها المسلمون من بلاد الكفار في وقت الاستعمار وغيره ولكن صارت عادة مجتمعية ولا تخالف دليل الشرع فإن قلت والأكل باليسار أيضا هي من عادات الكفار واستجلبها المسلمون وكثر ذلك في المسلمين أفليس كثرتها يفك اختصاصها؟؟ فأقول بلى يفك اختصاصها؛ ولكنها عادة تتضمن في ذاتها مخالفة شيء من الشارع ولعلك فهمت وفقك الله فإن قلت لخص لي ما مضى فأقول الخص لك ما مضى في نقاط:

النقطة الأولى العادة التي لا يزال الكفار يختصون بها لا يجوز للمسلم أن يتشبه بهم فيها

الثانية العادة التي انفك اختصاصها ولكنها تخالف دليل الشرع لا يجوز للمسلم أن يفعلها

الثالثة العادة التي انفك اختصاصها ولا تخالف دليل الشرع حتى صارت عادة مجتمعية فإنها لا بأس على المسلمين في فعلها والله أعلم.

f

٥٨- سُئِلَ الشيخ:هل نُبغض أي أحدٍ من الناس على قدر معصيته حتى ولو كان أحد الوالدين؟

فأجاب –عفا الله عنه –:القاعدة المقررة عند أهل السُنة والجماعة والتي قد بينها نبينا ﷺ بقوله:«مَنْ أَحَبَّ لِلَّهِ، وَأَبْغَضَ لِلَّهِ، وَأَعْطَى لِلَّهِ، وَمَنَعَ لِلَّهِ فَقَدِ اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ»[1]، فأوثق عرا الإيمان الحب في الله والبغض في الله، وعقيدة الولاء والبراء عند أهل السُنة والجماعة أمرها عظيم وشأنها فخمٌ جليل، فقد قرروها في كتبهم وقررها الله تعالى في كتابة

فقضية الولاء والبراء من حقوق الله الواجبة على العبد والتي يجب عليه أن يقيمها مع الموافق والمخالف،

ولو كان المخالف أقرب الناس إليه قال الله تبارك وتعالى:﴿لا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا﴾ ماذا؟ ﴿وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾ [المجادلة:٢٢].

ويقول الله تبارك وتعالى في الآية الأخرى:﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [التوبة:٢٤].

فمن خالف شريعة الله المخالفة المطلقة أو مطلق المخالفة يلزمنا مخالفته ولو كان أقرب الناس

---

(١) أخرجه أبو داود في "سننه" باب:[الدَّلِيلِ عَلَى زِيَادَةِ الْإِيمَانِ وَنُقْصَانِهِ] برقم:[٤٦٨١وصححه الألباني في «صحيح الجامع» برقم:[٥٩٦٠].

فالواجب علينا: أن نحبه بقدر ما معه من الإيمان، وأن نبغضه بقدر ما معه من الفجور والإثم والذنب والعصيان، حتى ولو كان أمًا، حتى ولو كان أبًا، حتى ولو كان أخًا أو كان زوجًا أو زوجةً أو ابنًا أو غير ذلك، فلأن هذا حقٌّ نقوم به لله تعالى، ولكن لابد أن نفرق بين هذا الحق وبين وجوب الإحسان في صحبة الوالدين حتى وإن كانا مشركين، فيجب علينا أن نُحسن لهما في الظاهر، ولكن في قلوبنا نحبهم بقدر ما معهم من الإيمان ونبغضهم بقدر ما معهم من الفسق والعصيان، ولذلك يقول الله تبارك وتعالى عن الأب المشرك الذي يجاهد ولده على أن يُشرك بالله تعالى يقول الله تبارك وتعالى فيهما: ﴿وَإِنْ جَاهَدَاكَ﴾ أي والداك ﴿عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ [لقمان: ١٥] أي في هذه الدنيا لا يجوز لك أن تعقهما حتى وإن كانا مشركين، لكن لا يجوز لك أن تحبهما

فلا موالاة قلبية بيننا وبين من خالف شريعة الله على قدر هذه المخالفة:

فمن خالف شريعة الله المخالفة المطلقة- الكفر أو الشرك - فنحن لا نواليه مطلقا ونبغضه البغض المطلق، ونعاديه المعاداة المطلقة، ونتبرأ منه البراءة المطلقة،

وأما من كانت عنده مطلق المخالفة - المعصية والفسوق- فنبغضه على قدر مخالفته هذه، ونتبرأ إلى الله منه على قدر مخالفته هذه، حتى ولو كان أبًا، حتى ولو كان أمًا، قال الله تبارك وتعالى عن إبراهيم عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ﴾ [الممتحنة: ٤].

وقد نهي الله تعالى إبراهيم أن يستغفر لأبيه، قال الله تبارك وتعالى:﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُوْلِي قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ [التوبة:١١٣].

وقد نهي الله تعالى نبيه ﷺ أن يستغفر لأمه قال:«اسْتَأْذَنْتُ رَبِّي أَنْ أَسْتَغْفِرَ لِأُمِّي فَلَمْ يَأْذَنْ لِي، وَاسْتَأْذَنْتُهُ أَنْ أَزُورَ قَبْرَهَا، فَأَذِنَ لِي».[١]

فإذًا هذه مسألة عقدية محكمة مبينة من الله تعالى لا يداخلها المجاملات ولا يداخلها المداهنات ولا الاحتمالات فهي مسألة قطعية فنحن نحب صاحب الإيمان على قدر إيمانه، ونبغض صاحب المعصية على قدر معصيته حتى ولو كان هو الأب، أو كان هو الأم ولكن يجب علينا أن نُحسن صحبتهما في الظاهر في هذه الدنيا وأن لا نعقهما وأن لا يصدر عليهم منا أي فعلٍ يسيء لهما، والله أعلم.

f

٥٩- سُئِلَ الشيخ:هل حبُّ المسلم لأجل طاعته وبُغضه لأجل معصيته يُعدُّ من أصول الإيمان، بمعنى عند ترك هذه المحبة والبغض يذهب معه أصل الإيمان؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله ربّ العالمين وبعد. المتقرّر في القواعد أنّ من أصول الإيمان الموالاة والمعاداة،

والموالاة والمعاداة إنّما تكون على مقتضيات الشّرع ولا شأن بالموالاة والمعاداة

---

(١) أخرجه مسلم كتاب الجنائز برقم ((٩٧٦))

الشّرعييّن بشيءٍ من أمور الدّنيا، فلابدّ أن يكون حبُّنا لإخواننا المسلمين مبنيًا على مقتضيات المحبة الإيمانية، وأن يكون بُغضنا لبعض النّاس من أهل الإسلام و الإيمان مبنيًا على مقتضيات البُغض الدّينيّة الشّرعيّة، فهذا من أصول الإيمان ولا شك، فالموالاة والمعاداة أصلٌ عظيم من أصول الإيمان الّتي تُبنى عليه عقيدة أهل السّنّة والجماعة، ولذلك قال العلماء رحمهم الله تعالى إنّ من أصول الإيمان الحبّ في الله والبُغض في الله، ففي سُنن أبي داود من حديث أبي أُمامة رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ:«مَنْ أَحَبَّ لِلهِ، وَأَبْغَضَ لِلهِ، وَأَعْطَى لِلهِ، وَمَنَعَ لِلهِ، فَقَدِ اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ.»[1]» وأخرج التّرمذي في جامِعِه من حديث معاذ نحوه، ولكن قال» فقد استكمل إيمانه»، وقد تواترت الأدلّة من الكتاب والسُّنّة على وجوب بُغض الكافرين البغضاء المطلقة لله، ومعاداتهم المعاداة المطلقة لله، ووردت الأدلّة في نفس الوقت بوجوب محبة أهل الإيمان لله وبغض أهل المعاصي والكبائر لله، فإذا كانت موالاتك لإخوانك المؤمنين مبنيَّةً على مقتضيات الدِّين وبُغضُك للمرتكب للمعصية منهم. مبنيّةً على مقتضيات البُغض الدّينية فأنت مؤمن، وإذا اختل شيءٌ من ذلك فقد اختل من إيمانك بقدر ما حصل لك من اختلال موازين الموالاة والمعاداة في الله. والله أعلم .

f

---

(١) أخرجه أبو داود برقم (٤٦٨١)وصححه بطرقه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم (٣٨٠)

٦٠- سُئِلَ الشيخ عن:الولاء والبراء للطفل الكافر إذا كان مميِّزًا أو غير مميّز هل يعامل بالولاء والبراء كالكبير؟

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله ربّ العالمين وبعد،

المتقرّر في القواعد أنّ التّابع في الوجود تابعٌ في الحكم، و المتقرّر في القواعد أنّ ولد الكافر كافرٌ، فالأولاد الصّغار أي غير البالغين يتبعون أباهم وأمّهم في الحكم، أي في الإسلام أو الكفر، فأولاد الزّوجين الكافرين يِحكم لهم بالكفر، وأولاد الزّوجين المسلمين يُحكم لهم بالإسلام، لأنّ الولد تابع لأبويه في الوجود، فيكون تابعًا لهم في الحكم، فإذا كنّا نتعبّد لله عزّ وجل بالولاء والبراء في كبار الكفّار، فإنّنا نتعبّد أيضًا بالولاء والبراء في صغارهم، فبيننا وبين الكفّار كبارًا وصغارًا عقيدة الولاء والبراء، والله أعلم.

f

٦١- سُئِلَ الشيخ:عندنا أحد الزملاء في بلد الابتعاث فتح نقاشًا حول وضع النصارى في بلادهم، ويقول:إن مثل هؤلاء طيبون، ونواياهم طيبة وحسنة، فلا أظن أن الله مدخلهم النار لطيبهم، يقول فما قولكم هذا؟

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله رب العالمين:المتقرر عند العلماء:أن من خالف معلوم من الدين بالضرورة فإنه يكفر، ومن المعلوم بالدين بالضرورة أن الكفار من أهل الكتاب من اليهود والنصارى إذا ماتوا على يهوديتهم، ونصرانيتهم، وكفرهم، وشركهم بالله عز وجل؛ فإنهم من أهل نار.

كما قال الله عز وجل ذلك في آيات كثيرة جدًا، قال الله تبارك وتعالى:﴿إِنَّ

الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أهل الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أُوْلَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ﴾[البينة:٦]. وقال الله عز وجل:﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾[المائدة:١٧]. ﴿وَقَالَ الْمَسِيحُ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾[المائدة:٧٢]. والآيات في هذا المعنى كثيرة، يقول اللهُ عز وجل:﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ*اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[التوبة:٣١:٣٠].

ويقول النبي ﷺ:كما في حديث أبي هريرة في صحيح الإمام مسلم:«وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ يَهُودِيٌّ، وَلَا نَصْرَانِيٌّ، ثُمَّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ، إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ»[(١)].

والأدلة في هذا المعنى كثيرة جدًا من الكتاب والسُنة، تصرح بأن من كان على الشرك ومات عليه فإنه من أهل النار، ولا يجوز أن يقال في حق النصارى أنهم من الجنة إذا ماتوا على نصرانيتهم، فإن هذا القول مخالفٌ لما أجمعت عليه الأمة إجماعً قطعيًا، بأن من مات مشركًا فهو من أهل النار، وأن الشرك لا يدخلوا في حيز مغفرة الله عز وجل، فهو من الدواوين التي لا يُغفرَ الله عز وجل، منها شيئًا كما قال تبارك وتعالى:﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» باب:[وُجُوبِ الإيمان بِرِسَالَةِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ صَلَّ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى جَمِيعِ النَّاسِ، وَنَسْخِ الْمِلَلِ بِمِلَّتِهِ](١/١٣٤) برقم:[١٥٣].

لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالًا بَعِيدًا﴾[النساء:١١٦].

فإذا أحسن أحد اليهود والنصارى لك أيها المسلم، فلا يجوز لك أن تجعل إحسانه هذا، سبب للحكم عليه أنه من أهل الجنة، فتخالف بذلك حكم الله عز وجل عليهم، وإن هؤلاءِ وإن أحسنوا في حقك، إلا أنهم أجرموا إجرامًا عظيمًا في حق الله تبارك وتعالى، باعتقاد أن ثَمةَ مشارك له في ربوبيتهِ، أو أُلوهيتهِ، أو أسماءهِ، وصفاتهِ، وأنهم يعبدون غيرهُ، ويدعون غيرهُ، ويعتقدونَ في غيرهِ أنه يجيب الدعوات، ويغيث اللهفات.

فالشرك هو أعظم ظلم على الإطلاق، فلا يهولنكَ بعض إحسانهم لبعض المسلمين تغريرً ومخادعةً، ودعوته لدينهم الباطل، وتزينً وتلميعً لشركهم ووثنيتهم، فإن وراءهم ذلك الذنب العظيم الذي وصفة الله عز وجل بقولهِ:﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾[لقمان:١٣].

وأعظم الظلم هو الشرك على الإطلاق، فلا ينفعنهم يوم القيامة إحسانهم للمخلوقين ولا بتسامتهم في وجه الناس، ولا إغاثتهم للهفات، ولا صدقاتهم.

فإن الله عز وجل لا يقبل من أعمالهم شيئًا.

لأن المتقرر عند العلماء:أن كل عمل بني على غير ساق الإخلاص والتوحيد والعقيدة الصافية الصحيحة فإنه باطل.

فيجب عليكم أيها الإخوان أن تناصحوا هذا الرجل أن يتقيَ الله عز وجل، وأن يرجع عن هذه المعتقدات الفاسدة، وأن يوقظ مبدأ الولاء والبراء في قلبه،

وأن يجعل مولاته لإخوانه المؤمنين الذين يشهدونَ «أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله»، ويدينون بالإسلام دينًا.

وأما اليهود والنصارى فمهما أحسنوا لهُ، ومهما ألانُوا له القول، ومهما ظهرت طيبة قلوبهم لهُ؛ فإنه لا يجوز لهُ أن يتخذهم أصدقاء، ولا خلان، ولا أصحاب، ولا يوآدهم مودةً قلبية، هذا أمر محرمٌ مطلقًا.

قد قطع الله عز وجل دابر المولاةُ القلبية بيننا وبينهم في قوله:﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ﴾[المائدة: ٥١]. ويقول الله تبارك وتعالى:﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الإيمان وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ﴾[المجادلة: ٢٢].

ويقول الله عز وجل:﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ* وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فإن حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾[المائدة: ٥٦:٥٥].

وهؤلاء نهى الله عز وجل عن موالتهم النهي المطلق، فليس بينا وبين أي كافر من دين كان مطلق الموالاة، ولا مطلق المحبة القلبية.

فهذا هو الذي يجب على كل مسلم أن يدين لله عز وجل به، ولا يجوز لإنسان أن يجعل إحسانهم لهُ سببا من أسباب محبته القلبية لهم، فإذا علم هذا فلا بد من التنبيه على أمرين اثنين لابد من فهمهما، وعدم الخلط بينهما:

الأمر الأول:أن انقطاع العلاقة فيما بيننا وبينهم في الباطن، لا يوجب أن نسيء

لهم في الظاهر، إذا لم يكونوا محاربين لنا، فإن الله عز وجل يقول:﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾[الممتحنة:٨].

وفي الحديث:عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنها، قَالَتْ:«قَدِمَتْ عَلَيَّ أُمِّي وَهِيَ مُشْرِكَةٌ فِي عَهْدِ قُرَيْشٍ، إذ عَاهَدُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمُدَّتِهِمْ مَعَ أَبِيهَا، فَاسْتَفْتَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَتْ:يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أُمِّي قَدِمَتْ عَلَيَّ وَهِيَ رَاغِبَةٌ أَفَأَصِلُهَا؟ قَالَ:«نَعَمْ صِلِيهَا»»[١].

وقد نهى النبي ﷺ:عن قتل المُعاهدين في بلادنا، فقال:«مَنْ قَتَلَ مُعَاهَدًا لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الجَنَّةِ، وَإِنَّ رِيحَهَا تُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا »[٢].

والإسلام لا يرى بأسا بأن نحسن لهم، بل وأن نتصدق عليهم، ما لم يكونوا محاربين لنا، وأن نبقيهم في بلادنا بعقد الذمة والأمان، وأن نحميَ دمائهم، وأموالهم، وأعراضهم، ما داموا في بلاد المسلمين. فهذا واجبٌ ظاهر.

ولكن إياك أيها المسلم أن يطغى واجب الظاهر على واجب الباطن، فإن عليك تجاه هؤلاء الكفار واجبين:واجب في الباطن، وواجب في الظاهر.

---

(١) متفق عليه:أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤/١٠٣)، برقم:[٣١٨٣] أخرجه مسلم في الزكاة باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين. . رقم ١٠٠٣،

(٢) أخرجه البخاري باب:[إِثْمِ مَنْ قَتَلَ مُعَاهَدًا بِغَيْرِ جُرْمٍ] (٤/٩٩) برقم:[٣١٦٦]، وأخرجه مسلم باب:[فَضْلِ النَّفَقَةِ وَالصَّدَقَةِ عَلَى الْأَقْرَبِينَ وَالزَّوْجِ وَالْأَوْلَادِ، وَالْوَالِدَيْنِ وَلَوْ كَانُوا مُشْرِكِينَ] (٢/٦٩٦)، برقم:[١٠٠٣].

أما الواجبُ عليك تجاههم في الباطن فهي:بغضهم، البغضاء المطلقة، ومصارمتهم المصارمة المطلقة، ومعاداتهم المعادة المطلقة، فليس بينك وبينهم مطلق الولاء؛ هذا هو واجب الباطن، وذكرت لك أدلتهُ.

وأما واجب الظاهر فهو:عدم الإساءةِ إلى أحد منهم، وعدم انتهاك عرض أحد منهم، وعدم ظلمِ أحد منهم، أو غشهِ، أو مخادعتهم، أو أكل مالهم بالباطل، أو التسلط عليه في دمهِ، أو عرضهِ، أو ماله، إلا إذا كان حربيا.

هذا هو دين الإسلام، فلا ينبغي أن يطغى واجب الباطن على الظاهر، فنؤذيهم بلا وجه حق، ولا ينبغي أن يطغى واجب الظاهر على الباطن، فنحبهم، ونواليهم مودة باطنية، وإنما نعطي الباطن حقهُ، ونعطي الظاهر حقهُ، وعلى ذلك دلت الأدلة، وسار عليه سلف هذه الأمة.

f

الجامع لمسائل الشرك والكفر والنفاق ونواقض الإسلام

٦٢- سُئِلَ الشيخ:عن قاعدة:أهل السنة والجماعة لا يكفرون إلا بعد العرض والقبول.

يقول ولكني لم أفهم قولكم القبول فلعلكم توضحونها لي بالمثال.

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله رب العالمين. هذه يسميها أهل السنة بقاعدة التكفير باللوازم والمآلات فالقاعدة في ذلك عند أهل السنة والجماعة أن التكفير بالمآلات واللوازم لا يجوز إلا بعد عرضها والتزامها. فالمقصود بقولنا وقبولها أي والتزامها. بمعنى أن الإنسان إذا تصرف تصرفا أو قال قولا ليس كفرا في ذاته ولكنه يؤول إلى الكفر. فالكفر بهذا التصرف. أو بهذا القول ليس في أوائل أحواله وإنما في ثاني أحواله. يعني بمعنى أنه يلزم منه الكفر. فليس كفرا بذاته ولكنه يلزم منه الكفر. الكفر في مآله لا في آنه. فأهل السنة لا يكفرون بهذه اللوازم والمآلات إلا بشرطين:

الشرط الأول، أن تعرض عليه،

والشرط الثاني:أن يقبلها

بأن يعرضوا هذه المآلات الكفرية واللوازم الكفرية على المتصرف أو القائل فإذا عرضناها عليه فإما أن يقبلها أو يرفضها. فإن قبلها كفرناه بمقتضاها لأننا علمناه وعرفناه بها. وإذا رفضها بعد عرضها فحينئذ لا يجوز لنا أن نكفره بلازم لم يرضه. فقولي إلا بعد عرضها وقبولها يعني والتزامها من قبل الشخص نفسه. والله أعلم.

f

٦٣- سُئِلَ الشيخ:لماذا حذر العلماء من التكفير بالإلزام مع أنه يفيد في تجلية الحقائق لعامة الناس وبيان خطر بعض المنحرفين فكريا من مظهري الإسلام وهذه مقاصد ومصالح معتبرة؟

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله وبعد . لا تعتبر شيئا لم يعتبره العلماء، ولا تنظر في مصلحة لم ينظر لك العلماء فيها بعين الاعتبار ولذلك فالإشكال الذي ذكرته إنما كان سببه أنك لا تعرف قضية التكفير بالإلزام أو باللوازم؛ فإن التكفير باللوازم يقصد به أن الإنسان قد يتصرف تصرفا ليس بكفر في ذاته ولكنه يؤول إلى الكفر أو يلزم منه الكفر أو قد يقول قولا ليس بكفر هو في ذاته ولكنه قد يؤول إلى الكفر؛ فالعلماء إذا قالوا لا نكفر باللوازم فإنما يقصدون بذلك أننا لا نكفر بمجرد القول أو بمجرد الفعل الذي يلزم منه الكفر إلا بعد أن نعرض هذه اللوازم على من صدرت منه فإن التزمها ورضي بها وأقر بها حكمنا عليه بمقتضاها هذا أولا

فالعلماء من أهل السنة والجماعة لا ينفون التكفير باللوازم مطلقا ولا يكفرون بها مطلقا؛ وإنما يوقفونها على العرض والالتزام فكل من عرضت عليه لوازم أقواله الكفرية والتزمها وقبلها وأقرها فإننا نكفره هذا أولا

والأمر الثاني هي أن الإنسان قد لا يدري عن لوازم أقواله فهل الإنسان يحيط بكل مدلولات كلامه منطوقا أو مضمونا أو لوازم؟

الجواب:لا، إنما ذلك الله تبارك وتعالى والنبي ﷺ أيضا لأنه يوحى إليه فالله عز وجل لا ينطق إلا بالحق ولا يتضمن كلامه إلا الحق ولا يلزم من كلامه إلا الحق لأنه يعلم ما يقول عز وجل؛ ولكن نحن معاشر بني آدم فإننا قد

نقول القول والله ولا ندري عن لوازمه، وقد نتصرف التصرف ولا ندري عن لوازمه، فهل من العدل والإنصاف أن نطبق الكفر باللوازم على إنسان جاهل لا يدري عن لوازم أقواله قبل عرضها والتزامها! فهذا تكفير؛ والتكفير تترتب عليه أحكام كثيرة بل أنت في خاصة نفسك قد تقول قولا له لوازم يفهمها الآخرون منك فهل ترضى أن يطبق عليك الآخرون أحكام لوازم قولك قبل أن يعرضوها وتلتزمها؟ الجواب:بالطبع لا . هذا ثانيا

وأما ثالثا فلأن هذه اللوازم قد تكون مجهولة للإنسان فنكون في شك من سبب تكفيره لأننا إنما نكفره بلوازم لا ندري هل كان يعلم بها أو لا فنحن نشك في السبب الذي يخرجه عن دائرة الإسلام وإذا شككنا في مسلم أصلي أهو لا يزال في دائرة إسلامه أو قد خرج منها فإن الواجب علينا أن نرد الأمر المشكوك فيه إلى أصله لأن المتقرر في القواعد أن الأصل بقاء ما كان على ما كان والمتقرر في القواعد أن الأصل هو البقاء على الأصل حتى يرد الناقل والمتقرر في القواعد أن من ثبت إسلامه بيقين فإنه لا يزول عنه حكم الإسلام إلا بماذا؟ إلا بيقين آخر

فنحن تيقنا من إسلام هذا الشخص - القائل قولا له لوازم كفرية- نحن متيقنون من أنه مسلم؛ ولكن شككنا هل كان يعلم بهذه اللوازم التي توجب خروجه عن دائرة الإسلام أو لا؛ فلا يجوز الحكم على أحد بأنه كافر بمجرد الشكوك والخيالات والظنون والأوهام لكن لو عرضناها عليه والتزامها وأقر بها فحينئذ نقدم على تكفيره إقدام من يعلم حقيقة الأمر فننقض اليقين السابق باليقين اللاحق، والله أعلم.

f

٦٤- سُئِلَ الشيخ:ما حكم طلب الدعاء من الميت عند قبره، كأن يأتي عند قبره ويقول (سل الله أن يغفر لي) أو (ادعو الله لي)؟ وقد ورد من كلام شيخ الإسلام أن هذا بدعة وذريعة الكفر والشرك.

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين وبعد، القول الصحيح عندنا في هذه المسألة أنها من الشرك الأكبر ولا جرم في ذلك، سواء طلب تنفيذ حاجته من الميت أصالة، أو أنه جعل الميت واسطة فيما بينه وبين الله في إيصال السؤال، فإنه لا يخرج في الحالتين عن أن يكون قد دعا ميتا، وقد رجا ميتا وقد تأمل شيئا من ميت، وهل شرك المشركين إلا هذا، فإن المشركين لم يعبدوا معبوداتهم لأنها توفر لهم أشيائهم التي يريدون، أو أن ترزقهم أو أن تنصرهم أو أنها تحيي وتميت أو تخلق أو ترزق، وإنما كانوا يجعلونهم وسائط بينهم وبين الله، كما قال الله عز وجل ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾[الزمر - ٣] فهم جعلوهم وسائط يدعونهم ليوصلوا دعائهم إلى الله عز وجل، وليكونوا واسطة فيما بينهم وبين الله عز وجل في الدعاء والاستغاثة، وكذلك قال الله عز وجل ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾[يونس - ١٨] ولذلك كان المشركون يقولون في تلبيتهم قبل دخول الإسلام مكة:(كانَ المُشْرِكُونَ يقولونَ:لَبَّيْكَ لا شَرِيكَ لَكَ، قالَ:فيَقولُ رَسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلَّمَ:وَيْلَكُمْ! قدْ قَدْ، فيَقولونَ:إلَّا شَرِيكًا هو لَكَ، تَمْلِكُهُ وَما مَلَكَ. يقولونَ هذا وَهُمْ يَطُوفُونَ بالبَيْتِ!)[1]. فهم لا يثبتون أن آلهتهم تملك أو تخلق أو تحيي أو ترزق أو تنصر، وإنما كانوا يرجون ذلك من الله إلا أنهم لا يباشرون الله

---

(١) أخرجه مسلم برقم (١١٨٥)

بالسؤال، وإنما يجعلون ذلك موكولا لأوثانهم وأصنامهم، فهذا هو شرك المشركين، فلا فرقان بين كونك تأتي إلى قبر فتقول يا صاحب القبر ادع الله أن يدخلني الجنة، أو أن تقول يا صاحب القبر أعطني، ولكن الشرك يتفاوت، كما أن التوحيد يتفاوت، وكذلك أيضا الإيمان يتفاوت، والواجبات تتفاوت، والمحرمات تتفاوت، فهناك صور من الشرك أو الكفر أعظم من صور أخرى، أليس كذلك؟ لو سألتكم أيهما أعظم كفرا، مَنْ سب الله عز وجل أو ترك الصلاة؟ فلا جرم أن الطائفتين تكفر، ولكن الكفر بسب الله أعظم صورة وأقبح عند الله عز وجل، أليس كذلك؟ فكذلك من قال للميت أعطني أو ارزقني أو ارحمني، فأراد منه توفير حاجته أصالة، فهذا مشرك الشرك الأكبر بإجماع العلماء، ولكن أخف منه شركا من جاء للميت ولم يقل ارحمني ولكن قال ادعوا الله أن يرحمني، أوصل حاجتي إلى ربي، فكلاهما واقع في الشرك الأكبر، إلا أن الشرك يتفاوت، كما أن الكفر يتفاوت، كما أن الواجبات تتفاوت، وكما أن المحرمات تتفاوت، وأما من نقل عن أبي العباس ابن تيمية رحمه الله من قوله بأنه يصف هذا الفعل بأنه بدعة! فنقول ثم ماذا؟ هو بدعة ولا شك باعتبار كونه محدثا، ولكن وصفه بالبدعية لا يتنافى مع وصفه بالكفر والشرك، فإن من البدع ما يكون كفرا وشركا، فوصف ابن تيمية رحمه الله بأن هذا ذريعة للشرك فنقول نعم، ولكنها ذريعة من باب الشرك الأكبر، فإن هناك من صور الشرك الأكبر ما توصل إلى شرك أكبر منها، فيكون الذريعة محكوما عليها بأنها شرك أكبر باعتبار أنها توصل إلى شرك أفدح وأعظم منها، ولذلك الذي يريد أن يفهم كلام أبي العباس ابن تيمية في هذه المسألة، لابد وأن يستجمع كلامه ويؤلف بينه، فابن تيمية إن وصفها بأنها ذريعة إلى الشرك، فلا يقصد أنها ذريعة بمعنى أنها شرك أصغر، وإنما هي ذريعة تعتبر شركا أكبر إلى ما هو أكبر

منها، فإن الشرك الأصغر قد يكون ذريعة إلى الشرك الأكبر، والشرك الأكبر قد يكون ذريعة إلى صورة أكبر منه، كما أن الزنا قد يكون ذريعة للقتل أليس كذلك؟ فإن من الناس من يزني بامرأة ثم يخاف أن تفضحه فيقتلها، فنقول الزنا صار وسيلة للقتل، فهل معنى هذا أن الزنا صار صغيرا؟ الجواب لا، بل كبيرة جرت كبيرة، وشركا أكبر جر شركا أكبر، وأما وصفه بأنه بدعة، فإن وصف الشيء بأنه بدعة لا يتنافى مع وصفه في موضع آخر بأنه شرك، فإن دعاء غير الله بدعة شركية، وكذلك الذبح لغير الله بدعة شركية، فهي بدعة باعتبار كونها محدثة، وشرك باعتبار النظر إلى ذاتها ووصفها، فالقول الصحيح عندي هو ما ذكرته لك من أن كلا الصورتين داخلة في الشرك الأكبر، إلا أن الشرك الأكبر قد تتفاوت صوره، والله أعلم.

f

٦٥- سُئِلَ الشيخ عن: الفتاة إذا عَقَد عليها شاب عادةً تميل له كثيراً وهذه فطرة ولكن يصيبها حرج لانشغال بالها بخطيبها كثيراً، تقول إحداهن أنام وأصحو على ذكره وهذا يجعلها وجلة خائفة أن تكون بهذا قد وقعت في شرك المحبة فهل العشق بين الزوجين من قبيل شرك المحبة؟ وما الضابط الذي يعرف أو الذي يعرف به المرء أنه واقع في شرك المحبة جزاكم الله خيرا

فأجاب -عفا الله عنه-: الحمد لله رب العالمين وبعد...

المتقرر في القواعد (أنه يتوسع في الأمور الجبلية الفطرية العادية ما لا يتوسع في الأمور الدينية الشرعية)

وبناءً على ذلك يخرج جواب هذا السؤال لأن الزوجة وإن أحبت زوجها وإن عشقته وإن نامت واستيقظت على ذكره وإن سعت في إرضائه بسبب عظيم محبته في قلبها فإن ذلك لا يخرج عن كونه محبة جبلية فطرية طبيعية عادية لا شأن لها بقضية الاعتقاد ولا بقضية الإيمان والشرك فإنها محبة فطرية وأما المحبة التعبدية فإنها محبة الطاعة في معصية الله عز وجل فهي محبة تعبد فنحن نحب الله عز وجل محبة تعبد فنحن نركع لله عز وجل محبة ونسجد لله عز وجل محبة فمحبتنا لله جعلتنا نتعبد له ونصرف له التعبدات لا نتعبد لغيره بها أبدا مهما عظم حبنا لغيره فإنه لا يمكن أن نعبده أو نصرف له شيئا من التعبد فهل أنتِ صرفت شيئا من التعبدات لهذا الزوج؟

الجواب. لا. وبناءً على ذلك فلا تزال المحبة التي تشعرين بها في قلبك لهذا الرجل من جملة المحبة العادية الفطرية الجبلية التي لم تقتضي منك صرف شيء من التعبدات لهذا الرجل أو مخالفة أمر الله عز وجل بسببه

فإذا كانت محبة أحد من المخلوقين تحمل على أن يصرف له شيء من التعبد فإنها تنقلب من كونها محبة طبيعية إلى كونها محبة دينية يعني أنه صار يحبه محبة لا يجوز صرفها لغير الله عز وجل فهي محبة شركية وكذلك نقول في الخوف فإن من الخوف مقدارا هو خوف طبعي جبلي فطري كخوف الإنسان من الظلمة أو خوفه من سلوك الطريق وحده أو خوفه من النوم في غرفة منفردا أو خوفه من اللصوص وقطاع الطرق ونحو ذلك فهذا خوف جبلي فطري فطر الله النفوس عليه كما قال الله عز وجل عن موسى ﴿فَفَرَرْتُ مِنكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ فَوَهَبَ لِي رَبِّي حُكْمًا وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: ٢١]

ولكن هناك خوف يسمى الخوف الشركي كالخوف من القبر(الضريح المقام

على القبر) أن يصيبك بشيء فهذا الخوف يسميه العلماء بخوف السر إذ لا أسباب ظاهرة له وإنما هو خوف مبني على أن هذا الميت أو هذا الولي له تصرف خفي استقلالي في الكون وأنه يضر من يشاء وينفع من يشاء ويرزق من يشاء إلى غير ذلك وأما محبة الزوجة لزوجها فهي وإن عظمت إلا أنها تبقى محبة فطرية جبلية طبيعية لا تلام الزوجة عليها وكذلك بالنسبة لمحبة الزوج لزوجته فإن من الأزواج من يحب زوجته كثيرا ويعشقها عشقا عظيما إلا أن محبته لم تقتضي أن يخالف أمر الله عز وجل بسببها أو أن يصرف لها شيئا مما لا يجوز صرفه إلا لله عز وجل والله أعلم.

f

٦٦- سُئِلَ الشيخ:هل الكُفر إذا ذُكِرَ معرفا بالألف واللام فهو أكبر، وإذا كان نكرة فإنه يكون أصغر؟.

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله، عند العلماء رحمهم الله تعالى دلالة يقال لها دِلالة الاستقراء الكلي أو الأغلبي، فلما استقرأ العلماء ألفاظ الكُفر بين كونها مُنكَّرَةً أو مُعرَّفَة، وجدوا أن الأدلة إذا عَرَّفت الكفر بالألف واللام فإنها تَقصد به الكُفر الأكبر في الأعم الأغلب، وإذا حَذَفت الألف واللام فَنكَّرَتْهُ فإنما يراد به الكفر الأصغر في الأعم الأغلب، ولا يُشكل على هذا الاستقراء الأغلبي استثناء بعض الأمثلة، لأن العبرة بالكثير الشائع لا بالقليل النادر، ولذلك فإن العلماء يقولون في قول النبي ﷺ :((اثْنَتَانِ فِي النَّاسِ هُمَا بِهِمْ كُفْرٌ..))[1] ولم يقل هما بهم الكفر، فيقول العلماء إن هذا من باب الكفر الأصغر، وكقول النبي

---

(١) رواه مسلم في كتاب الإيمان برقم ((٦٧))

ﷺ ((لَيْسَ مِنْ رَجُلٍ ادَّعَى لِغَيْرِ أَبِيهِ وَهُوَ يَعْلَمُهُ إِلَّا كَفَرَ))[(١)] فيقصد النبي ﷺ به الكفر الأصغر، فمتى ما ورد الكُفر مُعرفا بالألف واللام فيراد به في الأعم الأغلب الكفر الأكبر، ومتى ما ورد منكَرا بلا ألف ولا لام فيراد به في الأعم الأغلب الأصغر فدليلها الاستقراء، فإن كنت تعرف هذا الدليل فلن يُشكل عليك كلام العلماء في هذه الجزئية، والله أعلم.

f

٦٧- سُئِلَ الشيخ:عن ضابط الشرك الأصغر وضابط الكفر الأصغر؟ وهل كل شرك كفر وكل كفر شرك؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين وبعد المتقرر في القواعد أن الكفر والشرك من الألفاظ التي يجتمع معناها عند افتراقها ويفترق معناها عند اجتماعها فإذا قيل كفرٌ وحده دخل معه الشرك تبعًا كقول الله عز وجل:﴿إِنَّ للَّهَ لَا يَغفِرُ أَن يُشرَكَ بِهِ﴾ [النساء:٤٨] أي:وأن يكفر به أيضا فيدخل الكفر مع الشرك تبعا، وإذا ذكر الكفر وحده في النص فإن الشرك يدخل معه تبعًا كقول الله عز وجل:﴿إِنَّ لَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البقرة:٦] أي:وأشركوا فمتى ما ذكِر الكفر وحده دخل معه الشرك تبعًا ومتى ما ذكِر الشرك وحده دخل معه الكفر تبعًا وأما إذا ذكر الكفر والشرك في نص واحد فيكون الكفر معناه الجحود، والشرك معناه التنديد والمساواة، فلو أن الإنسان أشرك مع الله صنمًا يعبده فهذا أشرك لأنه ندد وساوى غير الله بالله في شيء من خصائص الله؛ ولكن لو أن الإنسان سب الدين أو سب القرآن فهذا لا يقال له مشرك وإنما

---

(١)أخرجه البخاري برقم (٣٥٠٨) أخرجه مسلم في الإيمان باب بيان حال إيمان من رغب عن أبيه وهو يعلم رقم ٦١

يقال له كافر لأن سبه مبني على الجحود والتعطيل والإنكار والتكذيب فالكفر يأخذ معنى الجحود والشرك يأخذ معنى التنديد والمساواة عند اجتماع لفظة الكفر والشرك وبناءً على ذلك وفقكم الله فكل شرك فإنه كفر ولكن ليس كل كفر يكون شرك فتارك الصلاة الترك المطلق يوصف بأنه كافر ولكن لم يشرك لأنه لم يساوي غير الله بالله في شيء من خصائصه وإنما كفره مبني على الجحود والتعطيل والإنكار وهو ترك الصلاة الترك المطلق، ومن سب القرآن فإنه يوصف بالكفر لا بالشرك إذ ليس ثمة تنديد ولا مساواة ولكن من سجد للصنم فيوصف بأنه مشرك وفي نفس الوقت كافر فكل شرك يكون كفرًا ولكن ليس كل كفرٍ يكون شركًا هذا بالنسبة لشق سؤالك الأول،

وأما قولك ما الضابط الذي يفرق بين الشرك الأصغر والشرك الأكبر أظنك سألت عن ذلك فأقول يتفق الشرك الأصغر والأكبر أن كلاً منهما فيه مساواة ولكن المساواة في الأكبر هي المساواة المطلقة الكاملة والمساواة في الأصغر هي مطلق المساواة فكل من الشرك الأكبر والأصغر فيه مساواة وتنديد ولكن المساواة والتنديد في الشرك الأكبر هي المساواة المطلقة والتنديد المطلق، وأما المساواة والتنديد في الشرك الأصغر فإنها مطلق المساواة أي بعضها، ومطلق التنديد، هذا هو الفرق بينهما وهو ضابط عظيم فأنتج العلماء من ذلك قاعدتين القاعدة الأولى: كل من ساوى غير الله بالله في شيء من خصائص الله المساواة المطلقة فقد أشرك الشرك الأكبر وقالوا أيضًا كل من ساوى غير الله بالله في شيء من خصائص الله مطلق المساواة أي بعضها فقد وقع في الشرك الأصغر والله أعلم.

٦٨- سُئِلَ الشيخ: هل إذا جاءت في نصوص الشريعة، كلمات -كُفرٍ وكَافر وكَفروا- ومشتقاتها سواءً مُعرَّفةً أو مُنكَّرةً، هل المقصود بها الكفر الأكبر؟

فأجاب -عفا الله عنه -: الحمد لله رب العالمين. المتقرر عند أهل السنة والجماعة أن (الكُفر كُفران، وأن الشِرك شِركان، وأن النِفاق نَوعَان، وأن الفسق قسمان) فالكفر منه ما يكون كفرًا أكبر، ومِنه ما يكون كُفرًا أصغر، فليس كل لفظةَ كَفرو أو كُفر وردت في الأدلة يُراد بها الكفر الأكبر، الذى يُخرج صَاحِبه عن المِله، بل قد يراد بها الكفر الأصغر تارة، وهذا في أمثلة كثيره، فكل معصية هي من الكبائر دون الشِرك، وصِفَت بأنها كُفرًا، فإنما يراد بها الكفر الأصغر كقول النبي-ﷺ -: «سِبَابُ المُسلِم فِسوقٌ وَقِتَاله كفر[1]»؛ فإنَّ قتل المسلم لأخيه المسلم دون وجه حق ولا مسوغ شرعي هذا من الكبائر، فهي كبيره وصفت بأنها كُفر، فيراد بها حينئذ الكفرَ الأصغر، وكذلك قوله-ﷺ -: «اثنَتَانِ فِي النَاسِ هُمَا بِهِم كُفُر، الطَعن فِي الأنساب، والنِياحةَ على المَيتِ»[2] أو كما قال-ﷺ - فالنياحةُ على الميت والطعن في الأنساب ليست كفرًا أكبر، بل هي من جملة الكبائر التي وصِفت بأنها كُفر، فلا يُفهم منها إلا أنها كُفر أصغر، وكذلك قول النبي-ﷺ -: «من أَتى كَاهنًا أو عَرَافًا فَسأله عن شيء فَصدَقهُ؛ فَقَد كَفَر بِمَا أنزلَ عَلَى مُحَمَّدٍ»،[3] فإنَّ كثيرًا من أهل السنة يحملون الكُفر هنا على الكُفر الأصغر، وفي المسألةِ نِقَاش،

فكل معصية هي كبيره من كبائر الذنوب والآثام دون الشِرك، وصِفَت بأنها

---

(١) أخرجه البخاري برقم (٤٨) أخرجه مسلم في الإيمان باب بيان قول النبي ﷺ سباب المسلم رقم ٦٤

(٢) أخرجه مسلم برقم (٦٧)

(٣) أخرجه الترمذي برقم ١٣٦ وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم (٣٣٨٧)

كفر، فإنها تعتبر مِن الكُفر الأصغر، لا الكفر الأكبر، وقد فرق العلماءُ-رحمهم الله تعالى- بين الكفر الأصغر والأكبر، بِجُمل من الفروق، لابد من فهمها وبَيانها، فالكفر الأكبر غالبًا ما يرد في الأدلة معرفًا، أما الكفر الأصغر فغَالبًا ما يرد في الأدلة مُنكرًا، وهذه ليست قاعدًة كليَّة، وإنما هي قاعدة أغلبية، والكفر الأكبر ناقلٌ عن المِلة، وأما الكفر الأصغر فلا ينقل عن المِلة، والكفر الأكبر مُوجِب للعداوة، والبغضاء، والمصارمة المطلقة، والبراءة المطلقة، وأما الكفر الأصغر فإنه إنما هو يُوجب مُطلق العداوة، ومطلق البغضاء، والمصارمة، والكفر الأكبر موجبًا للخلود الأبدي في النار، ومُبيح لِلدم، والمال، وأما الكفر الأصغر لا يُوجب الخلود في النار، ولا يُبيح دَم صَاحِبه، ولا مَاله، والكفر الأكبر محبط لجميع الأعمال الماضية إذا مَات صاحبه مُصرًا عليه، وأما الكفر الأصغر فإنه إنما يُحبط العمل الذى ورد فيه فقط، فلابد من التفريق بين هذين الأمرين، واحذر بارك الله فيك من أن تحمل كل لفظَة كُفر وردت في الأدلة كِتابًا وسُنه على الكفر الأكبر، لأن هذا منهج الخَوارج، فإن الخوارج عندهم الكفر نوعٌ واحد فقط، فكُلُ كفرٍ ورد في الأدلة إنما يراد به الكفر الأكبر عند الخوارج، ولذلك حكموا بكفر مرتكبي الكبيرة، واستدلوا بهذه الأدلة على أن مُرتكبِي الكبيرة كَافرٌ، لأن الشارع وصفه بأنه كافرا، ويحملونه على الكفر الأكبر، وهذا عين الخطأ الذى بِسببه وقعوا في تكفير أهل القِبلة، وأما أهل السنه فإنهم يُقسمون الكفر إلى كُفرين، إلى كفر أكبر وإلى كفر أصغر، والضابط في الكفر الأصغر:هو كل ذنبٍ وصفه الشارع بأنه كفر ولم يبلغ إلى رتبة الكفر الأكبر .والله أعلم.

f

٦٩- سُئِلَ الشيخ:من واجه شبهة في أصل من أصول الشريعة التي تتطلب اليقين؛ فسببت له هذه الشبهة إشكالا مدة من الزمن، فكان فيها حائرا مضطربا، ثم وجد بعد ذلك الجواب بحمد الله الذي أطمأن إليه قلبه سؤالي هو، المدة التي مكث فيها حائرا مضطربا في هذا الأصل يبحث عن جواب، هل هي منافية لليقين المطلوب في هذا الأصل فيكون الشخص قد وقع في كفر من حيث لا يشعر؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين؛ المتقرر في القواعد:أن من ثبت إسلامه بيقين فلا يجوز إخراجه عن دائرة الإسلام إلا بيقين، والمتقرر في القواعد أن الأصل بقاء ما كان على ما كان، والمتقرر في القواعد أن الأصل هو البقاء على الأصل حتى يرد الناقل، وكل ذلك يدخل تحت قاعدة كبرى يقول فيها الفقهاء أن اليقين لا يزول بالشك، فليس كل ما يعرض للإنسان في مسألة قطعية يقينية إيمانية يعتبر كفراً أو ردةً، فإن كثيراً من الواردات ترد علينا ولكنها تبقى قيد البحث فالإنسان لا يصدِّقها ولا يعتَقِدُها ولا يجعلها مُفسِدةً لأصل يقين إيمانه في هذه المسألة العقدية التوحيدية، وإنما هي إشكالٌ يحتاج فيه إلي سؤال العلماء، والبحث في الكتب، وإلي تحقيق هذه المسألة ولا بأس في ذلك، لأن هذا الشك لم يرجع على أصل يقين الاعتقاد بالنقض حتى نجعله ناقضاً وردَّةً، وإنما هو إشكال عرض عليك في مسألة عقدية وبحثت عن حله ووجدته بفضل الله عز وجل، فهذه الجزئية الزمنية بين ورود الإشكال والعثور على الحل لا تعتبر ردةً ولا كفراً، فأنت مسلم ومؤمن، واتق الله في نفسك من هذا السؤال، وإياك أن توسوس أو تأخذك الأوهام والخواطر الشيطانية إلي ذلك، فأنت مسلم ومؤمن وورود هذا الإشكال عليك وانقطاعك زمن في

البحث عن جوابه لا يؤثر على أصل عقيدتك في هذه الجزئية، فإن ما أشكل عليك هذا الإشكال ولم يشكل عليك أصل الاعتقاد، وليس بضارك هذا السؤال والإشكال في أصل يقينك وعقيدتك وتوحيدك، فاتق الله في نفسك، ولا تجعل للشيطان عليك سبيلا بهذه الوساوس، ونحمد الله عز وجل على أن انحل هذا الإشكال عنك، ولذلك تجد النبي -صلي الله عليه وسلم- أحيانا يتكلم في مسألة عقدية ثم يسأل بعض الصحابة عن إشكال فيها، ويجيبه النبي -صلي الله عليه وسلم- ولا يأمره بتجديد إيمانه، وفي الحديث:أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ لَا تَسْمَعُ شَيْئًا لَا تَعْرِفُهُ إِلَّا رَاجَعَتْ فِيهِ حَتَّى تَعْرِفَهُ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:«مَنْ حُوسِبَ عُذِّبَ. قَالَتْ عَائِشَةُ:فَقُلْتُ:أَوَلَيْسَ يَقُولُ اللهُ تَعَالَى:﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق:٨] قَالَتْ فَقَالَ:إِنَّمَا ذَلِكِ الْعَرْضُ، وَلَكِنْ مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ يَهْلِكْ.» [١] ولم يقل لها بأن هذه الجزئية الزمنية التي أشكلت عليها تحتاج إلي تجديد إيمان أو أنه يوجب الردة والخروج من الدين، فإياك أن يغلبك الشيطان بوساوسه ونزغاته، وفي صحيح مسلم من حديث أبي هريرة قَالَ رَجُلٌ:يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا لَنَجِدُ فِي أَنْفُسِنَا أَشْيَاءَ مَا نُحِبُّ أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَا، وَإِنَّ لَنَا مَا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ. قَالَ:«قَدْ وَجَدْتُمْ ذَلِكَ؟» قَالُوا:نَعَمْ. فَقَالَ:«ذَاكَ صَرِيحُ الْإِيمَانِ» [٢]. ولم يقل جددوا إسلامكم بسبب تلك الأوهام الشيطانية، بل قال ذاك صريح الإيمان، بمعنى أن مجاهدتكم لتلك الواردات هي صريح الإيمان، لأن القلب لم يرض بها، فمجاهدتك وبحثك وطول القراءة بحثاً عن الجواب هو دليل على صريح الإيمان، وفي الحديث

(١) أخرجه البخاري برقم (١٠٣) ومسلم في الجنة وصفة نعيمها وأهلها باب إثبات الحساب رقم ٢٨٧٦

(٢) مسلم باب الوسوسة في الإيمان برقم (١٣٢)

الصحيح- أَنَّ رَجُلاً، قَالَ:يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي لَأَجِدُ فِي نَفْسِي شَيْئًا لَأَنْ أَكُونَ حُمَمَةً أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَتَكَلَّمَ بِهِ؟ فَقَالَ:«الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي رَدَّ أَمْرَهُ إِلَى الْوَسْوَسَةِ».[1] فأخبر النبي ﷺ أن تلك الإشكالات النفسية على شيء من المسائل العقدية إنما هي خيالات إبليسية يريد أن يزعزع ثقتك بهذا الظن ولكن أحمد الله عز وجل أن وجدت حلاً لذلك الإشكال والله أعلم.

f

٧٠- سُئِلَ الشيخ:لعلكم توضحون لنا الفرق بين التعظيم الذي يؤدي إلى الكفر والشرك، وبين الاحترام الذي هو مستحب، ما ضابط التمييز بين التعظيم والاحترام؟ أحسن الله إليكم.

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين وبعد، الفرقان في ذلك:أن التعظيم الذي يراد به التعبد للمُعظَّم؛ يسمى بتعظيم التعبد، ولا يجوز صرف هذا التعظيم لأحد إلا الله تبارك وتعالى،

وأما التعظيم المبني على الاحترام والتقدير، كتوقير الكبير أو توقير العالم فإننا نصرف له هذا الاحترام تعبدا لله عز وجل وليس تعبد له، فهذا التعظيم والاحترام المصروف للعالم وللأب وللأم وللشيخ الكبير إنما نصرفه تعبدا لمن أمرنا بذلك وهو الله تبارك وتعالى، وأما التعظيم الذي يوجب الشرك فهو أن نصرف هذا التعظيم تعبدا للمُعظَّم فنحن نعظمه لذاته ونتعبد له بهذا التعظيم.

فما كان من قبيل التعظيم التعبدي للمُعظَّم فهو تعظيم الشرك، وما كان من قبيل

---

(١) رواه أحمد برقم (٢٠٩٧)، وأبو داود برقم (٥١١٢) وقال الشيخ شعيب في تعليقه على المسند إسناده صحيح على شرط الشيخين

الاحترام والتقدير والتعظيم تعبدا لله الذي أمرنا بهذا التعظيم لهذا الشخص فهذا لا بأس به ولا حرج، والله أعلم ..

f

٧١- سُئِلَ الشيخ:هل يجوز فعل الكفر للمصلحة؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين لا يجوز للإنسان أن يقع في شيء من الكفر إلا في حال الإكراه لقول الله عز وجل ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾ [النحل:١٠٦]

في القواعد أن ما كان تحريمه تحريم مقاصد فإنه لا تبيحه إلا الضرورات كما أن ما كان تحريمه تحريم وسائل فإنه تجيزه الحاجات فلا يجوز للإنسان أن ينطق بكلمة الكفر أو يفعل الكفر إلا إذا حلت عليه ضرورة لا يتخلص منها إلا بالنطق بكلمة الكفر فله ذلك ظاهرا مع اطمئنان قلبه بالإيمان والله أعلم.

f

٧٢- سُئِلَ الشيخ:عندما سلم ﷺ مفتاح الكعبة لعثمان ابن طلحة وشيبة ابن عثمان قال لهما في إحدى الروايات:«خُذُوهَا يَا بَنِي أَبِي طَلْحَةَ خَالِدَةً تَالِدَةً، لَا يَظْلِمُكُمُوهَا إِلَّا كَافِرٌ»[1]يقول هل المقصود بالكفر هنا الردة عن الإسلام؟.

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين وبعد، المتقرر في قواعد أهل

(١) «أخبار مكة للأزرقي» (١/ ٢٦٦) والمعجم الكبير للطبراني برقم (١١٢٣٤)

السنة أن الكفر ينقسم إلى قسمين:إلى الكفر المطلق، ومطلق الكفر، ونعني بالكفر المطلق أي الكفر الذي يوجب خروج الإنسان وردته عن دين الإسلام بالكلية، ونعني بمطلق الكفر ذلك الكفر الأصغر الذي لا يوجب مروق الإنسان من ملة الإسلام بالكلية، ولذلك ورد في هذا الحديث روايتان، الرواية الأولى قال ((لا يظلمكموها إلا كافر)) وفي رواية ثانية ((إلا ظالم)) والروايات يفسر بعضها بعضا، وبناء على ذلك فيحمل الكفر في هذا الحديث على الكفر الأصغر، أي مطلق الكفر لا على الكفر الأكبر أي الكفر المطلق، فلا يجوز منازعة بني شيبة في مفتاح الكعبة، فإنها من جملة عطايا الشارع لهم خالدة تالدة إلى أن يرث الله عز وجل الأرض ومن عليها.

والمقصود من ذلك أن الكفر الوارد في الحديث، إنما هو مطلق الكفر أي الكفر الأصغر، ولا يراد به الكفر المطلق أي الكفر الأكبر، والله أعلم.

f

٧٣- سُئِلَ الشيخ عن:ظهور الإلحاد في هذا الزمن، فهل لكم من كلمة توجيهية غفر الله لكم وبارك فيكم؟

فأجاب -عفا الله عنه -:فإن الله عز وجل خلقنا وأوجدنا في هذه الحياة لنعبده، ونقوم بواجبه علينا وحقه المفروض علينا وهو عبادته وحده سبحانه لا شريك له، فلم يخلقنا الله عز وجل عبثا ولا تركنا هملا ولا سدا، لم يأمرنا ولم ينهنا نرتع في هذه الحياة كيفما نشاء وندين ما نشاء ونعتقد ما نشاء ونقول ونفعل ما نشاء.

فإن هذا لم يخلقنا الله عز وجل له، بل الله خلقنا لنعبده، قال الله عز وجل ﴿وَمَا

خَلَقْتُ الجِنَّ وَالإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ٥٦ مَآ أُرِيدُ مِنهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطعِمُونِ ٥٧ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو القُوَّةِ المَتِينُ ٥٨﴾ [الذاريات:٥٦-٥٨]، وقال الله عز وجل ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تتقُونَ﴾ [البقرة:٢١]، وقال الله عز وجل ﴿ وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔاۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا وَبِذِي ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْجَارِ ذِي ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنۢبِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا ٣٦ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبُخْلِ وَيَكْتُمُونَ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦۗ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ٣٧﴾ [النساء:٣٦-٣٧] وأن أي أمر يعطل هذا المقصود من خلقنا فإنه يعتبر من الإلحاد الموجب لصاحبه الكفر والردة والعياذ بالله، فالذي يدعونا إلى إنكار الله تبارك وتعالى فهو ملحد، والذي يدعونا إلى حرية الأديان فهو ملحد، والذي يدعونا إلى التشكيك في ثوابت ومسلمات ديننا فهو ملحد، وأن الدعوات للإلحاد في هذا الزمن بسبب انفجار الوسائل المعلوماتية ووسائل الاتصال، أصبح يعرفه كل أحد، فهو خطر داهم علينا في ديننا ودولتنا وشعبنا وكافة مصادر حياتنا، فيجب على العلماء أن يعرفوا خطره وأن يقوموا صفا واحدا في مدافعته.

وأن يوضح للناس المقصود من خلقهم ووجودهم، يقول الله عز وجل﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾[القيامة:٣٦]

والملحدون يقولون نعم الأصل في الإنسان أنه سدا لا يأمر ولا ينهي، ويقول الله عز وجل ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون:١١٥]

والملحدون يقولون نعم لقد خلقنا عبثا وسنكون تراب لا جزاء ولا قيامة

ولا حساب ولا جنة ولا نار، وقد غزى الملحدون هؤلاء بأفكارهم ومواقعهم وقنواتهم كثير من عقول شباب هذه الأمة، حتى أصبحوا يفتخرون بأنهم ملحدون وأنهم متنكبون عن صراط المسلمين ومنكرون لوجود رب العالمين، فتجد الواحد منهم يشكك في وجود الله بحجة أنه لم يحسه ولم يطلع عليه ولم يره، بينما تجد الآخر يشكك في دين الله وأنه ليس هو الدين الصحيح، بينما تجد الطرف الثالث يشكك في ثوابت الأمة وفي التزامها بإسلامها ودينها، وتجد الطرف الرابع يدعو إلى حرية الأديان فتجده يوما نصرانيا واليوم الثاني يهوديا واليوم الثالث سيخيا أو مجوسيا وهذه دعوات لابد من الوقوف في وجهها، يقول الله عز وجل ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَاۖ وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَٰٓئِهِۦۚ سَيُجۡزَوۡنَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ١٨٠﴾ [الأعراف:١٨٠] قال الله عز وجل ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخۡفَوۡنَ عَلَيۡنَآۗ أَفَمَن يُلۡقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيۡرٌ أَم مَّن يَأۡتِيٓ ءَامِنٗا يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ إِنَّهُۥ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٌ ٤٠﴾ [فصلت:٤٠]

فإذًا لابد أن نهبّ هبة رجل واحد في بيان الحق في هذه المسائل، وأن نقرر مسائل التوحيد ونعمل على ترسيخها في قلوب العامة والخاصة؛ بتغيير أسلوب الطرح وتشويق الناس إلى حضور الدورات في العقيدة وتلخيص كتب العقيدة ودعوة الناشئة إلى تصحيح الاعتقاد وإلى بيان خطر هؤلاء الملحدين وطريق الإلحاد، وهذا واجب ولاة الأمر وواجب العلماء فواجب العلماء بيان الحق للناس، والحرص على تعليم الناس وتكثيف الجهود في تقرير مسائل العقيدة التي بها يتبصر الناس خطر الملحدين ويأمن الناس على دينهم من هذه المسألة، والواجب على ولاة الأمر أصحاب السلطان والقوة والسيف والسلاح أن يمنع كل ملحد في البلاد وأن يقف في وجهه بأي طريقة تمنعه عن

الوصول لمخاطبة الناس.

فالواجب على ولي الأمر أن يحجب هؤلاء الملحدين عن مخاطبة الناس، وأن يحجر عليهم وأن يسجنهم وأن يقيم حكم الله عز وجل فيهم، وهو أنهم يستتابون ثلاثة أيام فإن تابوا وإلا قتلوا قتل ردة والعياذ بالله، فمن ينكر وجود الله فهو مرتد، ومن يشكك في صحة الإسلام فهو مرتد، ومن يدعو إلى حرية الأديان فهو مرتد، ولا هوادة في مثل ذلك، ولا نخضع معهم على طاولة الحوار على أن إلحادهم مذهب يحتاج إلى كشف، لأنهم أبناء مسلمين وتربوا على التوحيد، وارتدوا فلابد من استتابتهم وكشف الشبهة عنهم، وإلا فيقتلون قتل ردة لقول النبي ﷺ «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»[١].

فلا يجوز التساهل مع هؤلاء ويجب على ولاة الأمر بما أعطاهم الله عز وجل من سلطان وقوة أن يحجبوا مواقع التواصل الاجتماعي التي تخص هؤلاء فيغلقون شباكتهم على مواقعهم على الشبكة العنكبوتية، ويغلقون مواقعهم في التويتر وفي غيرها من وسائل التواصل الاجتماعي من باب الحجر عليهم وعلى أفكارهم حتى لا يضروا بالناس، فإذا كان الفقهاء قد أفتوا بوجوب حجر المتطبب الجاهل محافظة على صحة الناس، فمن باب أولى أن نحجر على هؤلاء السفهاء الحمقى من باب سد ذريعة فساد عقائد الناس وفساد توحيد قلوبهم فيجب على الجميع أن يقوموا بدورهم.

وعلى الآباء أن يحرصوا على تربية أبناءهم، وعلى تنشئتهم على العقيدة الصحيحة، وتحذيرهم من هذه الأفكار التي هجمت علينا هجوم الرياح العواصف والأعاصير العاتية، فتخطفت منا شباب في أعمار الظهور بسبب

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" باب: [لَا يُعَذَّبُ بِعَذَابِ اللَّهِ] (٤/ ٦١) برقم: [٣٠١٧].

عدم ترسيخ مسائل العقيدة في قلوبهم، ويجب على المعلمين في المدارس أيضا أن يتقوا الله في تعليمهم مهما كان منهجه الذي يدرسه، لابد أن يتطرق لشيء من هذه الأفكار وأن يرسخ العقيدة الصحيحة، حتى تتضافر الجهود وتتكاتف وكذلك الخطباء عليهم أن يلقوا لهذا الموضوع بالا في خطبهم في كل جمعة في بيان العقيدة الصحيحة وخطر الإلحاد والملحدين، وبيان أصناف الإلحاد ومعناه وأنواعه حتى يكون الناس على بصيرة من الأمر، فإن رياح الملحدين لا تدمر إلا بيوت الجهال الذين لا علم عندهم.

وأما من أقام بنيانه على بصيرة وعلى علم وعلى نور من الله، فلو هبت عليه أعاصير الإلحاد ورياحه العاتية فإنها لا تكسر له حجرا ولا تخرق له جدارا، فلابد من تضافر الجهود، فالله الله بقيام كل واحد منا بواجبه المنوط به حاكم كان أو محكوما عالما أو عاميا أستاذا أو طالبا أبا أو أما أو أخا أو أختا كل أطياف المجتمع لابد أن تحارب هذا الفكر الوارد الدخيل على عقيدتنا وبلادنا والله أعلم.

f

٧٤- سُئِلَ الشيخ:وقع نزاع بيني وبين صاحبي في وصفه رجلاً بالنفاق وترك الصلاة خلفه فقلت:لا يجوز ؛ لأن المنافق من يظهر الإسلام ويبطن الكفر وكيف تعلم أنه يبطن الكفر ثم التكفير المعين يحتاج إلى ضوابط ولا نكفر أحدا إلا بعد تحقق الشروطَ وانتفاء الموانع

فيرد صاحبي:بأن هذا الإمام (المتهم بالنفاق) ظهرت عليه علامات النفاق كالفرح في هزيمة المسلمين واتهامهم مع تلطفه مع الكافرين .

هل يجوز أن نقول هو منافق؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العامين وبعد المتقرر عند العلماء أن من ثبت إسلامه بيقين فلا يجوز الحكم عليه بالخروج من دائرة الإسلام إلا بيقين أخر و المتقرر عند العلماء أن القرائن لها حكم الدلائل وقد جعل الله -عز وجل- على النفاق علامات كثيرة، وأنزل فيه صورًا تبين صفات المنافقين، وهذه الصفات مبناها على الاجتهاد و النظر فإذا كان الإنسان عارفا بهذه الصفات، وظهرت له تلك القرائن التي تدل على وجود النفاق في القلب، وحكم بناءً على هذه القرائن الظاهرة فإن حكمه لا بأس به ويتحملهُ بين يدي الله -عز وجل- يوم القيامة.

لكن لا بد أن يكون حكما مبنيا على القرائن الظاهرة بالصفات المذكورة في كتاب الله -عز وجل- لهؤلاء المنافقين فالله عز وجل لن يذكر لنا صفات المنافقين ويعددها لنا في صور كثيرة إلا وهو يريد من أن نتعرف عليهم بصفاتهم فإذا تبين لأحد في شخص معين أنه من جملة المنافقين لوجود هذه الصفات الظاهرة فيه وحكم عليه بناءً على تلك الصفات الظاهرة، والقرائن الدالة على هذا الأمر فإن هذا نوع اجتهاد الله لا يلام الإنسان عليه إذا أصاب فله أجران وإذا أخطأ فله أجر واحد ولكن لابد أن ننبه على مسألتين خطيرتين المسألة الأولى أن وصف أحد بالنفاق لا يجوز أن يكون مبنيا على التشفي أو مبنيا على الغضب والانتقام أو مبنيًا على خلجات النفوس ومُرادتها وشهوتها؛ لأن هذا حكم شرعي والأحكام الشرعية لا تثبت إلا بالأدلة الصحيحة الصريحة فالحكم على أحدا بأنه كافر أو أنه فاسقٌ أو أنه مبتدعٌ أو أنه منافقٌ فهذه أحكام لابد أن يكون مصدرها من الشرع.

فإذا كان لهذا الرجل قد بني حكمهُ على دليل شرعي واضح ظاهر فإنه لا يلام

على هذا والأمر الثاني أنه يبقى هذا الحكمُ بالنفاق على هذا الشخص في دائرة الاجتهاد هو لا حق له أن يلزم باجتهاد أحدٍ لا يرى رأيه فإذا أجتهدَ رجلان في شخص فتبين لأحدهما من الصفات الظاهرة أنه منافق، ولم يتبين للثاني أنه على هذه الشاكلة، أو هذه الصفة فكل منهما يعبد ربه بما أداه إليه اجتهادهُ مع صفاء قلوبهما وعدم الخصومة بينهما فبما أنك اجتهدت في هذه الصفات، ورأيت هذه القوائم دالةً على أنه منافقا فأنت تتحمل هذا نتيجة الاجتهاد بين يد الله -عز وجل-.

ولكن لا يجوز لك أن تتجاوز فتحكم على إخوانك مما لم يروا أنه منافق بأنهم منافقون، أو يداهنون المنافقين، أو يميعون الدين أو غير ذلك من الأحكام فنتيجة اجتهادك لك وأنت تتحملها وغيرك لا يلزم بالأخذ باجتهادك.

وخلاصة هذه الفُتوى:أن النفاق له صفات فمتى ما ظهرت الصفات على شخص وأجتهد فيه مجتهدًا ورأى نفاقه فهذا نوع اجتهادًا بناه على دليل لكن لا حق له أن يلزم بهذا الاجتهاد غيره والله أعلم .

f

٧٥- سُئِلَ الشيخ:ما المقصود بقول علماء العقيدة «خوف السر»؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين وبعد، هذا نقرأه في كثير من كتب الاعتقاد، بأنهم يحكمون على الشخص في بعض التصرفات بأنه مرتد عن دين الله مُعَلِّلِينَ ذلك بأنه وقع في شيء يقال له خوف السر.

والسائل يسأل ما معنى قولهم «خوف السر». اعلم رحمك الله تعالى أن الإنسان

لا بد وأن تقوم معتقدات في قلبه، ومن جملة تلك الأعمال القلبية الخوف. فالخوف منه ما هو جِبِلِّيٌّ فطريٌّ طَبَعِيّ، ومنه ما هو تعبديّ. فأحيانًا يصدر هذا الخوف التعبديُّ في قلبه من أحد المخلوقين فيكون قد خاف منه خوف سر. انتبه. هذا هو المقصود به. وذلك لأنه لم يخف من هذا المخلوق هذا الخوف إلا لأنه يعتقد أن لهذا المخلوق تصرفا خفيًّا في الكون. كالذي يخاف من الجن أن يصيبوه بشيء ليس في مقدورهم إصابته به. فالذي جعله يخاف من الجن هذا الخوف إنما هو ذلك الاعتقاد الذي قام في قلبه بأن لهم تصرفا خفيًّا في الكون. كما خاف قوم هود من ألهتهم الخوف الذي جعلهم يقولون:﴿ إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعْتَرَىٰكَ بَعْضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٍۗ ﴾ [هود:٥٤] . كيف لهذه الأصنام ان تصيب هود بالسوء؟ فإنها أحجار لا تنفع ولا تضر، وليس بيدها خير ولا شر، ولا تملك موتًا ولا حياةً ولا نفعًا ولا ضرًّا ولا نشورًا ولا سوطًا تضرب به هودًا ولا تحرقه بالنار. فما هو السبب الذي يجعل الآلهة توصل هذا الضرر إلى هود حتى يقولوا:﴿ إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعْتَرَىٰكَ بَعْضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٍۗ ﴾ [هود:٥٤]؟ اعتروه بسوءٍ بأيِّ سبب؟! وهم لا ينفعون ولا يضرون ولا يتحركون ولا يوصلون شرا ولا يملكون نفعًا ولا ضرا؟ ذلك لأن في قلوب هؤلاء القوم الذين يعبدونها خوف سر، يعني خوفٌ لم تتضح أسبابه وإنما أسبابه مبنية على اعتقادهم بأن لهذه الآلهة تصرفًا خفيًّا في الكون. هذا هو المقصود بقولهم خوف سر، يعني خوفٌ ليس له أسباب ظاهرة، لا في جلب نفع ولا في دفع ضر ولا في الإصابة بشر.

هذا الخوف ليس له أسباب ظاهرة، وإنما أسبابه ترجع إلى عقيدة الإنسان أن لمن خاف منه تدبيرًا خفيًّا في الكون بأنه يضر عن أسباب خفية غير ظاهرة

وينفع عن أسباب خفية غير ظاهرة ويوصل لغيره الشر عن أسباب خفية

فإذًا خوفه مبني على أن لهذا الذي يخافونه تصرفا خفيًّا في الكون. وهذا ما يقصده العلماء بقولهم خوف السر، أي خوفٌ لم تتضح أسبابه وإنما أسبابه مبنية على هذا الاعتقاد الباطل أن لمن خاف منه تصرفا خفيًّا في الكون والله أعلم

f

٧٦- سُئِلَ الشيخ:دائما ما أسأل نفسي هل أنا منافق فما المخرج من مثل تلك الوساوس؟

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله رب العالمين وبعد:المتقرر في القواعد أن الوسائل لها أحكام المقاصد وهذه المحاسبة والسؤال عن حالك إذا كان يحملك على تكميل مراتب النقص التي زلت قدمك فيها وكانت هذه المحاسبة تحملك على سد الثغرات التي ولج عليك الشيطان منها وكانت تحملك على كمال التوبة واسترجاع ما ارتكبته من الذنوب والمعاصي في حق الله عز وجل، وتحملك لتوبة صادقة نصوح على ما فاتك من المأمورات الشرعية أو ما وقعت فيه من المحظورات الشرعية فإنها محاسبة آثارها طيبة ولا بأس عليك فيها بل هذا مأمور به شرعا وهو من مجاهدة النفس على فعل المأمورات وترك المحظورات وينبغي للإنسان أن يحاسب نفسه أشد من محاسبة الشريك الشحيح لشريكه فالمحاسبة وسيلة فإذا كانت تفضي إلى المصالح الشرعية المطلوبة منها فحيا هلا بها؛ وأما إذا كنت تحاسب نفسك المحاسبة التي تجعلك تنقطع عن شيء من الخير أو تغلق على نفسك شيئا من أبواب الدين التي فتحها الله عز وجل لك فتحملك هذه المحاسبة على اتهام نفسك بالنفاق الذي يحملك على ترك

ما أنت مأمور به شرعًا أو يوقعك فيما حرم عليك شرعا فتلك محاسبة آثارها فاسدة فأنت بين محاسبتين يختلف حكمهما باختلاف نهايتهما والمقصود منهما فإن كانت المحاسبة تحملك على تحقيق مقصود الشارع من كمال التوبة وسد الثغرات وتكميل النقص فأهلا وسهلا بها وأما إذا كانت محاسبة تثقل قلبك عن السير إلى الله عز وجل وقد تكون قاطعة لك عن المأمور أو موقعة لك في المحظور فإنها محاسبة شيطانية فالواجب عليك الحذر منها والله أعلم.

f

٧٧- - سُئِلَ الشيخ:عن من سُمِع يقول باللغة الإنجليزية:«يا يسوع» نداء عندهم قالها باللغة الانجليزية، ولا نعلم إن كان قالها مازحا أم لا؛ فما الحكم في مثل هذه الحالة؟

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله رب العالمين، المتقرر في القواعد «أن كل من دعا غير الله عز وجل في الأمر الذي لا يقدر عليه إلا الله فقد كفر وأشرك»، ولكن هذا التكفير إنما هو من باب الحكم بالوصف العام، والمتقرر في القواعد «أن التكفير بالوصف العام لا يستلزم تكفير المعين إلا بعد ثبوت الشروط وانتفاء الموانع»، فنبقى على تكفير كلمته هذه لأنها دعاء لغير الله عز وجل، وهي من دعاء غير الله عز وجل في الأمر الذي لا يقدر عليه إلا الله تبارك وتعالى، وهي من دعاء الغائبين أيضا فإنهم يقصدون بيسوع أي عيسى عليه الصلاة والسلام، وهو في السماء الثانية كما أثبتت الأدلة الصحيحة الصريحة ذلك، فليس حاضرا عند الداعي يسمع نداءه، فهذا من دعاء الغائب في الأمر الذي لا يقدر عليه إلا الله وهذا في حد ذاته يعتبر كفرًا وشركًا، لكن لا ننقل

هذا الحكم إلى قائله إلا بعد أن نتأكد من ثبوت الشروط وانتفاء الموانع والتي منها القصد، فلعله قال ذلك غير قاصد وإنما قالها عن خطأ أو قالها وهو جاهل في حقيقة أنها من كلمات الكفر التي تخرجه من الملة أو قالها عن خطأ وعن غير عقيدة أو قالها هازلا أو ممازحا غير قاصد حقيقتها فحينئذ لابد أن ننظر في ملابسات قوله لها فإن توفرت فيه الشروط وانتفت الموانع فلا جرم أنه يعتبر كافرا، وأما إذا تخلف شرط أو وجد مانع فإن التكفير يبقى على الوصف العام، ولا يجوز لنا أن نكفر المعين إلا بالشروط المذكورة، والله أعلم.

f

٧٨- سُئِلَ الشيخ: ذكرتم أن تارك الصلاة بشكل عام كافر ولكن لا نحكم على معين بالكفر لقوة الخلاف، فهل يقاس على هذا كل المكفرات التي اختلف بها العلماء خلافا معتبرا؟ وهل الشخص الذي لم نكفره هنا يكون كافرا عند الله أم لا يكون كافرا أيضا؟

فأجاب –عفا الله عنه –: الحمد لله رب العالمين وبعد، المتقرر في القواعد «أن لا تكفير في مسائل الاجتهاد، ولا تبديع في مسائل الاجتهاد، ولا تأثيم ولا تفسيق في مسائل الاجتهاد»، وإنما في مسائل الاجتهاد كل منا يعبد ربه بما أداه إليه اجتهاده مع عدم الهجوم على الطرف الآخر بشيء من التكفير أو التفسيق أو التبديع أو التأثيم، ومن المعلوم أن مسألة تكفير تارك الصلاة ليست من المسائل المتفق عليها بين أهل العلم فلا يزال أهل العلم ينقلون الخلاف فيها الخالف منهم عن السالف، فقد أختلف أهل العلم فيها اختلافا محتملا فهي من جملة مسائل الخلاف التي لا ينبغي أن ينصب التكفير فيها على معين إعمالا

لهذه القاعدة المذكورة في أول الفتيا، وهي أن لا تكفير ولا تبديع ولا تفسيق ولا تأثيم في مسائل الخلاف أعني التكفير العيني أو التبديع العيني أو التفسيق العيني فلا يجوز لأحد أن يكفر معينا ويطبق عليه أحكام الكفر التعييني إذا كان قد خالف في مسألة قد اختلف فيها أهل العلم والدليل يحتمل كلا القولين والله أعلم.

f

٧٩- سُئِلَ الشيخ:هل هناك فرق بين الكفر الأصغر والشرك الأصغر؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين وبعد، إن في اللغة العربية ألفاظًا يتفق معناها عند افتراقها ويختلف معناها عند اجتماعها، كما ذكرناه في مواضع أخرى وفرعنا عليه فروعا كثيرة، كلفظ (الإسلام والإيمان)، ولفظ (الفقير والمسكين)، و (البر والتقوى)، ولفظ (التوبة والاستغفار)، ومما يفرع عليها لفظ [الكفر والشرك]، فإذا ذكر [الكفر] وحده دخل معه الشرك تبعا، وإذا ذكر [الشرك] وحده دخل معه الكفر تبعا، ولكن إذا قلت [كفر وشرك] فحينئذ يكون لكل واحد منهما معنى مستقلا عن المعنى الآخر، فيكون [الشرك] مشربا بمعنى المساواة والتنديد، ويكون [الكفر] مشربا بمعنى الجحود والتعطيل والانكار، ف[الكفر الأكبر] معناه الجحود الأكبر، و[الكفر الأصغر] معناه مطلق الجحود، فإذا جحدت ما يجب الإيمان به الجحود المطلق فقد وقعت في [الكفر الأكبر]، وإذا سويت مع الله غيره في شيء من خصائصه المساواة المطلقة فقد وقعت في [الشرك الأكبر]، فالتنديد والمساواة من شأن [الشرك]، والجحود والتعطيل والإنكار من شأن [الكفر]، وكذلك نقول في

[الشرك الأصغر والكفر الأكبر] فإذا قلت [الكفر الأصغر] فمعناه مطلق الجحود ومطلق الإنكار ومطلق التعطيل، وإذا قلت الشرك الأصغر فمعناه مطلق التنديد ومطلق المساواة، فإذا جمعت لفظة [الكفر والشرك] في موضع واحد، فيكون [الكفر] معناه الجحود والإنكار والتعطيل، ويكون [الشرك] معناه التنديد والمساواة، هذا هو الفرق بينهما. والله أعلم.

f

٨٠- سُئِلَ الشيخ:ما حكم السّجود لشخص بقصد التحية والتكريم مع الدّليل؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله، لا يجوز السّجود لغير الله لا تحيّةً وإكرامًا ولا تعبّدًا وتعظيمًا، وذٰلك لِأنّ السّجود في شريعةِ محمَّدٍ من خصائص الله فمن سجد لغيره سجود تعظيمٍ وتعبُّدٍ فهو مُشركٌ كافر خالعٌ ربقة الإسلام من عُنقهِ بالكليَّة وأمّا إذا كان سجودهُ لغيره سجود تحيّةٍ وإكرامٍ لا تعبُّداً ولا تعظيماً فهٰذا قد ارتكب حراماً عظيماً وكبيرة من كبائر الذّنوب، ولَمَّا قَدِمَ مُعَاذٌ مِنْ الشَّامِ سَجَدَ لِلنَّبِيِّ ﷺ . فقَالَ:«مَا هَذَا يَا مُعَاذُ؟ »قَالَ:أَتَيْتُ الشَّامَ فَوَافَقْتُهُمْ يَسْجُدُونَ لِأَسَاقِفَتِهِمْ وَبَطَارِقَتِهِمْ، فَوَدِدْتُ فِي نَفْسِي أَنْ نَفْعَلَ ذَلِكَ بِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:«فَلاَ تَفْعَلُوا، فَإِنِّي لَوْ كُنْتُ آمِرًا أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِغَيْرِ اللَّهِ، لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا»(١)، فإن قُلْتَ وكيْف نفعلُ بسجودِ يعقوبَ وَزَوْجِهِ وأولادهُ ليوسفَ عليه السلام تحيّةً وإكرامًا؟ فنقول هذا كان في شريعةِ

---

(١) رواه الترمذي برقم ١١٥٩ وابن ماجه ١٨٥٣ واللفظ له، وصححه الألباني في الإرواء برقم((١٩٩٨))

منْ قبلنا، وقد جاءت شريعتنا بنسخه، فلا سجود لأحدٍ من المخلوقين أيًا كان نوع هٰذا السُّجود في شريعة محمدٍ، والله أعلم.

f

٨١- سُئِلَ الشيخ: عن الدّليل على وجود كفر دون كفر؟ وكيف حكمنا على تارك الصّلاة بالكفر الأكبر؟ وعلى الحالف بغير الله بالكفر الأصغر، وهل هناك ضابط للحكم على شيءٍ أنّه أكبر وأصغر؟

فأجاب -عفا الله عنه-: الحمد لله رب العالمين وبعد، الدّليل على ذلك إجماع أهل السُّنّة والجماعة، وفّقك الله، على تقسيم النّفاق إلى نفاقين، والكفر إلى كفرين، والشّرك إلى شركين، والفسق إلى فسقين والظلم الى ظُلمين، فأين أنت يا رجل من مذهب أهل السُّنّة والجماعة وإجماعهم على ذلك؟ بل إنّ هذا التّقسيم إلى أكبر وأصغر في هذه الأبواب من أعظم ما هدى الله به أهل السُّنّة، فلم يجعلهم مُرجئة ولا وعيديّة خوارجًا ومُعتزلة، فإنّ الخوارج والمعتزلة هم الّذين لا يُقسّمون الكفر إلى كفرين ولا الشّرك إلى شركين، ولا الفسق إلى فسقين، ولا الظّلم إلى ظُلمين، ولا النّفاق إلى نفاقين، وإنّما هذا من خصائص مذهب أهل السُّنّة والجماعة كما دلّت على ذلك الأدلّة، وعليه فهم سلف الأمّة من الصّحابة والتّابعين ومن سار على منهج أهل السُّنّة والجماعة، لا يزال أهل العلم يتوارثون هذا التّقسيم خالفًا عن سالف ولله الحمد والمنّة، فقولك أين الدّليل!!! هذا هو الدّليل «الإجماع» وأمّا دليلهُ النّصيّ، فما الّذي تفهمُهُ من قول النّبيّ ﷺ «اثْنَتَانِ فِي النَّاسِ هُمَا بِهِمْ كُفْرٌ: الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ، وَالنِّيَاحَةُ عَلَى الْمَيِّتِ»[١] هل تفهم من ذلك أنّه كفر أكبر مُخرجٌ عن ملّة الإسلام بالكُليّة؟

---

(١) صحيح مسلم برقم (٦٧)

هل إذا طعن إنسان في حسب أحد أو نَسبه يُعتبر كافرًا الكفر الّذي يَخرج به من الملّة بالكليّة؟ الجواب لا أحسبك تفهم ذلك ولا أحد من أهل العلم قال ذلك أبدًا، ما الّذي تفهمه من قول النّبيّ «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»[1] هل إذا قتل المؤمن أخاه ظلمًا وعدوانًا يكون كافرًا الكفر الأكبر المُخرج عن الملّة بالكليّة؟ لا إخالك تفهم ذلك، ما الّذي تفهمه من قول النّبيّ «لَيْسَ مِنْ رَجُلٍ ادَّعَى لِغَيْرِ أَبِيهِ، وَهُوَ يَعْلَمُهُ، إِلَّا كَفَرَ»[2] فإذا ادّعى الإنسان أبا غير أبيه أو أدخل نفسه في قبيلة غير قبيلته فإنّه يُعتبر كافرًا في وصف الشّارع لكن هل هو الكفر الّذي ينقله عن ملّة الإسلام بالكليّة؟ لا إخالك تفهم ذلك، ففهم السّلف رحمهم الله تعالى هو الفيصل في مثل هذه المسائل، فالسّلف يفهمون من بعض الأدلّة الواردة في الكفر أنه من الكفر الأصغر ومن بعض الأدلّة الواردة في النّفاق أنّه النّفاق الأصغر ومن بعض الأدلّة الواردة في الشّرك أنّه الشّرك الأصغر، ومن بعض الأدلّة الواردة في الظّلم أنّه الظّلم الأصغر، ففهم السّلف واجب الإتّباع في مثل ذلك، وهذا من أعظم ما هدى الله به أهل السُّنّة والجماعة في أبواب أسماء الأحكام والدّين، فلسنا فيها بوعيديّة من خوارج ومعتزلة بسبب عدم هذا التّقسيم ولا بمُرجئة بسبب عدم هذا التّقسيم، وفّقنا الله وإيّاكم للهدى، والله أعلم.

f

---

(١) رواه البخاري برقم (١٢١) و أخرجه مسلم في الإيمان باب بيان معنى قول النبي ﷺ لا ترجعوا بعد كفارا رقم ٦٥

(٢)أخرجه البخاري" باب:[نِسْبَةِ اليَمَنِ إِلَى إِسْمَاعِيلَ برقم:[٣٥٠٨]. مسلم في الإيمان باب بيان حال إيمان من رغب عن أبيه وهو يعلم رقم ٦١

٨٢- سُئِلَ الشيخ:ذكرتم شروطا إذا توفرت وانتفت موانعها حصل التكفير، ثم ذكرت أن هناك شروطا ايضا لتبديع الأعيان وتفسيق الأعيان وتأثيم الأعيان لا تقوم إلا بتوافر الشروط، يقول فما هي هذه الشروط؟ وهل هي نفسها شروط التكفير؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين وبعد، نعم يا أخي الكريم هي نفسها شروط التكفير وموانعه من (العقل والبلوغ والعلم والاختيار والقصد وعدم التأويل) فهذه الشروط والموانع التي قلناها في قاعدة (أن التكفير بالوصف العام لا يستلزم تكفير المعين إلا بعد ثبوت الشروط وانتفاء الموانع) هي نفس الشروط والموانع التي نقولها في قاعدة التبديع بالوصف العام والتفسيق بالوصف العام والتأثيم بالوصف العام، فما قلناه من الشروط والموانع في قاعدة التكفير بالوصف العام هي بعينها الشروط والموانع في قاعدة التبديع العام والتفسيق العام والتأثيم العام، والله أعلم.

f

٨٣- سُئِلَ الشيخ:هل يشترط في الشرك الأصغر والكفر الأصغر توفر الشروط وانتفاء الموانع مثل الأكبر؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين وبعد، لا تخلط بين ما كان يقتضي وقوعا في معصية وبين ما كان يقتضي وقوعا في ردة، فالشرك الأكبر هو الذي يوجب الردة والخروج عن الإسلام وكذلك الكفر الأكبر هو الذي يوجب الخروج عن ملة الإسلام، فهذه نطلب فيها توفر الشروط وانتفاء الموانع لا سيما إذا كان صورة الكفر الأكبر والشرك الأكبر من الصور التي

ليست معلومة من الدين بالضرورة، وأما مسألة الكفر الأصغر والشرك الأصغر فإنها لا توجب الخروج من الملة كما نص على ذلك العلماء وإنما توجب الوقوع في كبيرة من كبائر الذنوب، فالكفر الأصغر والشرك الأصغر هي من كبائر الذنوب والآثام، فحينئذ لا نطبق عليها قاعدة التكفير بالوصف العام لأنها لا توجب كفرا، وإنما نطبق عليها قاعدة التفسيق بالوصف العام أو التأثيم بالوصف العام، فحينئذ لا نرتب آثار الوقوع فيما كان كفرا أصغر، ولا نرتب آثار الوقوع فيما كان شركا أصغر إلا بعد ثبوت الشروط وانتفاء الموانع باعتبار أنهما يوجبان فسقا ويوجبان كبيرة من كبائر الذنوب، وبناء عليه فإذا وقع الإنسان في شيء من الكفر الأصغر وهو غير عالم فإننا لا نرتب أثر هذا الكفر عليه، وإذا وقع في شيء من الشرك الأصغر وهو غير عالم أو كان مكرها على الوقوع فيه أو كان غير قاصد فحين إذ لا نرتب أثر وقوعه عليه، فإذا لا تخلط بين ما يوجب ردة أو ما يوجب فسقا، فإذا الشرك الأصغر والكفر الأصغر نطبق عليها قاعدة التفسيق بالوصف العام لا يستلزم تفسيق المعين إلا بعد ثبوت الشروط وانتفاء الموانع، والكفر الأكبر والشرك الأكبر نطبق عليها قاعدة التكفير بالوصف العام لا يستلزم تكفير الأعيان إلا بعد ثبوت الشروط وانتفاء الموانع، والشروط في قاعدة التكفير والتفسيق والموانع هي واحده، لا تختلف ولله الحمد.

f

٨٤- سُئِلَ الشيخ:قلتم في شرح متن نواقض الإسلام في ناقض (من لم يكفر الكافر فهو كافر) أن الكافر على ثلاث حالات منهم التكفير بالاجتهاد وقلتم أن التكفير بالاجتهاد غير ملزم فهل يدخل في ذلك إذا وجد شخص يدعو إلى وحدة الأديان وحكمنا بكفره وأتى شخص آخر لم يحكم بكفره مع علمه بحاله فهل يكفر هذا الأخير؟ أو أن شخصا مشهورا بعبادته للأموات وأتى من لم يكفره فهل يكفر الأخير؟ وكيف نضبط هذا النوع؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين وبعد:أظنك وفقك الله لم تحقق المسألة وذلك لأن التكفير للمعين إن كان في أمر قد أجمع العلماء على كفر معتقده فإنه لا يعتبر من التكفير الاجتهادي - وفقك الله - وقد أجمع العلماء رحمهم الله تعالى على أن كل من زعم أن دين الاسلام كدين اليهودية ودين النصرانيةً وأنه لا فرق بين هذه الأديان الثلاث وأنها طريق صالح للوصول إلى الله عز وجل وأنه لا يلزم على اليهودي والنصراني أن يدخل في الإسلام وإنما يجوز له أن يبقى على يهوديته لأنها توصله إلى الله وإلى جنته ودار كرامته ولا يجب على النصراني اعتناق الإسلام لأن نصرانيته توصله إلى الله وإلى دار جنته وكرامته فهو يدعو إلى وحدة الأديان بناء على ذلك فإن هذا لا يتوقف أحد من المسلمين في كفره فهذا كفره ثبت بالإجماع ومن شك في كفر مثل هذا فإنه يعتبر كافرا وكذلك كل من استغاث بالأموات ودعاهم من دون الله عز وجل في تفريج الكربات والمدلهمات وفي كشف الغمة فإنه يعتبر كافرا بإجماع العلماء ومن شك في كفر هذا فإنه يعتبر كافرا مثله

فجميع الأمثلة التي ضربتها ليست من باب التكفير الاجتهادي وفقك الله وإنما هي من باب من ثبت كفره بالإجماع فحينئذ كل من شك في كفر مثل هؤلاء فإنه كافر. وراجع المسألة في بيان هذا الضابط عند شرح نواقض الإسلام وذلك تحت قول الامام محمد بن عبدالوهاب رحمه الله (كل من لم يكفر الكافر) فنقول إن كان هذا الكافر ثبت كفره عينا بالنص فكل من شك في كفره فهو كافر كمن شك في كفر فرعون أو لم يكفر هامان أو شك في كفر امرأة نوح وامرأة لوط أو توقف في تكفير قارون ونحوهم ممن ثبت النص الصحيح الصريح بكفر أعيانهم

الثاني من ثبت كفره بإجماع العلماء كالدروز والقاديانية والإسماعيلية والنصيرية وغيرهم فإن هؤلاء ثبت كفرهم بالإجماع فكل من لم يكفر من ثبت كفره بالإجماع فإنه كافر

الثالث من لم يثبت كفره عينا بالنص ولا بالإجماع ولكنني أنا اجتهدت في حاله فرأيت أنه وقع في مكفر فهذا من باب التكفير الاجتهادي وهو الذي لا يجوز لك أن تكفر غيرك إن لم يوافقك فيه ولعل ذلك اتضح لك والله اعلم.

f

٨٥- سُئِلَ الشيخ:إذا ارتكب أحدهم ناقضا من نواقض الإسلام ووجدت الشروط وانتفت الموانع. فهل يسوغ لأحد أن يكفره؟ أم أن هذا التكفير خاص بالقضاء الشرعي فقط.

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله:متى ما تأكد من ثبوت الشروط وانتفاء

الموانع فله أن يكفره تكفيرا لا يوجب على الناس أثره. ولكن يعتقد كفره في خاصة نفسه هو ولكن لا يجوز أن يرتب على هذا التكفير أثرا من الآثار إلا إذا صدر بكفره حكم القضاء. فالذي يختص بالآثار التكفيرية إنما هو حكم القضاء بمعنى أنه لا يغسل ولا يكفن ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين متى ما صدر تكفيره من القضاء. وأما إذا كنت تكفره أنت اجتهادا لأنك رأيت أنه قد توفرت فيه الشروط وانتفت الموانع فهذا حكم يخصك أنت. لكن لا تطالب بتطبيق آثار التكفير على هذا الشخص إلا إذا صدر في تكفيره حكم القضاء فإنك تكفره اجتهادا إذا رأيت أن الحق تكفيره ولكن لا حق لك أن تطالب بتطبيق الآثار التكفيرية على هذا الشخص إلا إذا صدر بتكفيره حكم القضاء والله اعلم.

f

٨٦- سُئِلَ الشيخ:عن حديث مسلم أن الله تبارك وتعالى يخرج من النار من لا يعمل خيراً قط، (فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ فَيُخْرِجُ مِنْهَا قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ)[١] فهل هؤلاء لا يصلون ولا يزكون ولا يصومون...؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين، دائماً يا إخواني أنصحكم نصيحة لوجه الله عز وجل وهي أننا إذا أردنا أن نخرج من المسألة بتصور كامل ونتيجة سليمة صحيحة أنه لا يجوز لنا أن نقتصر في النتائج على النظر في موضع واحد من هذه المسألة بل علينا أن نجمع بين الأدلة وأن نؤلف بينها حتى نخرج بنتيجة كاملة وتصور صحيح ومن ذلك هذا الحديث الذي يثبت

---

(١) صحيح مسلم برقم (١٨٣)

أن الله عز وجل يخرج من النار أقوماً لم يعملوا خيراً قط، أنا أنشدكم الله هل تفهموا من قوله لم يعمل خيراً قط يعني أنه لم يدخل في الإسلام أصلاً وأرجو أن تجيبوا وإن كنتم لستم أمامي ولكن سوف تسمعون كلامي فيما بعد هل تفهمون منها أنهم لم يعملوا خيراً قط يعني لم يدخلوا في الإسلام أصالةً؟ لأن الدخول في الإسلام خير، الدخول في الإسلام من الخير فهل قوله لم يعملوا خيراً قط يخرج منه من لم يكن مسلماً؟ الجواب:بالطبع لاء، من أين استثنينا أنهم مسلمون؟ مع أن الحديث يقول لم يعملوا خيراً قط من أين استثنينا أنهم مسلمون؟ الجواب:استثنيناه من أن الجنة لا يدخلها إلا نفسٌ مسلمة وأن الجنة على كل مشركٍ حرام الحرمة القطعية كما قال الله عز وجل عن عيسى عليه الصلاة والسلام ﴿إِنَّهُ مَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ﴾ أي التحريم القطعي ﴿وَمَأْوَاهُ النَّارُ﴾ أي المأوى القطعي ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ [المائدة-٧٢]، فلا يجوز لنا أن نفهم أنهم لم يعملوا خيراً قط أي لم يدخلوا في الإسلام فإذا كنا نفهم من هذا الحديث هذا المعنى فاعلموا أن قوله لم يعملوا خيراً قط أي أنهم تركو عمل الخير الذي لا يوجب لهم الخروج من دائرة الإسلام أفهمتم؟ لم يعملوا خيراً قط أي تركو كثيراً من الخيرات التي لا يوجب تركها المروق من الدين والخروج من الملة لأنهم لو تركو خيراً يقتضي تركه الخروج من الملة فيكونون كفاراً يكونون مشركين وقد اتفقنا جميعاً قبل قليل بأنهم لو كانوا مشركين لما دخلوا الجنة فلما أخرجهم الله من النار وأدخلهم الجنة علمنا أن معهم أصل الإسلام فإذا قوله «لم يعملوا خيراً »إنما تركو عمل الخير الذي لا يوجب لهم الخروج من الملة بالكلية أفهمتم هذا؟ فلا يجوز لنا أن نقول هل لم يعملوا خيراً قط دليلٌ على أن ترك الصلاة ليس بكفر؟ الجواب:لا هذا سؤال خاطئ مبنيٌ على فهمٍ خاطئ وذلك لأن النبي صلَّ الله عليه وسلم حكى لنا

بأن من ترك الصلاة فقد كفر فحين إذٍ لا يمكن أبداً أن يكون ترك الصلاة الترك المطلق الدائم فلا يصلِّ لا في المسجد مع إخوانه المسلمين ولا يصلي في بيته ولا في مكان وظيفته ويدعوه الحاكم أو نائبه ويدعوه القاضي إلى الصلاة ويهددونه بالقتل ويستتيبونه ثلاثة أيام و يرى بارقة السيف وشعاع السيف على رأسه وسوف ينتقل بعد قليل إلى الدار الآخرة وكل ذلك سوف يتخلص منه إذا قال:أنا سأصلي، أتركوني سأصلي ومع ذلك يصرُّ الإصرار الكامل على أن لا يصلي حتى يموت فهذا لا يمكن أبداً أن يكون مسلماً لأنه لو كان مقراً في باطنه فرضية الصلاة لمنعه هذا الإقرار من أن يموت مصراً على الترك، فالذي يكفر في الأحاديث بترك الصلاة إنما هو التارك لها الترك المطلق الدائم الكامل، فلا تتصوروا أبداً أن قوله لم يعمل خيراً قط يدخل فيه تارك الصلاة الترك المطلق على الصفة التي ذكرت لأنه لو تركها الترك المطلق لخرج من الإسلام فهل الذي خرج من الإسلام يدخل الجنة في يومٍ من الأيام؟ الجواب لا فإذا افهموا وفقكم الله قوله لم يعمل خيراً قط يعني مثلاً لم يحج فإن ترك الحج لا يخرج عن دائرة الإسلام، لم يزكّي فإن ترك الزكاة لا يخرج عن دائرة الإسلام لقوله حتى يُرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار أو أنه ترك الصيام وإن ترك الصيام عمداً مع الإقرار بفرضيته لا يوجب للعبد أن يخرج من الإسلام أو أنه لم يعمل خيراً قط يعني لم يبرَّ بوالديه لم يعفي لحيته لم يقصر ثيابه لم تلتزم المرأة بحجابها فإذاً لابد أن نفهم عدم عمل الخيرية فهماً يتناسب مع فهمنا السابق من الأدلة الأخرى أن الجنة حرامٌ على كل مشرك أو كافر فقوله لم يعمل خيراً قط أي أنه ترك العمل الذي لا يوجب تركه الخروج من الإسلام .

f

٨٧- سُئِلَ الشيخ:قررتم أن من بدعته مكفرة يعامل معاملة الكفار فهل هذا بعد تحقق الشروط وانتفاء الموانع؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله: نعم . بعد تحقق الشروط وانتفاء الموانع إذا كنا سوف نطبق الحكم على معين على زيد أو على خالد أو على علي،

ولكن كلامنا إنما كان في باب الإجمال والعموم فالحكم العام هو أن كل من فعل شيئا من البدع المكفرة فإننا نعامله معاملة الكفرة ؛ طيب إذا أردنا أن نطبق هذه القاعدة على زيد أو على خالد فقبل أن نطبقها لابد أولاً أن نتأكد من ثبوت الشروط وانتفاء الموانع لأن المتقرر عند العلماء أنه يجوز في الشهادات العامة ما لا يجوز في الشهادات الخاصة والمتقرر في القواعد أن التكفير بالوصف العام لا يستلزم تكفير المعين إلا بعد ثبوت الشروط وانتفاء الموانع فإذا كنا نقررها أمام الطلاب تدريسا فإننا لا نحتاج إلى هذه القيود وأما إذا كنا سنطبقها من العموم إلى معين على زيد وعلى خالد من أهل البدع فلابد من ثبوت الشروط وانتفاء الموانع. والله أعلم.

f

٨٨- سُئِلَ الشيخ:عن من عمل عملاً كفريًا، فهل نعامله معاملة الكفار؟.

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين وبعد،

هذا السؤال سؤال مجمل لا ينبغي أن يطرح بهذه الصورة، وإنما لابد فيه من التفصيل، والتفصيل فيه كما يلي بإذن الله، فأقول وبالله التوفيق، المتقرر في القواعد عند أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى أن التكفير بالوصف العام

لا يستلزم تكفير المعين إلا بعد ثبوت الشروط وانتفاء الموانع، وهذا بإجماعهم رحمهم الله تعالى، فلا يجوز لنا أن نكفر من وقع في أمر كفري مباشرة إلا بعد أن نتأكد من ثبوت شروط التكفير في حقه وانتفاء الموانع، كما شرحنا ذلك في موضع آخر، فأهل السنة والجماعة لا يجعلون تلازما ذاتيا بين الحكم على الفعل والحكم على فاعله، فليس كل من فعل الكفر يكفر مباشرة إلا إذا ثبتت الشروط وانتفت الموانع، وليس كل من فعل البدعة بدع مباشرة إلا بعد ثبوت الشروط وانتفاء الموانع، وليس كل من فعل الفسق فسق أو الإثم أثم مباشرة إلا بعد ثبوت الشروط وانتفاء الموانع، ولكن هذا لا يؤخذ على استقلاله وإنما لابد أن يقرن بالقاعدة الثانية وهي أنه لا عذر في مسائل التوحيد الكبيرة المعلومة من الدين بالضرورة، فقولنا بأنه ليس كل من فعل الكفر يحكم عليه بالكفر مباشرة، إنما نعني به التكفير في هذه المسائل الخفية الدقيقة التي تحتاج إلى شيء من النظر والبحث، وأما تلك المسائل العقدية التوحيدية الكبيرة المعلومة من الدين بالضرورة، والتي يتفق المسلمون على معرفتها فهنا لا نطلب في حق مرتكبيها ثبوت الشروط وانتفاء الموانع، فإن هذه المسائل لا عذر بالجهل فيها، فلو أن إنسانا جاءنا وارتكب مكفرًا، أو أمرا يوجب الشرك الأكبر، وهو من الأمور الخطيرة، كأن دعى غير الله عز وجل، أو استغاث بغير الله عز وجل، أو ذبح للأصنام، أو سجد للقبور وركع لها وطاف عليها، فهذه مخالفة في مسألة عقدية توحيدية كبيرة معلومة حرمتها من الدين بالضرورة، فهنا نكفر من وقع فيها مباشرة ونعامله معاملات الكفار، وأما الأمر الكفري الدقيق الخفي الذي يحتاج إلى شيء من النظر، ويحتاج إلى شيء من التعلم، ويحتاج إلى شيء من البحث، وليس من المسائل المعلومة من الدين بالضرورة فهنا لا يجوز لنا أن نكفر من وقع فيه إلا بعد أن نقيم الحجة الرسالية عليه، ونتثبت من ثبوت

الشروط وانتفاء الموانع، فلابد من التفريق بين هذين الأمرين، فقول القائل هل إذا فعل الإنسان كفرا يكفر؟ فنقول إن كان في المسائل الظاهرة المعلومة من الدين بالضرورة فنعم يكفر مباشرة ولا نتثبت بعد ذلك من شيء، وأما إذا كان يقصد مسألة خفية دقيقة فهنا لا يجوز أن نكفره مباشرة إلا بعد التثبت من ثبوت الشروط وانتفاء الموانع، والله أعلم.

f

٨٩- سُئِلَ الشيخ:قرأت لكم كتاب إتحاف أهل الألباب في معرفة التوحيد والعقيدة في سؤال وجواب، فأشكلت علي هذه الكلمة في الصفحة التاسعة والعشرون (الشرك الأكبر ينافي مطلق الإسلام) فهل مطلق الإسلام بمعنى بعض الإسلام أو اسم الإسلام؟.

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله رب العالمين وبعد، إذا قلنا بأنه ينافي مطلق الإسلام أي أنه لا يوصف من وقع في الشرك الأكبر بشيء من الإسلام مطلقاً، لأننا نفينا عمن وقع في الشرك الأصغر اسم مطلق الإسلام، فقلنا بأن من وقع في الشرك الأكبر فإنه لا يبقى معه مطلق الإسلام، فالمقصود بمطلق الإسلام أي أصله، فإذا قلنا بأن من وقع في الشرك الأكبر خرج عن مطلق الإسلام أي لا يبقى معه من الإسلام ولا ذرة، لا يبقى له من الإسلام شيء مطلقا، هذا معنى كلامنا وفقك الله.

f

٩٠- سُئِلَ الشيخ: ذكرتم في شرح نواقض الإسلام أن هناك نواقض مبناها على الشك فهل من مثال يوضح ذلك أحسن الله إليكم؟؟

فأجاب -عفا الله عنه -: الحمد لله رب العالمين ... المتقرر في القواعد عند أهل السنة والجماعة أن العقائد مبناها على اليقين

فمتى ما دخل في شيء من العقائد شك أو اضطراب فإنه ينقض اعتقادك فمن الناس من تكون سبب ردته الشك فهناك بعض النواقض مبنية على شك القلوب في هذه العقائد التي لا تقبل الشك كما قال الله عز وجل. ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحجرات: ١٥] أي لم يشكوا - وفي صحيح مسلم: فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ، لَا يَلْقَى اللهَ بِهِمَا عَبْدٌ غَيْرَ شَاكٍّ فَيُحْجَبَ عَنِ الْجَنَّةِ »[1] وبناء على ذلك فكل من شك في وجود الله فقد كفر بشكه فالناقض هو الشك وكل من شك في وجود الملائكة فهو كافر بشكه وكل من شك أو تردد في اليوم الاخر أو شك أو تردد في صحة نبوة محمد ﷺ فإنه يعتبر كافرا بشكه هذا مقصود كلامنا وذلك لأنه يجب في كل عقيدة من العقائد التي أمرنا الله عز وجل بها أن نعتقدها على وجه القطع والعلم واليقين الذي لا يخالطه شيء من الريب ولا شيء من الشكوك أو الأوهام أو التردد، والله أعلم.

f

---

(١) «صحيح مسلم» (١/ ٤٢ ط التركية): برقم ((٢٧))

٩١- سُئِلَ الشيخ:قرأت في كتاب ضوابط تكفير المعين لابن أبي يعلي قوله:قال شيخ الإسلام فيمن اعتقد زيارة بيت المقدس قربة إلى اللّه (ومن اعتقد أن زيارتها قربة فقد كفر فإن كان مسلما فهو مرتدّ يستتاب فإن تاب وإلا قتل) يقول أشكل علينا ما معني أن زيارة بيت المقدس فيها كفر).

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين وبعد هذا النقل محرف عن أبي العباس بن تيمية -رحمه الله- تعالى وليس كلامه بهذه الصورة. ولكن الذي استغربه أن من نقل عن أبي العباس هذا الكلام إن كان يقصد الإساءة إلى أبي العباس فإن هذا الناقل من أعظم المجرمين، ولكن ولله الحمد قد أخطأ الحفرة. فلو أنه نقل هذا الكلام الظاهر البطلان عن غير أبي العباس لكان له وجه بقبوله عند بعض الناس. ولكن من فضل الله عز وجل أنه إنما نقله عن أبي العباس الذي اتفقت الأمة علي جلالته، وعلى معرفته، وعلى درايته، وعلى الإقرار بأنه من العلماء الذين نصر الله -عز وجل- بهم الدين، وأخمد بهم راية المخالفين للشريعة في عصره وبعد عصره. فابن تيمية -رحمه الله- لا يقصد أن من زار بيت المقدس فإن عليه كذا وكذا فهذا لا يمكن أن يتصور أن يصدر من أحد الطلبة العاديين. بل لا يمكن أن يصدر من عوام المسلمين. فضلا عن أبي العباس ابن تيمية -رحمه الله- هذا النقل قد سقط منه كلام لأبي العباس. ولو أنك رجعت إلى مصدر الفتوى وأصلها لوجدت أن كلام أبي العباس يختلف اختلافا جذريا عما هو موجود في هذه الرسالة. فالمقصود أن أي عالم من العلماء تقرؤون عنه كلاما مخالفا لمنهجه فالواجب عليكم أن تسألوا، وأن تراجعوا قبل أن تنسبوا هذا القول لهذا العالم. لأنه ربما قد يكون

قد سقط بعض الألفاظ من كلامه، أو تجرأ بعض الأعداء وقصد إسقاط بعض كلامه حتى يشوه صورته عند المسلمين. فزيارة بيت المقدس مشروعة إجماعا بل هو من جملة المساجد الثلاثة الذين تشد لهم الرحال. ففي الصحيحين من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه قال: قال النبي –صلى– الله– عليه وسلم (لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى، وَمَسْجِدِي)[1] وذكر منها المسجد الأقصى، وهو مسرى الأنبياء جميعا. وآخرهم نبينا ﷺ فسبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى. فجميع الأنبياء قد زاروا المسجد الأقصى. فلا ينبغي أن يفهم كلام أبي العباس على هذه الصورة المحرفة المغلوطة. وإنما ابن تيمية –رحمه الله– تعالى يتكلم عن الكنائس في بيت المقدس. يتكلم عن كنائس النصارى في بيت المقدس. فيتكلم عمن زار أهل الذمة في كنائسهم فهل يقال له يا حاج؟ يعني هل يطلق لفظ الحاج على الإنسان إذا زار كنيسة من كنائس بيت المقدس؟ فأجاب –عفا الله عنه –: أنه لا جرم أنه لا يطلق عليه هذا اللفظ لأن إطلاق هذا اللفظ فيه تشبيه للحجاج في بيت الله –عز وجل–. فالذي يحج إلى بيت الله الحرام هو الذي يقال له الحاج؟ وأما من يزور الكنيسة سواء في بيت المقدس أو غير بيت المقدس! فإنه لا يطلق عليه يا حج فمن أطلق على زائرها والضمير في كلام أبي العباس يرجع إلى كنائس بيت المقدس. التي كانت موجودة في زمانه وإلى الآن موجود، كثير منها في فلسطين يوجد إلى الآن كنائس في فلسطين فيقول أبو العباس ابن تيمية رحمه الله: وإذا زار أهل الذمة كنيسة بيت المقدس فهل يقال لهم يا حاج مثلاً؟ ثم أجاب عن نفسه

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري في صحيحه برقم (١١٨٩) و أخرجه مسلم في الحج باب لاتشد الرحال إلا لثلاثة مساجد رقم ١٣٩٧

بقوله:لا ينبغي أن يقال ذلك، ثم علل المنع بقوله تشبيها بحاج البيت الحرام ثم قال ومن أعتقد أن زيارتها قربة أي زيارة الكنائس قربه مما يتقرب إلى الله -عز وجل- ومن أعتقد أن زيارتها والضمير يرجع على الكنائس قربه فقد كفر إلى آخر الكلام في هذه الرسالة. فالضمير في قوله زيارتها يقصد الكنيسة ومن المعلوم أن المسلمين مجتمعون علي أنه ليس من المتقرب به إلى الله -عز وجل- في هذه الشريعة أن تزار الكنائس التي تخص النصارى، أو تزار البيع التي تخص اليهود. فليس الكنائس والبيع من جملة ما يتقرب به من الله. فمن اعتقد أن زيارة الكنائس أو البيع قربة وطاعة فقد كفر. لا جرم في ذلك لأن هذا مخالف للمعلوم من الدين بالضرورة، ولأن فيه دليلاً على رضاه بالشرك الذي يفعل في الكنائس والبيع. فإذا جعل الإنسان زيارة الأماكن الشركية موجبة بوصف الإنسان بأنه حاج أو أنه يتقرب إلى الله بفعل الشرك. فلا جرم أنه كافر كما قال أبو العباس فالضمير لا يرجع إلى بيت المقدس وإنما يرجع إلى كنيسة بيت المقدس. أي الكنائس الموجودة هناك، والله أعلم.

f

٩٢- سُئِلَ الشيخ:ما الضابط الدقيق للتفريق بين الكفر الأكبر والكفر الأصغر؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين وبعد

أما مسألة الضابط الدقيق:نص العلماء رحمهم الله تعالى على هذا الضابط الدقيق بقولهم:كل ذنبٍ وصفه الشارع بأنه كفرٌ ولم يصل إلى حد الكفر الأكبر فكفر أصغر، فإذا وصف الشارع شيئًا من الذنوب بأنه كفر، وأهل السنة

متفقون على أنه ليس بكفر أكبر فحينئذ يكون من الكفر الأصغر، فإذًا الكفر الأصغر يشترط فيه شرطان:-

الشرط الأول:أن ينص الدليل ويسميه:كفرا.

الشرط الثاني:أن لا يصل إلى حد الكفر الأكبر.

هذا هو الضابط الدقيق، وهناك ضابط آخر وهو ضابط أغلبي، وهي:أن الكفر إذا ورد معرفًا بالألف واللام في الأدلة فإنه يعتبر من الكفر الأكبر، وأما الكفر إذا ورد منكرًا بغير الألف واللام فإنه يعتبر كفرًا أصغر نص على ذلك أبو العباس ابن تيمية وجمعٌ من أهل السُنة والجماعة، ولكن الضابط الأول هو الضابط الأدق الذي لا يخرج عنه شيء مما نص العلماء على أنه من الكفر الأصغر.

ومثال ذلك:قول النبي ﷺ:«سِبابُ المُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ»[1] فإذًا قتال المسلم كفر أصغر، لماذا؟ لأن الأدلة وصفته بأنه كفرٌ ولا يصل قتاله إلى الكفر الأكبر.

ومثال آخر:قول النبي ﷺ:«اثْنَتَانِ فِي النَّاسِ هُمَا بِهِمْ كُفْرٌ:الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ وَالنِّيَاحَةُ عَلَى المَيِّتِ»[2]

---

(١) متفق عليه:أخرجه البخاري في "صحيحه" باب:[خَوْفِ المُؤْمِنِ مِنْ أَنْ يَحْبَطَ عَمَلُهُ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ] (١/١٩) برقم:[٤٨]، وأخرجه مسلم في "صحيحه" باب:[بَيَانِ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:«سِبَابُ المُسْلِمِ فُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفْرٌ»] (١/٨١) برقم:[٦٤].

(٢) أخرجه مسلم في "صحيحة" باب:[إِطْلَاقِ اسْمِ الْكُفْرِ عَلَى الطَّعْنِ فِي النَّسَبِ وَالنِّيَاحَةِ عَلَى المَيِّتِ]، (١/٨٢) برقم:[٦٧].

فهذا من الكفر الأصغر، لماذا؟ لأن الشارع وصفه بأنه كفرٌ والنياحة والطعن في الأنساب لا تصل إلى درجة الكفر الأكبر، فهي من الكفر الأصغر.

ومثال ثالث: قول النبي ﷺ: «لَيْسَ مِنْ رَجُلٍ ادَّعَى لِغَيْرِ أَبِيهِ - وَهُوَ يَعْلَمُهُ - إِلَّا كَفَرَ، وَمَنِ ادَّعَى قَوْمًا لَيْسَ لَهُ فِيهِمْ، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[1].

فإذا أُدعي الإنسان بغير أبيه ورضي بذلك فإنه كفر، لكن أي كفر؟ الجواب: هو الكفر الأصغر، لماذا؟ لثبوت الشرطين: أن الشريعة وصفته بأنه كفرٌ ولا يصل هذا الادعاء لغير أبيه إلى دائرة الكفر الأكبر، فإذًا هذا ضابط دقيق لا ينخرم أبدا.

أعيده مختصرًا فأقول: ضابط معرفة الكفر الأصغر هو ما توفر فيه أمران: أن تصفه الأدلة بأنه كفر، والثاني: أن لا يصل إلى درجة الكفر الأكبر، والله أعلم.

f

٩٣- سُئِلَ الشيخ عن: حكم نسبة النعمة لغير الله تعالى؟

فأجاب -عفا الله عنه-: الحمد لله رب العالمين وبعد

١- إذا نسبها إلى غير الله نسبة إحداث وخلق، فهذا كفر أكبر.

٢- إذا نسبها إلى غير الله نسبة ابتداء، فهذا كفر أصغر

f

---

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" باب: [نِسْبَةِ اليَمَنِ إِلَى إِسْمَاعِيلَ] (٤/١٨٠) برقم: [٣٥٠٨].

٩٤- سُئِلَ الشيخ:هل يشترط للحكم على الشخص بأنه كافر -ويعبد غير الله- أن يعتقد في غير الله (معبوده) أنه يملك القدرة على التصرف في الكون وإجابة الداعين وقضاء حوائجهم استقلالا عن الله تعالى .أو أن له قدرة مساوية لله؟

وهل إذا اعتقد أن الله وهب هذا المعبود قدرة ومنحه قوة فعبده ودعاه لأجل هذه القدرة والمنحة لا يكون كافرا؟

ويستدل القائل بهذا بأن المنهي عنه أن تعتقد في الولي أنه ولد لله، ويستدل على كلامه بأن سؤال القبر عن الربوبية لا عن الألوهية. نرجو منكم جوابا شافيا

الجواب الحمد لله رب العالمين وبعد .

هذا من باب التلبيس على الناس ليسوغوا الشرك.. فإن المشركين لما عبدوا أوثانهم لم يعبدوها لأنها تخلق ربوبية. أو لأنها ترزق ربوبية. أو لأنها تدبر ربوبية. أو أنها مستقلة بشيء من التصرفات التي تخص الله في ربوبيته. فهل المشركون عبدوا هبل واللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى معتقدين أن لها تصرفا في أنحاء الربوبية؟ أو أن لها شيئا من مقتضيات الربوبية من الخلق والملك والتدبير والرزق؟

الجواب لا. وإنما عبدوها لأنهم اتخذوها واسطة فيما بينهم وبين الله في الدعاء والاستغاثة. ولذلك يقول الله عز وجل مبينا سبب شرك هؤلاء. قال ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر:٣] فهم لا يعتقدون أن أصنامهم هي التي كانت تخلق استقلالا. أو كانت ترزق استقلالا. أو أنها. موصوفة بأنها ابن الله. أو أنها الله أو أنها ثالث ثلاثة. أو أنها تنصرهم

أو أنها تدبر أمورهم. بل كانوا يعترفون بأن ذلك بيد الله تبارك وتعالى. فكانوا يعتقدون. أن الله هو الذي يملك وأن الله هو الذي يخلق وأن الله هو الذي يدبر الأمر. كما قال الله عز وجل: ﴿وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمۡ وَلَا يَنفَعُهُمۡ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ قُلۡ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعۡلَمُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ١٨﴾ [يونس:١٨] ويقولون هؤلاء ماذا؟ شفعاؤنا عند الله. فهم إنما اتخذوهم واسطة. ولم يتخذوهم معتقدين فيهم شيئا من الربوبية استقلالا. وإنما عبدوهم وصرفوا لهم الذبح والنذر وصرفوا لهم الطواف والعكوف أو الركوع أو السجود أو الذبح والاستغاثة والدعاء. لأنهم يعتقدون أنهم واسطة فيما بينهم وبين الله. فهم لا يقولون بأنهم هم من يجيب دعاءنا ولا يقولون بأنهم هم أنفسهم من سينصرنا. ولا يقولون بأنهم هم أنفسهم من يحمينا من كل شر. أبدا هم لا يعتقدون فيهم ذلك. وإنما يعتقدون أنهم حجاب فيما بينهم وبين الله عز وجل. فهم يطلبون من الأولياء والأولياء يطلبون من الله. هكذا حقيقة الحال وهي الحقيقة التي حكم الله على أصحابها بأنها شرك. ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر:٣]

وعليه فالشرك أصناف وليس صنفا واحدا. فإذا اعتقد الإنسان في معبوداته أن لها تدبيرا مع الله في ربوبيته؛ فهذا ليس الشرك كله حتى يلعبوا علينا وإنما هي صنف من أصناف الشرك

فهناك شرك كشرك الصابئة الذين يزعمون بأن الذي يدبر أحوال العالم هي تلك الأفلاك السبعة. فهم يعتقدون شيئا من صفات الربوبية في هذه الأفلاك السبعة. فهذا نوع من أنواع الشرك.

كذلك شرك النصارى في عيسى فإنهم يعتقدون أنه الله أو ابن الله أو ثالث

ثلاثة فهذا نوع آخر من أنواع الشرك. ولكن هناك نوع ثالث:وهي أن تعتقد واسطة فيما بينك وبين الله. يوصل. إلى الله دعائك ويكون واسطة تدعوه وتستغيث به لا لأنه يخلق ولا لأنه يرزق ولا لأنه يحيي ويميت ولكن لأنه يوصل ما تريد. إيصاله إلى الله عز وجل. هذا نوع من أنواع الشرك. فكلام السائل وفقكم الله يدل على أنه لم يعرف حقيقة الشرك أصلا. لأنه حصر الشرك كله في صنف واحد. أفهمتم هذا؟ ولذلك. يقول الله عز وجل عن المشركين:﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ....﴾ [العنكبوت:٦١] وهي تدبيرات ربوبية ليقولن من؟ هبل؟ اللات؟ العزة؟ مناة الثالثة الأخرى؟ الشمس القمر يقولون من؟ يقولون الله. الله هو الذي خلق السماوات والأرض وسخر الشمس والقمر. وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ [العنكبوت:٦١] هذا دليل على أن هؤلاء لم يكونوا يطلبون تلك الأفعال التي هي من مقتضيات الربوبية من معبوداتهم. ومع ذلك حكم الشارع عليهم بأنهم مشركون لأن كل من دعا غير الله عز وجل في الأمر الذي لا يقدر عليه إلا الله فقد أشرك. وكل من دعا ميتا فقد أشرك وكل من دعا غائبا أو استعاذ به أو استغاث به فإنه يعتبر مشركا. فسؤال السائل مبني على أنه وحد الشرك في صفة واحدة. مع أن الشرك الأكبر أنواع كثيرة:منها ما ذكره السائل ولكن ليس ذلك محصورا فيه والله أعلم.

f

٩٥- سُئِلَ الشيخ:ما ضابط التفريق بين الشرك الأكبر والشرك الأصغر، وقد سمى الله كل منهما شركًا؟

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله رب العالمين، أعلم رحمك الله أن عندنا قاعدتين في الشرك الأكبر والشرك الأصغر، أذكرهما ثم أشرحهما شرحًا موجزًا.

الشرك الأكبر قاعدته تقول:كل من ساوى غير الله بالله في شيءٍ من خصائص الله المساواة المطلقة فقد وقع في الشرك الأكبر.

وأما قاعدة الشرك الأصغر تقول:كل من ساوى غير الله بالله في شيءٍ من خصائص الله مطلق المساواة فإنه واقعٌ في الشرك الأصغر.

وتفصيلها أن نقول:أعلم – رحمنا الله وإياك – أن الشرك الأصغر والأكبر يتفقان في شيءٍ ويختلفان في شيء، فيتفق كلاً منهما أن فيه تنديدًا، فالشرك الأكبر فيه تنديد والشرك الأصغر فيه تنديد، الشرك الأكبر فيه مساواة والشرك الأصغر فيه مساواة، كلا الشركين فيهما تنديدٌ ومساواة، لكن يختلفان في أن التنديد والمساواة في الشرك الأكبر هي التنديد المطلق أي كل التنديد والمساواة المطلقة أي كل المساواة، وأما التنديد والمساواة في الشرك الأصغر فإنها مطلق المساواة أي بعضها ومطلق التنديد أي بعضه، فالتنديد في الأكبر هو التنديد المطلق والمساواة في الأكبر هي المساواة المطلقة، وأما التنديد في الشرك الأصغر فهو مطلق التنديد والمساواة في الشرك الأصغر هي مطلق المساواة. والله أعلم.

f

٩٦- سُئِلَ الشيخ: ماذا تقصد بالتنديد في مسألة الشرك؟

فأجاب -عفا الله عنه -: الحمد لله رب العالمين، الند هو المثيل والنظير فإذا قلنا من غير تنديد أي من غير اتخاذ نظراء وأمثال لله عز وجل كما قال الله عز وجل ﴿ فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢٢] أي أمثالاً ونظراء ونفي التنديد عن الله عز وجل قد ورد في أدلة كثيره فالند هو المثيل والنظير فإذا قلنا الشرك مبنيٌّ على التنديد أي على اتخاذ الأمثال والنظراء فنجعلهم شركاء مع الله عز وجل فنجعلهم أمثالاً ونظراء لله عز وجل في شيءٍ من مقتضيات ربوبيته أو ألوهيته أو شيئاً من أسمائه وصفاته والله أعلم.

f

٩٧- سُئِلَ الشيخ عن: حديث الثلاثة أول من تُسَعَّر بهم النار يوم القيامة، هل يعتبر دليل على أنه من رياء المنافقين الذي يعتبر شرك أكبر، فهم خالدون في النار كونهم أول من تسعر بهم النار يوم القيامة، أم هو من الرياء الذي يُعتبر شرك أصغر؟ ومآلهم إلى الجنة؟.

الحمد لله رب العالمين وبعد، المتقرر في القواعد أن الدخول المطلق يختلف عن مطلق الدخول، وأن التحريم المطلق يختلف عن مطلق التحريم، فيجب عليك وفقك الله أن تفرق بين الدخول الذي يقتضي تحريم الجنة التحريم المطلق، وبين الدخول الذي يقتضي مطلق التحريم، وبين الدخول الذي يقتضي الخلود الأبدي المطلق، وبين الدخول الذي لا يقتضي إلا مطلق البقاء فقط، فبالتفريق بين هذه الأمور يزول عنك الإشكال إن شاء الله عز وجل، فقول النبي ﷺ: «إِنَّ أَولَ النَّاسِ يُقْضَى يومَ القِيامَةِ عَلَيْهِ رَجُلٌ اسْتُشْهِدَ، فَأُتِيَ بِهِ، فَعَرَّفَهُ نِعْمَتَهُ،

فَعرَفَهَا، قَالَ:فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ:قَاتَلْتُ فِيكَ حَتَّى اسْتُشْهِدْتُ. قَالَ:كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ قَاتَلْتَ لأَنْ يُقَالَ:جَرِيءٌ! فَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ"[1]، ثم ذكر الثاني، ثم ذكر الثالث، كما حديث أبي هريرة، إنما يَقصد به مُطلق الدخول لا الدخول المطلق، بمعنى أن الشرك والرياء الذي وقع فيه هؤلاء ليس هو ذلك الشرك الذي يخرجهم عن دائرة الإسلام بالكلية، لأنه لو كان هو الشرك الذي يُخرجهم عن دائرة الإسلام بالكلية لما نفعتهم هذه الأعمال جملة وتفصيلا، ولكان دخولهم بسبب هذا الشرك الأكبر أعظم من التعليل لدخولهم بمثل هذه الأعمال، فإن المخالفة التي تكون في أصل الإسلام أعظم وقعا من مجرد المخالفة التي تكون في فروعه وكمالياته الواجبة، وبناء على ذلك فهؤلاء وإن دخلوا النار إلا أنهم لا يخلدون فيها الخلود الأبدي المطلق، ولا تكون الجنة حراما عليهم التحريم المطلق، وإنما يدخلونها دخول أصحاب الكبائر في أصح القولين في فهم هذا الحديث، فهؤلاء قوم جعلوا التعبدات العظيمة من الجهاد وإقراء القرآن وتعلمه وتعليمه والنفقة والبذل في سبيل الله، جعلوها سبيلا للمدح والثناء والفخر والخيلاء والرياء والتسميع، فهؤلاء وقعوا في مطلق الشرك أي في الشرك الأصغر، واقتضى أن يدخلوا إن لم يغفر الله عز وجل لهم ما وقعوا فيه من هذه الكبيرة العظيمة، اقتضى أن يدخلوا النار مطلق الدخول لا الدخول المطلق، واقتضى أن تكون الجنة عليهم حراما مطلق التحريم لا التحريم المطلق، فبالتفريق بين هذا وهذا ينحل عندك الإشكال إن شاء الله عز وجل، وأما قولك بأنه إذا كانوا يدخلون النار أول من يدخل فيها، فيقتضي ذلك الخلود في النار أبداً، فأقول أنت زدت في الفهم

---

(١) أخرجه مسلم في ''صحيحة'' باب:باب من قاتل للرياء والسمعة برقم ((١٩٠٥)).

على ظاهر الحديث، فالحديث لم يتكلم عن الخلود الأبدي ولا غيره، وإنما هذا فهم فهمته وفقك الله، ولذلك عندنا قاعدة عظيمة تَعامَل بها أهل السنة مع مرتكبي الكبيرة في الآخرة، وهي أن مرتكب الكبيرة إن مات مُصِراً على كبيرته فلا نجزم له بالنار ابتداء ولا بالجنة ابتداء، وإنما أمره تحت مشيئة الله عز وجل، فإن شاء غفر له كبيرته هذه وأدخله الجنة ابتداء، وإن شاء عذبه في النار بقدر كبيرته هذه ثم يُخرجه منها بشفاعة الشافعين، أو لانتهاء فترة العقوبة فيها إلى الجنة انتقالا، فلا يَخلد في النار أحد ممن معه أصل الإيمان والإسلام، وبناء على ذلك فالشرك الذي وقع فيه هؤلاء إنما هو مطلق الشرك أي الشرك الأصغر، لا الشرك المطلق أي الشرك الأكبر، ومطلق الرياء لا الرياء المطلق الذي يخرجهم عن دائرة الإسلام بالكلية، وبناء على ذلك فهم وإن سُعرت النار بهم إلا أنه مطلق التسعير لا التسعير المطلق، وهم وإن دخلوا النار فإنما يدخلونها مطلق الدخول لا الدخول المطلق، وإن خَلُدوا فيها فإنما هو مطلق الخلود لا الخلود الأبدي المطلق، ولعلك فهمت، والله أعلم.

f

٩٨- سُئِلَ الشيخ عن:حكم من لا يطبق أحكام الشريعة عنادًا؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين وبعد،

إذا كان لا يطبق أحكام الشريعة معاندا لهذا التشريع فإنه يعتبر كافرا، فإذا رفض الإنسان شريعة الله - عز وجل - رفض إباء واستكبار وعناد فهذا هو كفر إبليس، فإن إبليس لم يكفر لأنه ينكر وجود الله بل كُفْرُ إبليس هو كفر الإباء والاستكبار ﴿إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ﴾[البقرة - ٣٤] فهذا العناد إنما

هو إباء واستكبار ومعاندة لله عز وجل، فلا جرم أن هذا الرفض وهذا الإباء والاستكبار يعتبر ردة وكفراً والعياذ بالله، لكن حكمي هذا إنما هو حكم بالأوصاف العامة، فلا يجوز لك أن تأخذ فتواي هذه ثم تُنْزلها على زيد وعلى خالد وعلى أحمد وعلى مصطفى، فإن التكفير بالوصف العام لا يستلزم تكفير المعين إلا بعد ثبوت الشروط وانتفاء الموانع، والخلاصة:أن كل من رفض تطبيق شريعة الله عز وجل رفض عناد وإباء واستكبار فإنه يعتبر كافرا والعياذ بالله، والسلام عليكم.

f

٩٩- سُئِلَ الشيخ عن:شرح لقاعدة:(كل من اعتقد في مخلوق تصرفاً استقلالياً ابتدائياً فمشرك)

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله رب العالمين وبعد، نعم هذه قاعدة متفق عليها بين أهل السنة والجماعة، ولكن بعضهم يعبر عن التصرف الاستقلالي الابتدائي بكونه تصرفا خفيا في الكون، سواء عبرنا بذلك أو بالشيء الآخر فلا بأس، وذلك لأن من مقتضيات توحيد الربوبية أن نعلم أنه لا مدبر على الحقيقة ولا متصرف لشيء في ذرات هذا العالم إلا الله، فكل من اعتقد أن أحدا من المخلوقين يملك هذه الخصيصة فإنه يعتبر مشركا، لأنه أضاف على المخلوق شيئا من خصائص الله تبارك وتعالى، فالمدبر لذرات هذا العالم على الحقيقة إنما هو الله، والمتصرف لكل جزئيات وذرات هذا العالم علوية وسفلية على الحقيقة هو الله، فلا مدبر ولا متصرف على الحقيقة في شيء من هذا العالم إلا الله، ما تسقط من ورقة إلا يعلمها، ولا يدبر الأمر إلا هو، ولا يصيب

الضر إلا بإذنه، ولا يأتي بالخيرات إلا هو عز وجل، فالمتصرف على الحقيقة إنما هو الله، ولو رأيت شرك المشركين السابقين لوجدت أنهم يصرفون هذه الخصيصة لمعبوداتهم، كما قال قوم هود له ﴿إِن نَّقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ﴾ [سورة هود] فهم كانوا يعتقدون أن لمعبوداتهم تصرفاً خفيا في الكون، وأن لها قدرة استقلالية تدبيرية تدبر بها الأمور، فترزقهم وتعطيهم وتنصرهم على أعدائهم وغير ذلك، وكذلك الصابئة الذين كانوا يعتقدون أن الذي يدبر أمور هذا العالم هي الأفلاك السبعة التي جمعها الناظم في قوله:

زحل شرى مريخه من شمسه فتزاهرت لعطارد الأقمار.

فكانوا يعتقدون أن هذه الكواكب السبعة هي التي تدبر أمور العالم حتى ناظرهم نبي الله إبراهيم فقال ﴿فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ﴾ [سورة الصافات] فمناظرات إبراهيم عليه الصلاة والسلام أكثرها كانت عن النجوم والشمس والقمر والأفلاك، لأنه كان يناظر الصابئة الذين يعتقدون أن لهذه المخلوقات تدبيرا استقلاليا ابتدائيا في الكون، أي قدرة خفية في الكون، وكذلك الذين يعبدون الأولياء والصالحين فإنك لو رأيت خشوعهم وضراعتهم عند قبور الأولياء، ورأيت كيف يطلبون ويستغيثون ويعبدون ويسجدون كل ذلك نابع عن إيمانهم واعتقادهم بأن لهؤلاء الأموات قدرة خفية في الكون، وأنهم يدبرون الأمور استقلالا عن الله عز وجل، فهم يدبرون استقلالا ويرزقون استقلالا وينصرون استقلالا ويرزقون الولد استقلالا حتى كانوا يطلبون من الأشجار الرزق والولد، ويطلبون من الأحجار الرزق والولد، ويطلبون من الأموات الرزق الولد، ولا يزال كثير من الصوفية يطلبون المدد من الغائبين ومن الأموات، وكل ذلك لأنهم يعتقدون أن لهم تصرفا خفيا، أو

نقول تصرفا استقلاليا ابتدائيا في الكون، أعلم وفقك الله أن الذي يتصرف استقلالا ابتدائيا في هذا الكون إنما هو الله، فكل من جعل في مخلوق تصرفا استقلاليا ابتدائيا أي تصرفا خفيا وقدرة خفية فإنه قد جعله شريكا مع الله عز جل في هذا والله أعلم

f

١٠٠- سُئِلَ الشيخ:هنا بعض الأبيات الشعرية وأردت أن أعرف هل فيها محظور شرعي أم لا، وهي باللهجة العامية:

علقت في شمس الغروب من أمنياتي ** لعلها بكره تجيني بالأفراح

وآخذ مفاتيح الفرح في حياتي ** من حلقتك يا شمس مفتاح مفتاح

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين وبعد،

المتقرر في القواعد أنه لا يجلب الخيرات على الحقيقة ولا يدفع المضرات على الحقيقة إلا الله عز وجل،

والمتقرر في القواعد أنه لا مدبر ولا متصرف لشيء من ذرات هذا العالم على الحقيقة إلا الله تبارك وتعالى، وجميع المخلوقات العلوية والسفلية والسماوية والأرضية، وجميع الأفلاك كبيرة أو صغيرة، لا تملك تدبيرا ولا تصريفا ولا تجلب لك خيرا ولا تدفع عنك شرا، ولا تملك موتا ولا حياة ولا نشورا، ولا تحقيق أمنيات ولا شيء، فلا يجوز لا للشاعر ولا لغير الشاعر أن يعتقد أن أمنياته متعلقة بالشمس، وأن الشمس تستطيع أن تحقق له أمنياته التي يطلبها، أو أن تجلب له خيرا استقلالا، أو أن تدفع عنه شرا استقلالا، أو أن تحقق له رغبة مرجوة استقلالا، فكل ذلك من الشرك ووسائله، فلا تجوز مثل هذه

الأبيات، ولا ينبغي إقرارها لأنها تتضمن تعليق الأمنيات تحصيلا، أو تعليق المكروبات دفعا بالشمس أو القمر، وهذه حقيقتها عقيدة الصابئة الذين يعتقدون أن الشمس والقمر والأفلاك السبعة هي التي تتصرف في أمور هذا العالم، كما جمعها الناظم بقوله (زحل شرى مريخه من شمسه فتزاهرت لعطارد الأقمار) فقد كان الصابئة يعتقدون أن هذه الأفلاك هي التي تنفع بذاتها وتضر بذاتها وتدبر بذاتها وتصرف أمور هذا العالم بذاتها، فما إخال هذه الأبيات إلا مبنية على ذلك، فلا تجوز مطلقا لأنها تتضمن مخالفة عقدية بينتها لك فيما سبق، والله أعلم.

f

١٠١- سُئِلَ الشيخ: قال لي أحد الأشخاص إن النذر لغير الله مثل الحلف بغير الله منه أكبر وأصغر واستدل على ذلك بكونهم في كتب الفقه بابًا واحدًا -الإيمان والنذور- فما توجيهكم في هذا حفظكم الله؟

فأجاب -عفا الله عنه-: الحمد لله رب العالمين وبعد، التوجيه في ذلك أنه خطأ النذر ليس منه شعبة تكون شركًا أصغر بل النذر يوقع الإنسان في الشرك الأكبر مباشرة إذا صرفه لغير الله -عز وجل- وأما أحكام النذور والإيمان الفقهية فإنها تتفق في كونها أحكامًا في كلام الفقهاء في بعض متعلقات اليمين أو النذر، وأما باعتبار أحكامها العقدية فإنها تختلف، فاليمين بغير الله -عز وجل- قد تكون شركا أصغر إذا صَاحَبَها مطلق التعظيم وتكون شركًا أكبر إذا صَاحَبَها التعظيم المطلق، وأما النذر فلا يكون شركًا أصغر أبدًا وإنما يوقع الإنسان مباشرةً في الشرك الأكبر والعياذ بالله فالنذر يقال فيه كما يقال في

الدعاء، فكل من دعا غير الله -عز وجل- دعاء عبادةٍ أو دعاء مسألةٍ في الأمر الذي لا يقدر عليه إلا الله فقد أشرك الشرك الأكبر ويقال في النذر كما يقال في الذبح، فهل في الذبح لغير الله شرك أصغر أو أكبر؟ الجواب: لا. فكل من ذبح لغير الله - عز وجل - تعبدا وتعظيما للمذبوح له فقد وقع في الشرك الأكبر المخرج عن الملة بالكلية،

وعليه فجمع الفقهاء في المسائل بين النذر واليمين إنما هو جمع في الأحكام الشرعية الفقهية ولا يلزم من ذلك أن يتفق الكلام في الأحكام العقدية فهذا شيء وذاك شيء آخر، والله أعلم

f

١٠٢- سُئِلَ الشيخ عن: من أنكر المستحب كمن ينكر وجوب الوتر أو النوافل بعد الصلوات هل يعتبر كافر؟

فأجاب -عفا الله عنه-: الحمد لله رب العالمين وبعد... المتقرر في القواعد (أن كل من أنكر معلوما من الدين بالضرورة فإنه يعتبر كافرا بغض النظر عن هذا الأمر أكان من الواجبات أو كان من المندوبات أو كان حتى من المباحات) فلو جاءنا رجل وقال إن الخبز حرام فإنه يكون مرتدا كافرا لأن حلية الخبز صار من الأمور المعلومة من الدين بالضرورة مع أنه أمر مباح، ولذلك لا ننظر إلى رتبة ما أنكره أكان واجبا أو ركنا أو مستحبا أو مباحا وإنما ننظر في اشتهاره ونوع العلم به. فإن كان متواترا وجوبه وأنكر وجوبه فهو كافر. وإن كان متواترا ندبه وأنكر ندبه واستحبابه فهو كافر. وإن كان متواترا حله وأنكر حله وإباحته فهو كافر.

ونأخذ من هذا قاعدة وهي:(كل من أنكر معلوما من الدين بالضرورة فإنه يعتبر كافرًا) ومن أجل ذلك فلو أنكر الإنسان مشروعية الوتر وقال الوتر ليس بواجب ولا بسنة أصلا فلا جرم أنه كافر لأن مشروعيته صارت من الأمور المعلومة من الدين بالضرورة وأجمع عليها العلماء إجماعا قطعيا، ولكن العلماء اختلفوا في وجه هذه المشروعية فمن أهل العلم من قال بندبه ومنهم من قال بوجوبه، وأما أصل المشروعية فإن العلماء مجمعون عليها. وكذلك من أنكر سنية الرواتب قبل الفريضة أو بعدها فمن أنكر ركعتي الفجر أو أنكر ركعتي الظهر أو أنكر ركعتي المغرب البعدية أو أنكر ركعتي العشاء البعدية وقال ليست من السنة ولا هي بمشروعة في صدر ولا ورد وليست من الدين أصلا ولا رأسا فحين إذٍ يعتبر كافرا لأن سنيتها أمر مجمع عليه. فهمتم؟ وصارت مشروعيتها من الأمور المعلومة من الدين بالضرورة. وكل من أنكر معلوما من الدين بالضرورة فإنه كافر.

فيا أخي السائل لا تقل من أنكر واجبا من أنكر مندوبا من أنكر مباحا فإن هذا الإنكار لا شأن له برتبة هذا الأمر وإنما قل من أنكر معلوما من الدين بالضرورة مما يشترك العام والخاص والعالم والجاهل والكبير والصغير والذكر والأنثى في العلم بمشروعيته أو العلم بتحريمه فإنه يعتبر كافرًا. والله أعلم.

f

١٠٣- سُئِلَ الشيخ: من يقتدي بأفعال عبدة الشيطان هل يدخلون في قوله ﷺ: (مَن تَشبَّهَ بقومٍ فَهُو مِنْهُم)[1]؟

فأجاب -عفا الله عنه-: الحمد لله رب العالمين وبعد، المتقرر في القواعد «وجوب بقاء اللفظ العام على عمومه ولا يجوز تخصيصه إلا بدليل» فقول النبي ﷺ: (مَن تَشبَّهَ) هذه صيغة شرط وقوله ﷺ: (بقومٍ) هذه نكرة مؤكدة بالباء والمتقرر في القواعد أن «النكرة في سياق الشرط تعم»

فيدخل في ذلك كل من تشبه بأحد خالف هدي الكتاب والسنة سواء المخالفة المطلقة كمخالفة المشركين في ما كان من طقوسهم وتعبداتهم أو مطلق المخالفة كمخالفة الفساق في هديهم وشربهم للخمر وضربهم بالكؤوس قبل شربها أو نحو ذلك من ملابس أهل الفسق والخنا أو حركاتهم أو رقصاتهم فلا يجوز للإنسان أن يتشبث بكل من خالف هديه كتاب الله عز وجل وسنة نبيه ﷺ سواء إن كانت المخالفة المطلقة أو مطلق المخالفة وعبدة الشيطان قد خالفوا هدي رسول الله ﷺ المخالفة المطلقة وهم بذلك كفار لأنهم يفعلون هذه الطقوس الدينية تقربًا وتعبدًا وتعظيمًا لإبليس والعياذ بالله فإذا تشبه الإنسان بشيء من هديهم تشبه اعتقاد فهو منهم باطنًا وظاهرًا وأما إذا كان تشبه بهم تشبهًا ظاهريًا من باب التقليد لا عن اعتقاد قلبي فهو محرم و كبيرة من كبائر الذنوب ولكنه منهم أي على هديهم في الظاهر فمن تشبه بهم باطنًا وظاهرًا فهو منهم باطنًا وظاهرًا وأما من تشبه بهم ظاهرًا دون باطن فهو منهم باعتبار الظاهر أي أننا لا نكفره ولكن نزجره وننكر عليه، والله أعلم.

f

---

(١) رواه ابو داود برقم (٤٠٣١) من حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما وحسنه الالباني في الإرواء برقم ((١٢٦٩))

١٠٤- سُئِلَ الشيخ:كيف أحقق التوحيد في قلبي وأمتنع عن الشرك الأصغر الذي قد أدخل فيه وأنا لم أشعر وكيف اتقي نزغات الشيطان أعوذ بالله منه؟

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله يتم ذلك بعدة أمور الأمر الأول بعظيم الاستعانة بالله عز وجل في تحقيق هذا التوحيد في القلب فان أمور القلوب بين يدي علام الغيوب عز وجل كما قال ﷺ «إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ، كَقَلْبٍ وَاحِدٍ يُصَرِّفُهُ حَيْثُ يَشَاءُ ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ:اللَّهُمَّ مُصَرِّفَ الْقُلُوبِ صَرِّفْ قُلُوبَنَا عَلَى طَاعَتِكَ[1]» فأكثر من دعاء الله عز وجل بأن يجعلك ممن حقق التوحيد وأخلصه باطنا وظاهرا ولا ينبغي لك أن تستسهل بأمر الدعاء فإن الدعاء شأنه عند الله عظيم كما قال ﷺ الدعاء هو العبادة وتلا قوله عز وجل ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِي سَيَدۡخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ٦٠﴾ [غافر:٦٠] الأمر الثاني كمال معرفة الله عز وجل بمقتضى أسمائه وصفاته والنظر في كتابه المنظور وكتابه المقروء أي المستور فكلما تأمل العبد في كتاب الله المستور أي القرآن وكتاب الله المنظور أي الكون ازداد تعلق القلب بالله عز وجل في كل لحظاته وسكناته وحركاته وهذا هو حقيقة تخليص التوحيد لأنك بهذا التأمل في الكتابين أي في الكتاب المستور أو المنظور سوف تعلم علم اليقين سوف يعلم قلبك علم اليقين بأنه لا يستحق العبادة أحد في هذا الوجود إلا الله تبارك وتعالى والأمر الثالث وفقك الله بأن تبتعد عن كل طريق يفضي إلى شيء من الوقوع في المخالفة

---

(١)أخرجه مسلم ” «صحيح مسلم» (٨/ ٥١ ط التركية):«بَابُ تَصرِيفِ اللهِ تَعَالَى الْقُلُوبَ كَيْفَ شَاءَ»برقم:[(٢٦٥٤)].

الشرعية أعني المعصية فإن المعصية تضعف سير القلب إلى الله عز وجل، وأن المعاصي وكثرتها طريق يوصل العبد إلى الوقوع في الشرك والوثنية؛ فإن كل من تعود وتجرأ على شيء من المعاصي يجعل نهايته إلى الوقوع في شيء مما لا تحمد عقباه من أمور الشرك الأصغر أو الأكبر فكلما كنت حريصا على البعد عن طريق المعصية كلما كان قلبك أخلص

الأمر الرابع الحرص على الطاعة فإنه كلما عظم تعبدك لله عز وجل تعبد فريضة أو نافلة فكلما زاد قربك من الله عز وجل لقوله في حديث الولي وَمَا تَقرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُهُ عليْهِ، وَمَا زَالَ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا»[1] هذا هو تحقيق التوحيد وكنت بصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي بها الحديث بتمامه فإذا قمت بهذه الأمور الأربعة فبإذن الله عز وجل ستكون من أهل التحقيق للتوحيد وغيره والله أعلم.

f

١٠٥- سُئِلَ الشيخ عن:الذي نطق بكلمة الكفر هل يلزمه عند التوبة أن يغتسل وأن يعيد نطق الشهادتين؟

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله رب العالمين وبعد:

إذا كان الإنسان قد قال كلمة الكفر وثبت عليه الكفر بحكم القضاء فإنه يعتبر كافرا. فإذا من الله عليه بالتوبة والرجوع إلى الإسلام فإن من أحكام الدخول في الإسلام ابتداءً أو بعد ردةٍ. أن يغتسل الإنسان، ولكن لابد أن يصدر فيه

---

(١)أخرجه البخاري باب التواضع برقم:[(٦٥٠٢)].

حكم القضاء بأنه كافر لما في سنن أبي داود بإسناد صحيح من حديث قيس بن عاصم» أتيتُ النبيَّ -ﷺ- أريدُ الإسلامَ فأمرني أن أغتسلَ بماءٍ وسِدرٍ»[١].
ولحديث أبي هريرة أن ثمامة بن أثال عندما أسلم أمره النبي -ﷺ- أن يغتسل[٢] فهذا حكم في كل كافر سواء كان كفر أصالة ثم دخل في الإسلام أو كفر ردة ثم دخل في الإسلام والله أعلم.

f

١٠٦- سُئِلَ الشيخ عن:عقيدة النصارى في عيسي عليه السلام؟

فأجاب -عفا الله عنه-:نحن معاشر المسلمين نعتقد الاعتقاد الجازم بأن عيسي لم يمت الميتة التي كتبها الله عز وجل على كل بني آدم في قوله عز وجل:﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾[الزمر:٣٠] وفي قوله عز وجل ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ﴾[آل عمران:١٨٥] وفي قوله عز وجل ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾[الأنبياء:٣٤] فتلك الميتة التي كتبها الله عز وجل على بني آدم، لم يمتها عيسي إلى الآن وإنما نعتقد أن الله عز وجل رفعه حيا إلى السماء، لقول الله عز وجل:﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾[آل عمران:٥٥]. أي مُنيمُك لأن النوم يسمي وفاة فهو الوفاة الصغرى ونعتقد معاشر المسلمين أن عيسي بن مريم سينزل في آخر

(١)أخرجه أبو داود (٣٥٥) وأخرجه الترمذي (٦١١) وحسنه، و أحمد» (٢٠٦١١)، وابن حبان (١٢٤٠)وصححه الألباني في صحيح إبي داود برقم ٣٨٢.

(٢)أخرجه البخاري برقم:[(٤٥٠)].وأخرجه مسلم برقم (١٧٦٤)

الزمان حكما مقسطا، كما ثبتت الأدلة المتواترة في قرابة تسعة عشرة حديثا،

يتكلم فيها النبي -ﷺ-:عن نزول عيسي بن مريم وكيفية نزوله ومكان نزوله، يقول -ﷺ-:«وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَيُوشِكَنَّ أَنْ يَنْزِلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا مُقْسِطًا، فَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ، وَيَقْتُلَ الخِنْزِيرَ، وَيَضَعَ الجِزْيَةَ، وَيَفِيضَ المَالُ حَتَّى لاَ يَقْبَلَهُ أَحَدٌ »[١]، ونزوله عليه الصلاة والسلام سيكون في آخر الزمان على أنه من جملة من يجدد لهذه الأمة دينها، فهذا من شرف هذه الأمة أنها فتحت بأعظم نبي وستختتم هذه الأمة بأعظم مجدد على أنبياء الله صلوات الله وسلامه، وكل هذا الأمر الذي ذكرته لا يعتقده النصارى مطلقا، لأن النصارى يصدقون ويعتقدون أنه صلب وقد سمر على الخشب، وأن الذي تولي صلبه هم اليهود.

فيعتقد النصارى أن اليهود قتلوه، ويعتقدون أنه كان قادرا على الدفاع عن نفسه ولكنه فدا بنفسه بني آدم لأنهم يعتقدون أنه صلب فداء من أجل تكفير خطايا البشر التي يرتكبونها، فتجد هؤلاء يرتكبون الذنوب والخطايا ولا يأثم الواحد منهم نفسه، ويري أنه من أهل النجاة يوم القيامة لأنه يعتقد إنما عيسي استسلم للصلب فداء لجميع من يأتي بعده من بني آدم، وهذا هو المقصود بعقيدة الصلب والفداء عند النصارى فهم يعتقدون أن المسيح صلب من أجل تكفير خطيئة البشر التي توارثوها عن أبيهم آدم فيزعمون أن آدم حين عصى ربه وأكل من الشجرة، غضب الله عز وجل عليه وطرده ومات آدم وحملت ذريته من تابعات هذه المعصية التي ارتكبها أبوهم وصار الجنس البشري ملعونا عند النصارى.

---

(١) متفق عليه:أخرجه البخاري باب:[قتل الخنزير] برقم:[٢٢٢٢]، وأخرجه مسلم " باب:[نزول عيسى ابن مريم] برقم:[١٥٥].

ومن مات من الجنس البشري عند النصارى فإنهم يعتقدون أنه يسجن في جهنم حتى جاء عيسي وفدا البشرية باستسلامه للصلب والفداء، وهذا كله من الدجل والخرافة التي دجل بها عليهم أحبارهم ورهبانهم وحرفوا بها ما أنزل الله عز وجل من التوراة والإنجيل، وإلا فعقيدة النصارى في عيسي أنه الله أو أنه ابن الله أو أنه ثالث ثلاثة كما قال الله تبارك وتعالى عنه:﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾[التوبة:٣٠] وقال الله عز وجل عنهم ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ وَمَنْ فِي الأَرْضِ جَمِيعًا وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[المائدة:١٧] وقال المسيح بن مريم ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ وَقَالَ الْمَسِيحُ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾[المائدة:٧٢] ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ وَإِنْ لَمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[المائدة:٧٣] ويقول الله عز وجل ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾[النساء:١٥٧] أي ألقي شبه عيسي على من دل على مكانه من اليهود فلما دخلوا اليهود القتلة على المكان وجدوا هذا الرجل الذي يشبه عيسي فقتلوه وصلبوه على أنه عيسي وهذا داخل تحت قول الله عز وجل ﴿وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ [آل عمران:٥٤].

فعقيدة الصلب والفداء عند النصارى من العقائد التي ضحك منهم العقلاء بسببها فإنهم يدعون أن صلب المسيح كان لتحقيق العدل والرحمة، فبالله عليكم أي عدل وأي رحمة في تعذيب الإنسان البريء حتى يتطهر المخطئ فتعذيب البريء الذي لا ذنب له وصلبه بهذه الوحشية من أجل تطهير أناس أخطئوا وأذنبوا وأجرموا واعتدوا وتقحموا في الذنوب والمعاصي، فإن هذا من الظلم العظيم، لأن العقوبة إنما تنصب على من أخطأ، إما أن تنصب العقوبة على البريء ليتطهر المخطئ.

فإن هذا في الحقيقة ظلم عظيم يجب علينا أن نبين لهم بأنهم بهذا يصفون الله عز وجل بالظلم، ثم يعتقدون أن الله عز وجل قد فدا العالم بابنه وهذا في الحقيقة نسبة الجور والظلم إلى الله عز وجل إذ إنه ما ذنب الابن لما يفعل به هذا الفعل الشنيع ليتطهر هؤلاء المخطئون فإن هذا في الحقيقة من الظلم الذي يصفون الله عز وجل به، فيجب على دعاة المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها أن يحاضروا النصارى محاضرة عقلية شرعية تبين لهم ضلالهم في هذه العقيدة وفي غيرها من عقائدهم، فإن كشفها لا يحتاج إلى كبير شأن بأنه يفهم بطلانها صغار الطلبة من المسلمين والله أعلم .

f

١٠٧- سُئِلَ الشيخ:هل يجوز أن نقول على كافر أنه ابن كافرة خاصة ونحن لا نعرف حال والديه وأن الوالد لا يلحق بالولد بل العكس ولا يجوز أن نتكلم عنها بشيء وقد قال الله ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ فما قولكم شيخنا في المسألة؟ وهل يحكم على والدي الكافر بالكفر غيبا.

فأجاب -عفا الله عنه-: الحمد لله رب العالمين، يجب حبس اللسان عن تكفير الآخرين أو تفسيقهم أو تبديعهم إلا بعلم وبرهان فلا يجوز أن نجعل هذا الباب باب تشفٍ أو درك غيظ أو إطفاء نار غضب أو معاملة بالمثل فانه لا مدخل لمثل هذه الأمور النفسية في باب التكفير لأن المتقرر في القواعد أن التكفير حكم شرعي لا يثبت إلا بدليل الشرع، ، فلا يجوز لنا أن نكفر إلا من كفره الله ورسوله ولا يجوز لنا أن نعاقب أحدا بتكفيره لأن قريبا له قد كفر فإن مثل هذا التلازم لا يقوله إلا أحمق الفكر أو خارجي النظرة فإذا كفر الابن فليس بلازم أن يكفر والداه وإذا كفر الوالدان فليس بلازم أن يكفر الولد، ألا ترى أن إبراهيم سيد الأنبياء وخليل الرحمن مع أن أباه كان كافرا؟ ألا ترى إن نوحا عليه الصلاة والسلام كان ابنه كافرا وكانت زوجته كافرة؟ إلا ترى أن لوطا عليه صلاة والسلام كانت زوجته كافرة بتصريح القرآن؟ ولا يزال الناس يعرفون أبًا كافرا مع إسلام أبنائه ويعرفون أبناء كفرة مع إسلام والديهم فلا يجوز لنا أن ندخل أحدًا في دائرة الكفر إلا من أدخله فيها الدليل كتابا وسنة ولا يجوز لنا أن نكفر معينا إلا بعد ثبوت الشروط وانتفاء الموانع ومتى ما رأينا من أنفسنا عجلة في مثل هذه الأحكام الشرعية الخطيرة فلنعلم أن الشبهة الخارجية قد وقرت في قلوبنا فعلينا أن نتقي الله وأن نترك هذا الأمر فإن التسرع في تكفير الآخرين من منهج الخوارج من منهج الخوارج من الوعيدية وأما عند أهل السنة والجماعة فإن بيننا وبين تكفير المعين شروط وموانع لابد من التأكد منها وقواعد لابد من تطبيقها في هذا الباب وبناء على ذلك فالذي كفر هذا وأمه قد أتى بابا خطيرا من مزالق اللسان فإنَّ من قال لأخيه يا كافر؟ فقد باء بها أحدهما وكل من دعا رجلا بالكفر أو قال عدو الله وليس كذلك إلا حار عليه ويقول النبي صلى عليه وسلم ((لا تَرْجِعُوا بَعْدِي

كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقابَ بَعْضٍ)) [١] ويقول النبي ﷺ ((ومَن لَعَنَ مُؤْمِنًا فَهو كَقَتْلِهِ،)) [٢] والتكفير أعظم من مجرد اللعن فالواجب كف اللسان عن مثل هذه الترهات وإصدار الأحكام بسبب الغضب أو التشفي بعيدا عن تطبيق القواعد الشرعية السنية السلفية في هذا الباب وهذا هو منهج الخوارج الذين ملأوا الدنيا تكفيرا عن جهل وسفه وطيش نعوذ بالله منهم ومن حالهم والله أعلم.

f

١٠٨- سُئِلَ الشيخ عن:معنى كلمة زنديق؟ وهل هي كلمة شرعية لها أحكام خاصة بها؟

فأجاب –عفا الله عنه–:الحمد لله رب العالمين. إذا قيل فلان زنديق فيقصدون به من يظهر الإسلام ويبطن الكفر والبغض لدين الله عز وجل. فهي أقرب إلى صفة المنافق.. والتعبير عنها بالنفاق كأنه الصق لأدلة الشرع. مع أن كلمة زنديق قد جرت على لسان السلف رحمهم الله تعالى واختار هذا التفسير ابو العباس ابن تيمية رحمه الله وكأنه يميل إليه ميلا عظيما:

أن الزنديق هو من يظهر الاسلام ويبطن الكفر. والشارع قد سماهم المنافقون من الذين آمنوا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم. فكل منافق فهو زنديق. وتختلف زندقة الرجل باختلاف درجة نفاقه. فإن الزندقة مراتب والنفاق مراتب

---

(١)أخرجه البخارى برقم (١٢١) و أخرجه مسلم في الإيمان باب بيان معنى قول النبي ﷺ لا ترجعوا بعد كفارا رقم ٦٥

(٢) أخرجه البخارى برقم ٦٠٤٧

والكفر مراتب والشرك مراتب وهكذا الظلم والفسق وغيرها. فالزنديق هو المنافق الذي يظهر الإسلام ولكن يبطن عداوته وبغضه للإسلام. والله أعلم.

f

١٠٩- سُئِلَ الشيخ عن:حكم لعن الكفار ولعن الروافض؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين وبعد أما لعن الكفار فإنه ينقسم إلى قسمين:

لعن بالوصف العام، ولعن بالوصف الخاص، أما اللعن بالوصف العام فكأن نلعن اليهود أو نلعن النصارى على وجه العموم أو نلعن الوثنيين أو نلعن المجوس أو نلعن اللادينيين، فعلى سبيل العموم من غير تخصيص كافر بعينه فلا جرم أن هذا جائز بل وهو مشروع لنا لا سيما مع تسلطهم علينا، فإذا كان الكافر مؤذيًا ومتسلطًا ثم لعناهم على وجه لعن الطائفة فلا بأس بذلك من أجل التحذير من أفعالهم، فإن الرسول ﷺ قال في آخر حياته:«لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»[1].

وكذلك يقول الله تبارك وتعالى:﴿إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ الْكَافِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا﴾ [الأحزاب:٦٤]، واليهود والنصارى ظالمون بتكذيبهم للرسول ﷺ ومعتدون على عباد الله المؤمنين، قال الله تبارك وتعالى:﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هود:١٨]، وعلى رؤوس الظلمة الكفرة المعاندون لله ولرسوله

---

(١) متفق عليه:أخرجه البخاري في "صحيحه" باب:[الصَّلَاةِ فِي الْبِيعَةِ] (١/٩٥) برقم:[٤٣٥]، وأخرجه مسلم في «صحيحه» باب:[النَّهْيِ عَنْ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ، عَلَى الْقُبُورِ وَاتِّخَاذِ الصُّوَرِ فِيهَا وَالنَّهْيِ عَنِ اتِّخَاذِ الْقُبُورِ مَسَاجِدَ] (١/٣٧٧) برقم:[٥٣٠].

ﷺ، ووردت أدلة كثيرة ثبت فيها أن النبي ﷺ لعن كثيرًا من أصناف الكفرة، ودعا على كثيرٍ من أصنافهم، وأما الأفراد يعني لعنة الله على الكافر الفلاني، وأما الأفراد الأحياء بأعيانهم مثل فلان أو فلان فالأفضل أنك لا تباشره باللعن لأنه لا فائدة فيه ولسنا بمتعبدين بذلك إلا إذا كان ذلك الفرد بعينه له نكاية بالمسلمين وتسلطٌ عليهم، وذلك كرؤوس الكفر وأئمته كرؤساء دول الكفر في هذا العصر، فإنه يجوز لعنهم مثل رؤساء الدول الكافرة المتسلطة على المسلمين وغيرهم من هؤلاء المعتدين الذين ثبت ضررهم وتعديهم وطغيانهم على المسلمين فإذا لُعنوا بأعيانهم فلا حرج في ذلك، وإلا فالأفضل ترك لعن الكافر المعين، وبهذا التفصيل يجتمع كلام أهل العلم إن شاء الله، فإذا كان اللعن على الوجه العام:لعن الله ليهود، لعن الله النصارى، لعن الله الكفر، لعن الله الطغاة، لعن الله الظلمة، هذا لا بأس به وله أدلة من الكتاب والسُنة، وأما لعن المعين من الكفرة فالأصل تركه إلا إذا كانت فيه نكاية على المسلمين وفيه إضرار وإيذاء عظيم ظاهر وتسلط عليهم، والله أعلم.

f

١١٠- سُئِلَ الشيخ:في إحدى الدول التي يكثر بها النصارى أصبح المسلمون هناك يخشون من إظهار القول بكفر النصارى علنا في مختلف الوسائل الإعلامية يقول لأن الفكرة السائدة التي يروجها الإعلام في بلادهم أن لازم تكفيرهم استباحة الدماء والأموال والأعراض ونتج عن الضغط المشار إليه قيام بعض المسلمين بتحريف وتأويل حكم الله والبعض الآخر بالمداهنة. وهلم جرا فما توجيهكم لهم أحسن الله إليكم.؟؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين وبعد...المتقرر في القواعد (أن كل ما كان فيه مفسدة أو ضرر فالمشروع تركه)..

لأنه لا ضرر ولا ضرار وأن الضرر يدفع بقدر الإمكان. وأنه متى ما تعارض مفسدتان إحداهما كبرى والثانية صغرى فإننا نستدفع الكبرى بارتكاب الصغرى. ومتى ما تعارض مصلحتان إحداهما كبرى وأخرى صغرى فإننا نفوت الصغرى لفعل الكبرى فمتى ما تعرض مصلحتان روعي أعلاهما بتفويت أدناهما ومتى ما تعارض مفسدتان رعي أشدهما بارتكاب أخفهما ومتى ما تعارضت مصلحة ومفسدة. فإن المشروع تقديم الأرجح والأغلب منهما. فإن غلبت المصلحة على المفسدة فتقديم المصالح الراجحة مقدم على دفع المفاسد المرجوحة. وان غلبت المفسدة على المصلحة..

فدفع المفاسد الراجحة مقدم على جلب المصالح المرجوحة. وعلى ذلك قول الله عز وجل ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم. فانظر كيف نهى الله المؤمنين أن يباشروا آلهة المشركين بالسب. لماذا؟ مع أن سب آلهة المشركين أمر مشروع وأمر مأمور به أمر إيجاب. وهو مما يتقرب به إلى الله. ومع ذلك يقول الله لهم لا تسبوهم. لما يا رب؟ فإنكم إن سببتم. آلهتهم سبوا آلهكم. فترككم لسب آلهتهم وإن كان فيه مفسدة إلا أنكم تستدفعون به المفسدة العظمى وهي سبهم لإلهكم. وعليه فإذا كان في التصريح بكفر النصارى في بلادكم شيء من الضرر والفساد والمصائب التي تجر عليكم. فما الداعي إلى التصريح؟ يكفي أن تعتقدوا كفرهم بقلوبكم وأن تصرحوا به بألسنتكم فيما بينكم في مجتمعاتكم الخاصة من غير أن تصرخوا به في وسيلة إعلامية أو في طريق أو في شارع أو في محاضرة كل ذلك لا يهدم دينا ولا يغير

شريعة لأن الإنسان إنما يطبق شريعة الله على حسب الوسع والطاقة

كما قال الله عز وجل: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَاۚ﴾ [البقرة:٢٨٦].

ويقول الله عز وجل ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَاۚ﴾ [الطلاق:٧] أي من القوة العلمية والعملية.

ويقول الله عز وجل: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن:١٦]. ويقول النبي ﷺ: ((فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ)).[١] ومن المعلوم أن الإنسان يتعامل على وفق الشرع في حال قوتها لا يطلب منه في حال ضعفه. ألا ترى أن النبي ﷺ في حال العهد المكي لما كانت الدولة الإسلامية ضعيفة ليس لها من يؤويها وينصرها وليس لها جيش يحميها فكان الله عز وجل يأمر نبيه والصحابة بالإعراض والصفح والعفو والتنازل والسكوت عن كثير مما يصابون به من الأذى وعدم التصريح بكثير من الأمور التي يكون التصريح فيها مفسدة خالصة أو راجحة ولكن لما هاجر ﷺ وقويت الدولة الإسلامية وصار لها أفرادًا كثر وجيشًا يحميها وغير ذلك من أسباب القوة حينئذ أمروا بالقتال وأمروا بالجهاد وغير ذلك من الشرائع فيا أخي وفقك الله يعني هل الدين يقتصر على أن نصرح في محاضرة أو في خطبة بأن النصارى كفار أو اليهود كفار إذا كان ذلك التصريح يوجب علينا المفاسد الخالصة أو الراجحة أو يحرمنا وبني قومنا من المصالح الراجحة أو الخالصة فليس ذلك من العقل ولا من الحصافة. ولذلك أنا أرى أن تتعاملوا في هذا الواقع بفقه العلم أشد من تعاملكم معه بالعلم. فهناك علم وهناك فقه علم. فالعلم أن النصارى

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٧٢٨٨) و أخرجه مسلم في الحج باب فرض الحج مرة في العمر.. . رقم ١٣٣٧

كفار. ولكن فقه العلم أن لا نصرح بكفرهم في الوسائل الإعلامية أو في مكان يكون التصريح فيه لا نجني منه إلا المفاسد الخالصة أو الراجحة. هذا من الحكمة. هذا من الحكمة. والله عز وجل يقول ومن يؤتى الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا. فتعاملوا مع هؤلاء بفقه العلم. لا بمجرد. العلم والله أعلم.

١١١- سُئِلَ الشيخ:هل يجوز سب المنافقين الذين يَدَّعُون الإسلام مع الرد على شبههم؟.

f

الحمد لله رب العالمين وبعد، المتقرر في القواعد أن الوسائل لها أحكام المقاصد، وهذا السبُّ إنما هو وسيلة لتحصيل شيء، فإن كان وسيلة لتحصيل المصلحة الشرعية الخالصة أو الراجحة فلا بأس به ولا حرج، لقول الله عز وجل﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾[البقرة - ١٥٩] وقول الله عز وجل ﴿أُوْلَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُمۡ أَنَّ عَلَيۡهِمۡ لَعۡنَةَ ٱللَّهِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ﴾ [آل عمران - ٨٧] وأما إذا كان السب لا يتضمن إلا المفاسد الخالصة أو الراجحة فينبغي تجنبه، لقول الله عز وجل ﴿وَلَا تَسُبُّواْ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّواْ ٱللَّهَ عَدۡوَۢا بِغَيۡرِ عِلۡمٖ﴾[الأنعام - ١٠٨] فأنت ترى أن الأدلة تجيز السبّ تارة وتمنعه تارة، فنحمل الأدلة التي تجيز السبّ على ذلك السبّ الذي يتضمن جلب مصلحة خالصة أو راجحة، ونحمل الأدلة التي تنهى عن السب على ذلك السب الذي يتضمن مفسدة خالصة أو راجحة، وتقدير الموقف بين السب وعدمه راجع إلى اجتهادك وتقديرك للمصالح والمفاسد، والله أعلم.

١١٢- سُئِلَ الشيخ: عن من يتداولون صورة عليها رسمة رجل وهو يحمل أحجار كبيرة فوق رأسه، وكأنهم يقولون: إن المنافق عنده حمل هذه الأحجار الثقيلة أهون عليه من قراءة القرآن، فكأنه يستثقل قراءة القرآن الكريم؟

فأجاب -عفا الله عنه-: الحمد لله رب العالمين وبعد

النفاق ينقسم إلى قسمين: إلى نفاقٍ باطني وإلى نفاقٍ عملي، أو إلى نفاقٍ أكبر مخرجٍ عن الملة، وإلى نفاقٍ أصغر لا يخرج عن الملة، وإنما ينقص الإيمان بقدره.

فقد تكون هذه الصورة التي في هذا المنشور الذي سألت عنه صادقة على من كان نفاقه نفاقاً اعتقادياً باطنياً، بمعنى أنه لا يؤمن بالرسول في الباطن ولا يؤمن بالله ولا يوحِّد الله في الباطن، وإنما هو كافرٌ في الباطن، فهذا قد يكون حمْل الأحجار أهون عليه من حمل القرآن، لأنه لا يؤمن بهذا القرآن أصالة، هو لا يؤمن بما في هذا القرآن، ولا يؤمن بمن أنزل القرآن، ولا يؤمن بمن أُنْزِل عليه القرآن.

فهذا المنشور قد يكون صادقاً على من نفاقهم نفاقاً اعتقادياً، وأما من كان نفاقه نفاقاً عملياً - أي: معه أصل الإيمان - ولكنه ناقصٌ بحسب نفاقه العملي الذي ارتكبه ككذبه في الحديث وإخلاف الوعد وخيانة الأمانة ونحوها من صفات أهل النفاق الأصغر - فهذا لا يصدق عليهم هذا الأمر، فيبقى عندهم شيءٌ من الإيمان يحبون به الدين ويحبون به القرآن.

وخلاصة هذه الفتيا: أن هذه الصورة في هذا المنشور قد تكون صادقة على من نفاقهم نفاقاً اعتقادياً لا عملياً، والله أعلم.

f

مسائل تتعلق بسبِّ الله ودينه ورسله وآياته

١١٣- َ الشيخ عن:قاعدة:من سب الله أو رسوله أو آياته أو ما جاء به الشرع كفر. هل يدخل في الآيات آيات الله الكونية كالشمس والنجوم؟.

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله رب العالمين. إذا سبَّها موجها سبَّه لمن خلقها فلا جرم أنه يدخل في ذلك. فإذا سبَّ الشمس موجها ذلك السبَّ لمن خلق الشمس على هذه الصفة وعلى هذه الكيفية. فلا جرم أنه يدخل في من سب الله عز وجل. ولذلك نهى النبي ﷺ عن سبّ الدهر معللا هذا النهي بقوله (لا تَسُبُّوا الدَّهْرَ، فإنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ قال:أنا الدَّهْرُ)[١] وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة قال النبي ﷺ:(إنَّ اللهَ يقولُ يُؤذِيني ابنُ آدَمَ يسُبُّ الدَّهرَ وأنا الدَّهرُ بيدي الأمرُ أُقلِّبُ اللَّيلَ والنَّهارَ)[٢] فإذا سبّ الإنسان الشمس أو سب الحر أو سب هذه الأيام وهو يوجه هذا السب لمن خلقها فلا جرم أنه سبٌّ لله عز وجل وهذا كفر أكبر مخرج عن ملة الإسلام بالكلية. وأما إذا سب شيئا من ذلك ولا يقصد توجيه السب لخالقها فإن هذا يبقى في دائرة التحريم لأن سبّ الصنعة سبٌّ لصانعها ضمنا والله أعلم.

f

١١٤- سُئِلَ الشيخ:أنا في منطقة يشيع فيها التلفظ بألفاظ كفرية والعياذ بالله، من سب الله وغيرها، فهل من تلفظ بها يكون كافرا حتى وإن كان لغوا أو عند الغضب، وما واجبي تجاه من يتلفظ بها؟.

---

(١) أخرجه البخاري برقم ٤٨٦٢ أخرجه مسلم واللفظ له برقم ٢٢٤٦

(٢) متفق عليه المصدر السابق

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين وبعد، المتقرر في القواعد:أن التكفير بالوصف العام لا يستلزم تكفير المعين إلا بعد ثبوت الشروط وانتفاء الموانع، فهذه الكلمات ننظر لها باعتبارين باعتبار حكمها في ذاتها، وباعتبار انطباق حكمها على قائلها، فأما باعتبار حكمها في ذاتها فلا جرم أنها تعتبر كفرا، فكل من سب الله عز وجل أو سب دينه أو سب أحدا من أنبيائه أو سب شيئا من شريعة الله عز وجل أو شتم شيئا من الدين أو قال كلمة تقتضي كفرا فإنها كفر في ذاتها، ولا جرم في ذلك، وانطباق هذا الكفر على قائلها له شروط عند أهل السنة وموانع فمتى ما توفرت الشروط وانتفت الموانع في حق مطلقها أو قائلها فإن حكم الكفر ينتقل منها إليه، فلا يجوز لنا أن نكفر المعين بمجرد نطقه بكلمة الكفر إلا بعد التأكد والتثبت من ثبوت الشروط وانتفاء الموانع، لا سيما إذا كان هذا الأمر المُكَفِّر من الأمور التي قد يخفي حكمها على كثير من المسلمين، وأما سب الله عز وجل فلا أظنه يخفي حكمه على أحد والعياذ بالله، فمن سب الله عز وجل فإنه يعتبر كافرا، ومن سب النبي ﷺ فإنه يعتبر كافرا، ومن سب القرآن فإنه يعتبر كافرا، ومن سب شيئا من دين الله أو شريعته فإنه يعتبر كافرا، لأن أصل الدين مبني على تعظيم الله وتعظيم نبيه وتعظيم شريعته ودينه، والسب يناقض هذا التعظيم، فلا يجوز لنا وفقكم الله أن نتساهل في مثل ذلك، فإنها كلمة ربما توجب سخط الله وغضبه على قائلها إلى يوم القيامة والعياذ بالله، والواجب عليك وفقك الله أن تستمر في دعوتهم إلى الله، وأن تأمرهم بالمعروف وأن تنهاهم عن هذا المنكر العظيم، وأن تذكرهم بالله، وأن تخوفهم من مغبة هذا الأمر العظيم، وأن تعلمهم عقيدتهم، وأن تشرح لهم التوحيد، وأن تدلهم على صراط الله المستقيم وعلى منهجه القويم، وأن تصبر على ذلك وأن تحتسب الأجر في ذلك على ما يصيبك

في ذلك من الأذى أو غير ذلك، فهذا هو الواجب عليك أن تعلمهم التوحيد وأن تدلهم على الله، وأن تخوفهم من مغبة ذلك الأمر، وأن تعرفهم ما يضاد التوحيد من أمور الشرك والبدعة، فالناس محتاجون إلى ما عندك من العلم، واصبر عليهم واحتسب الأجر في تعليمهم، والله أعلم.

f

١١٥- سُئِلَ الشيخ:ذكرتم في شرح النواقض العشرة، أن نواقض الإسلام لها ثلاثة أحوال، منها ما هو نواقض فعلي، ومنها ما هو اعتقادي، أو نواقض مبناها على الشك، والسؤال -أحسن الله إليكم- أليست بعض النواقض تكون كلاما كسب الدين، أو سب ذات الله عز وجل، فَلِمَ لا يكون هناك قسم رابع وهو النواقض اللفظية؟.

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله، هذا داخل في جملة النواقض الفعلية، فإن الفعلية لا نقصد بها عمل الجوارح فقط، وإنما حركة اللسان تعتبر عملا وفعلا، فإذا قلنا نواقض فعلية فيدخل معها النواقض القولية، لأن القول فعل وعمل، وبذلك ينحل الإشكال عندك وفقك الله، والله أعلم

f

١١٦- سُئِلَ الشيخ:استمعت لجوابكم المفصل في وجهين عن الجمع بين التعارض لسب الدهر وحديث الدنيا ملعونة يقول وانقدح في ذهني وجه ثالث أود أن استفسر عنه وهو أن نقول أن سب الدهر ابتداء منهي عنه وأن حديث [الدُّنيا ملعونةٌ] يحمل على أفعال العباد لا على الدهر. فهو من

باب الجمع بين المختلفين بدلالة قوله ﷺ «إِلَّا ذِكرُ اللهِ، وَمَا وَالَاهُ، وعَالِمٌ، ومُتَعَلِّمٌ» [(١)] فهو وصف وإخبار للفعل المخلوق للعبد وما ينشأ عنه. والله أعلم . فما رأيكم أحسن الله إليكم؟

فأجاب -عفا الله عنه-:الحمد لله رب العالمين:أحسنت في هذا الجمع ولكن لا يخرج عن الجمع الذي ذكرته. وهي أن اللعن في قول النبي ﷺ :«الدُّنْيَا مَلْعُونَةٌ، مَلْعُونٌ مَا فِيهَا» [(٢)]أنه لعن أعيان وأفعال العباد السيئة هي من جملة تلك الأعيان التي تدخل في اللعن . فأنت فصلت وأنا أجملت . فجوابنا متفق لكن جوابي كان عامًا عن الأعيان وأنت ذكرت بعض الأعيان وهي أفعال العباد السيئة . فلا اختلاف بين الجوابين -وفقك الله- إلا التعميم والتعيين فقط والله أعلم .

f

١١٧ - سُئِلَ الشيخ:عندي سؤالان متعلقان بالوباء المنتشر هذه الأيام.
السؤال الأول:هل سبُّ الوباء يدخل في المخالفات العقدية؟
السؤال الثاني:ما حكم نسبة المصائب وكذلك نسبة الحوادث المؤلمة لسنة عشرين عشرين أو ٢٠٢٠، هل يُعتبر من سب الدهر؟

فأجاب -عفا الله عنه-:المتقرر في القواعد:أن ما كان من ظواهر الكون بتقدير

---

(١)رواه الترمذي في سننه برقم (٢٣٢٢) وقال الترمذي:«حديث حسن غريب» وابن ماجه برقم (٤١١٢)، وقال الالباني ”حسن“ في صحيح الترغيب برقم (٧٤)

(٢)رواه الترمذي في سننه برقم (٢٣٢٢) وقال الترمذي:«حديث حسن غريب «وابن ماجه برقم (٤١١٢)، وقال الالباني ”حسن“في صحيح الترغيب برقم (٧٤)

الله عز وجل فلا يجوز التعرض له بالسبِّ أو اللعن، كما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن سبِّ الحُمَّى، ففي صحيح الإمام مسلم من حديث جابر أنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ دَخَلَ علَى أُمِّ السَّائِبِ -أَوْ أُمِّ المُسَيِّبِ- فَقالَ:((ما لَكِ يا أُمَّ السَّائِبِ -أَوْ يا أُمَّ المُسَيِّبِ- تُزَفْزِفِينَ؟ قالَتِ:الحُمَّى، لا بَارَكَ اللَّهُ فِيهَا، فَقالَ:لا تَسُبِّي الحُمَّى؛ فإنَّهَا تُذْهِبُ خَطَايَا بَنِي آدَمَ، كما يُذْهِبُ الكِيرُ خَبَثَ الحَدِيدِ))[١].

وفي السنن حديث أبي هريرة ذُكِرَتِ الْحُمَّى عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَبَّهَا رَجُلٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ:«لَا تَسُبَّهَا، فَإِنَّهَا تَنْفِي الذُّنُوبَ، كَمَا تَنْفِي النَّارُ، خَبَثَ الْحَدِيدِ»[٢]

فلا يجوز لعن شيءٍ من ظواهر الكون بتقدير الله عز وجل، فما أجراه الله عز وجل في كونه من رياحٍ شديدة أو وباءٍ عام فلا يجوز سبُّه ولا التعرُّض له باللعن، فإن هذا مما يدخل تحت باب التسخط على قضاء الله وقدره، والمتقرر في قواعد الاعتقاد:أن كل لفظة تتضمن التسخط على قضاء الله وقدره فإنها تُعتبر حراماً.

وعليه فعندك قاعدتان لابد أن تحفظهما:

القاعدة الأولى:أن كل ما كان من ظواهر الكون بتقدير الله عز وجل فلا يجوز التعرض له بالسب، ومن ذلك الوباء العام أو المرض.

القاعدة الثانية:أن كل شيءٍ يتضمن التسخط على قضاء الله وقدره فإنه يُعتبر حراماً. هذا بالنسبة لسؤالك الأول.

---

(١) صحيح مسلم برقم ((٢٥٧٥))

(٢) أخرجه ابن ماجة باب الحمى برقم (٣٤٦٩) وصححه الألباني في صحيح ابن ماجة (٢٥٨/٢) رقم (٢٧٩٣)، ويشهد له حديث صحيح مسلم برقم ((٢٥٧٥))

وأما بالنسبة لسؤالك الثاني فإنه لا يجوز نسبة الحوادث للزمان أو المكان، لأن المتقرر في القواعد عند أهل العلم رحمهم الله تعالى:أن الدهر مربوبٌ لله عز وجل، ليس بيده تصريفٌ ولا تدبير، والمقصود بالدهر:أي الزمان. فلا يجوز لنا أن ننسب هذه الحوادث بخصوصيتها إلى شيءٍ من الأزمنة فنَقَع في باب التطيُّر بالزمان، فإن التطير محرمٌ في الشريعة، بل هو شركٌ أصغر أصالة، وقد يكون أكبر إذا اعتقدنا أن ما تطيَّرنا به هو من خلق هذه الفِعْلة، وهو من أوجد الشر بذاته وأوجد الضرر بنفسه.

فهذه الأمراض والأوبئة إنما هي من قضاء الله عز وجل وقَدَره، ولا تعلُّق للزمان بها أبداً، فلا يجوز لنا أن نتطير بهذا الزمان فنقول:ما أصابنا هذا الوباء إلا بسبب هذه السنة، أو ما جاءتنا هذه الحوادث إلا بسبب مجيئنا في هذا المكان، فالتطير بالزمان أو المكان محرمان شرعاً، ولا يخفى على شريف علمك أن المتقرر في القواعد:أن الأصل في باب التطير المنع. والله أعلم.

f

١١٨- سُئِلَ الشيخ:لنا جار يسب الله في وسط الشارع وقبل أيام وقف وبدأ يسب رسول الله ﷺ وهو شاب عمره قرابة ستة وعشرين سنة. وهو ليس بفاقد للعقل ومدرك لكل شيء. ويسب الله ورسوله تكبرا وغطرسة. ومن ثم يشتم كل من آمن بالله وكل من يوحد رب العالمين بدون رادع. وبدون أحد يرده عن ذلك ويمنعه.. ويظن نفسه بطلا بهذا الفعل يقول شيخنا أنا عندما أسمعه يسب الله ويسب الرسول أغار على ديني ورسولي وأعلم أن من يسب الله ورسوله يصبح دمه هدر، لكن أنا

مستضعف في هذه الأرض وإذا نزلت ومكنني الله منه وقتلته أنا لا أبالي بروحي وأعرف أني سأعتقل من قبل قوات الأمن. يقول أحسن الله إليكم ما هو توجيهكم لي في مثل هذه الحالة؟ وهل علي إثم في ذلك؟

فأجاب -عفا الله عنه-:الحمد لله رب العالمين. لا جرم أننا وأنت والمسلمين جميعا نتفق على أن سب الله أو سب النبي ﷺ من أعظم المحرمات التي توجب خروج الإنسان عن ملة الإسلام بالكلية. فكل من سب الله أو سب النبي ﷺ أو سب شيئا من آياته الشرعية أو سب شيئا من تشريعه فإنه يعتبر مارقا خالعا ربقة الإسلام من عنقه بالكلية يجب أن يستتاب فإن تاب وإلا قتل. ولكن قولي» وإلا قتل» هذا لا أخاطب به الأفراد ولا يجوز للأفراد أن يقوموا بمثل هذا، لأنه يفتقر إلى اجتهاد الحاكم. ويفتقر إلى استتابته وإلى النظر في أحوال عقله، فلا يجوز أن يطبق هذا الحكم على هذا المرتد أحد الناس من جيرانه أو ممن يمر في الشارع ويراه يسب الله بهذه الصورة المشينة القبيحة.

بل عليكم أن ترفعوا أمره للسلطات وأن تحتسبوا في ذلك وأن تصبروا وأن تبينوا مغبة ذلك الأمر. حتى وإن كنتم في بلاد لا تحكم بشريعة الله عز وجل فستجدون مدخلا في قوانينهم يزجر هذا الرجل ويمنعه عن معاودة ذلك أو يعاقبه على أفعاله هذه. لكن لا يجوز لك أن تقتله.. ولا أن تقف أنت وإياه في مهاجرات كلامية ربما يعود عليك ضررها حتى وإن قلت إني سأصبر. فإنك متى ما فعلت ذلك واثقا من دينك وإيمانك وصبرك.. فلربما تفتن في دينك في السجن بأمر أنت لا تطيقه وفقك الله.

ومن المعلوم المتقرر في القواعد(إنكار المنكر لا يجوز بما هو أنكر)

وإنما عليكم أن تصبروا وأن تحتسبوا الأجر وأن تحبسوا غيظ قلبكم على هذا الرجل وأن تكتبوا فيه للسلطات وأن تؤلبوا عليه الجهات المعنية في مثل ذلك. وسوف تجدون مدخلا في النظام. مدخلا في نظامهم ودستورهم لابد وأن تجدوا مدخلا يزجر هذا الرجل كاحترام الأديان مثلا فإن الديمقراطية دائما مبنية على احترام الأديان فلعلكم تقعون في يد قاض يمنعه لأن هذا يؤذيكم بمثل هذا السب أو غير ذلك من المداخل. أما أن يتصرف أحدكم فينزل له بشيء ويقتله فهذا ليس من العقل ولا من الحكمة. ولا ينبغي فعل ذلك مطلقا.. فانتبه لذلك وفقك الله فإما أن ترفعوا أمره وإما أن تصبروا وتغلقوا آذانكم والله عز وجل يتولاه بأمره وقدرته تبارك وتعالى والله أعلم.

f

١١٩- سُئِلَ الشيخ عن:حكم من سب الذات الإلهية وماذا يفعل من يسمعه خصوصا أنه في دولة كافرة؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين لقد فصل النبي ﷺ هذا الأمر بقول من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان والمتقرر في القواعد أن باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لابد وأن يكون متعلقًا بجلب المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها فلا يجوز للإنسان أن يسعى في إنكار منكر إذا كان سيترتب على إنكاره منكر أعظم منه؛ فعلى الإنسان أن ينظر في أمره وفي المصالح والمفاسد وأن ينظر في مآلات إنكاره فإن كان يستطيع إنكار هذا المنكر بيده فلا جرم أنه يجب عليه؛ وإن كان لا يستطيع فيكتفي بإنكاره بلسانه وإن لم يكن

يستطيع فلا أقل من أن ينكره بقلبه وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل، فنقول في هذا المنكر العظيم جدًا ما نقوله في سائر المنكرات من مراتب إنكاره مع النظر في المصالح والمفاسد والله أعلم .

f

١٢٠- سُئِلَ الشيخ عن:حكم سب الدين؟.

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله، سب الدين كفر بالإجماع، ولا يُعذر فيه صاحبه بالجهل ولا بكونه غضبانا، فكل من سب الدين أو سب الله أو سب رسوله ﷺ، أو سب شيئا من الشريعة، أو سب القرآن أو شيئا منه، أو سب السُّنَّة أو شيئا منها، فإنه يعتبر كافرا مرتدا خالع ربقة الإسلام من عنقه بالكلية، لقول الله عز وجل ﴿قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ـ لَا تَعْتَذِرُواْ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾[التوبة ٦٥ - ٦٦] فإذا كان الإنسان إذا استهزأ كفر، فكيف بمن سب! ولا سيما وأن السب ينقض الأصل الأعظم الذي يبنى عليه الدين وهو تعظيم الله وتعظيم رسوله وكتابه وتعظيم شريعته ودينه، فإذا سب الإنسان شيئا من ذلك فإنه يعتبر كافرا مرتدا يستتاب ثلاثة أيام فإن تاب وإلا قتل، ولا يدفن في مقابر المسلمين ولا يغسل ولا يكفن ولا يصلى عليه ولا يدعى له بالرحمة، ولا يورث ماله بل يكون فيئا لبيت مال المسلمين، نعوذ بالله من ذلك، والله أعلم.

f

١٢١- سُئِلَ الشيخ:ما حكم صلة الرحم إذا وجد من الأرحام من يسب الله عز وجل أو يسب النبي ﷺ؟ أو يسب الدين وأي سب يكون ناقضًا للإسلام عياذا بالله؟؟

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله رب العالمين إنما صلة الرحم تجب فيما بينك وبين أقاربك المسلمين وأما إذا كان من أقاربك من هو كافر يسب الله عز وجل أو يسب رسوله أو يسب دينه وشريعته أو يسب القرآن فإن هذا كافر لا تجب عليك صلته وإن وصلته فإنما تصله من باب الدعوة إلى الله عز وجل ومن باب تحذيره من مغبة هذا الفعل ومن باب تخويفه وترهيبه من أن يموت على هذا الأمر الذي أجمع المسلمون على أنه موجب للكفر والردة والعياذ بالله فإن كل من سب الله أو سب رسوله أو سب القرآن أو سب شيئا من الشرائع فإنه يعتبر كافرا مرتدا خالعا ربقة الإسلام من عنقه بالكلية وليس هناك رحم واجبة بين مسلم وكافر والله أعلم.

f

١٢٢- سُئِلَ الشيخ عن:من سبَّ الله أو رمى المصحف في القاذورات هل يُعتبر مشركاً أم مسلماً؟

فأجاب –عفا الله عنه –:من سبَّ الله عز وجل فإنه كافرٌ بالإجماع، ومن سبَّ النبي ﷺ فإنه كافرٌ مرتدٌّ بالإجماع، ومن سبَّ القرآن أو شيئاً من آيات الله عز وجل أو شيئاً من شريعته فإنه كافرٌ إجماعاً، وكذلك من فعل بالقرآن فعلاً يوجب إهانته وازدراءه والاستهتار والاستهزاء به، كرميه في القاذورات، أو كتابته بشيءٍ من النجاسات أو بحيض النساء أو بِمَنِيِّ الرجال، كما يفعله

السحرة والكهان – والعياذ بالله – فلا جرم عندنا أن هذا من الكفر الذي لا نعلم فيه نزاعاً بين أهل العلم، بل من شك في كفر مثل هؤلاء فإنه كافرٌ مثلهم، والله أعلم.

f

١٢٣- سُئِلَ الشيخ:يذكر العلماء أن من سب الدين ثم صلى حكمنا بإسلامه ظاهرا، ومع ذلك يقولون بعدم جواز الصلاة خلف ساب الدين فكيف نجمع بين الأمرين؟ ومن صلى خلف سابٍ للدين فترة من الزمن وكان يقول إنه تاب ولكن دون دليل فهل يعيد من صلى خلفه؟

الحمد لله رب العالمين وبعد، كثير من أهل العلم يقررون هذا الأصل العظيم الذي سأذكره لك الآن وهي أن كل من مَرق من الدين ثم عاد إليه بفعل شيء من خصائص شريعة محمد فإن فعله لهذه الخصيصة يعتبر دخولا له في الإسلام، كما نص كثير من العلماء على أن من صلى من الكفار فإنه يحكم بإسلامه ظاهرا، ومن أذن من الكفار الأذان الشرعي المفتتح بالتكبير والمختتم بالتهليل، فإنه يعتبر ممن دخل في الإسلام ظاهرا وأمره في باطنه فيما بينه وبين الله، فإذا ارتد الإنسان بشيء من الأمور التي توجب له الردة ثم فعل بعد ذلك شيئا مما يختص به الإسلام وكان فعله من باب تطبيق شريعة محمد فإنه يعتبر بذلك قد دخل في الإسلام حكما فيما بيننا وبينه، ومن المعلوم أن الأحكام في هذه الدنيا فيما بيننا وبين المخلوقين إنما نبنيها على الظاهر، وأما أمور السرائر فيتولاها الله تبارك وتعالى، فإذا ثبت أن أحدا من الناس سب دين الله عز وجل فإنه يمرق ويخرج من الإسلام بهذا السب إجماعا. لقول الله ﴿قُلْ أَبِٱللَّهِ

﴿وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ـ لَا تَعْتَذِرُواْ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾[التوبة ٦٥ - ٦٦]، ولكن إذا صلى أو أذن فإنه يحكم بإسلامه يحكم بإسلامه ظاهرا، ولكن لا ينبغي أن يكون هذا السب لا يزال مصرا عليه، ثم لا يزال يصلي وهو يسب فإن صلاته لا تعتبر مدخلة له في الإسلام لأنه لا يزال مصرا على هذا السب الذي يوجب له الردة والخروج من دين الإسلام، فإذا أذن الكافر فإن أذانه يدخله في الإسلام حكما فيما بيننا وبينه، وإذا صلى الكافر فإن صلاته تدخله في الإسلام حكما فيما بيننا وبينه، والله أعلم.

f

١٢٤- سُئِلَ الشيخ: شرحتم الاستهزاء الصريح: كسب الله أو الرسول ﷺ أو السخرية من اللحية أو الحجاب فهو كفر أكبر. صحيح. ثم ذكرتم أنه علامة الشرك والكفر، يقول لماذا جمعتم بين الكفر والشرك؟ علماً أنكم ذكرتم أنها كفر أكبر. وهل سب الله جل وعلا أو سب الرسول تعتبر من ضمن قاعدة الاستهزاء بالله ورسوله؟

الجواب الحمد لله رب العالمين...

أما وصفنا للشيء بأنه كفر وشرك فهذا لا بأس به ولا حرج كقولنا للشيء الجائز هذا حلال مباح مع أن المباح هو الحلال فهذا من باب التوسع في العبارة ومن باب زيادة الترهيب والتخويف. من هذا الأمر فلا حرج علينا أن نصفه بأنه كفر وشرك كقولنا مثلا سب الله عز وجل كفر وشرك الاستهزاء بالنبي ﷺ كفر وشرك لأنه من باب التوسع في العبارة فقط وهذا يجرنا إلى شرح

مسألة خفيفة وهي ما العلاقة بين الكفر والشرك؟ وهل كل شرك كفراً؟ وهل كل كفر شركا أم أنهما يختلفان؟

الجواب الشرك والكفر من الألفاظ التي يتحد معناها عند افتراق ألفاظها، ويفترق معناها عند اتحاد ألفاظها. فإذا ذكر الكفر وحده دخل معه الشرك تبعاً وإذا ذكر الشرك وحده دخل معه الكفر تبعاً وأما إذا ذكر الكفر والشرك في نص واحد فيكون الكفر معناه الجحود والإنكار ويكون الشرك معناه التنديد والمساواة فإذا أردنا أن نحقق الأمر تفصيلا ونعطي كل لفظ حقه من المعنى فنقول بأن تارك الصلاة كافر انتبهوا ولكن لا يوصف بأنه مشرك مع باب تحقيق اللفظ وأما إن كنا نبني الأمر على التوسع فنصفه بأنه شرك لقول رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْكُفْرِ وَالشِّرْكِ إِلَّا تَرْكُ الصَّلَاةِ»[١] فهذا من باب التوسع ومن باب اختلاف التنوع وهذا أمر ييسر فيه الشارع كثيراً كوصف الإنسان بأنه مؤمن أو مسلم، ووصف الإنسان بأنه فقير أو مسكين ونحو ذلك. وقد حقق ذلك ابو العباس ابن تيمية رحمه الله تعالى في الفتاوى وأظنه في المجلد السابع إن لم أكن واهما أي في كلامه على الإيمان فمتى ما ذكر الكفر والشرك في نص يكون الكفر مبناه على الجحود والأنكار ويكون الشرك مبناه على التنديد والمساواة. وخلاص الفتيا أن قولنا بأن فلاناً وقع في الكفر والشرك هذا من باب الجمع المبني على التوسع والتنويع. والله اعلم.

f

(١) أخرجه مسلم برقم (٨٢)

١٢٥- سُئِلَ الشيخ:أيهما أعظم جُرْمًا:أن يسب الرجل ذات الله عز وجل - والعياذ بالله - أم أن يسجد لصنم؟ أيهما أعظم جُرْماً؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين وبعد، كلها من أعظم الجرائم وأكبر الموبقات التي توجب للعبد الخروج من ملة الإسلام بالكليَّة، فكلها تُعتبر من الكفر، ولكن سبُّ الله عز وجل أعظم، لأنه يتنافى مع أصل التعظيم، فهو كفرٌ في ذاته، ويُزاد عليه أنه يتنافى مع أصل التعظيم.

وأما السجود لغير الله عز وجل فقد يكون الساجد لغير الله معظماً لله عز وجل ولكنه يتوسل بالمسجود له حتى يرفعه عند الله منزلة، كما قال الله تبارك وتعالى عن حال المشركين:﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إلى اللَّهِ زُلْفَى﴾[الزمر:٣]، فهم يصرفون لهم أشياء من التعبدات مع انطواء قلوبهم على تعظيم الله عز وجل.

فالسجود لغير الله عز وجل وإن كان كفراً في ذاته ولكن السبَّ أعظم منه؛ لأن السبَّ كفرٌ في ذاته ويتنافى مع أصل التعظيم، والله أعلم.

f

مسائل تتعلق بالتمائم

١٢٦- سُئِلَ الشيخ:هل الاكسسوارات التي على شكل يد أو عين من التمائم؟ وهل يجوز لبسها بهدف الزينة؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين وبعد:

قبل الجواب على هذا السؤال:لابد أولًا:أن نعرف ما هي التمائم حتى يتحرر لنا معرفة جواب السؤال المطروح، فقد عرف العلماء رحمهم الله تعالى التمائم بتعريفين:التعريف بالحد الجامع المانع، والتعريف بضرب المثال، والذي يعنينا هنا هو تعريفها بحدها الجامع المانع، قال العلماء فيها:التميمة كل معلقٍ يعتقد فيه الإنسان أنه يجلب خيرا أو يدفع عنه شرا، سواء كان التعليق على الرقبة أو على الكف أو على العضد أو على الدابة أو على الأطفال الصغار، فكل شيء يعلق على الجسد أو يعلق على الدابة أو يعلق على الصغار أو يعلق في البيوت إذا اعتقد الإنسان فيه أنه يجلب له الخير أو يدفع عنه الشر فإنه يعتبر تميمة، ولذلك المرأة تلبس قلادتها وتلبس قرطها وتلبس زينة يدها من الذهب، فهي تُعلق شيئًا على عضدها وتُعلق شيئًا على رقبتها وتُعلق شيئًا على ساعدها، هل هذه المُعلقات تُعتبر تمائم؟

الجواب:لا، فإن قلت:ولماذا؟ فأقول:لأنها لا يصاحبها شيء من الاعتقادات فهي تلبسها لمجرد الزينة لا تقصد به لا جلب خير ولا دفع شرٍ، فهذه الزينة التي تعلقها المرأة عليها لما لم تكن مصحوبةً بشيء من الاعتقادات الباطلة الفاسدة الكاسدة لم تدخل في حيز التمائم، فليس كل شيء يعلقه الإنسان على

بدنه يعتبر تميمة إلا إذا كان مصحوبًا بهذا الاعتقاد: بأن يعتقد أنه يجلب خيرا أو يدفع شرا،

والتمائم محرمةٌ بجميع أنواعها؛ أما إذا كانت من التمائم الشركية فهي محرمة بالإجماع، وأما إذا كانت تمائم من القرآن فهي محرمة في أصح قولي أهل العلم وعليه أكثر العلماء رحمهم الله تعالى، لعموم الأدلة الواردة في تحريم التمائم من غير تفصيل.

والأصل المتقرر: وجوب بقاء العموم على عمومه ولا يخص إلا بدليل، وسدًا لذريعة تعليق التمائم الشركية واحترامًا للقرآن والأذكار الشرعية لأنه يخشى من تعليقها أن يدخل بها معلقها بيت الخلاء أو غير ذلك فيكون في ذلك إهانةً لها، فإذا أول ميزةٍ توضح لنا حقيقة التميمة هي الاعتقاد المصحوب بالتعليق، فإذا علق الإنسان ودعةً من باب التجمل فقط فليست بتميمة لأن الأصل في الزينة الحل والإباحة، وإذا علق الودعة مصحوبًا بشيء من الاعتقادات الفاسدة فتكون الودعة تميمة، فإذًا الفرق بين التعليق المحرم والتعليق الجائز هو وجود الاعتقاد وهذا أمرٌ لابد أن ننبه عليه، لو أن الإنسان ربط في ساعده خيطًا من باب التداوي لا يعتبر هذا تميمةً، ولكن إذا علقه من باب الاعتقاد أنه يجلب له الخير أو يدفع له الشر حينئذ صار هذا الخيط تميمةً، لو أن المرأة لبست قلادةً واعتقدت أنها ما دامت لابسةً لها فإنه لا يصيبها شيء فهذا تميمة، لكن إذا لبست القلادة من باب التجمل فلا يعتبر ذلك تميمة، ولو أنها ألبست ولدها شيئًا من الخيوط مثلاً من باب تجميل البنت لو أنها وضعت على يدها شيئًا من الحلي إن كانت حليًا من باب تجميل البنت فقط فهذا لا بأس به، وإن كانت حليًا يعتقد معها أنها تحفظ البنت أو تجلب لها الخير أو تدفع لها الشر فإنها

تعتبر حينئذ من التمائم.

وبناءً على ذلك:نعرف حكم تلك القلائد المسئول عنها، هذه القلائد التي على شكل كف، أو على شكل عين إذا لبسها الإنسان من باب التجمل فقط، ولم يُصاحب لبسه لها أي نوع من أنواع الاعتقادات التي تخرجها من حيز الجواز إلى حيز المنع فحينئذ لا بأس بها، ولا حرج فيها لأن الإنسان إنما يلبسها من باب الزينة والجمال، والمتقرر عند العلماء رحمهم الله تعالى في باب الزينة:أن الأصل فيها الحل والإباحة ولا حق لنا أن نمنع من زينةٍ أخرجها الله تعالى لعباده إلا وعلى هذا المنع دليلٌ من الشرع لأن الأحكام الشرعية تفتقر في ثبوتها للأدلة الصحيحة الصريحة، وأما إذا كان من يلبس هذه القلادة على شكل العين أو شكل الكف قد صاحب لبسه لها شيءٌ من الاعتقادات بمعنى أنه يظن أنه ما دام لابسًا لها فلم يصيبه شيءٌ، أو أنه يكتفي بلبسها عن شيء مما يخافه من حدوث الضرر عليه فحينئذ يكون لبسها تميمة، فإذًا هي في ذاتها لا حكم لها، ولكن يختلف الحكم باختلاف نية لابسها، فإن لبسها من باب التجمل فهي حلال جائزة، وإن لبسها من باب اعتقاد أنها تحفظه من الشر أو تجلب له الخير فهي تميمة، والمتقرر عند العلماء:أن الحكم يختلف باختلاف ما يقوم في نية صاحبه، يعني باعتبار ما يقوم في نية الفاعل، لأن الأمور بمقاصدها والأعمال بنياتها، فيا من تسألين عن هذه القلادة انظري إلى قصدك في تعليقها، فإن كنت تقصدين أن تُحفظي بلبسها من الضرر فهي تميمة، وإن كنتِ تقصدين بلبسها مجرد الزينة والجمال فهي جائزة ولا بأس بها، والله أعلم.

f

١٢٧- سُئِلَ الشيخ: متى يكون المعلق في البيت تميمة؟.

فأجاب -عفا الله عنه -: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعالَمِينَ وبعد، لا يكون المعلق من جملة التمائم إلا إذا صاحبه الاعتقاد، بأنه يجلب الخيرات أو يدفع المضرات، إما سببًا وإما ابتداءً، فإن كان سببًا فهو من جملة الشرك الأصغر، وإن كان اعتقادًا في ذاته فإنه من الشرك الأكبر.

وأما إذا علق الإنسان على بدنه أو في سيارته أو في بيته شيئًا، ولا يعتقد في هذا المعلق شيئًا من الاعتقادات الفاسدة، فإن هذا المعلق لا بأس به، فالإنسان يعلق على عينه النظارة.

والمرأة تعلق على جيدها القلادة، وتلبس في يدها الحُلي وتعلق الخاتم على أصابعها، ونحن نعلق في سيارتنا بعض الأشياء، كالدعايات أو دعاء السفر أو بعض الآيات؛ لكنه لا يصحب هذا التعليق شيءٌ من الاعتقادات الفاسدة.

فمتى ما صاحب المعلق شيءٌ من الاعتقادات الفاسدة، فإنه يعتبر تميمةً والتميمة حرامٌ كلها، سواءً أكانت من القُرْآنِ أو غير القُرْآنِ.

لأن المتقرر عند العلماء: أن الأصل في التمائم المنع لقول النبي: «إِنَّ الرُّقَى، وَالتَّمَائِمَ، وَالتِّوَلَةَ، شِرْكٌ »[1]

وأما إذا لم يصاحبهُ شيءٌ من الاعتقادات الفاسدة، فإنه في دائرة التزين، أو في دائرة ما يباح تعليقه، فلا يكون هذا المعلق تميمة إلا إذا صاحبه الاعتقاد الفاسد والله أعلم.

---

(١)أخرجه أبو داود برقم (٣٨٨٣) وابن ماجه برقم(٣٥٣٠) وصححه الألباني في الصحيحة برقم٣٣١

١٢٨- سُئِلَ الشيخ عن:حكم التعليقات التي توضع في السيارة وفيها عبارات الله-تَبَارَكَ وَتعالى- أو محمد ﷺ ونحو ذلك أيعتبر شركًا؟.

فأجاب -عفا الله عنه -:الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعالَمِينَ، لا أرى والله أعلم أن يوضع شيءٌ من ذلك في السيارة، لأنها عرضةٌ للغبار وعرضةٌ للماء وعرضةٌ للتلوث بالأشياء التي لا ينبغي أن تكون على اسم الله -تَبَارَكَ وَتعالى-.

فإن المتقرر عند العلماء:أن الواجب في أسماء الله احترامها وصيانتها، والمحافظة عليها من كل ما من شأنها إهانتها أو تقذيرها، فالسيارةُ محطٌ للأوساخ ومحطٌ للغبار فينبغي صيانة اسم الله -تَبَارَكَ وَتعالى- عن ذلك.

هذا الذي أوصي به السائل إن كان هو من يضع ذلك في سيارته، أو ينصح من يراه واضعًا شيئًا من ذلك، وأما بالنسبة لحكم الوضع فإن هذا الوضع عملٌ من الأعمال، والمتقرر عند العلماء:أن الأعمال بنياتها والأمور بمقاصدها.

فإذا كان يضع على زجاج السيارة اسم الله -تَبَارَكَ وَتعالى- واسم محمد ﷺ ، من باب حماية السيارة عما يصيبها من الأذى أو حتى يطمئن قلبه على سيارته ما دامت هذه الأسماء موجودة، فإن هذا الوضع حينئذٍ يعتبر تميمةً.

والأصل المتقرر عند العلماء:أن التمائم على المنع، فأما التمائم الشركية فقد أجمع العلماء-رحمهم اللَّهَ تعالى- على حرمتها، وأما التمائم من القُرْآنِ فهي محرمةٌ في أصح قولي أهل العلم لعموم الأدلة ولسد الذريعة.

وأما إذا وضعها من باب الجمال، فإن هذا الوضع جائز ولكن تركه أول من باب حماية أسماء الله -تَبَارَكَ وَتعالى-، كما ذكرته في أول هذه الفتيا، فإذًا هذا الوضع له ثلاثةُ أحكامٍ:

- الحكم الأول نقول:بأنه لا يجوز إذا كان وضعها وضعًا مقرونًا باعتقادٍ في قلبه أنها تحميه ما دامت موضوعةً، وسبب المنع لأنها تميمة والتمائم محرمةٌ.

- الحكم الثاني:أنها جائزةٌ إذا لم تكن مصحوبةً بشيءٍ من هذه الاعتقادات.

- الحكم الثالث:الأولى أن لا توضع من باب صيانة أسماء الله عن الامتهان والتبذل والله أعلم.

f

١٢٩- سُئِلَ الشيخ عن:هل تعليق الإطارات التي يكتب فيها لفظ الله جل جلاله على الحائط أو آية الكرسي أو صورة الكعبة يعتبر بدعة؟

الإجابة:الحمد لله رب العالمين وبعد. المتقرر في القواعد أنه لا يجوز استعمال القرآن في غير مقصود إنزاله. والله جل جلاله إنما أنزل كتابه لنتلوه بالألسنة، ولنتدبره، ونتعقَّله، ونتأمله، ونتفكر فيه بقلوبنا، ونعمل به بجوارحنا، ونحكم به ونتحاكم إليه ونستشفي به. هذه هي مقاصد إنزال القرآن. فلم ينزل الله جل جلاله كتابه حتى نزخرف به الحيطان أو نضعه في إطارات نزخرف به مجالسنا. فيجب صيانة القرآن عن ذلك؛ لأنه استعمال للقرآن في غير مقاصد إنزاله. وكل استعمال للقرآن في غير مقصود إنزاله فمحرم شرعًا والله أعـــلم.

f

١٣٠- سُئِلَ الشيخ عن:حكم تعليق إطار فيه «الله جل جلاله» على الحائط سواء بقصد تعظيم الله أو محبته سبحانه؟

الإجابة:الحمد لله رب العالمين وبعد . لا بأس بذلك، لأن الأصل الحل إن شاء الله. ولكن ينبغي للإنسان ألا يضع الاسم الأحسن في مكان يعصى فيه الله جل جلاله. فلا ينبغي للإنسان أن يجعل اسم الله جل جلاله لمجرد زينة الحائط فقط. وإنما يجعله من باب التذكر والتذكير. فينبغي للإنسان أن يصون اسم الله جل جلاله عن الأماكن التي لا ينبغي وضع اسمه فيها، كأماكن اللغو واللغط، وأماكن الغناء والمعازف، أو الأماكن التي يوضع فيها القمائم والزبالات. فينبغي أن يصان اسم الله جل جلاله عن ذلك. فإذا وضع في المكان اللائق به فإننا نقول بأن الأصل الحل.-والله أعـــلـم.

f

١٣١- سُئِل الشيخ عن:حكم ما يسمى أساور الطاقة؟ .

فأجاب -عفا الله عنه -:الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعالَمِينَ وبعد، المتقرر عند العلماء:أن الأصل في باب التمائم المنع، لقول النبي:«إِنَّ الرُّقَى، وَالتَّمَائِمَ، وَالتِّوَلَةَ، شِرْكٌ»[(١)]، ولقوله:في «مسند أحمد» «مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً، فَلاَ أَتَمَّ اللهُ لَهُ، وَمَنْ تَعَلَّقَ وَدَعَةً، فَلاَ وَدَّعَ اللهُ لَهُ»[(٢)]، ولقوله:«مَنْ عَلَّقَ تَمِيمَةً فَقَدْ أَشْرَكَ »[(٣)].

والأدلة في هذا المعنى كثيرة ولله الحمد، وحقيقة التمائم عند العلماء هي تلك المعلقات، التي يعتقد من علقها أن تجلب له خيرًا أو تدفع عنه شرًا، وهذا

---

(١)أخرجه أبو داود برقم (٣٨٨٣) وابن ماجه برقم(٣٥٣٠) وصححه الألباني في الصحيحة برقم٣٣١

(٢)رواه أحمد ١٧٤٠٤ وحسنه الشيخ شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند

(٣)رواه أحمد ١٧٤٢٢ وأبو داود، برقم:٣٨٨٣ وصححه الألباني في الصحيحة برقم ٤٩٢

الاعتقاد وهميٌ خياليٌ لا حقيقة له في أرض الواقع.

وأظن هذه الأساور المسماة بأساور الطاقة تدخل في باب التمائم المحرمة شرعًا، فإننا لم نقرأ عن الأطباء أنهم أثبتوا أن لها أثرًا حقيقيًا ملموسًا واقعيًا، وإنما هي خزعبلاتٌ يرددها من يبيع مثل هذه الأساور، حتى يسوق سلعته على حساب عقائد الناس وفسادها.

فلا يجوز أن تلبس أن هذه الأساور، ولا يجوز أن يعتقد فيها هذا الاعتقاد لأنها تصف مصاف التمائم الشركية، والمتقرر عند العلماء:أن من علق تميمةً فقد أشرك، فإن قلت:وما نوع الشرك الذي يقع فيه من علق التميمة؟.

فأقول:هذا على حسب اعتقاده فيها، فإن كان يعتقد أنها مجرد سببٍ من الأسباب وأن الله يجلب له الخير ويدفع عنه الشر والضرر، فإن هذا من الشرك الأصغر، لأنه اعتقد سببًا ما ليس بسببٍ شرعًا ولا قدرًا، ولأنه وسيلةٌ للشرك الأكبر.

وأما إذا اعتقد أن هذه الأساور هي التي تجلب له الخير والطاقة بذاتها، فهذا شركٌ أكبر مخرجٌ للعبد من دائرة الإِسّلاَم بالكلية -والعياذُ بالله-، والخلاصة أن هذه الأساور المسماة بأساور الطاقة لا يجوز للإنسان لبسها، لأن التمائم محرمةٌ كلها سواءً أكانت من القُرْآنِ أو من غير القُرْآنِ، والله أعلم.

f

١٣٢- سُئِل الشيخ:ذكرتم فضيلة الشيخ في رسالتكم وسطية أهل السنة في أبواب الاعتقاد، أن مشركية الأسباب يقولون:أن الأسباب مؤثرة بذاتها، وضرب مثالا على ذلك بالذين يعتقدون أن الهامَّة تضر بذاتها، وأن الطيرة تضر بذاتها، وأن التمائم تجلب الخير وتدفع الضر بذاتها، وأن الرقى تنفع بذاتها.

السؤال هو:لماذا مثلنا بأشياء هي ليست بأسباب صحيحة أصلا، وموضوعنا عن أسباب صحيحة، لكن اعتقد فيها أنها مؤثرة بذاتها، وهل معنى ذلك أنه إذا اعتقد أن التمائم مثلا تضر وتنفع لكن ليس بذاتها يكون اعتقاد صحيح؟.

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين، هذا إشكال يدل على أنك لم تفهم القاعدة أصالة وفقك الله عز وجل، فسواء كان السبب قد ثبتت سببيته بالشرع، أو كان سببا لم تثبت سببيته بالشرع، فكل من اعتقد أن هذا السبب هو الفاعل بذاته، فإنه يعتبر مشركا الشرك الأكبر، فسواء كان هذا السبب ثبت بالشرع كالرقية بالنسبة للشفاء فإنها سبب للشفاء، بدليل الكتاب والسنة، ولكن إذا اعتقد أن الرقية تشفي بذاتها، أو توجد الشفاء بذاتها، بدون قدر الله عز وجل وإرادته، فهذا شرك أكبر، وكذلك إذا كان السبب لم يدل على سببيته شرع ولا قدر، كالتميمة فإن من اعتقد أن التميمة تخلق بذاتها وتدفع الضر بذاتها وتجلب الخير بذاتها فإنه يعتبر مشركا الشرك الأكبر، فكون هذا السبب إذا اعتقد الإنسان فيه النفع الذاتي أو الضر الذاتي أنه مشرك الشرك الأكبر، هذا لا شأن له بقضية هل السبب ثبتت سببيته بدليل أو لم تثبت سببيته بدليل، والله أعلم.

١٣٣- سُئِلَ الشيخ: قرأت في كتابكم - بارك الله فيكم - قواعد في التوحيد بأن من اعتقد سببا لم يدل على سببيته شرع ولا قدر فقد أشرك وقلتم بأن المراد بالقدر التجربة فما هو ضابط التجربة المعتبرة؟ أعني كم مرة يتكرر الأثر بالسبب على المجرب؟ حتى تكون تجربة معتبرة وكم عدد المجرب؟ أفيدونا جزاكم الله خيرا.

فأجاب -عفا الله عنه-: الحمد لله رب العالمين وبعد، أما القاعدة فهي قاعدة صحيحة لا غبار عليها وقد نص عليها جمع كثير من أهل السنة والجماعة رحم الله أمواتهم وثبت أحيائهم، وأما قولنا فيها لم يدل على سببيته شرع فالأمر في الشرع واضح أي دليل الكتاب والسنة، وأما قولنا فيها (أو قدر) ثم فسرنا بعد ذلك القدر بأنه التجربة فأنت تسأل متى تثبت هذه التجربة وتثبت بها هذه السببية، أما التجربة فإن مردها إلى الخبراء في هذا النوع من التجارب فإذا كانت دواء فان المعتبر إنما هي تجارب أهل الطب واذا كانت في أمر فلكي فإنما المعتبر تجارب أهل الفلك وإذا كانت مخترعًا فإنما المعتبر تجارب العارفين بهذا الاختراع، فترد التجربة إلى العارفين في هذا الباب فلا تعتبر تجربة غيرهم ممن ليس له خبرة ولا دراية في هذا الباب، فتجربة المهندسين لا شأن لها بالطب، وتجربة الأطباء لا شأن لها بالهندسة، فالتجارب إنما تعتبر إذا صدرت من العارفين بها والخبراء فيها ممن هم من أهل الذكر فيها، وأما وفقك الله كم العدد فإنه ليس هناك عدد وإنما ذلك يختلف باختلاف معرفة أهل التجارب بكثرة تجاربهم فالمقصود من ذلك صدق نتائج هذه التجربة صدقا أغلبيا وإن تفلتت في بعض الأمور فإنها تفلتها في البعض لا بأس به لأن العبرة بالكثير الشائع لا بالقليل النادر، وبناء على ذلك نكون قد أجبناك على سؤاليك، فأما

قولك مَن المعتبر في التجارب فنقول أهل الخبرة في هذا الباب، وأما قولك وما مقدارها فنقول هذا يختلف باختلاف العادة المُحَكَّمةِ في مثل هذه التجارب، فهناك بعض الأبواب لا بد فيها من كثرة التجارب كثرة يعني ذات أعداد مهولة وهناك من الأمور ما يعرف أهل الخبرة على صدق نتائجها بتجربتين أو ثلاث تجارب، فهذا ليس له قانون واحد في كل التجارب وإنما نقول فيه تلك القاعدة وهي أن المعتبر في بيان هذه التجربة وفي إثبات كونها تجربة إنما هم أهل الخبرة في هذا الباب، والله أعلم.

f

١٣٤- سُئِلَ الشيخ:في بعض الأماكن يحضرون قفلاً ويكتبون عليه اسم الزوج والزوجة ثم تقفل وكأنها ترمز إلى ربط الحياة بينهما أنهما لا يفترقون عن بعض فما الحكم؟

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله رب العالمين وبعد:المتقرر في القواعد أن الأسباب التي تكون آثارها غيبية فإنها لابد وأن تبنى على توقيف الكتاب والسنة، فلا يجوز لنا أن نعتقد سببية شيء لشيء غيبي إلا وعلى هذه السببية دليل من الشرع والمتقرر في القواعد الشرعية أن كل من اتخذ سببا لم يدل على سببيته شرع ولا قدر فإنه شرك أصغر وإن اعتقده الفاعل بذاته فشرك أكبر، والمتقرر في القواعد أن الأصل في التمائم التحريم وأنها شرك إذا اعتقد كونها سبباً وتكون شركاً أكبر إذا اعتقد أن التميمة هي التي تفعل بذاتها، فتلك الأقفال محرمة لهذه العلل الثلاث، العلة الأولى أن آثار هذه الأقفال غيبي مستقبلي لا ندري عنه وإذا كانت آثارها غيبية فلابد أن تكون منبثقة من دليل

الكتاب والسّنة والعلة الثانية أنها من باب اتخاذ السببية التي لا يقف ورائها برهان قدر ولا شرع والإنسان يكون بذلك مشركاً شركاً أصغر إذا اعتقد أن هذا القفل مجرد سبب وأما إذا اعتقد أن هذا القفل بذاته وعينه هو الذي يجلب الخير بذاته للزوجين ويدفع الشر والضرر عنهما في حياتهما الزوجية بذاته فإنه يعتبر من الشرك الأكبر والعياذ بالله تعالى وأضف على هذا أن هذا القفل معلّق يرجى بتعليقه جلب خير ودفع شر فهو تميمة والأصل في التمائم التحريم لقول النبي ﷺ :: «إِنَّ الرُّقَى، وَالتَّمَائِمَ، وَالتِّوَلَةَ، شِرْكٌ »[1]، ولا يلزم أن تكون تميمة أن تكون معلقة على الجسد بل كل معلق يرجى بتعليقه أو في تعليقه جلب خير ودفع شر فهو تميمة وكل معلق يكون الرابط بينه وبين أثره خيالي توهمي فإنه يعتبر تميمة وبناء على ذلك فإنه لا يجوز إقرار هذه الأقفال ولا الاعتقاد فيها ويجب على بلدية البلاد الإسلامية أن تنتزعها من المكان الذي توضع فيه، وهذا يدلك على تخلف كثير من المسلمين في هذا الزمان عن معرفة التوحيد ومسائل الشرك فعلى النّاس أن يتقوا الله ويطلبوا علم التوحيد وعلى العلماء أن يقوموا بواجبهم تجاه الأمة في تعليمهم التوحيد وأن يدعوا عنهم تلك الصوارف والأشغال التي تشغلهم عن تعليم الناس أهم شيء خلقوا من أجله ألا وهو التوحيد والله أعلم .

f

---

(١)أخرجه أبو داود برقم (٣٨٨٣) وابن ماجه برقم(٣٥٣٠) وصححه الألباني في الصحيحة برقم٣٣١

١٣٥- سُئِلَ الشيخ:هل يجوز وضع المصحف في السيارة على اعتبار أنه يبعث الطمأنينة؟.

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله لا يجوز ذلك أيها الأخ الكرم إذا كان هذا الوضع مصحوبًا بهذا الاعتقاد، لأن وضعه في هذه الحالة يعتبر تميمةً، والمتقرر عند العلماء -رحمه الله تعالى-:أن الأصل في التمائم المنع سواءً أكان من الْقُرْآنْ أو من غير الْقُرْآنْ.

فأما إن كانت التميمة من غير الْقُرْآنْ فهي ممنوعةٌ اتفاقًا، وأما إذا كانت من الْقُرْآنْ فهي ممنوعةٌ في أصح قولي العلم-رحمهم الله تعالى-، ومن المعلوم المتقرر عند العلماء:أن كل من أتخذ سببًا لم يدل عليه شرعٌ ولا قدر، فإنه مشركٌ شركًا أصغر.

وإن اعتقده الفاعل بذاته فمشركٌ شركًا أكبر، ولم يدل الدليل الشرعي ولا الدليل القدري أي دليل التجربة، أن وضع الْقُرْآنْ في السيارة يحميه من الحوادث أو من المصائب، أو أنه يبعث الطمأنينة في قلب من يركب هذه السيارة.

كل هذا لم يدل على سببيته لا دليل الشرع، ولا دليل القدر فالواجب على من يفعل ذلك أن يتقي الله وأن يغير نيته وقصده، ولا أنكر وجود الْقُرْآنْ في السيارة ولكن أنكر هذا الاعتقاد في وضع الْقُرْآنْ في السيارة.

فهو يضع هذا الْقُرْآنِ ليحمي السيارة، أو ليبعث الطمأنينة والراحة في قلبه أو ليحمي هذه السيارة من الحوادث، ويظن أن الْقُرْآنْ ما دام موجودًا في هذه السيارة فقلبه مطمئنٌ من إصابة هذه السيارة، أو إصابته بشيءٍ من قوارع الدهر

وحوادث الزمان.

فهذا الوضع مصحوبًا بهذا الاعتقاد لا يجوز، لأنه اتخاذ سببٍ لم يدل عليه أي على سببيته لا دليل الشرع ولا دليل القدر؛ فالواجب الحذر من ذلك والله أعلم.

ولكن إذا كان وضعه للمصحف في السيارة، حتى يتمكن من قراءة الْقُرْآنْ في السيارة، أو لمراجعة محل خطأه إذا كان حافظًا، فهذا لا بأس به ولا حرج فيه -إن شاء الله-.

لأنه يضعه لغرضٍ صحيح وقصدٍ صحيح؛ ولكن ليس السؤال عن هذا ولكن السؤال عن وضعه لبعث الطمأنينة في قلب قائد السيارة، أنه لا يصيبه شيءٌ من حوادث الزمان وقد بينا أن هذا من التمائم المحرمة والله أعلم.

f

باب الأسماء والصفات:القواعد الأساسية في الإيمان بأسماء الله وصفاته.

١٣٦- يقول السائل أحسن الله إليكم هل يجب معرفة كل أسماء الله وصفاته؟

فأجاب –عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين وبعد، معرفة كافة أسماء الله وصفاته من المعرفة الكمالية المندوب إليها لأنه كلما ازدادت معرفة القلب بهذا الرب العظيم كلما ازداد الإيمان به، ولكن هناك من أسماء الله ما يتوجب على المكلف معرفته لتوقف الإيمان وأصل الإيمان به، فإذا كانت هذه الأسماء مما يتوقف عليها معرفة الله والإيمان به فلابد من معرفتها، ولكن هناك من أسماء الله ما لا يتوقف وجود أصل الإيمان عليه وإنما زيادة الإيمان تتضمنها هذه المعرفة فبما أنك تسأل عن كل أسماء الله، فأقول لا جرم أنه لا يجب على المكلف أن يتعرف على كل الأسماء ولكن كلما ازدادت معرفته بهذه الأسماء كلما عظم إيمان قلبه بهذا الرب العظيم فإن طريق معرفة الله إنما هو الأسماء والصفات فكلما كان الإنسان بها أعرف كلما كان إيمانه بها أتم لكن هناك من أسماء الله ما يتوقف الإيمان عليه كاسمه مثلا (الله) في قولك لا إله إلا الله مثلا فلابد أن تعرف من هو الله – تبارك وتعالى- وما يجب له من الحقوق في توحيده والإيمان به، ولكن كل الأسماء ليست من المعرفة الواجبة وإنما من المعرفة المندوبة، والله أعلم.

f

١٣٧- سُئِلَ الشيخ:هل هذه الرسالة الصحيحة، وقد ورد فيها أسماء الله الحسنى، هو الله الرحمن الرحيم إلى آخره؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين، ما ذُكر مما ينسب إلى الله -عز وجل- في هذه الورقة، أو في هذه الرسالة، [ليس على كثير منها دليل من الشرع]، ومن المعلوم أن باب الأسماء والصفات عند أهل السنة والجماعة، من الأبواب التوقيفية على دلالة النص وثبوته، فلا نسمي الله -عز وجل- إلا بما سمى به نفسه، أو سماه به رسوله ﷺ، في الأدلة الصحيحة، ومع تتبع هذه الرسالة، وجدنا أن هناك من الأسماء ما لا دليل عليه، مثل:الولي، ومثل:الناصر، ومثل الساتر، ومثل:الرشيد، ومثل:العدل، وغيرها كثير.

وبناءً على ذلك، فلا يصلح إرسال هذه الرسالة على أنها من أسماء الله -تبارك وتعالى، أو على أنها حصر لأسمائه الواردة في الكتاب والسنة، فلا ينبغي الاعتماد عليها، ولا الإقرار بكل ما ورد فيها.

نعم، ورد فيها بعض الأسماء الواردة في الكتاب والسنة، ولكن يتخللها أسماء كثيرة لا دليل عليها، فأنا أوصي الأخ السائل أن يعتمد في إثبات الأسماء على الكتاب وصحيح السنة، وقد عدّ جمع من أهل العلم الأسماء الواردة في الكتاب والسنة عدًّا موثوقًا مقرونًا بدليله، منهم الإمام الألباني -رحمه الله- ومنهم كذلك الشيخ محمد بن العثيمين -رحمه الله- كما في كتابه العظيم «القواعد المُثلى»، فيكتفي الإنسان بمثل عد هؤلاء العلماء الراسخين في مثل هذه الأبواب العقدية، ولا يسلم قياد قلبه في مسألة عقدية إلى ورقة لا ندري من كتبها، ولا إلى منشور لا ندري من قيده، ولا إلى رسالة لا ندري من أرسلها، فمثل هذه الأبواب العقدية ينبغي الاحتياط فيها، فعليك بمراجعة الكتاب والسنة، وما قرره أهل العلم الراسخون، في مثل هذه الأبواب العقدية حتى يكون بناء عقيدتك قويًّا وصَلبًا على دلالة الكتاب والسنة، وفهم السلف الصالح.

فلا تعتمد على هذه الرسالة، ولا ترسلها لأحد على أنها من جملة أسماء الله —عز وجل- حتى لا تشارك في نسبة الاسم الذي لم يثبت لربك —سبحانه الله وتعالى- فتكون من الآثمين، والله أعلم.

f

١٣٨- سُئِلَ الشيخ:هل هناك فرق بين قاعدة «القول في بعض الصفات كـالقول في بعض»، وقاعدة «القول في الذات كـالقول في الصفات»؟

فأجاب -عفا الله عنه -:وعليكم السلام، نعم بينهما فرق -وفقك الله-، وهو أن قاعدة القول في الصفات كالقول في الذات، هذه مقارنة بين الصفات والذات، فالقاعدة تقارن بين الصفات والذات،

وأما قاعدة:القول في الصفات كالقول في بعض، فهذه مقارنة بين صفةٍ وصفة.

فما نقوله في الصفات نقوله في الذات، هذه مقارنة بين الصفات والذات، وما نقوله في صفة واحدة نقوله في باقي الصفات، هذه مقارنة بين الصفات، بين باب الصفات. هذا هو الفرقان.

f

١٣٩- سُئِلَ الشيخ:نريد منكم قاعدة في الأسماء الحسنى بها نعرف أنه من أسماء الله الحسنى أم لا؟ لأن البعض أثبت أن الضار النافع الماجد الواجد المحيي المميت الصبور من أسماء الله ولكن بعضهم نفاها لأن هذه الأسماء لم ترد على أنها أسماء بل يدل على فعل أو صفة؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين وبعد...

المنقول عن أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى أنه لا يصح أن نثبت شيئا لله عز وجل على أنه اسم له إلا إذا توفر فيه جمل من الضوابط يسميها أهل السنة والجماعة ضوابط أسماء الله عز وجل وقد ذكرت هذه الضوابط في ألفية في التوحيد وشرحتها هناك فإذا كان السائل يستطيع الوصول إليها فإنه سيسمع فيها إن شاء الله من التفصيل ما لن يسمعه في هذه الفتوى لضيق الوقت. فإذا قيل لك ما ضوابط إثبات أسماء الله عز وجل فقل إن هناك جملا من الضوابط .

منها ثبوت هذا الاسم بالدليل الصحيح. فلا نسمي الله عز وجل إلا بما سمى به نفسه في كتابه أو سماه به نبيه ﷺ في صحيح سنته. فلا يجوز لنا أن نسمي الله باسم لم يدل عليه دليل

فأول ضابط من ضوابط أسماء الله عز وجل:ثبوته بالنص وعلى ذلك قرر أهل السنة والجماعة قاعدة متفق عليها الأصل في أسماء الله عز وجل وصفاته التوقيف على الأدلة

الضابط الثاني:دخول شيء من علامات الاسمية عليه فلا بد أن يميز هذا الاسم بشيء من علامات الاسمية التي نص عليها علماء اللغة التي جمعها الإمام ابن مالك في ألفيته بقوله

بالجر والتنوين والندا وأل   ومسند للاسم تمييز حصل

فمتى ما دخل على هذا الاسم شيء من علامات الاسمية عند العرب وعند أهل السنة والجماعة كدخول أل وكأن يكون مجرورا أو مضافا أو غير ذلك مما ذكرته في هذا البيت.

الضابط الثالث:أن يستقل بانفراده بالمعنى الكمالي لله عز وجل بمعنى أنه لا يفتقر كماله إلى انضمام شيء آخر كاسم الله عز وجل - الله - فإنه بمفرده يدل على المعنى الكمالي التام من غير احتياج إلى شيء آخر أو إلى ضميمة شيء آخر وكاسمه الرحمن؛ الرحيم، الحي، القوي، القادر، فهذه أسماء تدل على كماله عز وجل من غير احتياج إلى ضميمة شيء آخر لكن لو قلنا مثلا الضار فإن كماله لابد وأن يكون مقترنا بقولنا النافع وكذلك القابض فإن كماله مفتقر إلى انضمام الباسط. فمتى ما رأيت الاسم لا يدل على معنى كمالي بانفراده فاعرف أنه مما يطلق على الله عز وجل إطلاق خبر أو إطلاق وصف أو نحو ذلك لكن لا يدخل من جملة الأسماء الحسنى .

الضابط الرابع:صحة التعبيد به. بمعنى أن نقول عبد الله فإذا الله من أسماء الله الحسنى لكن لا يجوز لنا أن نقول عبد يد الله عبد وجه الله فما صح التعبير به فهو من جملة أسمائه .

الضابط الخامس:والأخير صحة الدعاء به كأن تقول يا رحمن يا رحيم يا قوي يا قادر يا قاهر فهذه خمسة ضوابط أعيدها لك مختصرة الأول ثبوت الدليل به الثاني دخول شيء من علامات الاسمية عليه الثالث انفراده بالمعنى الكمالي لله عز وجل من غير احتياج شيء آخر أو إضافة شيء آخر الرابع صحة التعبيد به الخامس صحة الدعاء به لقول الله عز وجل ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها فإذا فهمت هذه الضوابط الخمسة عرفت الشيء الذي يصح أن يطلق على الله عز وجل اسما أو لا... والله أعلم.

f

١٤٠- سُئِلَ الشيخ:سمعت بعض الدعاة يقول إن ابن تيمية- رحمه الله- وبعض المعاصرين من السلف يثبتون الجسم لله عز وجل . وهذا منفي عن الخالق لأن التجسيم لابد أن يترتب على التجزيء وهذا لا يليق بالخالق فهل هذا هو الصحيح بارك الله فيكم؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين وبعد:قد كذب هذا الناقل عن ابن تيمية رحمه الله جزمه بإثبات الجسمية لله عز وجل فإن ابن تيمية لم يثبت الجسم هكذا إثبات إطلاق، وذلك لأن لفظ الجسمية من الألفاظ المجملة التي تحتمل الحق والباطل، والمتقرر في القواعد أن الألفاظ المجملة التي تحتمل الحق والباطل:

لا يجوز إثباتها مطلقًا لأن فيها باطلاً والباطل لا يثبت .

ولا يجوز نفيها مطلقًا لأن فيها حقًا والحق لا ينفي .

وإنما الواجب فيها أن توقف على الاستفصال حتى يتميز حقها من باطلها فيقبل الحق ويرد الباطل .

ومن ذلك لفظ الجسمية إثباتًا ونفيًا عن الله عز وجل:

فأما لفظ الجسم فإننا نتوقف فيه فلا نثبته ولا ننفيه، وأما معناه فإننا نستفصل فيه .

فماذا يريد الإنسان بقوله إن لله جسمًا؟ فإن كان يقصد به ما هو معهود من أجسامنا من هذه الأبعاض والأجزاء التي يفتقر بعضها إلى بعض . فهذه الجسمية بهذا المعنى منتفية عن الله عز وجل لأنها جسمية ناقصة . والله عز وجل منزه عن كل نقص .

وأما إذا كان يقصد بمعنى الجسمية:الذات الكاملة من كل وجه المتصفة بصفات الجلال والجمال والمنعوتة بنعوت الكبرياء والعظمة فهذا نثبته لله عز وجل لأنه معنى حق.

ولكننا لا نطلق على هذا المعنى الحق لفظ«لجسم». فإنه من الألفاظ البدعية التي لم ترد في كتاب الله عز وجل ولا سنة ﷺ ولا على لسان السلف الصالح رضي الله عنهم وأرضاهم . وإنما هذا المعنى الحق في هذا اللفظ نطلق عليه الذات والصفات؛ فنقول أن لله ذاتًا ليست كالذوات؛ ولله عز وجل صفات ليست كالصفات.

وذلك لأن الذات والصفات هو اللفظ الشرعي الذي أطلقه الدليل على الله عز وجل . كما قال النبي ﷺ «لَمْ يَكْذِبْ إِبْرَاهِيمُ صلى لله عليه وسلم إِلَا ثَلَاثَ كَذَبَاتٍ، ثِنْتَانِ مِنْهُنَّ فِي ذَاتِ الله عز وجل»[١] وقال الله عز وجل:﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ﴾ [الروم:٢٧، أي الوصف الأعلى . وفي الصحيحين من حديث عائشة أن النبي ﷺ :لما سأل ذلك الرجل عن سبب تكراره لقل هو الله أحد في كل ركعة من صلاته . فقالَ:لأَنَّهَا صِفَةُ الرَّحْمَنِ، وأَنَا أُحِبُّ أنْ أقْرَأَ بِهَا[٢] فلفظ الذات والصفات هو اللفظ الوارد في الأدلة. فنعبر عن هذا المعنى الحق بالذات والصفات ولا نعبر عنه بالجسم . فمن نسب ابن تيمية إلى إثبات الجسمية لله إثبات إطلاق فقد كذب عليه . وإنما ابن تيمية يقول

---

(١))أخرجه البخاري كتاب الأنبياء باب (واتخذ الله ابراهيم خليلا برقم (٣١٧٩) ومسلم في الفضائل، باب:من فضائل إبراهيم الخليل عليه السلام، رقم: ٢٣٧١

(٢) أخرجه البخاري كتاب التوحيد برقم (٧٣٧٥) و أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب فضل قراءة قل هو الله أحد رقم ٨١٣

في لفظ الجسم كما يقوله أهل السنة والجماعة من أننا نتوقف في لفظه فلا نثبته ولا ننفيه ونستفصل في معناه فإن أريد به الباطل رددناه وإن أريد به الحق قبلناه ولكن لا نطلق على هذا الحق هذا اللفظ البدعي وإنما نطلق عليه الاسم الشرعي لأن التعبير عن المعاني الشرعية بألفاظ النصوص أولى والله أعلم.

f

١٤١- سُئِلَ الشيخ عن:معنى قول الإمام الطحاوي -رحمه الله- لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين وبعد:هذا من الإطلاقات في العقيدة الطحاوية التي لم يقرها أهل السنة والجماعة للإمام الطحاوي- رحمه الله- وإنما الواجب علينا أن نثبت علو الله عز وجل على كل شيء . علوًا لائقًا بجلاله وعظمته من غير الدخول في نفي شيء لم يأتي الدليل بنفيه ولا بإثبات شيء يأتي الدليل بإثباته .

فإن الله عز وجل قد أثبت لنفسه أنه العلي اسمًا وذو العلو المطلق المتناهي صفة . فقال الله عز وجل ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾[فاطر:١٠] وقال الله عز وجل:﴿ أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾ [الملك:١٦] وقال عز وجل:﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى:١]

وقال الله عز وجل:﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة:٢٥٥] وقال الله تبارك وتعالى:﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ [الرعد:٩] وقال النبي ﷺ للجارية:((أين الله؟

قالَت:في السَّماءِ قالَ:مَن أنا؟ قالت:أنتَ رسولُ اللَّهِ قالَ:أعتِقها فإنَّها مُؤْمِنَةٌ)).[(١)]

وقد ثبتت هذه الصفة بنحو من ألف دليل من الكتاب والسنة كما ذكر ذلك الإمام العلامة ابن القيم في كتابه العظيم الواسع المفيد الكبير . اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة الجهمية. وكذلك

ذكره غيره . وأما أن ننفي عن هذا العلو شيئًا لم يأتي الدليل بنفيه كما وقع فيه الطحاوي رحمه الله فإن هذا مرفوض عقيدة وشرعًا. وكذلك أن نثبت لهذا العلو ما لم يأتي الدليل بإثباته في الكتاب والسنة فإنه مرفوض شرعًا وإنما الواجب على المسلم أن يثبت لله عز وجل العلو المطلق المتناهي على جميع خلقه من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل لأن الله:﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[الشورى:١١] والله أعلم .

f

١٤٢- سُئِلَ الشيخ عن:حكم إضافة صفة الخلق للمخلوق بمعنى الصُّنع كما في قوله تعالى:إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا (العنكبوت ١٧] أو كقول بعض الشّركات نخلق وظائف؟

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله ربّ العالمين وبعد، الخلق ينقسم إلى معنيين إلى خلق بمعنى الإيجاد، وإلى خلق بمعنى الصّنع والتّصوير، فأمّا الخلق بمعنى الإيجاد من العدم فهو من خصائص الله عز وجل، فلا يستطيع الإنسان أن يُوجد شيئًا معدومًا، أي لم يكن شيئًا مذكورًا من قبل ثم يوجد بعد وصفه بالعدم، هذا من الخلق الذي لا يوصف به إلا الله عزّ وجل وهو الخلق المنفي

(١) رواه مسلم باب تحريم الكلام في الصلاة برقم (٥٣٧)

عن غيره في قول الله عز وجل:﴿يَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ فَأَنَّىٰ تُؤۡفَكُونَ﴾ [فاطر:٣] وكذلك ايضا ﴿اللَّهُ خالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾. [الزمر ٦٢]، وأما المعنى الثّاني للخلق فهو النّقل والتصوير كأن يأتي الإنسان إلى الخشب فيصوّره إلى باب فهذا التّصوير يطلق عليه في لغة العرب بأنّه خلق وهو الخلق المذكور في قول الله عز وجل:﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون:١٤] أي أحسن المُصوّرين وعلى ذلك قوله:﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ [العنكبوت ١٧]أي تُصوّرون بأيديكم إفكًا وزورًا وبهتانًا لأنهم كانوا يعمدون إلى الأحجار المخلوقة أصالةً ثمّ يصيغونها على شكل أوثان وأصنام فهذا خلق بمعنى التّصوير، والله أعلم.

f

١٤٣- سُئِلَ الشيخ عن:الفرق بين خلق الله وخلق المخلوق و إنشاء الله و إنشاء المخلوق و إيجاد الله و إيجاد المخلوق؟ وما حكم قول كلمات مثل قول (خلق مشكلة) أو نحوه؟ وهل يصح وصف المخلوق بأنه أوجد شيئا من العدم؟

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله رب العالمين وبعد، المتقرر في القواعد أن الاتفاق في الأسماء لا يستلزم الاتفاق في المسميات، فقد يطلق على الله شيء من الصفات تطلق بعينها على المخلوق ولكن ليس الموصوف كالموصوف، وليست الصفة كالصفة، لأن الله :﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١﴾ [الشورى:١١] فإذا فهمت هذه القاعدة العظيمة وهي أن الاتفاق في

الاسمين لا يستلزم الاتفاق في المسميين، فحينئذ نزلف إلى الإجابة عما ذكرته ونجعله تفريعا على هذه القاعدة، منها هل يوصف المخلوق بأنه خالق؟ الجواب:نعم، ولكن الخلق الذي ينسب إلى المخلوق إنما هو خلق التصوير وليس خلق الإنشاء من عدم، فلا يوصف بخلق الإنشاء من عدم إلا الله، وهو المقصود بقول الله ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ فَأَنَّىٰ تُؤۡفَكُونَ ﴾ [فاطر:٣] فالمقصود بالخلق هنا إنما هو الإنشاء من عدم بمعنى أن يكون الشيء معدوما ثم يوجده الله فإيجاد شيء من عدم يسمى خلقا وهذا من خصائص الله، وأما قلب الشيء من صورة إلى صورة فإنه يسمى خلقا على اصطلاح القرآن في قول الله ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ ١٤﴾ [المؤمنون:١٤] أي المصورين، فالخلق الذي ينسب إلى المخلوق إنما هو خلق التصوير فيأتي مثلا إلى الشجرة ويصورها إلى خشبة ويأتي إلى الخشبة ويصورها إلى باب وهكذا، فالمخلوق لا يستطيع أن يخلق الشيء من عدم وإنما يأتي إلى الشيء الموجود فيغير صورته من صورة إلى صورة فيأتي المخلوق إلى الحديد ثم يصيغه على هيئة سيارة ويأتي مثلا إلى الرمل ويصيغه على هيئة زجاج أو ورق أو نحو ذلك، وأما أن يوجد شيء من عدم فلا، فإذا قيل لك هل المخلوق يوصف بأنه يخلق؟ الجواب:نعم، ولكن يخلق بمعنى يغير الشيء من صورة إلى صورة وأما الخلق الذي اختص الله به فإنه خلق الإيجاد من عدم، وقل هذا في الفرع الثاني وهو الإنشاء هل المخلوق يوصف بأنه ينشيء؟ الجواب:نعم ينشئ صورة من صورة، فهو أنشأ الباب من الخشب وأنشأ الخشب من الشجرة وأنشأ القلم من الخشب وأنشأ الورق من الرمل مثلا ونحو ذلك، فالإنشاء التصويري أي نقل شيء من صورة إلى صورة هذا يوصف به المخلوق، وأما إنشاء الشيء من عدم فإنه من خصائص الله .

وقل مثل ذلك أيضا في الفرع الثالث وهو الإيجاد، هل المخلوق يوصف بأنه يوجد شيء؟ الجواب:نعم، ولكن يوجده من صورة إلى صورة، فقد أوجد النجار باب الخشب من الخشب وأوجد النجار الخشب من الشجرة،

فالخلق التصويري والإنشاء التصويري والإيجاد التصويري هذا يوصف به المخلوق ولا بأس، وأما الخلق العدمي والإنشاء العدمي يعني من عدم والإيجاد العدمي هذا من خصائص الله .،

وبناء على ذلك نجيب عليك في آخر سؤال سألته وهو ما الحكم فيما لو وصفنا المخلوق بأنه ينشئ الشيء من عدم؟ فنقول هذا من باب إشراك المخلوق في شيء من مقتضيات ربوبية الله فإنه لا يخلق من عدم إلا الله ولا ينشئ من عدم إلا الله ولا يوجد من عدم إلا الله، والله أعلم.

f

١٤٤- سُئِلَ الشيخ:أحسن الله إليكم لدي سؤال بخصوص آخر درس حضرته لكم في العقيدة كان عن إثبات ونفي الصفات التي لم ترد في النص،

الشيخ:صحيح.

هذا الفعل كيف نطلقه على الله بدون نص صريح فيه؟ أي كيف أننا نصف الله سبحانه وتعالى بشيء لم يرد فيه نص؟

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله رب العالمين وبعد، الصفات باعتبار إثباتها ونفيها عن الله لا تخرج عن ثلاثة أقسام،

(١)صفات أثبتها الدليل فنحن نثبتها لله من غير تحريف ولا تعطيل ولا

تكييف ولا تمثيل، لأن الله:﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١١﴾ [الشورى:١١] وسؤالك ليس عن هذا القسم،

(٢) صفات ثبت في الأدلة نفيها عن الله فالواجب علينا فيها أمران، أن ننفيها وأن نثبت كمال الضد لله، وهذا ليس سؤالك عنه،

(٣) ما لم يرد فيه دليل بخصوصه وهذا القسم لا نعلم عن أحد من أهل السنة تكلم فيه أبدا وإنما بُلينا بالمبتدعة الذين يتكلمون فيه، فالمبتدعة هم الذين يصفون الله بصفات لا نجد في الأدلة نفيها ولا نجد في الأدلة إثباتها، فحينئذ لابد أن نتعرف على الطريقة في كيفية التعامل مع هذه الصفات التي يتفوه بها المبتدعة ويبتلون المسلمين بها كلفظ» الجسم «فيقول المبتدع لله جسم أو ليس له جسم ويقول المبتدع الله في «مكان» أو ليس في مكان، ويقول المبتدع الله في «حيز» أو ليس في حيز، ويقول المبتدع هل الله في «جهة» أو ليس في جهة، فإن لفظ (الحيز والمكان والجهة) هذه لم يتكلم بها أهل السنة حتى تسألنا كيف تثبتون لله صفات لم ترد في الكتاب والسنة وإنما نحن جعلناها قسما حتى نُعرف المسلمين كيف يتعاملون مع ما يتفوه به أهل البدع من الصفات التي ليس عليها دليل بخصوصه، فإن القسم الثالث هذا لم نبتدئه نحن بارك الله فيك، وإنما جعلناه كالرد على المبتدعة الذين يصفون الله بصفات لا دليل عليها في اثباتها أو نفيها فإذا قال لك المبتدع هل الله في مكان؟ فتقول أن لفظ (المكان) لا أثبته ولا أنفيه وأستفصل في معناه فإن أريد به الحق قبلته وإن أريد به الباطل رددته، ولكن حتى و إن أريد به الحق فأننا لا نطلق المكان على الله وإنما نقول الله قد استوى على عرشه فنستبدل اللفظ البدعي باللفظ الشرعي،

وإذا قال لنا هل الله في جهة؟ فنقول أما لفظ (الجهة) فلا نثبته ولا ننفيه وأما

معناه فنستفصل فيه، فإن أريد به الحق قبلناه وإن أريد به الباطل رددناه، والحق الذي فيه لا نسميه جهة لأن لفظ الجهة من الألفاظ البدعية التي ليس في الكتاب ولا في السنة نفيها ولا إثباتها، و إنما نسميه بالاسم الشرعي ونقول الله في العلو، لا نقول الله في جهة، نقول الله في العلو، وهكذا في لفظ (الجسم والحيز) على حسب ما درستموه في الدورة، لكن من باب إجابة سؤالك أننا لم نضف هذا القسم من عند أنفسنا وإنما أضفناه من باب الرد على أهل البدع الذين يصفون الله بما لا دليل عليه، وأما أصول الأقسام فهي:القسم الاول وهو فيما أثبته النص، والقسم الثاني وهو فيما نفاه النص، وأما ما لم يرد النص بنفيه ولا إثباته فهذا اضطررنا إلى زيادته من باب الرد على أهل البدع فقط فانتبه لهذا، والله أعلم.

f

١٤٥- سُئِلَ الشيخ:هل الله -عز وجل- يعجب؟ وإن كان الجواب نعم:فهل نعرف كيف ذلك؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين وبعد، المتقرر في القواعد «أننا نعلم معاني صفات الله عز وجل ونكل كيفياتها إلى الله عز وجل»، فلا يجوز للإنسان أن يسأل عن كيفية شيء من صفات الله تبارك وتعالى سواء الصفة التي سأل عنها السائل أو غيرها من الصفات، فالواجب علينا في باب أسماء الله وصفاته أن نثبت لله عز وجل ما أثبته لنفسه في كتابه أو أثبته له نبيه ﷺ في صحيح سنته من الأسماء والصفات من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل، هذا هو الواجب علينا تجاه أسماء الله وصفاته، وهو

إثباتها إثباتا بلا تمثيل وتنزيه الله - عز وجل- تنزيها بلا تعطيل، وأما الصفة التي سألت عنها وهي صفة العجب فقد أجمع أهل السنة والجماعة على إثبات صفة العجب لله عز وجل وذلك لما في بعض القراءات من قول الله عز وجل ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴿١٢﴾﴾ [الصافات:١٢] بضم التاء وهي قراءة سمعية صحيحة، وكذلك أيضا قول النبي ﷺ ((إِنَّ اللَّهَ لَيَعْجَبُ مِنَ الشَّابِّ لَيْسَتْ لَهُ صَبْوَةٌ))[١] أو كما قال ﷺ . وكذلك يعني أحاديث كثيرة متعددة وهي وإن كانت من أحاديث الآحاد إلا أن أهل السنة يعتمدون حديث الآحاد الصحيح في مسائل الاعتقاد، وبناء على ذلك فنقول لله عجب لائق بجلاله وعظمته ليس كعجب المخلوقين في كيفيته ونكل كيفيته إلى الله تبارك وتعالى والله أعلم.

f

١٤٦- سُئِلَ الشيخ عن:ضوابط استنباط أسماء الله وصفاته؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين وبعد لقد ذكرت جملا من الضوابط في هذه المسألة في ألفية التوحيد وقد ذكر أهل العلم رحمهم الله لمعرفة الأسماء الحسنى ضوابط منها:

الضابط الأول:ورود الدليل كتابا وسنة بإثبات التسمية بهذا الاسم لله عز وجل وذلك لأن المتقرر في القواعد أن أسماء الله غيبية وما كان غيبيا فيكون توقيفي على النص فلا يجوز لنا أن نسمي الله عز وجل إلا بما سمي به نفسه في كتابه الكريم أو سماه به نبيه ﷺ في صحيح سنته هذا أول ضابط وأعظم ضابط

(١) أخرجه أحمد (١٧٣٧١) وحسنه شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند .

على الإطلاق وهو ورود هذا الاسم في الكتاب أو صحيح السنة .

الضابط الثاني:أن يتضمن شيئا من علامات الاسمية المقررة في لغة العرب كما ذكر الإمام ابن مالك .

بالجر والتنوين والندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل

فإذا وجدت علامة من علامات هذه الاسمية مقرونة بشيء من أسماء الله عز وجل فإننا نعلم أنه اطلاق تسمية فإذن أول ذلك ثبوته في الوحي والأمر الثاني تضمنه شيئا من علامات الاسمية المقررة في لغة العرب .

الأمر الثالث:صحة التعبيد به كقولنا عبد الله وعبد الرحمن ولكن لا يجوز لنا أن نقول عبد سمع الله عبد بصر الله فإذا صح التعبيد به فإنه يعتبر من جملة الأسماء .

الضابط الرابع:صحة ندائه بياء النداء كان نقول يا رحيم يا الله فنعرف أن الله من أسمائه لصحة ندائه بياء النداء ونعرف أن الرحمن من أسمائه لصحة نداءه بياء النداء لكن لا يحل لنا أن نقول يا سمع الله يا وجه الله يا نزول الله كما قرر ذلك أهل السنة بإجماعهم بأن دعاء الصفة كفر فما صح دعاؤه ونداؤه بياء النداء فيعتبر اسما وما لا فصفة

الضابط الخامس:وتذكرت ضابطا آخر قد قرره جمع من أهل العلم وهو أن يستقل بمفرده بالكمال المطلق بمعنى أن يدل على كمال مطلق غير مقرون كماله أو مفتقر كماله إلى معنى أخر كالرحمن فإنه يدل على معنى مطلق غير مفتقر هذا الكمال إلى دلالة شيء أخر لكن ليس من أسمائه النافع لأن كمال النافع لا يتصور إلا باقتران الضار وليس من أسمائه المحيي لأن المحي لا يتصور كماله

إلا بقولنا المميت و هكذا فكل شيء أطلق على الله عز وجل يفتقر كماله إلى انضمام شيء آخر فلا يعتبر من جملة الأسماء فالنافع والضار ليس من أسمائه في الأصح والقابض الباسط ليست من جملة أسمائه في الأصح والمحيي المميت ليست من جملة أسمائه في الأصح لأن معانيها الكمالية تفتقر فيها إلى انضمام غيرها والله أعلم.

f

١٤٧- سُئِلَ الشيخ عن:ضابط معرفة الأسماء الخاصة بالله سبحانه وتعالى؟.

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله رب العالمين وبعد .

الفيصل في ذلك ما نصّ عليه أهل السنة والجماعة، وما ضربوا به أمثلةً، فالذي لا يصح إطلاقه إلا على الله عز وجل هذا من الأسماء الخاصة، كاسمه «الله»، واسمه «الرب» إذا ورد مُعرّفاً بالألف واللام غير مضافٍ لشيء، فمثل هذه الأسماء لا يصح اطلقها إلا على الله عز وجل، وكذلك لفظ «السيد» إذا ورد مطلقًا عن الإضافة مع تعريفه بالألف واللام، وكذلك «الرحمن» فإن مثل هذه الأسماء يُمثل بها أهل السنة والجماعة على الأسماء التي لا يجوز إطلاقها إلا على الله عز وجل، وهي غالباً لا تكون من الأسماء المشتركة، فإن من الأسماء ما يكون يُطلق على الله عز وجل ويصح إطلاقه على المخلوق، وليس هناك ما يتنافى عَقَدياً إذا أطلقناه على المخلوق، كاسم الله عز وجل الكريم، والعزيز، والقوي، فإنها إذا أُطلقت على المخلوق بشروطها المقررة عند أهل السنة والجماعة، فإنه ليس ثمة خللٌ عقديٌّ، يوجبه ذلك، ولكن لو أطلقنا اسما من

أسماء الله الخاصة به سبحانه على أحد المخلوقين، فإن هذا الإطلاق يوجب خللاً عقدياً، لو أطلقنا اسم الرب على أحد المخلوقين معرفاً بالألف واللام غير مضاف لأوجب ذلك الدخول في فسادٍ عقدي، فإذا كان إطلاق اسم ما من اسمائه تعالى على أحد من الخلق يسبب خللا في العقيدة، فإنه لا يجوز إطلاقه على المخلوق، ويكون من جملة الأسماء الخاصة بالله تبارك وتعالى، وعلى كل حال فالفيصل في ذلك هو ما نص عليه أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى، والله أعلم.

وإذا كنت تريد الضابط فما ذكرته لك كافٍ، وهي أن إطلاق هذا إذا كان يوجب فساداً عقدياً فإنه لا يجوز إطلاقه على المخلوق، فلو قلنا بأن المخلوق عزيزٌ، لما أوجب ذلك فساداً عقدياً، إذ من المخلوقين من يكون عزيزاً، وإذا قلنا بأن المخلوق كريمٌ فإن هذا لا يوجب فساداً عقدياً، فلا بأس بمثل هذه الإطلاقات التي لا تُدخلنا في فسادٍ عقدي، ولكن لو أننا قلنا أن المخلوق هو الله، أطلقنا عليه اسم الله، هذا يدخلنا في فسادٍ عقدي عظيم، لو أطلقنا على المخلوق الرب، هذا يدخلنا في فسادٍ عظيم، لو أطلقنا على المخلوق الرحمن أو رب العالمين، أيضاً هذا يدخلنا في فسادٍ عظيم، فإذا كان إطلاق هذا على المخلوق يوجب فساداً عقدياً فلا يجوز، وإذا كان لا يوجب فساداً عقدياً أي أن مثله يطلق على المخلوق عادةً فإنه لا حرج فيه إن شاء الله، والله أعلم.

f

١٤٨- سُئِلَ الشيخ:ما معنى أن أسماء الله توقيفية؟ وهل يجوز اشتقاق الأسماء من الصفات؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين وبعد . المتقرر عند العلماء أنَّ ما كان مِن باب الغيب فإنهُ توقيفيٌّ، لا مدخلَ للعقولِ، ولا للاجتهاد، ولا للاستحسان أو الشهواتِ فيه، ومِن جملةِ أبواب الغيب أسماء الله -عز وجل- فإنها مِن الغيب، ولذلك بناها العلماء على التوقيف، وقولهم التوقيف يعني على ثبوت الأدلة، فلا نُسمي الله -عز وجل- إلا بما سمى به نفسهُ في كتابِهِ، أو سماهُ به نبيهُ ﷺ في صحيح سنتهِ، ولا نصِفُ الله -عز وجل- إلا بما وصف به نفسهُ في كتابِهِ، أو وصفهُ به نبيه ﷺ في صحيح سنته من غير تحريفٍ، ولا تكييف، ومِن غير تعطيلٍ، ولا تمثيل؛ لأن الله -عز وجل- ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[الشورى:١١] سبحانه وتعالى، فلا يجوز أن نُطلق على الله -عز وجل- أي اسم مِن الأسماء، إلا وعلى ذلك الإطلاق دليلٌ مِن الشرع، فنحن نسميه الرحمن لثبوت الدليل، لكن لا نسميه القديم لعدم ثبوت الدليل، ونحن نسميه بالقدير لوجود الدليل، ولكن لا نسميه بالناصر لعدم وجود الدليل، وكذلك نحن نسميه بالحي لثبوت الدليل، ولكن لا نسميه بالساتر لعدم وجود الدليل، وكذلك نحن نسميه بالسميع البصير، ولكن لا نسميه بالرشيد كما هو مشهورٌ عند بعض الناس، لماذا؟ لعدم وجود الدليل، فإذاً لا يجوزُ أن نُطلقَ على الله -عز وجل-أي اسم مِن الأسماء إلا وعلى ذلك الإطلاق دليلٌ مِن الشرع، وهذا هو الذي يقصدهُ أهل السنة لما قالوا أسماء الله مبنيةٌ على التوقيف، يعني على ثبوت دليل الشرع، وأما الشقُ الثاني مِن السؤال، وهو هل نشتقُ مِن صفات الله -عز وجل- أسماء له؟ الجواب:المتقررُ في قواعد أهل السنةِ والجماعة أن كل اسم مِن أسماء الله فيشتق لله منه صفةً مِن صفات كماله، ونعتاً مِن نعوت جماله وجلاله، ولكن لا عكسَ، يعني ليس كل صفةٍ لله نشتقُ له منها اسما، بل كل اسم له نشتق منهُ صفة، فالعزيزُ اسمه

ونشتق منه صفة العزة، والرحيم اسمهُ ونشتق منهُ صفة الرحمة، والحيُّ اسمهُ ونشتق منهُ صفة الحياة وهكذا، ولكن ليس كل صفةٍ لله –عز وجل– نشتق له منها اسما، فمثلاً مِن صفاتهِ الكلام، فلا يجوزُ أن نشتق له منها اسما ونطلقُ عليه المتكلم اسما، وكذلك مِن صفاته المجيء والإتيان يوم القيامة، فلا يجوز أن نسميه بالجائي والآتي، وكذلك مِن صفاته النزول إلى السماء الدنيا في ثُلثُ الليل الأخر، فلا يجوز أن نشتق لهُ اسما مِن هذه الصفة النازل، وعليه فكل اسم ففيه صفة، وليس كل صفةٍ يُشتق منها اسما؛ لأن باب الصفات أوسع مِن باب الأسماء والله أعلم.

f

١٤٩- سُئِلَ الشيخ: هل الأسماء المضافة داخلة في أسماء الله الحسنى مثل جامع الناس أو نور السماوات والأرض أو ذو الجلال والإكرام وغيرها؟

فأجاب –عفا الله عنه –: الحمد لله رب العلمين وبعد.

هذه من المسائل التي اختلف فيها أهل السنة والجماعة، فالخلاف فيها دائر بين مذهب أهل الحق، فمنهم من اشترط في إطلاق الأسمية على الله عز وجل أن يكون بمفرده يتضمن معنىً كمالياً غير مفتقر كماله إلى معنىً آخر أو إلى إضافة لفظ آخر ولذلك أخرجوا اسم النافع أن يكون اسما لله عز وجل لأن كماليته بانضمام اسم الضار،

ومن أهل السنة من لم يشترط هذا الشرط، والأقرب عندي إن شاء الله هو ما قاله أصحاب القول الأول .من أن الاسم لا يثبت كونه اسما لله عز وجل إلا إذا كان بمفرده يتضمن معنى كماليا غير مفتقر في كماله إلى إضافة لفظ آخر

وبناءً على ذلك فالنافع ليس من أسماء الله وإنما من جملة ما يخبر به عن فعل من أفعاله عز وجل والضار ليس من أسماء الله عز وجل وإنما هو من جملة ما يخبر به عن فعل من أفعال الله عز وجل والباسط في الأصح ليس من أسماء الله عز وجل وإنما هو مما يخبر به عن فعل من أفعاله تبارك وتعالى، والقابض ليس من أسماء الله عز وجل في الأصح وإنما هو من جملة ما يخبر به عن الله عز وجل، لأن هذه الألفاظ لا تثبت كمالیتها بمفردها، بل لا بد أن ينضم إليها معنى آخر والله أعلم .

f

١٥٠- سُئِلَ الشيخ:هل الصحيح الستَّار أم السِتِّير وهل أحدهما اسم من أسماء الله الحسنى؟

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله في الحديث قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ:(إِنَّ اللهَ حَيِيٌّ سِتِّيرٌ)[١] فالستير هي التي تجرى مجرى الاسماء وأما ستار فهي من جملة ما يخبر عن الله عز وجل به كما قال النبي ﷺ (وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) [٢] فالله هو الستير اسما والستار وصفا والله أعلم.

١٥١- سُئِلَ الشيخ:ما حكم قول «يا ساتر» وإطلاق الساتر على الله تعالى؟

---

(١) أخرجه أحمد برقم (١٧٩٧٠) و أبو داود برقم ٤٠١٢ والنسائي (٤٠٦) وصححه النووي في خلاصة الأحكام برقم٥١٤ وصححه الألباني في الارواء (٢٣٣٥)

(٢) أخرجه البخاري بَابٌ:لَا يَظْلِمُ المُسْلِمُ المُسْلِمَ وَلَا يُسْلِمُهُ برقم (٢٤٤٢) أخرجه مسلم في البر والصلة والآداب باب تحريم الظلم رقم ٢٥٨٠.

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين وبعد:لا بد أن تعلم أن ما يطلق على الله تعالى ثلاثة أقسام:-

١- إطلاق أسماء، ومبناه على التوقيف على النصوص.

٢- إطلاق أوصاف، وهذا كذلك مبناه على التوقيف.

٣- إطلاق أخبار، فهذا ليس مبناه على التوقيف بل مبناه على صحة إطلاق ذلك الخبر على الله تعالى.

فإطلاق الساتر على الله تعالى إن كان يراد به إطلاق اسم فهو ممنوع ؛ لعدم الدليل الدال على أن من أسمائه الساتر، وإن كان يراد به إطلاق وصف فهو ممنوع لعدم الدليل، وإن كان من باب إطلاق الخبر عن فعل من أفعال الله تعالى فلا بأس به، فيقال» يا ساتر «من باب الخبر لا من باب الاسم ولا الوصف. وفي الحديث ((وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)) [1]فهذا من باب الخبر عن فعل من أفعال الله، والمتقرر في قواعد أهل السنة أن كل اسم فيشتق منه صفة ولا عكس، وكل صفة فيشتق منها خبر ولا عكس، ويكفيك من ذلك اسمه الستير، والله أعلم.

f

١٥٢- سُئِلَ الشيخ:هل الأعز من اسماء الله الحسنى؟ بناء على حديث ابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم أنهما كانا يقولان بين الصفا والمروة

---

(١) أخرجه البخاري بَابٌ:لَا يَظْلِمُ الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمَ وَلَا يُسْلِمُهُ برقم (٢٤٤٢) أخرجه مسلم في البر والصلة والآداب باب تحريم الظلم رقم ٢٥٨٠.

((ربِّ اغفرْ وارْحَمْ، وتجاوزْ عمَّا تَعْلَمُ؛ إنَّك أنتَ الأعزُّ الأكْرَمُ))[١] فهل يعتبر هذا دليلا؟

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله رب العالمين وبعد:

- الأعز- هو من جملة ما يخبر به عن الله عز وجل- والأكرم- هو من جملة ما يخبر به عن الله عز وجل والمتقرر في القواعد عند أهل السنة والجماعة أن باب الأخبار أوسع من باب الصفات وأن باب الصفات أوسع من باب الأسماء فيجوز صفة ما لا يجوز اسما، ويجوز خبرا ما لا يجوز صفة، فمثل هذه الأخبار التي تنسب إلى الله عز وجل غن كانت صحيحة في ذاتها فتطلق على الله عز وجل إطلاق إخبار والمتقرر في القواعد (أن إطلاق الخبر على الله ليس توقيفيا على ثبوت النص بخصوصه وإنما هو توقيفيا على صحة إطلاق ذلك الخبر على الله تبارك وتعالى) فإطلاق الأعز الأكرم على الله عز وجل إنما هو من باب إطلاق الإخبار لا من باب إطلاق الأسماء والله أعلم.

f

١٥٣- سُئِلَ الشيخ عن:معنى الرحمن الرحيم؟.

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله رب العالمين وبعد،

---

(١)أخرجه ابنُ أبي شيبة (١٥٨٠٧)، والطبراني في ((الدعاء)) (٨٧٠)، والبيهقي (٩٦٢٠) موقوفًا و صححه الألباني في ((حجة النبي)) (١٢٠) وصحح إسناده ابن تيمية في ((شرح العمدة - المناسك)) (٤٦١/٢)، والعراقي في ((تخريج الإحياء)) (٤٢٤/١)، وابن حجر كما في ((الفتوحات الربانية)) لابن علان (٤٠١/٤)..

أي ذو الرحمة العامة والخاصة، فالرحمة في اسم الله الرحمن هي الرحمة العامة التي تشمل كل شيء ويدل عليها قول الله عز وجل ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾[غافر - ٧] وأما الرحمة في اسم الله الرحيم فهي الرحمة الخاصة، فإذا قيل لك هل الرحمة صفة عامة أو خاصة؟ فقل أما الرحمة في اسم الله الرحمن فهي الرحمة العامة التي تشمل كل أحد، وأما الرحمة في اسم الله الرحيم فهي الرحمة الخاصة، ولذلك قال ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾[طه - ٥] لأن الله قد استوى على خلقه وفيهم البر والفاجر والمؤمن والكافر فناسب لهم اسم الرحمن الذي يشملهم برحمته من غير تفريق، ولكن قال ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾[الأحزاب - ٤٣] ولم يقل بالمؤمنين رحمان لأن المؤمنين يصلهم من الله رحمته الخاصة، فالمؤمنون مرحومون بالرحمة العامة التي يتضمنها اسم الله الرحمن، وبالرحمة الخاص التي يتضمنها اسم الله الرحيم، وأما الكفار فإنهم مرحومون بالرحمة العامة التي يتضمنها اسم الرحمن، والله أعلم.

f

١٥٤- سُئِلَ الشيخ:هل يُقال أن الله واسعٌ في صفاته وأفعاله وذاته وأسمائه؟

فأجاب -عفا الله عنه-:الحمد لله رب العالمين وبعد .

نعم، من أسمائه عز وجل (الواسع) كما قال الله عز وجل:﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾[البقرة:١١٥]، وقد أثبت الله عز وجل أن من أسمائه (الواسع) في جمل من آيات الكتاب الحكيم، فهو واسع في ذاته وواسع في نعوته وصفات كماله عز وجل، فهو واسع في عطائه، وواسع في سخائه، وواسع في بذله وإحسانه،

وواسع عز وجل في رحمته، وواسع عز وجل في مغفرته، وواسع في كل ما يتعلق بصفاته ونعوت جماله وكبريائه وجلاله عز وجل.

فكل اسم من أسماء الله عز وجل فإنه يتضمن صفة من صفات كماله، فالواسع من جملة أسمائه ويتضمن صفة من صفات كماله، فالواسع من جملة أسمائه، ويتضمن صفة السعة المطلقة في كل ما يتعلق به -تبارك وتعالى-.

فهو واسع في عطائه، وواسع في رحمته، وواسع في مغفرته، وواسع في بذله تبارك وتعالى، فيمين الله تبارك وتعالى سحاء الليل والنهار لا يغضيها نفقة، ونسأله عز وجل أن يتغمدنا في واسع رحمته وواسع مغفرته، وأن يمن علينا بواسع رزقه وفضله وعطائه، فهو الواسع اسما والواسع صفة تبارك وتعالى. والله أعلم.

f

١٥٥- سُئِلَ الشيخ عن: حكم قول (يا ستار) وهل هذا القول من الاستعانة، وهل هو من أسماء الله الحسنى؟

فأجاب -عفا الله عنه-: الحمد لله رب العالمين وبعد،

المتقرر في القواعد عند أهل السنة والجماعة أن باب الصفات أوسع من باب الإخبار، وباب الإخبار أوسع من باب الصفات، والمتقرر في القواعد عند أهل السنة والجماعة أن باب الأسماء توقيفي على النص، وأن باب الصفات توقيفي على النص، وأما باب الإخبار فليس توقيفيا على النص وإنما هو توقيفي على صحة إطلاق ذلك الخبر على الله عز وجل، وبناء على ذلك فإنه يصح خبرا

عن الله عز وجل ما لا يصح صفة ولا اسما، فإطلاق (الساتر) على الله عز وجل يقبله أهل السنة من باب إطلاق الأخبار، فالله عز وجل يطلق عليه (الساتر) من باب الأخبار، ويطلق عليه (الستار) من باب الأخبار، ولكن يطلق عليه (الستير) من باب الأسماء والصفات، فإذا أطلقت (الساتر) على الله إطلاق خبر فلا بأس عليك ولا حرج، فنحن لا نمنع هذا الإطلاق مطلقا ولا نجيزه مطلقا وإنما نفصل فيه، فإن أطلق (الساتر) إطلاق أسماء فنمنعه، وإن أطلق (الساتر) إطلاق أخبار عن فعل من أفعال الله فنقبله ونجيزه، وأضرب لك أمثلة حتى يتضح لك التفريق بين إطلاق الأسماء والصفات وبين إطلاق الأخبار، فنقول مثلا (الشيء) يطلق على الله خبرا لا اسما ولا صفة، و (الدهر) يطلق على الله خبرا لا اسما ولا صفة، و (القديم) يطلق على الله خبرا لا اسما ولا صفة، و (الأزلي الأبدي) يطلقان على الله خبرا لا اسما ولا صفة، و (الزارع) يطلق على الله خبرا لا اسما ولا صفة، والخلاصة من ذلك أن (الساتر) يقبل في باب الأخبار ولا يقبل في باب الأسماء، والله أعلم.

f

١٥٦- سُئِلَ الشيخ: عن قول الله تعالى ﴿وَٱللَّهُ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ١١﴾ [آل عمران:١١] وقول الله تعالى ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ٢ ﴾ [المائدة:٢] وقوله تعالى ﴿ قَالَ عَذَابِيٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنۡ أَشَآءُۖ وَرَحۡمَتِي وَسِعَتۡ كُلَّ شَيۡءٖۚ﴾ [الأعراف:١٥٦] السؤال أحسن الله إليكم هل يصح الاستدلال بهذه الآيات على أن العقاب والعذاب صفتين لله أي من صفاته الفعلية؟ أم أنها آثار لصفة الغضب؟ أم أنها من باب الإخبار؟؟

فأجاب -عفا الله عنه-: الحمد لله رب العالمين وبعد...

اَلْمُتَقَرِّرُ فِي اَلْقَوَاعِدِ أَنَّ مَا يُطْلَقُ عَلَى اَللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - إِمَّا أَنْ يَكُونَ اِسْمًا أَوْ صِفَةً أَوْ خَبَرًا وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُ أَهْلِ اَلسُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ رَحِمَهُمْ اَللَّهُ تَعَالَى أَنَّ بَابَ اَلصِّفَاتِ أَوْسَع مِنْ بَابِ اَلْأَسْمَاءِ وَبَابِ اَلْإِخْبَارِ أَوْسَعَ مِنْ بَابِ اَلصِّفَاتِ فَيَصِحُّ صِفَةً مَا لَا يَصِحُّ اِسْمًا وَيَصِحُّ خَبَرًا مَا لَا يَصِحُّ صِفَةً وَالْمُتَقَرِّرُ فِي اَلْقَوَاعِدِ (أَنَّ بَابَ اَلْأَسْمَاءِ مَبْنِيٌّ عَلَى اَلتَّوْقِيفِ وَأَنَّ بَابَ اَلصِّفَاتِ مَبْنِيٌّ عَلَى اَلتَّوْقِيفِ وَأَنَّ بَابَ اَلْإِخْبَارِ تَوْقِيفِيٌّ عَلَى صِحَّةِ إِطْلَاقِ ذَلِكَ اَلْخَبَرِ عَلَى اَللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ) فَالَّذِي يُطْلَق عَلَى اَللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لَيْسَ هُوَ اَلْعِقَابُ وَإِنَّمَا شِدَّةُ اَلْعِقَابِ وَسُرْعَةِ اَلْحِسَابِ فَاَللَّهُ شَدِيدُ اَلْعِقَابِ سريع اَلْحِسَابِ وَهَذَا يُؤْخَذُ مِنْهُ خَبَرَ فَنُخْبِر عَنْ اَللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِأَنَّهُ شَدِيدُ اَلْعِقَابِ وَلَكِنْ لَا نُسَمِّيهُ بِالشَّدِيدِ وَنُخْبِر عَنْ اَللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِأَنَّهُ سَرِيعُ اَلْحِسَابِ وَلَكِنْ لَا نُسَمِّيهُ بِالسَّرِيع فَهَذِهِ اَلْإِطْلَاقَاتُ هِيَ فِي دَائِرَةِ اَلْإِخْبَارِ وَلَيْسَ كُلُّ خَبَرٍ يَصِحُّ أَنْ يُشْتَقَّ مِنْهُ اِسْمًا أَوْ صِفَةً وَاَللَّهِ أَعْلَم.

f

١٥٧- سُئِلَ الشيخ عن:الفرق بين العلم المُطلَق ومُطلَق العِلم؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين وبعد.

الشيء المطلق هو الشيء كله، ومطلق الشيء هو بعضه، ولذلك نحن نصف الله- عز وجل- بالعلم المطلق أي العلم الكامل، فلا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء. الله- عز وجل- يعلم ما كان وما يكون، وما لم يكن أن لو كان كيف يكون، ولا يخف على علمه مثاقيل الذر- تبارك وتعالى-. وكذلك، نثبت لله- عز وجل- القدرة المطلقة والقوة المطلقة بمعنى أنه لا يعجزه شيء في الأرض ولا في السماء. فجميع معاني القوة لله- عز وجل-، وجميع معاني القدرة لله- تبارك وتعالى-، وكذلك نثبت لله- عز وجل- العلو المطلق أي ما يسمى علوا فهو حق لله- عز وجل- سواء أعلو الذات، فلله علو الذات المطلق، أو علو القهر فلله علو القهر المطلق، أو علو القدر فلله- عز وجل- علو القدر المطلق. وجميع صفات الله- عز وجل- فإننا نثبتها لله- عز وجل- على وجه الكمال المطلق، لا ينقصها شيء من معانيها مطلقا.

وأما مطلق الشيء فهو بعضه. كقولك لشخص تحبه «أنا أحبك مطلق المحبة» أي بعض المحبة لا كلها. وكذلك قول أهل السنة والجماعة إنا لا نعطي مرتكب الكبيرة الإيمان المطلق أي كل الإيمان ولا نسلبه مطلق الإيمان أي لا نسلبه أدنى أجزاء الإيمان، بل يبقى مؤمن بإيمانه، مع وجود الكبيرة. ومن أجل ذلك، فالصفات التي يتصف بها المخلوق إنما نعطيه منها بعضها. والله - عز وجل- له العلم المطلق وأما المخلوق له مطلق العلم، أي بعضه. والله - عز وجل- له القدرة المطلقة، أي كلها. وللمخلوق مطلق القدرة، أي بعضها. والله - عز وجل- له السمع المطلق، أي كله. وللمخلوق مطلق السمع، أي بعضه.

فالشيء المطلق هو الشيء كله، ومطلق الشيء هو بعضه وشيء من أجزائه، والله أعلم.

f

١٥٨- سُئِلَ الشيخ عن:حديث الرسولﷺ:((لَا يَزَالُ اللهُ عز وجل يَغْرِسُ فِي هَذَا الدِّينِ بِغَرْسٍ يَسْتَعْمِلُهُمْ فِي طَاعَتِهِ))[1]. كيف يتم توجيه هذه الصفة لله عز وجل؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين وبعد، المتقرر في القواعد أن باب الإخبار عن الله عز وجل أوسع من باب الصفات، وباب الصفات أوسع من باب الأسماء، فإطلاق الغرس على الله عز وجل إنما يصح في باب الخبرية لا من باب الأسماء ولا من باب الصفات، كإطلاق الزارع على الله في قوله تبارك وتعالى ﴿ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ﴾[الواقعة - ٦٤] ومن المعلوم أن إطلاق الإخبار أوسع، فيصح خبرا ما لا يصح اسما ولا صفة، فالدهر يطلق على الله إطلاق خبرية لا إطلاق صفة ولا إطلاق اسم، وكذلك الزارع يطلق على الله عز وجل إطلاق خبر لا إطلاق صفة ولا إطلاق اسم، وكذلك الغارس والله عز وجل يغرس في هذا الدين غرسا يستعملهم في طاعته كما في الحديث الحسن، فإطلاق الغرس على الله عز وجل هنا إنما هو من باب إطلاق الإخبار عن فعل من أفعاله وليس إطلاق اسم ولا إطلاق وصف، والله أعلم.

---

(١)أخرجه أحمد وحسنه الأرنؤوط رقم:١٧٧٨٧، ابن ماجة برقم:٨] قال البوصيري في «الزوائد»:إسناد صحيح،، وحسنه الألباني في الصحيحة (٢٤٤٢)

١٥٩- سُئِلَ الشيخ:هل صفة الإتيان والمجيء في حق الله عز وجل مختلفتين أم هما بمعنى واحد؟

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله رب العالمين وبعد، الواجب عند أهل السنة أن نثبت الصفات على ألفاظها لقول أهل السنة «أمروها كما جاءت بلا كيف» وقد ورد الدليل بإثبات صفة الإتيان لله عز وجل فنثبت أن لله إتيان يوم القيامة على ما يليق بجلاله وعظمته، وأثبت الدليل أيضًا أن لله مجيئًا يوم القيامة فنثبت أن لله مجيئًا يليق بجلاله وعظمته، فأما دليل الأولى فقول الله عز وجل:﴿هَل يَنظُرُونَ إِلَّا أَن يَأتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الغَمامِ﴾ [البقرة:٢١٠] فنثبت أن لله إتيان في ظلل الغمام على ما يليق بجلاله وعظمته وأما دليل الصفة الثانية فهو قول الله عز وجل:﴿وَجاءَ رَبُّكَ وَالمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر:٢٢] فنثبت أن لله مجيئًا يليق بجلاله وعظمته وأما ما وراء ذلك فلسنا بمكلفين أن نبحث عنه وإنما يُطلب منا أن نثبت ما أثبته النص وأن نقطع دابر مماثلة الصفة لصفات المخلوقين وأن نقطع الطمع في التعرف على كيفية هذه الصفة وما وراء ذلك، فالواجب الكف والسكوت عنه والله أعلم.

f

١٦٠- سُئِلَ الشيخ:كيف نجمع بين قول الله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾[الشورى:١١]وبين قول النبي ﷺ إِنَّ اللهَ عز وجل خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ[1]؟

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله رب العالمين وبعد:أنصحك بنصيحتين:

(١) أخرجه مسلم باب:[النَّهْيِ عَنْ ضَرْبِ الْوَجْهِ] برقم:[٢٦١٢] وعند البخاري برقم (٦٢٢٧).

النصيحة الأولى:اعلم رحمك الله تعالى أن المتقرر في القواعد أن المتشابهات ترد إلى المحكمات وأن المحتملات ترد إلى الصريحات القطعيات فلا يجوز لك أن تعمد إلى أدلة محكمة فتشوش صفاءها بكدر المتشابه والأمر المحكم هنا أن الله ليس كمثله شيء لقول الله عز وجل:﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾[الشورى:١١]

ولقول الله عز وجل:﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص:٤] أي ليس لله مكافئ لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أسمائه وأفعاله عز وجل ويقول الله عز وجل هل تعلم له سميا؟أي:مسامي يستحق ما يستحقه من الأسماء والصفات؟ ويقول الله عز وجل:﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٧٤﴾﴾ [النحل:٧٤] فلا يجوز أن نقول وجه الله كوجوهنا وعين الله كأعيننا وصورة الله كصورتنا هذا كله من الأمر المقطوع به والمتفق عليه بين أهل السنة والجماعة والذي دلت عليه الأدلة القطعيات المحكمات اليقينيات المفيدة للعلم اليقيني فهذا هو الأمر المحكم الذي ينبغي عليك إذا قرأت حديثا أو آية فيها شيء من الإشكال أو التشابه أن ترجع إلى المحكم المتيقن القطعي ثم تبحث بعد ذلك عن حل هذا الإشكال في هذا التشابه فإن يسر الله لك حله فالحمد لله وإلا فيجب عليك أن تقف عند المحكم وتدع المتشابه ولاتعكس الأمر فتتبع ما تشابه من النصوص وتدع المحكم فتلك طريقة أهل الزيغ التي حذرنا الله عز وجل منها في قوله في صدر سورة ال عمران ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ٧

رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ﴾ [آل عمران:٧-٨] فيجب عليك أن تقول إن النبي ﷺ قد قال أن الله خلق آدم على صورته فأمنت به كل من عند ربي وتقول ربي الله ليس كمثله شيء فتقول آمنت به كل من عند ربي هذا هو طريق الراسخين في العلم

النصيحة الثانية:اعلم:أن الأدلة الشرعية لا تتعارض تعارضا ذاتيا أبدا لأنها من مشكاة واحدة وكلها من الله -عز وجل- فأما القرآن فقد أنزله الله عز وجل وكذلك السنة أنزلها الله عز وجل على قلب النبي ﷺ فالكتاب والسنة حق والمتقرر في القواعد (أن الحق لا يتعارض) فمتى ما ثار عندك إشكال بين نصيين صحيحين فإياك أن تتهم الأدلة بشيء مما لا يليق بمقامها وقدرها ومنزلتها وإنما تنسب لنفسك قلة العلم والجهل بما يحل هذا الإشكال فاحفظ هاتين القاعدتين فإنها برد اليقين على قلب السني عند ورود شيء من الأمور المتشابهة المحتملة المشكلة فيردها إلى الأمور المحكمة القطعية اليقينية وينسب التقصير إلى نفسه عند ورود شيء مما يظن الإنسان أنه متعارض في نصوص الوحي هاتان نصيحتان أسأل الله عز وجل أن يشرح قلبك لقبولهما وأما الجواب عن سؤالك فإنه لا تعارض - وفقك الله - أبدا

فإن المتقرر عند أهل العلم- رحمهم الله تعالى- (أن الاتفاق في الأسماء لا يستلزم الاتفاق في الصفات)

فالله عز وجل له صورة وقد أجمع أهل السنة والجماعة على إثبات الصورة لله عز وجل كما في هذا الحديث وفي الحديث الآخر في الصحيح قال فيأتيهم الله

(فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فِي صُورَتِهِ الَّتِي يَعْرِفُونَ)[١] فالله له صورة وللمخلوق صورة كما قال الله عز وجل: ﴿ٱلَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ﴾ [الانفطار:٧]

فللمخلوق صورة ولله صورة فاتفقت الصورتان في الاسم ولكن المتفق عليه بين أهل السنة أن الاتفاق في الأسماء لا يستلزم الاتفاق في الصفات فهل يشكل عليك أن للمخلوق وجها وللخالق وجها ولكن وجه الخالق لائق بعز جلاله وعظمته ووجه المخلوق مناسب لحاله وضعفه وعجزه؟الجواب لا يشكل عليك ذلك وكذلك لله يد وللمخلوق يد فاتفقت اليدان في الاسم فهل يلزم من هذا الاتفاق أن تكون اليد كاليد؟ سبحانك هذا بهتان عظيم وكذلك جميع صفات الله عز وجل فإنها وإن اتفقت مع صفات المخلوق في الاسم إلا أن الاتفاق في الأسماء لا يستلزم الاتفاق في الصفات ألا ترى أن في الجنة لبنا وفي الدنيا لبنا؟ ألا ترى أن في الجنة نساء وفي الدنيا نساء؟ ألا ترى أن في الجنة نخلا وفاكهة ورمانا وفي الجنة مثل ذلك إلا أنه ليس في الجنة مما في الدنيا إلا مجرد الأسماء فإذا كان ذلك فيما بين المخلوقين أنفسهم فكيف يكون ذلك لازما فيما بين الخالق الكامل من كل وجه والمخلوق الضعيف من كل وجه فإذا تبينت فاعلم أن قول النبي ﷺ :(خَلَقَ اللَّهُ عز وجل آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ)[٢]إن الصورة وإن اتفقت مع الصورة في الاسم إلا أنهما مختلفان في الحقيقة لأن الله ليس كمثله شيء ولكن لأن الله خلق صورة ظاهرية لآدم فخلقه وله وجه وخلقه وله يد وخلقه وله رجل وخلقه وله سمع وبصر وهذه هي الأسماء

---

(١) أخرجه البخاري في التوحيد برقم (٧٠٠٠) ومسلم في الإيمان برقم:[١٢٨] .

(٢) أخرجه البخاري برقم (٦٢٢٧) ومسلم باب:[النَّهْيِ عَنْ ضَرْبِ الْوَجْهِ] برقم:[٢٦١٢] واللفظ له.

التي نجدها في سورة الرحمن إلا أن العين ليست كالعين واليد ليست كاليد والرجل ليست كالرجل والوجه ليس كالوجه والسمع والبصر ليس كالسمع والبصر أي أن الله خلق آدم على صورته ظاهريا والاتفاق بالاسم فقط وأما في الحقيقة والمضمون والكيفية فان بينهما فرقان كما بين الخالق الكامل من كل وجه والمخلوق الضعيف العاجز من كل وجه ولعل ذلك اتضح لك إن شاء الله، والله أعلم.

١٦١- سُئِلَ الشيخ عن:التوجيه الصحيح لقوله ﷺ:«إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ، فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ، فَإِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»[(١)].

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله الأمين، وعلى آلة وأصحابه الطيبين الطاهرين أما بعد، قبل أن يبحث الإنسان في تفاصيل ودقائق الأسماء والصفات، وقبل أن ينظر في بعض الشبه التي قد تلقى على قلبه من بعض من لا خلاق له من أهل البدع، يجب على الإنسان أولا- بارك الله فيكم- أن يتأصل بالأصول والقواعد المقررة عند أهل السنة والجماعة في هذا الباب، وفي غيره من أبواب العقيدة، فإن مثل هذه الأطروحات والشبه التي قد يلقيها الشيطان، أو يلقيها أولياء الشيطان على قلب السني إذا لم توافق قواعد أصولية، وأصولا راسخة، يستطيع بها أن يتعرف على الحق من الباطل، وعلى الصواب من الخطأ، فإنه وقتئذ ربما تذل قدمه في هوة سحيقة لا يعلم بها إلا الله- عز وجل-.

ومن جملة الأصول التي لا بد من أن ننتبه لها عند النظر في هذا الحديث، وفي

---

(١) أخرجه مسلم في ”صحيحه“ باب:[النَّهْيِ عَنْ ضَرْبِ الْوَجْهِ](٤/٢٠١٧)، برقم:[٢٦١٢].

غيره هي قول الله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[الشورى:١١] فأي شبهة تعرض على قلبك في مماثلة شيءٍ من صفات الله لصفات المخلوقات، فإن هذه الشبهة لابد أن تكسرها على هذه الصخرة التأصيلية العظيمة الراسخة في مذهب أهل السنة والجماعة، وهي قول الله -عز وجل﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[الشورى:١١]

وقول الله -عز وجل:﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾[الإخلاص/ ٤]، وقول الله -عز وجل:﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾-[مريم/ ٦٥]، وقول الله -عز وجل:﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾[النحل/ ٧٤]، وقول الله - عز وجل:﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾[البقرة/ ٢٢].

فهذه الأدلة هي برد اليقين على القلب في أن الله لا يماثله شيءٌ من صفات خلقه مطلقًا، فهذا أصل متقرر بإجماع أهل السنة، وهو أننا نثبت ما نثبته لله -عز وجل- من الأسماء والصفات إثباتًا بلا تمثيل، وننفي عنه -عز وجل- صفات النقص تنزيهًا بلا تعطيل، فإثبات أهل السنة لا تمثيل فيه، وتنزيهم لا تعطيل فيه، فإذا كان الإنسان متأصلاً على مثل هذه الأصول، فإنه لن يقف أمامه فهم هذا الحديث، ولا معرفة مغزى النبي ﷺ، ولا معرفة مدلوله ومراد الشارع فيه. ومن الأصول التي ينبغي لنا أيضًا أن نفهمها أن الاتفاق في الأسماء، لا يستلزم الاتفاق في الصفات، فليس كل شيئين اتفقا في اسمهما، فلابد لزامًا أن يتفقا في صفاتهما وكيفيتهما، والمتقرر كذلك أن الصفة تختلف باختلاف من أضيفت إليه، فإذا أضيفت الصفة إلى المخلوق صارت مناسبة له، وإذا أضيفت الصفة إلى الخالق فهي لائقة به، وبجلاله، وبكبريائه، وعظمته -تبارك وتعالى.

فإذًا لا يجوز لنا أن نمثل شيئًا من صفات الله -عز وجل- بصفات خلقه، إذا عُلم هذا، فليعلم أن النبي ﷺ قال- كما في الصحيحين من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-: «فَإِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»[١] وفي رواية الإمام مسلم من حديث أبي هريرة-رضي الله عنه- أيضًا قال النبيﷺ: «إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْه »[٢]، وقال النبي ﷺ أيضًا، كما في حديث ابن عمر: «لَا تُقَبِّحُوا الْوُجُوهَ»[٣]، «فَإِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»[٤]، هذا حديث صحيح، ولا جرم في ذلك، وقد صححه الأئمة، الإمام أحمد وإسحاق ابن رهويه، وليس لمن ضعفه دليل إلا قول الإمام ابن خزيمة -رحمه الله- وقد خالفه من هو أجل منه، فهذه جملة من الأحاديث الصحيحة، وأهل السنة والجماعة متفقون على إثبات صفة الصورة لله -عز وجل- فالصورة من جملة الصفات التي نثبتها لله -تبارك وتعالى. وعلى ذلك أدلة كثيرة غير هذا الحديث.

فمثلاً في الصحيح يقول النبي ﷺ: «فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فِي صُورَتِهِ الَّتِي يَعْرِفُونَ»[٥]، وعليه فالصورة نثبتها لله -عز وجل- ونقول فيها كما نقول في سائر صفاته، فكما أننا نثبت له الوجه بلا تمثيل ولا تكييف ولا تعطيل ولا تحريف، ونثبت له

---

(١) أخرجه البخاري برقم (٦٢٢٧) ومسلم باب: [النَّهْيِ عَنْ ضَرَبِ الْوَجْهِ] برقم: [٢٦١٢] واللفظ له.

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري باب: [إِذَا ضَرَبَ العَبْدَ فَلْيَجْتَنِبِ الوَجْهَ] برقم: [٢٥٥٩]، ومسلم باب: [النَّهْيِ عَنْ ضَرْبِ الْوَجْهِ]، برقم: [٢٦١٢].

(٣) أخرجه الحاكم في "المستدرك على الصحيحين" (٢/٣٤٩)، برقم: [٣٢٤٣].

(٤) أخرجه مسلم في "صحيحه" باب: [النَّهْيِ عَنْ ضَرَبِ الْوَجْهِ] (٤/٢٠١٧)، برقم: [٢٦١٢].

(٥) متفق عليه: أخرجه البخاري باب ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ برقم: [٧٤٣٧] ومسلم باب معرفة طريق الرؤية برقم (١٨٢).

اليدين بلا تمثيل، ونثبت له الاستواء والعلو والسمع والبصر بلا تمثيل، فكذلك أيضًا من صفاته -عز وجل- الصورة، ونقول فيها كما نقول في سائر الصفات:أن لله -عز وجل- صورة تليق بجلاله وعظمته، وهي وإن اتفقت مع صورة المخلوقين في مجرد الاسم فقط، إلا أن المتقرر عند العلماء أن الاتفاق في الأسماء لا يستلزم الاتفاق في الصفات.

فمن هذه الأحاديث يعلم أن الصورة ثابتة لله -تبارك وتعالى- على ما يليق بجلاله وعظمته، فصورته سبحانه وتعالى صفة من صفاته لا تشبه أبدًا صفات المخلوقين، كما أن ذات الله -عز وجل- لا تشبه شيئًا من ذوات المخلوقين، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[الشورى:١١]، ولفظ الصورة في الحديث يجب أن نقول فيه كما نقوله في سائر الأسماء والصفات التي قد يسمى بها المخلوق، فإن المخلوق له وجه، والله- عز وجل- له وجه، والاتفاق في الأسماء لا يستلزم الاتفاق في الصفات، بل لله وجه يخصه، والمخلوق وجه يخصه.

والله -عز وجل- له يد، وللمخلوق يد، فاتفقت اليدان في مجرد الاسم فقط، ولكن يد الله -عز وجل- تختلف كيفتها اختلافًا تامًّا عن يد المخلوق، والاتفاق في الأسماء لا يستلزم الاتفاق في الصفات، وكذلك نقول الله -عز وجل- له غضب، وللمخلوق كذلك غضب، فاتفق الغضبان في الاسم، ولكن هذا الاتفاق لا ينجر علي الاتفاق في الكيفية، بل لله -عز وجل- غضب يليق به، ويخصه وللمخلوق غضب يناسب حاله، وكذلك لله -عز وجل- عين، وللمخلوق عين، فاتفقت العينان في مجرد الاسم فقط، وليس اتفاقهما في الاسم يلزم منه اتفاقهما في الكيفية، أبدًا، هذا بإجماع أهل السنة والجماعة، بل لله عين تخصه، وللمخلوق عين تخصه.

إذا عُلم هذا، فقل: إن الله له صورة، والمخلوق كذلك له صورة، فاتفقت الصورتان في مجرد الاسم فقط، ولكن اتفاقهما في الاسم لا يستلزم اتفاقهما في الصفة، فلله -عز وجل- صورة تليق به، وتخصه وللمخلوق صورة تناسب حاله، فمجرد اتفاق الصورتين في الاسم فقط لا يستلزم الاتفاق في الكيفية التي هي عليه في الواقع؛ ولأن المتقرر في قواعد أهل السنة والجماعة، أن الاتفاق في الاسم الكلي العام المطلق لا يستلزم الاتفاق بعد الإضافة والتقييد والتخصيص، فإذا قلنا صورة الله، فإنها صورة تليق بجلاله وعظمته، وإذا قلنا صورة المخلوق، فإنها صورة تناسب حاله، واتفاقهما في مجرد الاسم لا يستلزم الاتفاق في الصفات، وبهذا يتبين أن الصورة، يقال فيها كما يقال في الصفات الأخرى، فأي صفة تثبت لله -تبارك وتعالى- بالوحي، وجب إثباتها والإيمان بها، مع الاعتقاد الجازم بعدم مماثلتها لشيء من صفات المخلوقات، وأي شيء يشكل عليك، فارجع دائمًا إلى قول الله -عز وجل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

فكما أن الاتفاق في اسم الوجه لا يستلزم الاتفاق في كيفيته، وكما أن الاتفاق في مسمى العين واليدين لا يستلزم الاتفاق في كيفيتهما، فكذلك الاتفاق في اسم الصورة لا يستلزم الاتفاق في مسماهما، وأنا أضرب لك مثالاً واحدًا فقط، يعني من باب الزيادة على ما ذكرته سابقًا وهي أن الله -عز وجل- قد سمى لنا في الجنة نعيمًا نجد أسماءه في الدنيا، ففي الجنة لبن، وفي الدنيا لبن، وفي الجنة نخل، كما ثبتت به الأدلة، وفي الجنة رمان، وفي الدنيا نخل ورمان، وفي الجنة خيام وقصور، وفي الدنيا خيام وقصور، فهل تكون خيام الجنة كخيام الدنيا؟ الجواب: لا وهل يكون لبن الجنة وخمرها كلبن الدنيا وخمرها؟

الجواب:لا؛ لأن الاتفاق في الأسماء لا يستلزم الاتفاق في الصفات، بل خمر الجنة يختلف اختلافًا كليًّا وجذريًّا عن خمر الدنيا، وكذلك خيام الجنة تختلف اختلافًا جذريًّا عن خيام الدنيا، ومجرد الاتفاق في الأسماء لا يستلزم الاتفاق في الصفات، فإذا كان هذا الكلام في الاتفاق في الأسماء فيما بين المخلوقات بعضها البعض، أفيكون ذلك لازمًا فيما بين الخالق الكامل من كل وجه، والمخلوق الناقص الضعيف من كل وجه؟ الجواب:لا يمكن أن يكون هذا أبدًا، فإذًا قول النبي ﷺ:«فَإِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»[(١)].

هذا فيه دليل على أن لآدم صورة، وأن للرحمن صورة، واتفاق الصورتين في الاسم لا يستلزم الاتفاق في كيفيتها، بل لله صورة تليق بجلاله وكبريائه وعظمته، وللمخلوق صورة تناسب حاله وضعفه وعجزه، والله أعلم.

f

١٦٢- سُئِلَ الشيخ:هل يلزم من إثبات العين أن الله -عز وجل- يبصر بها فنقول الله يبصر بعينه؟

فأجاب- عفا الله عنه-:الحمد لله رب العالمين وبعد:لا شأن لك بذلك - وفقك الله - ولا تسأل عن الشيء الذي لا شأن لك به فإن هذه من الأمور الغيبية فلا تعود نفسك أن تقحم عقلك في هذا الغيب.

وليس الله -عز وجل- مقيسا بخلقه ولا بصفاتهم. فإن الله -عز وجل- ليس كمثله شيء. وقد أثبت الله -عز وجل- في الأدلة الصحيحة الأمرين.

(١) أخرجه مسلم في ’’صحيحه‘‘ باب:[النَّهْيِ عَنْ ضَرْبِ الْوَجْهِ](٤/٢٠١٧)، برقم:[٢٦١٢].

فأثبت له بصرا في الأدلة الصحيحة الصريحة المتواترة وأثبت له عينا بالأدلة الصحيحة المتواترة. فالواجب عليك في هاتين الصفتين ثلاثة أمور:

الأمر الأول:أن تثبت الصفة التي تدور حولها هذه النصوص.

الأمر الثاني:أن تقطع دابر مماثلة هاتين الصفتين بصفات المخلوقات فلله عين لا كأعين المخلوقين ولله بصر لا كبصر المخلوقين فليس كل شيء يلزم على عين المخلوق وبصره يلزم على عين الله وبصره.

الأمر الثالث:قطع طمع العقل في التعرف على كيفية هذا السمع والبصر.

ولا تزد على ذلك ولا تسمح لعقلك ولا لنفسك أن تقحمك في أمور لا طائل من وراء البحث فيها إلا فساد الاعتقاد والتكلف. والله أعلم.

f

١٦٣- سُئِلَ الشيخ:هل البديع من أسماء الله الحسنى.

فأجاب- عفا الله عنه-:الحمد لله رب العالمين وبعد، في هذا خلاف بين أهل العلم رحمهم الله تعالى، والأقرب عندي أنه ليس من جملة الأسماء وإنما هو مما يخبر به عن الله عز وجل، فيقال الله بديع السماوات والأرض، فهو من جملة ما يخبر به عن الله، ولكن ليس من جملة ما يسمى به، والمتقرر في القواعد أن باب الأخبار أوسع من باب الصفات، وباب الصفات أوسع من باب الأسماء، فيصح البديع وصفا وخبرا لا اسما، والله أعلم.

f

١٦٤- سُئِلَ الشيخ:هل يجوز إطلاق لفظ الشارع - وهو يريد به الله أو الرسول ﷺ - كأن يقول:يجوز فعل كذا لأن الشارع قال كذا، أم الأفضل الابتعاد عن هذه الكلمة؟.

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين وبعد، المتقرر في القواعد أنه يتوسع في باب الأخبار ما لا يتوسع في باب الصفات والأسماء، والمتقرر في القواعد أنه يصح خبرًا ما لا يصح صفةً ولا اسمًا، فباب الأخبار أوسع من باب الصفات، وباب الصفات أوسع من باب الأخبار، والمتقرر في القواعد أن الخبرية عن الله لا تستلزم دليلا بخصوصها، وإنما شرطها أن يصح إطلاق ذلك الخبر على الله عز وجل، فباب الأخبار ليس موقوفًا على النص، وإنما هو توقيفي على صحة إطلاق ذلك الخبر على الله عز وجل، وبناء على ذلك فيصح إطلاق القديم على الله خبرا لا صفة ولا اسما، ويصح إطلاق الدهر على الله خبرا لا صفة ولا اسما، ويصح إطلاق الشيء على الله خبرا لا اسما ولا صفة، ويصح إطلاق الدليل وواجب الوجود والأزلي الأبدي على الله عز وجل من باب إطلاق الأخبار لا من باب إطلاق الصفات والأسماء، ويصح إطلاق الزارع على الله عز وجل والهادي من باب إطلاق الأخبار لا من باب إطلاق الصفات ولا الأسماء، وبناء على ذلك فلفظة الشارع يصح إطلاقها على الله خبرا لأن المشرع ابتداء من هو؟ هو الله عز وجل، فالله هو الذي شرع الشرائع والحكم الكوني والشرعي كله لله تبارك وتعالى، فالشارع يصح إطلاقها على الله إطلاق خبرية لا إطلاق وصفية ولا اسمية، فبالتفريق بين هذه الإطلاقات وما يجوز منها وما لا يجوز، يتحرر لك الإشكال، والله أعلم.

f

١٦٥- سُئِلَ الشيخ:هل خلق الله لادم بيده يقتضي المماسة؟ وهل الله مس بعض خلقه؟ (السائل من سوريا)

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين وبعد... أنا وصيتي للسائل وقد أكثر عليَّ السؤال في مختلف وسائل التواصل التي أحملها في جوالي أن يبتعد عن مثل هذه المسائل التي لم ينص دليل عليها حتى وإن كان بعض السلف تكلموا فيها فإن الأصل أن نبتعد عما لم يرد الدليل لا بإثباته ولا بنفيه فمثل هذا ينبغي أن نقول فيها ما قاله الله- عز وجل- أن الله- عز وجل- خلق آدم بيده ثم بعد ذلك لا يجوز لنا أن نسأل أهو بمسيس أو بغير مسيس؟ لأن الصحابة الذين هم أعلم منا بالشرع وأعرف بما ينزه الله عنه مما يوصف به وأدخل في تعظيم الله- عز وجل- وأحرص منا على الخير لم يسألوا لما سمعوا هذه النصوص .

فهذا من التنطع الذي لا ينبغي في الاستدلال؛ وإن كان بعض السلف قد نص على أن خلْق الله لآدم بيده كان بمسيس كما أثبته جمع من أهل السنة إلا أن الأسلم في مثل ذلك ألا نرضى بتلك الواردات على العقل والقلب والروح إذ إبليس سيعتبرها بابا وثغرة يرد منها إلى أسئلة أخرى نحتاج فيها إلى جواب كقول القائل استواء الله على عرشه هل يقتضي أن يكون مسيسا أو لا يقتضي وكذلك مثلا كذا وكذا هل يقتضي أن يكون مسيسا أو لا يقتضي وكنزول الله إلى السماء الدنيا هل يقتضي اختراقا للسماوات أو لا يقتضي فقطعا لدابر هذه الأسئلة نقول يجب عليك أن تثبت ما أثبته الله لنفسه في كتابه أو في سنة رسوله ﷺ إثباتا من غير تكييف ولا تنفير ومن غير تنطع ومن غير أسئلة زائدة لم يأت النص بإيرادها فكلما جاءك الشيطان بمثل هذه الأسئلة قل أنا أحرص

على بيان الأمر من أبي بكر وعمر ومن المهاجرين والأنصار!! أولم تطرق أسماعهم هذه النصوص ليلا ونهارا وسرا وجهارا ويسمعونها في محافلهم في خطبهم في مجالسهم ومع ذلك لم يكن أحد منهم يتكلف هذا السؤال مع أنهم سيسألون من لا ينطق عن نفسه وإنما ينطق بالوحي ولذلك لم يسألوا لأنهم لم يكلفوا بمثل ذلك فلا يجوز لنا أبدا أن نسأل مثل هذه الأسئلة ولا أن نسمح بها مطلقا ولا أن تشغلنا ولن يسألنا الله- عز وجل- يوم القيامة هل آمنتم أني خلقت آدم بيدي بمسيس أو بغير مسيس وإنما يكفينا أن نؤمن الإيمان الجازم بأن الله ميز آدم على سائر الخلق بأنه خلقه بيده كيف؟ الله أعلم بمسيس أو بغير مسيس، لا شأن لنا ولم نكلف بذلك هذا نصيحتي لمن أراد السلامة في هذا الباب... والله أعلم.

f

١٦٦- سُئِلَ الشيخ:ما هو اسم الله الأعظم؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين.

هذا من جملة ما اختلف فيه أهل العلم رحمهم الله تعالى وهو خاضع للاجتهاد

والنظر[١]. فمنهم من جعل. اسم الله الأعظم محدودا بحد ومنهم من جعله منظورا فيه إلى عين السؤال.

فمن أهل العلم من قال إن اسم الله الأعظم يختلف باختلاف حال سؤالك. فإن كنت تسأل الله رزقا فإن اسم الله الأعظم هو الرزاق. بالنسبة لهذا الرزق. وإن كنت تسأل الله –عز وجل– شيئا تريد أن تتقوى به فإن اسم الله الأعظم بالنسبة لسؤالك وحالك هو القوي القدير. وإن كنت تريد مغفرة ورحمة وتوبة فإن اسم الله الأعظم بالنسبة. لحالك هو الرحمن الرحيم التواب الودود الغفور ونحو ذلك، فيختلف اسم الله الأعظم باختلاف نوع حالة سؤالك التي تضطر إلى الله –عز وجل– فيها.

ومنهم من جعله معينا لا يختلف باختلاف السؤال. وهذا هو الأصح عندي. واسم الله الأعظم عندي في الأصح أنه دائر بين (الله الحي القيوم) فهذا هو اسم الله الأعظم. المركب من الله الحي القيوم، وذلك. لما في جامع الإمام الترمذي بإسناد لا بأس به. يعني بإسناد حسن لغيره. من حديث أنس رضي الله تعالى عنه قال كنت جالسا في المسجد مع النبي ﷺ ورجل يصلي (اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّ لَكَ الْحَمْدَ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الْمَنَّانُ، بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، يَا

---

(١) قال الشيخ وليد – حفظه الله – لقد اختلف أهل العلم رحمهم الله تعالى في تعيين اسم الله الأعظم على أقوال كثيرة، قد أوصلها بعضهم إلى خمسة عشرة أو إلى أربعة عشرة قولا، كما ساقها الإمام الحافظ رحمه الله تعالى في الفتح، وذكر دليل كل قول، وأكثر الأدلة الواردة في هذه المسألة توصف أنها ضعيفة، والصحيح منها قليل، فهذه الأحاديث المنقولة في تحديد اسم الله الأعظم منها الصحيح، ولكنه ليس بصريح الدلالة، ومنها الموقوف كذلك، ومنها ما هو صحيح في سنده، ولكنه ليس بصريح الدلالة، ولعل الأقرب لأقوال أهل العلم في هذه المسألة أن اسم الله الأعظم هو الله الحي القيوم. أ ه

ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، يَا حَيُّ، يَا قَيُّومُ، أَسْأَلُكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ تَدْرُونَ بِمَا دَعَا؟» فَقَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَقَالَ: «دَعَا اللَّهُ بِاسْمِهِ الْعَظِيمِ الَّذِي إِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ، وَإِذَا سُئِلَ بِهِ أَعْطَى». (١)

وفي الحديث الآخر أن النبي ﷺ سمع رجلا يقول. (اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنِّي أَشْهَدُ أَنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، الْأَحَدُ الصَّمَدُ الَّذِي لَمْ تَلِدْ وَلَمْ تُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَكَ كُفُوًا أَحَدٌ، فَقَالَ: «لَقَدْ سَأَلَ اللَّهَ بِاسْمِهِ الَّذِي إِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ وَإِذَا سُئِلَ بِهِ أَعْطَى». (٢).

وفي حديث أبي أمامة رضي الله عنه، قال رسول الله - ﷺ -: «اسم اللَّهِ الْأَعْظَمُ الَّذِي إِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ فِي سُوَرٍ ثَلَاثٍ: الْبَقَرَةِ، وَآلِ عِمْرَانَ، وَطه» (٣)

وفي الحديث الآخر: أَنَّ النبيَّ ﷺ قال: اسمُ الله الأعْظَمُ في هاتين الآيتين ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣] وفاتحة

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٠/ ٦١)، برقم: [١٢٦١١]، وأخرجه أبو داود في «سننه» باب: [الدعاء] (٢/ ٧٩)، برقم: [١٤٩٥]، وأخرجه النسائي في «سننه» باب: [الدُّعَاءِ بَعْدَ الذِّكْرِ] (٣/ ٥٢)، برقم: [١٣٠٠]، وصححه الألباني في «صحيح أبي داود» (٥/ ٢٣٣)، برقم: [١٣٤٢].

(٢) أخرجه أحمد في "المسند" (٣٨/ ١٤٩)، برقم: [٢٣٠٤١]، وأخرجه ابن ماجه في "سننه" باب: [اسْمِ اللَّهِ الْأَعْظَمِ] (٢/ ١٢٦٧)، برقم: [٣٨٥٧]، وأخرجه أبو داود في "سننه" باب: [الدعاء] (٢/ ٧٩)، برقم: [١٤٩٣]، وأخرجه الترمذي في "سننه" باب: [جَامِعِ الدَّعَوَاتِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] (٥/ ٥١٥)، برقم: [٣٤٧٥]، وأخبره النسائي في "السنن الكبرى" باب: [الدعاء بعد الذكر] (٢/ ٧٩)، برقم: [١٢٢٥]، وصححه الألباني في "صحيح الجامع" (٢/ ٧٠٨)، برقم: [٢٢٨٩].

(٣) أخرجه ابن ماجه في «سننه» باب: [اسْمِ اللَّهِ الْأَعْظَمِ] (٢/ ١٢٦٧)، برقم: [٣٨٥٦]، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (١/ ٢٢٨)، برقم: [٩٧٢].

سورة آل عمران ﴿الم (١) اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾.[١] وهذه الأحاديث وإن كانت آحادها ضعيفة إلا أنها بمجموعها قد ترتقي إلى رتبة الاحتجاج بأنها حسنة لغيرها

ومن أجل ذلك فالقول الصحيح عندي (أن اسم الله الأعظم هو الله الحي القيوم) وقد نبه على ذلك جمع من أهل العلم. وأنا أبين لك لما كان ذلك هو اسم الله الأعظم. فأما الله فإنه اسم علم على الله -عز وجل- وما يذكر بعده من الأسماء فإنما تذكر كالصفات المعرفة به. كما قال الله -عز وجل- ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾ [البقرة:٢٥٥] فجعل الحي القيوم معرفة من الله. فهذا اسم الله -عز وجل- الذي لا يعرف غيره وإنما غيره يعرفه.

وكما قال الله عز جل ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلۡمُؤۡمِنُ﴾ [الحشر:٢٣]. مع أنها أسماء لكنها سيقت مساق التعريف بهذا الاسم الأعظم، فاسم الله الأعظم:- الله- وأما قولنا الحي فلأن الحي. تحته كل صفات الله الذاتية. وقولنا القيوم يدخل تحته كل صفات الله الفعلية. فالحي علامة وعنوان على كل صفات الذات. والقيوم علامة وعنوان على كل صفات الفعل. فانظر إلى هذه الأسماء الثلاثة التي ينطوي. تحتها الأسماء كلها. وهذا دليل على أنها اسم الله الأعظم. فمن دعا الله باسمه يا الله يا حي يا قيوم فقد دعا الله باسمه الأعظم الذي لا تتخلف عنده الإجابة. -إن شاء الله- والله أعلم.

f

---

(١)رواه أبو داود ١٤٩٦ والترمذي ٣٤٧٨ وابن ماجة ٣٨٥٥ وحسنه الألباني في صحيح أبي داود (١٣٤٣)

١٦٧- سُئِلَ الشيخ:هناك شخص يدعي أن اسم الله الأعظم هو الأحرف المقطع التي في بداية سورة مريم (كاف هاء ياء عين صاد) ويدعو الله بهذا الاسم فما حكم هذا الفعل؟ أحسن الله إليك؟؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين وبعد....

المتقرر في القواعد (أن الأمور الغيبية مبنية على التوقيف)

فلا يجوز للإنسان أن يتكلم في شيء من الأمور الغيبية إلا إذا كان مستندا كلامه هذا إلى برهان ودليل صحيح صريح والمتقرر في القواعد (أن الكلام على شريعة الله عز وجل بلا علم محرم بإجماع الشرائع)

وهذا الرجل إنما يتخوض بما لا يعرف ويهذي ويخرف بما لا دليل عليه فأوائل السور من الحروف المقطعة ليست من أسماء الله سواء أكانت من سورة مريم أو من أي سورة افتتحها الله عز وجل بشيء من هذه الحروف المقطعة (فالف لام ميم) ليست من أسماء الله (وألف لام ميم راء) ليست من أسماء الله وطه ليست من أسماء الله (وحا ميم) ليست من أسماء الله (وكاف ها يا عين صاد) ليست من أسماء الله فهذه الحروف المقطعة في أوائل السور لا تعتبر من أسماء الله عز وجل ولا يجوز للإنسان أن يثبتها اسما لأن أسماء الله من أمور الغيب وأمور الغيب مبنية على التوقيف كما ذكرت لكم وأعظم من ذلك خطرا أن يجعل هذه الحروف المقطعة هي اسم الله الأعظم فوالله كذب ودجل على الله وعلى رسوله وعلى شريعته وهذا الرجل دجال كذاب آثم لأنه يقف ما ليس له به علم ويقول على الله عز وجل ما لا برهان عليه وينسب لدين الله عز وجل ما ليس منه فالويل له من الله فالويل له من الله إن لم يتب ولذلك يقول الله

عز وجل:﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ [الإسراء:٣٦] ويقول الله عز وجل :﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف:٣٣] ويقول الله عز وجل :﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴿١١٦﴾﴾ [النحل:١١٦] ولم يقل أحد من علماء الإسلام ممن يقتدى بأقوالهم وآرائهم واجتهاداتهم في الأمة أن اسم الله الأعظم هو (كاف ها يا عين صاد)وإنما هذه من هرطقات الصوفية الباطنية الذين توحي إليهم شياطينهم زخرف القول غرورا فهذا القول لم يبنى لا على دليل من الكتاب ولا على دليل من السنة ولا على دليل من فعل أحد من أصحاب النبي ﷺ ولم يقل به أحد من سلف الأمة وأئمتها فالواجب تعزير من قال ذلك وتأديبه التأديب الذي يردعه وأمثاله عن معاودة مثل هذه الهرطقات ونسبة هذا الكذب والدجل إلى شريعة الله عز وجل والله أعلم.

f

١٦٨- سُئِلَ الشيخ:لماذا تعتبر صفة الحياة والسمع والبصر صفة كمال في المخلوقات علماً أن الحياة تنتهي بالموت والسمع يأتيه النقص بأن يكون الإنسان أصما والبصر يأتيه العمى بينما يمكن أن نسميها صفة كمال عندما تنسب إلى الله حيث هو حي لا يموت وهو السميع وهو البصير؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين وبعد...

إذا قلنا بأنها كمال في حق المخلوق فلا نقصد بها الكمال المطلق من كل جهة بل هو كمال يحوطه كثير من النقص، ألا ترى أن الإنسان قد يسمع ما يكون قريباً ولا يسمع ما يكون بعيداً فعدم سماعنا للأشياء البعيدة نقص في سمعنا، ألا ترى أن الحياة يعتريها المرض والموت فهذا نقص في حياتنا؛ ولكن إذا قلنا بأنها كمال فلا نقصد به الكمال المطلق من كل وجه وإنما نقصد به مطلق الكمال أي من وجه دون وجه؛ فإذا أضفناها لله عز وجل وقلنا أن صفة الحياة كمال في حق الله فنقصد به الكمال المطلق، وإذا قلنا إن السمع كمال في حق الله فنقصد به الكمال المطلق من كل وجه، وأما إذا قلنا بأنها كمال في حق المخلوق فنقصد به الكمال النسبي الذي يناسب المخلوق ويليق بضعفه، فإذا أطلقت على الله فنقصد بها الكمال المطلق وإذا وصف بها المخلوق فنقصد بالكمال فيها أي مطلق الكمال وبالتفريق بين الكمال المطلق ومطلق الكمال ينحل الإشكال ويزول ...والله أعلم.

f

١٦٩- سُئِلَ الشيخ:عن قول ابن تيمية رحمه الله» ثم إن إثبات كمال علمه وقدرته يستلزم إثبات سائر صفاته العلا وله من كل صفة اسم حسن فيتضمن إثبات أسمائه الحسنى» السؤال هل معنى كلام الشيخ أن الصفات يشتق منها أسماء لربنا تعالى؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين،

المتقرر في القواعد عند أهل السنة والجماعة أن كل اسم من أسماء الله عز وجل

فإنه يتضمن صفة من صفات كماله ونعتًا من نعوت جماله وجلاله والمتقرر في قواعد أهل السنة أن باب الصفات أوسع من باب الأسماء بمعنى أن كل اسم فإننا نشتق منه صفة ولكن ليس كل صفة نشتق منها اسمًا وعلى ذلك أبو العباس ابن تيمية رحمه الله تعالى فإذا أشكل عليك شيء من كلامه في بعض المواضع فلا بد أن ترد المحتمل إلى القاطع الصريح وأن ترد المتشابه إلى المحكم فيقصد ابن تيمية رحمه الله تلك الصفات التي اشتقت من أسماء كاسم الله عز وجل السميع فإننا نشتق منه صفة السمع واسمه البصير نشتق منه صفة البصر ولكن صفة المجيء لا نشتق منها اسمًا فنقول إن من أسماء الله الجائي اشتقاقًا من صفة المجيء وكذلك اسمه القوي فإننا نشتق منه صفة القوة ولكن صفة الإتيان لا يجوز أن نشتق منها لله عز وجل اسمًا فكل اسم فله صفة وليس كل صفة لها اسم هذا بإجماع أهل السنة والجماعة وعلى ذلك يحمل كلام أبي العباس رحمه الله تعالى والله أعلم.

f

١٧٠- سُئِلَ الشيخ عن: الفرق بين أفعال الرب سبحانه ومفعولاته؟؟

فأجاب -عفا الله عنه-: الحمد لله رب العالمين،

المقصود بأفعاله أي: الشيء الذي يصدر من الله عز وجل، ومفعولاته أي: مخلوقاته.

وأضرب لك مثالا بعيدا عن صفات الله عز وجل حتى يتبين لك الفرق بين الفعل والمفعول. لو أن إنسانا صنع جهازا. فإن صناعته للجهاز هذه فعل له وجهازه مفعول له.

فالله عز وجل لما خلق السماوات فخلقها فعله. وهذه السماوات هي مفعولاته . لما خلق الأرض فخلقه فعله وهذه الأرض التي خلقها هي مفعوله. فمفعول الشيء هو أثر الفعل. هو ذلك الأثر التي الذي نتج عن الفعل. فالله عز وجل هو الخالق. والسماوات مخلوقة والأرض مخلوقة فهما من مفعولاته والجبال مخلوقة فهي من مفعولاته فالفعل يصدر من الله عز وجل خلقا وأثر هذا الخلق هي مفعولاته فإذا قيل. فعل الله أي صفة أي صفته هو عز وجل. وإذا قيل لك مفعولاته أي مخلوقاته والله أعلم.

f

١٧١- سُئِلَ الشيخ:هل عدم ورود الدليل على صفة يوجِبُ نفيها من صفات الله عز وجل؟

فأجاب– عفا الله عنه–:الحمد لله رب العالمين وبعد، المتقرر في القواعد عند أهل السنة والجماعة أن ما كان غيبيا فيكون توقيفيا، فلا يجوز لنا أن نثبت في هذا الأمر الغيبي شيئا إلا وعلى ذلك الإثبات دليل من الشرع، ولا يجوز لنا أن ننفي شيئا عن هذا الأمر الغيبي إلا وعلى هذا النفي دليل من الشرع، فما كان غيبيا فيكون مبناه إثباتا ونفيا توقيفي على الشرع، فلا نجزم بإثبات شيء إلا وعلى ذلك الإثبات دليل صحيح صريح، ولا نجزم بنفي شيء إلا وعلى ذلك النفي دليل صحيح صريح، وبناء على ذلك– وفقك الله– فإما أن يرد دليل الشرع بإثبات هذا الأمر الغيبي فإننا نثبته، وإما أن يرد دليل الشرع بنفي هذا الأمر الغيبي فإننا ننفيه، وأما ما لم يرد الدليل بخصوصه في إثبات هذا الأمر أو

نفيه فإنه لا حق لأحد أن يثبته أو ينفيه، لأن الإثبات والنفي مبني على الدليل وإنما نتوقف فيه فنقول الله أعلم، والله أعلم.

f

١٧٢- سُئِلَ الشيخ:كيف نرد على من قال أنه لا يوجد أحد من السلف قال إن صفة الكلام فعلية وأن هذا الكلام فقط لشيخ الإسلام ابن تيمية؟.

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين، لا نعلم خلافاً بين السلف رحمهم الله تعالى في أن صفات الله عز وجل منها ما هو ذاتي ومنها ما هو فعلي، وأن الصفات الذاتية هي الصفات الملازمة للذات لا تنفك عنها لا أزلا ولا أبدا، وأن الصفات الفعلية هي الصفة التي تتعلق بمشيئة الله وإرادته إن شاء فعلها وإن شاء لم يفعلها، إلى هنا متفق عليه بين أهل العلم رحمهم الله تعالى، وأما التعبير عن هذه العقائد فإن أهل السنة رحمهم الله منهم من يجمل فيه ومنهم من يفصل، فمنهم من يقول أُثبت لله عز وجل صفة الكلام ويُطلق، ولا يميز أهو من صفات الذات أو من صفات الفعل، بينما يفصل غيره ويقول إن كلام الله عز وجل قديم النوع حادث الآحاد، وهو عين ما قرره أبو العباس ابن تيمية من أن أصل صفة الكلام صفة ذاتية، وأما آحادها وأفرادها فإنها صفة فعلية، وهذا مُجمع عليه بين أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى، فإن أهل السنة لا يزالون يقولون إن الله يتكلم بما شاء كيفما شاء متى شاء، وأن كلام الله عز وجل بحرف وصوت يسمعه من يشاء، وأنه قديم النوع أي باعتبار أصله صفة ذاتية، وأنه حادث الآحاد أي باعتبار أفراده صفة فعلية، فهذا الكلام وإن سلمنا أن أول من قاله أبو العباس من باب التسليم الجدلي

على كلام السائل، فإن هذا لا يمنع أن يكون مما أجمع عليه أهل السنة والجماعة قبل أبي العباس، فإنه وإن كان منسوبا لأبي العباس إلا أن مقتضاه مما أجمع عليه مَن قَبل أبي العباس ومن بعده إلى يومنا هذا، فكلام الله عز وجل صفة ذاتية باعتبار أصله، وصفة فعلية باعتبار أفراده وآحاده، والله أعلم.

f

١٧٣- سُئِلَ الشيخ: هل يصح أن نقول: إن صوت الله يكمن خلف مظاهر الحياة، ينادينا دومًا، ويتحدث إلينا من الزهور، والكتب المقدسة، ومن ضمائرنا، ومن خلال الأشياء الجميلة؟

فأجاب -عفا الله عنه-: الحمد لله رب العالمين، وبعد:

هذا الكلام من كلام أهل البدع الذين يريدون أن ينفوا صفة الحرفِ، والصوت عن كلام الله -عز وجل-، كالأشاعرة وغيرهم، فإنهم يحملون كلام الله -عز وجل- على أشياء نفسية، أو معانٍ لا تتعلق بشيء من الحروف والأصوات المسموعة، وهذا خلاف ما قررهُ أهل العلم من أهل السنة والجماعة -رحمهم الله تعالى-، فإن أهل السنة عندهم في كلام الله -عز وجل- ثلاث عقائد، العقيدة الأولى: أن الله يتكلم متى شاء، كيفما شاء، بما شاء -عز وجل-، قال الله -عز وجل-: ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، وقال الله -تبارك وتعالى-: ﴿ وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾[الأعراف: ١٤٣]، وكل آية فيها قال الله، يقول الله، فإنها دليل على صفة الكلام، وقال الله -عز وجل-: ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلاً﴾[النساء: ١٢٢]، ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حديثا﴾ [النساء: ٨٧]، ويقول الله -عز وجل-: ﴿ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا ﴾[مريم: ٥٢]، وقال

الله -عز وجل:﴿وَنَادَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ﴾[مريم:٥٢]، وقال الله -عز وجل-:﴿ وَإِذْ نَادَى رَبُّكَ مُوسَى أَنِ ائْتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (١٠) [الشعراء:١٠]، وقال الله -عز وجل-:﴿ وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا﴾[الأعراف:٢٢]، وقال النبي ﷺ:«ما منكم من أحدٍ إلا سيُكلِّمُه اللهُ يومَ القيامةِ، ليس بينه وبينه تَرجمانُ، »[1]، - وفي الحديث الأخر قال:«يقولُ اللَّهُ تَعالَى:يا آدَمُ، فيَقولُ:لَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ، والخَيْرُ في يَدَيْكَ، فيَقولُ:أخْرِجْ بَعْثَ النَّارِ، »[2]، والأدلة في هذا قد بلغت مبلغ التواتر، بل إن صفة الكلام من أعظم الصفات التي دلت الأدلة على إثباتها، العقيدة الثانية:أنَّ كلام الله -عز وجل- بحرفٍ وصوتٍ يسمعهُ مَن يشاء، فليس كلام الله هو تلك المعاني النفسية كما تقوله الأشاعرة، أو أنهُ مجرد أصواتٍ تتمثل في الإعجاز الكوني كما يقوله بعض الفلاسفة، وكما يقولهُ صاحب هذا السؤال نقلاً عن غيره، فإن هذا كلهُ خروجٌ عن مقتضى مذهب أهل السنة والجماعة، بل الله يتكلم كلامًا حقيقيًا، لا يعلم كيفيته إلا هو -عز وجل-، نقول في كلامهِ كما نقول في سائر صفاتهِ، فنثبت أن الله -عز وجل- يتكلم، وكلامه بحرفٍ وصوت، كما قال الله -عز وجل- في أوائل الكثير من سور القرآن ﴿الٓمٓ﴾ [البقرة:١]، ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم:١]، وهي حروف، وهي كلام الله، يقول النبي -ﷺ- في شأنِ الآيتين الأخيرتين من سورة البقرة:«أَبْشِرْ بنُورَيْنِ أُوتِيتَهُما لَمْ يُؤْتَهُما نَبِيٌّ قَبْلَكَ:فاتِحَةُ الكِتابِ، وَخَواتِيمُ سُورَةِ البَقَرَةِ، لَنْ تَقْرَأَ بحَرْفٍ منهما إلَّا أُعْطِيتَهُ. »، [3]-فوصف كلام الله بأنهُ حرف، وقال

---

(١) أخرجه البخاري برقم (٧٥١٢) ومسلم باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة. . رقم ١٠١٦

(٢) أخرجه البخاري برقم (٦٥٣٠) وأخرجه مسلم (٢٢٢)

(٣) رواه مسلم برقم (٨٠٦) باب فضل الفاتحة وخواتيم البقرة.

النبي -ﷺ-: «لَا أَقُولُ: ألم حَرْفٌ، وَلَكِنِ الْأَلِفُ حَرْفٌ، وَاللاَّمُ حَرْفٌ، وَالْمِيمُ حَرْفٌ»، (١)-وكذلك أثبت الله -عز وجل- أنهُ ناجى موسى وناداهُ، ونادى آدم وحواء لما أكلا من الشجرة، والنداء والمناجاة لا تكون إلا بصوت، وفي الحديث قال: «فَيُنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ بَعُدَ كَمَا يَسْمَعُهُ من قرب: أَنَا الْمَلِك الدَّيَّانُ، لَا يَنْبَغِي لأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ النَّارِ أَنْ يَدْخُلَ النَّارَ وَلأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ عِنْدَهُ مَظْلَمَةٌ»، (٢)-وقد أجمع أهل السنة والجماعة على هذه العقيدة، أنه كلام بحرفٍ وسوط، العقيدة الثالثة: أن كلام الله صفةٌ ذاتية باعتبار أصلهِ، وصفة فعلية باعتبار وقوع أحدهِ وأفراده، فإذا نظرنا إلى أصل صفة الكلام وجدناها ذاتية، لا تنفك عن الله -عز وجل-، وأما إذا نظرنا إلى آحاد الكلام وأفرادهِ وجدناه فعليًا، فهذه العقيدة هي العقيدة التي اتفقت عليها كلمة السلف الصالح من أهل السنة والجماعة في كلام الله -عز وجل-، وأما أن نجعل كلام الله عبارة عن أصواتٍ في هذا الكون، أو أنهُ عبارة عن معانٍ نفسية، أو عبارة عن آيات تخاطبنا في هذا الكون، كآيات سماوية، أو آيات فلكية، أو آيات أفقية، أو آيا أرضية، أو أنهُ عبارة عن فتحات الورود، أو إلى آخر تلك الخرافات، فإن هذا خروجٌ عن مقتضى العقيدة الصحيحة، فلا يجوز لنا أن نقبل هذا الكلام، ولا أن ندين الله -عز وجل- به، بل يجب علينا أن نعتقد أن كلام الله صفة ثابتة لله -عز وجل- على ما يليق بجلاله وعظمتهِ. والله أعلم ....

f

---

(١) أخرجه الترمذي برقم ٢٩١٠ وصححه الألباني في الصحيحة برقم ٣٣٢٧

(٢) أخرجه البخارى معلقا ورواه أحمد ١٦٠٤٢ وحسنه الشيخ شعيب

١٧٤- سُئِلَ الشيخ: ذكرتم في باب توحيد الأسماء والصفات في قاعدته الثانية أن عقيدة أهل السنة والجماعة مبنية على ثلاثة أركان فلعلكم توضحونها لنا بارك الله فيكم؟

فأجاب -عفا الله عنه-: الحمد لله رب العالمين وبعد...

أهل السنة والجماعة يتكلمون في هذا الباب على ثلاثة أصول مهمة.

الأصل الأول عقيدتهم في الإثبات والأصل الثاني عقيدتهم في النفي. والأصل الثالث عقيدتهم فيما لم يرد فيه دليل بخصوصه.

أما عقيدتهم في الإثبات فيقولون فيها يجب علينا أن نثبت لله من الأسماء والصفات ما أثبته لنفسه في كتابه أو أثبته له نبيه ﷺ في صحيح سنته، إثباتا من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل لأن الله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[الشورى: ١١].

وأما الثاني فعقيدتهم في النفي فيقولون فيها يجب علينا أن ننفي عن الله -عز وجل- ما نفاه عن نفسه في كتابه أو نفاه عنه نبيه ﷺ في صحيح سنته مع وجوب إثبات كمال الضد فننفي عن الله الظلم لكمال عدله وننفي عنه السنة والنوم لكمال حياته وقيوميته وننفي عنه اللعوب والإعياء والعجز لكمال قوته وقدرته وننفي عنه الصاحبة والولد لكمال صمديته وغناه عن كل أحد.

وأما النقطة الثالثة فمذهبهم فيما لم يرد فيه دليل بخصوصه فيقولون فيه ما لم يرد فيه دليل بخصوصه فلا نثبته مطلقا ولا ننفيه مطلقا وإنما هو موقوف على الاستفصال حتى يتميز حقه من باطله فيقبل الحق ويرد الباطل ويخرجون

على ذلك صفة الجهة والجسم والحيز والمكان فإنه لم يرد فيها دليل بخصوصها يثبتها ولا دليل بخصوصه ينفيها فهي لم يرد فيها دليل يثبت حتى نثبت ولم يرد فيها دليل ينفي حتى ننفيها، فهذه صفات لم يرد فيها دليل بخصوصها لا إثباتًا ولا نفيًا فنحن نوقفها على الاستفصال حتى يتميز حقها فيقبل من باطلها فيرد هذا بإيجاز وأظن أن أصعب هذه النقاط هي النقطة الثالثة ولعل السائل يطلبها في الشروحات المكتوبة والمسموعة. والله أعلم.

f

١٧٥- سُئِلَ الشيخ:هل الحنان والمنان من أسماء الله عز وجل؟

فأجاب- عفا الله عنه-:الحمد لله رب العالمين أما الحنان فلا أعلم له دليلا بخصوصه ولكنه يجوز أن يخبر به عن الله -عز وجل- من باب بالإخبار فإن المتكرر في القواعد (أن باب الإخبار أوسع من باب الصفات وباب الصفات أوسع من باب الأسماء)

فيجوز خبرا ما لا يجوز صفةً ولا اسمًا ويجوز صفةً ما لا يجوز اسمًا وهكذا. فإذا أطلق الحنان على الله من باب الخبرية فلا بأس به. وأما المنان فإنه قد ورد في حديث أنس رضي الله عنه عند أبي داود وغيره في بيان اسم الله -عز وجل- الأعظم. عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ:كُنْتُ جَالِسًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، وَرَجُلٌ يُصَلِّي، فَقَالَ:اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّ لَكَ الْحَمْدَ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الْمَنَّانُ، بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، يَا حَيُّ، يَا قَيُّومُ، أَسْأَلُكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ:«هَلْ تَدْرُونَ بِمَا دَعَا؟» فَقَالُوا:اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَقَالَ:«دَعَا

اللَّهُ بِاسْمِهِ الْعَظِيمِ الَّذِي إِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ، وَإِذَا سُئِلَ بِهِ أَعْطَى». [(١)]

فالمنان قد ورد به النص وأما الحنان فإنه لم يرد به نص ولكن يجوز من باب الإخبار فقط والله أعلم.

f

١٧٦- سُئِلَ الشيخ عن:ضابط الإضافة لله متى تجوز؟ ومتى لا تجوز؟ يعني بعض المخلوقات إضافتها لله هكذا مجردة يكون مما لا يليق فهل من ضابط في هذا الباب؟؟

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله رب العالمين

الضابط في هذا الباب أن إضافة التشريف والتكريم إلى الله عز وجل مبنية على التوقيف فلا ينبغي لك أن تضيف شيئاً إلى الله عز وجل إلا إذا دلت الأدلة على صحة إضافته إليه فنحن نضيف الوجه إلى الله إضافة صفة إلى موصوف لثبوت الدليل ونضيف الناقة إلى الله إضافة تشريف وتكريم لثبوت الدليل ونضيف البيت الحرام إلى الله إضافة تشريف وتكريم لثبوت الدليل ونضيف العين واليد إلى الله إضافة صفة إلى موصوفها لثبوت الدليل وأما ما لم ترد إضافته إضافة التشريف والتكريم إلى الله عز وجل بدليل صحيح فإنه لا ينبغي إضافته إلى الله عز وجل فالدليل في ذلك هو الضابط والفيصل والسلام عليكم.

f

(١) أخرجه أحمد برقم ١٢٦١١، وأبو داود ١٤٩٥ والترمذي ٣٥٤٤ والنسائي ١٣٠٠ وسبق تخريجه

١٧٧- سُئِلَ الشيخ: هل صح عن ابن عباس رضي الله عنهم تأويل الساق بالشدة؟

فأجاب –عفا الله عنه –: الحمد لله رب العالمين وبعد:

نعم، وهذه الآية الوحيدة التي يقال أن السلف اختلفوا فيها وسبب الخلاف أن الساق المذكورة مطلقة غير مضافة، فهي نكرة في سياق الإثبات فهي مطلقة، فقال ابن عباس رضي الله عنهم بأن المقصود الكرب والشدة، وقال ابن مسعود بأنها ساق الله تعالى، وعلى كلا القولين فالجميع متفقون الاتفاق القطعي على إثبات صفة الساق لله تعالى، لحديث أبي سعيد الخدري في الصحيح، فالخلاف بين الصحابة في هذه الآية في أنها هل تعتبر من الأدلة المثبتة لساق الله تعالى أم لا؟ فالجميع متفقون على ساق الله تعالى فليس الخلاف بينهم في إثبات أصل الصفة، وإنما في الاستدلال بهذه الآية على هذه الصفة، والراجح بعد هذا التقرير هو ما قرره ابن مسعود رضي الله عنه والله أعلم

f

١٧٨- سُئِلَ الشيخ: هل يجوز أن يوصف الله بأنه العارف، لحديث تَعَرَّف على الله في الرخاء يعرفك في الشدة؟.

فأجاب –عفا الله عنه –: الحمد لله رب العالمين وبعد، المتقرر في القواعد أن باب الأخبار أوسع من باب الصفات، وأن باب الصفات أوسع من باب الأسماء، فيجوز صفةً ما لا يجوز اسماً، ويجوز خبرًا ما لا يجوز صفةً، وبناء على ذلك فيصح إطلاق العارف على الله من باب إطلاق الخبرية، ولكن لا من باب إطلاق الإسمية ولا الوصفية، فقول النبي ﷺ: تعرف على الله في

الرخاء يعرفك، فإطلاق المعرفة على الله إنما هي إطلاق أخبار، وهي أوسع الإطلاقات، ولذلك لا بد أن نفرق بين هذه الإطلاقات الثلاثة، فأما إطلاق الأسماء فهو إطلاق توقيفي على الأدلة، وأما إطلاق الصفات فكذلك أيضا توقيفي على الأدلة، وأما إطلاق الأخبار فليس توقيفيا على الأدلة، وإنما هو توقيفي على صحة إطلاق ذلك الخبر على الله عز وجل، فإطلاق العارف على الله يصح خبرا ولكن لا يصح اسما ولا صفة، والله أعلم، فإن قلت هلا ضربت لي أمثلة أخرى؟ فأقول:نعم، منها مثلا إطلاق الدهر على الله في قوله ((فإن الله هو الدهر)) فيصح إطلاق الدهرية على الله إطلاق خبر ولكن لا إطلاق إسم ولا صفة، وكإطلاق القديم على الله يصح خبرا ولكن لا يصح اسما ولا صفة، وكإطلاق الشيء على الله، يصح خبرا ولكن لا يصح اسماء ولا صفة، وإطلاق الدليل، يصح على الله إطلاق خبرية، ولكن لا يصح إطلاق اسم ولا صفة، فكذلك ما قلناه لك في أول الفتيا وهي إطلاق العارف، فيصح إطلاق العارف على الله إطلاق خبرية لا إطلاق اسم ولا صفة، وبالتفريق بين هذه الإطلاقات يتحرر لك الجواب، والله أعلم.

f

١٧٩- سُئِلَ الشيخ عن:حديث النبي ﷺ:«إنَّ اللَّهَ خلقَ الرَّحمةَ يومَ خلقَها مائةَ رحمةٍ أنزلَ منْها رحمةً واحدةً فبِها يتراحمُ الخلقُ حتَّى إنَّ الدَّابَّةَ لترفعُ حافرَها عن ولدِها من تلكَ الرَّحمةِ واحتبسَ عندَهُ تسعًا وتسعينَ رحمةً فإذا كانَ يومُ القيامةِ جمعَ هذِهِ إلى تلكَ فرحِمَ بِها عبادَهُ»[1]، ففي بداية الحديث أن الرحمة منسوبة للخلق، وهذا لا إشكال فيه، ولكن التسعة والتسعين

(١) أخرجه البخاري (٦٠٠٠)، ومسلم (٢٧٥٢)

الرحمة الباقية هي منسوبة إلى الله سبحانه وتعالى، وذكر في الحديث أن الله سبحانه وتعالى خلقها، ومن المعلوم أن صفات الله غير مخلوقة، فما هو توجيه هذا الحديث؟

فأجاب -عفا الله عنه -:لا إشكال في ذلك، لأن الرحمة المضافة إلى الله عز وجل تنقسم إلى قسمين:إلى الرحمة المخلوقة، والرحمة التي هي صفته.

أما الرحمة التي هي صفته فهي في قول الله عز وجل:﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾[الأعراف:١٥٦]، ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا﴾[غافر:٧]، ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾[الفاتحة:١]، ونحو هذه من الأدلة الدالة على إثبات صفة الرحمة التي هي صفته، وهذه يُقال فيها ما يُقال في سائر صفاته، نثبتها لله عز وجل على الوجه اللائق بها من غير تحريفٍ ولا تعطيل، ومن غير تكييفٍ ولا تمثيل، لأن الله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[الشورى:١١].

وأما الرحمة المذكورة في الحديث:«إِنَّ لِلهِ مِائَةَ رَحْمَةٍ»[١] أو «إن الله خلق» فهذه هي الرحمة المخلوقة، وإن أُضيفت إلى الله عز وجل فإنما هي إضافة تشريف وتكريم، إذ لا يمكن أبداً أن تكون صفة لله عز وجل مع وصف الدليل لها بأنها مخلوقة، فليس في صفات الله عز وجل شيءٌ مخلوق يُنسب إليه نسبة وصف.

فالرحمة التي ذُكِرت في هذا الحديث إنما هي الرحمة المخلوقة، فأنزل الله من هذه الرحمة المخلوقة جزءاً واحداً، فَبِه يتراحم الخلق، وادَّخر عنده تسعاً وتسعين رحمة يرحم بها عباده يوم القيامة، فالرحمات التي يُرحم بها العباد يوم القيامة

---

(١) أخرجه مسلم برقم (٢٧٥٢)

هي الرحمة التي هي صفته والرحمة التي هي خَلْقه.

فإضافة الرحمة في هذا الحديث إنما هي إضافة تشريفٍ وتكريم، فلا تخلط بين الرحمتين.[١]

f

١٨٠- سُئِلَ الشيخ عن:الضار النافع أهي من نسبة الشر والعياذ بالله للذات الإلهية؟

فأجاب – عفا الله عنه –:الحمد لله رب العالمين وبعد إن ما يطلق على الله عز وجل لا يخرج عن ثلاثة أقسام إما إطلاق اسم وإما إطلاق صفة وإما إطلاق خبر عن فعل من أفعال الله عز وجل وأوسع هذه الإطلاقات هي إطلاق الأخبار فيجوز خبرًا ما لا يجوز صفة ويجوز صفة ما لا يجوز اسما فباب الإخبار أوسع هذه الإطلاقات على الإطلاق فإذا أطلق الضار والنافع على الله عز وجل إطلاق اسمية فنحن نرفضها لعدم وجود الدليل الدال على تسمية الله بهذا وإذا أطلقت إطلاق وصفية فنحن نمنع إذ لا دليل يدل على أن من صفات الله عز وجل هذا وإذا أطلقت إطلاق خبر عن فعل من أفعال الله عز وجل أنه هو الذي بيده الضر والنفع فإنه لا بأس به ولا حرج في ذلك وبناء على ذلك فقولك هل يجوز أن نطلق الضار النافع على الله؟ فأقول يجوز خبرًا ولا يجوز اسمًا ولا صفة والله أعلم

f

---

(١) فمن صفات الله الرحمة، ومن آثرها خلق رحمةٍ وجعلها مائة جزء وأن يرحم بها عباده في الدنيا والأخرة، فالرحمة المخلوقة من آثار رحمة الله التي هي صفته،

١٨١- سُئِلَ الشيخ:من القواعد المتقررة في باب الأسماء والصفات أن أسماء الله كلها حسنى وعلى هذا لا نسمي الله بالمنتقم والكائد ونحوه، ومن أسماء الله الجبار فلماذا لا نجريه على نفس القاعدة في اسم المنتقم والكائد بناءً على اشتقاقه من معنى الجبروت إذ أن الجبروت يحتمل نقصا من أحد وجوهه وهو الجبروت بغير حق وبظلم أم أننا نثبته على وجه اللائق بالله لأنه ورد في القرآن أرجو من فضيلتكم توجيهي في هذا الأمر والتوضيح بقاعدة توضح الحد الفاصل فيما يصح اسم لله أولا؟

فأجاب – عفا الله عنه –:الحمد لله رب العالمين وبعد خلاصة جوابك وفقك الله أن تعتقد أن أسماء الله عز وجل توقيفية على النص فلا يجوز لنا أن نسمي الله عز وجل إلا بما سمى به نفسه في كتابه أو سماه به نبيه ﷺ في صحيح سنته والمتقرر في القواعد أن أسماء الله عز وجل كلها حسنى لقول الله عز وجل ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٨٠﴾﴾ [الأعراف:١٨٠]

الله عز وجل له الأسماء الحسنى وقد أجمع أهل السنة والجماعة على أنه لا يجوز أن نطلق على الله عز وجل اسما إلا وعلى ذلك الإطلاق دليل من الشرع لأن الباب غيب وما كان غيبيا فيكون توقيفيً وقد أجمع أهل السنة والجماعة أيضا فيما أعلم على أن كل اسم فيشتق منه صفة وليس كل صفة يشتق منها اسم وذكر أهل السنة والجماعة أيضا قاعدة عظيمة وهي أن باب الصفات أوسع من باب الأسماء وأن باب الإخبار أوسع من باب الصفات فيصح صفة ما لا يصح اسما ويصح خبرا ما لا يصح صفة وقد شرحنا هذه المسائل مبسوطة في مواضع متعددة بالقول والكتابة وبناءً على ذلك فلا يطلق على الله عز وجل

اسم المنتقم لعدم ثبوت الدليل بجواز إطلاق ذلك الاسم على الله والأسماء توقيفية فالانتقام إنما هو من جملة الأخبار التي يخبر بها عن الله عز وجل فهو يصح خبرا ولكن لا يصح اسما ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ ۝٤٧﴾ [إبراهيم:٤٧] وكذلك الدهر يصح اطلاق الدهرية على الله عز وجل اطلاق إخبار ولكن لا يجوز أن نطلقها إطلاق صفات ولا أسماء وكذلك القديم فإنه يصح إطلاقه على الله عز وجل خبرا ولكن لا يصح إطلاقه صفة ولا اسما وكذلك الكائد فإن مما يخبر به عن الله عز وجل أنه يكيد كما قال الله عز وجل ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ١٥ وَأَكِيدُ كَيْدًا ۝١٦﴾ [الطارق:١٥-١٦] فيطلق الكائد على الله عز وجل اطلاق خبر عن فعل من أفعاله ولكن لا يصح إطلاقه اسما فليس كل شيء اطلق على الله عز وجل يكون اطلاق اسمية بل هناك ما اطلق عليه وهو اسم وهناك ما اطلق عليه وهو صفة وهناك ما اطلق عليه وهو خبر عن فعل من أفعاله عز وجل ولذلك فأريدك أن تحفظ هذه القواعد الأولى أسماء الله عز وجل مبنية على التوقيف فلا نسمي الله إلا بما سمى به نفسه في كتابه أو سماه به نبيه – ﷺ – في صحيح سنته .

القاعدة الثانية:ليس كل ما صح صفة يصح اسما .

الثالثة:ليس كل ما صح خبرا عن فعل من أفعال الله يكون صفة والله أعلم

f

١٨٢- سُئِلَ الشيخ عن:شرح قاعدة أسماء الله أعلام وأوصاف؟

فأجاب – عفا الله عنه –:هذه قاعدة تقول أسماء الله أعلام وأوصاف. فهي أعلام باعتبار دلالتها على الإسمية وأوصاف باعتبار دلالتها على العلمية بمعنى

أن الاسم من أسماء الله يتضمن صفة من صفاته فالعليم اسمه والعلم صفته، القدير اسمه والقدرة صفته. إياك أن تؤمن بالاسم وتنكر الصفة فتكون معتزليًا لأن المعتزلة يؤمنون بالأسماء ويكفرون بما تضمنته من الصفات فيقولون الله عليم بلا علم حقيقي الله قدير بلا قدرة قوي بلا قوة وهذا غير مقبول أبدا. فاضطر أهل السنة أن يؤكدوا على هذه القاعدة ويقولون الاسم لا يتم الإيمان به إلا إذا أمنت بصفته الحكيم اسمه والحكمة صفته. السلام اسمه والسلامة من كل عيب صفته، القدوس اسمه والقداسة المطلقة (القداسة يعني النزاهة) القداسة المطلقة صفة إذا قيل قدس الله روحه بمعنى نزهها في عليين

فأسماء الله أعلام وأوصاف يعني كل اسم من أسماء الله فإنه يتضمن صفة من صفات كماله.

تذكر الدوائر اللي شرحناها؟ أنك تطلع من الأسماء إلى الصفات ولا تنزل من الصفات إلى الأسماء الظاهر شرحناها بها. الكلام صفته فلا تشتق له اسما منها فتقول الله من أسمائه المتكلم

المجيء صفته فلا تسميه الجائي

الإتيان صفته فلا تسميه الآتي فليس كل صفة لها اسم بينما كل اسم له صفة.

f

١٨٣- سُئِلَ الشيخ:هل من أسماء الله تعالى الطيب؟

فأجاب – عفا الله عنه –:الحمد لله رب العالمين ...

لا أعلم دليلا يدل على أن من أسماء الله عز وجل الطيب بهذا الاعتبار يعني

أنه تنطبق عليه شروط التسمية التي ذكرها أهل السنة والجماعة ولكن الطيب مما يخبر به عن الله عز وجل فمن صفاته الطيب،

ومما يخبر عنه – عز وجل – أنه طيب في ذاته وطيب في صفاته وطيب في أفعاله وتشريعاته عز وجل- (إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا) [(١)] فقوله إن الله طيب لا يقبل إلا طيبا هذا من باب الوصفية فالله هو الطَّيِّب الطِيبُ المطلق في ذاته والطيب الطيب المطلق في أسمائه والطيب الطيب المطلق في أفعاله وفي صفاته وفي تشريعاته عز وجل ولكن أما أن نطلق عليه اسم الطيب فهذا يحتاج إلى دليل آخر مستقل ولا أجده في السنة الصحيحة ومن أجل ذلك فالطيب تطلق على الله إطلاق أخبار وإطلاق صفات لا إطلاق أسماء والله أعلم.

f

١٨٤- سُئِلَ الشيخ عن:حكم قول «والإله الحق في عليائه يستحي من عبده حين استقام؟»

فأجاب – عفا الله عنه –:المتقرر عند العلماء رحمهم الله تعالى:أن صفات الله عز وجل وأسماءه مبنيةٌ على التوقيف، فلا يجوز لأحد أن يثبت لله عز وجل شيئاً من الصفات، إلا وعلى هذا الإثبات دليلٌ من الشرع؛ لأن صفاتِه وأسماءه أمرٌ غيبيّ. والمتقرر عند العلماء أن أمور الغيب توقيفية.

إذا عُلِم هذا فليُعلَم أن أهل السنة والجماعة مجمعون على إثبات صفة الحياء لله تبارك وتعالى، لم يخالف في ذلك أحد من أهل العلم رحمهم الله، أعني من أهل السنة والجماعة، وقد دلّ على إثبات هذه الصفة الكتاب والسنة،

(١) أخرجه مسلم في كتاب الزكاة برقم (١٠١٥)

قال الله -عز وجل- ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ﴾ [البقرة:٢٦] أي لا يمنعه حياؤه الذي يتصف به أن يضرب، أي يقول الحق ولو بضرب مثالٍ بأمرٍ حقيرٍ كالبعوضة وغيرها، فإن الله عز وجل لا يمنعه حياؤه من بيان الحق للناس ولو بضرب مثالٍ بأمرٍ يراه الناس حقيراً كالبعوض أو الذباب، وكذلك يقول النبي ﷺ، كما في الحديث عن سلمان رضي الله عنه، قال: قال ﷺ: «إِنَّ رَبَّكُمْ تَبَارَكَ وَتَعَالَى حَيِيٌّ كَرِيمٌ، يَسْتَحْيِي مِنْ عَبْدِهِ إِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ إِلَيْهِ، أَنْ يَرُدَّهُمَا صِفْرًا»[1]، وفي الحديث الآخر يقول النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم: «إِنَّ اللَّهَ حَيِيٌّ كَرِيمٌ يَسْتَحِي أَنْ يَرْفَعَ الْعَبْدُ يَدَيْهِ فَيَرُدَّهُمَا صَفَرًا »[2]، وفي رواية: «إِنَّ اللَّهَ حَيِيٌّ كَرِيمٌ يَسْتَحِي مِنْ عَبْدِهِ أَنْ يَبْسُطَ إِلَيْهِ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَرُدَّهُمَا خَائِبَتَيْنِ »[3]، فهذا من جملة ما يدل على إثبات صفة الحياء لله تبارك وتعالى، وقد أجمع أهل السنة والجماعة على هذه الصفة، ولله الحمد.

فإن قلت وهل صفة الحياء من الصفات الذاتية، أم من الصفات الفعلية؟

---

(١) أخرجه أبو داود في «سننه» باب: [الدُّعَاءِ] (٢/٧٨) برقم: [١٤٨٨]، وأخرجه الترمذي في «سننه» (٥/٥٥٦) برقم: [٣٥٥٦]، وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» باب: [ذِكْرُ الْإِخْبَارِ عَمَّا يُسْتَحَبُّ لِلْمَرْءِ عِنْدَ إِرَادَةِ الدُّعَاءِ رَفْعُ الْيَدَيْنِ] (٣/١٦٠) برقم: [٨٧٦]، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (١/٣٦٢) برقم: [١٧٥٧].

(٢) أخرجه البزار في "مسنده" (٦/٤٧٨) برقم: [٢٥١١]، وأخرجه الطبراني في "المعجم الأوسط" (٥/٣١) برقم: [٤٥٩١]، وأخرجه الحاكم في "المستدرك على الصحيحين" (١/٦٧٥) برقم: [١٨٣١]، وصححه الألباني في "صحيح الجامع" (١/٣٦٢) برقم: [١٧٥٧].

(٣) أخرجه الحاكم في "المستدرك على الصحيحين" باب: [الدعاء والتكبير]، (١/٦٧٥) برقم: [١٨٣١].

نقول لا جرم أن صفة الحياء لله عز وجل من صفات ذاته، التي لا تنفك عنه عز وجل لا أزلاً ولا أبداً، بل إن من أسمائه عز وجل «الحيي». والمتقرر عند العلماء: أن كل اسم من أسماء الله فإنه يتضمن صفةً من صفات كماله،، والصفة التي يتضمنها هذا الاسم هي صفة الحياء، وفي الصحيح من حديث أبي هريرة في قصة ثلاثة النفر، قال النبي ﷺ في آخره، قال: «أَلاَ أُخْبِرُكُمْ عَنِ النَّفَرِ الثَّلاَثَةِ؟ أَمَّا أَحَدُهُمْ فَأَوَى إِلَى اللَّهِ فَآوَاهُ اللَّهُ، وَأَمَّا الآخَرُ فَاسْتَحْيَا فَاسْتَحْيَا اللَّهُ مِنْهُ، وَأَمَّا الآخَرُ فَأَعْرَضَ فَأَعْرَضَ اللَّهُ عَنْهُ»[1]. ولكن لا ينبغي لنا أن نثبت أن حياء الله عز وجل يكون في حالةٍ دون حالةٍ، إلا وعلى هذا الإثبات دليلٌ من الشرع، فهذا البيت يثبت حياء الله عز وجل من العبد إذا استقام، وهذا مما يفتقر إلى دليلٍ، لأن حياءه من عبده إذا استقام يعتبر من الأمور الغيبية وأمور الغيب توقيفيةٌ علي النص، ولا أعلم دليلاً يدل على إثبات هذه الجزئية بخصوصها، فنبقى على أن من صفاته عز وجل الحياء، وأن حياءه من صفات ذاته، ولا ينبغي لنا أن نخوض في تفاصيل غيبية ليس عليها دليلٌ، والله أعلم.

f

١٨٥ - سُئِلَ الشيخ: هل أسماء الله تسعة وتسعون اسماً فقط أم أن هناك أسماء غيرها؟.

فأجاب – عفا الله عنه –: الحمد لله وبعد، الجواب على هذا السؤال في جُملٍ من

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري في «صحيحه» باب: [الحِلَقِ وَالجُلُوسِ فِي المَسْجِدِ] (١/١٠٢) برقم: [٤٧٤]، وأخرجه مسلم في «صحيحه» باب: [مَنْ أَتَى مَجْلِسًا فَوَجَدَ فُرْجَةً فَجَلَسَ فِيهَا وَإِلَّا وَرَاءَهُمْ] (٤/١٧١٣) برقم: [٢١٧٦].

الفروع:

الفرع الأول: اعلم أن المتقرر في قواعد أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى، أن أسماء الله عز وجل لا تُحصر في عدد معين، فإن قلت وما دليلك على هذا؟، فأقول الدليل على ذلك حديث الكرب، وهو حديث جيد، يقول فيه النبي ﷺ: «أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسم هُوَ لَكَ سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أو عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أو أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أو اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ، أَنْ تَجْعَلَ الْقُرْآنَ رَبِيعَ قَلْبِي، وَنُورَ صَدْرِي، وَجِلاءَ حُزْنِي، وَذَهَابَ هَمِّي، إِلَّا أَذْهَبَ اللهُ هَمَّهُ وَحُزْنَهُ، وَأَبْدَلَهُ مَكَانَهُ فَرَحًا»[1]، فأفاد هذا الحديثُ أن هناك أسماء قد استأثر الله عز وجل بها في علم الغيب عنده لا يطّلع عليها لا ملكٌ مقربٌ، ولا نبي مرسلُ، ولا وليٌ صالح.

الفرع الثاني: فإن قلت وكيف نجمع بين هذا الحديث وبين ما في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسما مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ »[2]، وفي رواية «لِلَّهِ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ اسما، مَنْ حَفِظَهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَإِنَّ اللهَ وِتْرٌ، يُحِبُّ الْوِتْرَ» وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٦/٢٤٧) برقم: [٣٧١٢]، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (١/٣٨٣) برقم: [١٩٩].

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري في ''صحيحه'' باب: [مَا يَجُوزُ مِنَ الِاشْتِرَاطِ وَالثُّنْيَا فِي الإِقْرَارِ، وَالشُّرُوطِ الَّتِي يَتَعَارَفُهَا النَّاسُ بَيْنَهُمْ، وَإِذَا قَالَ: مِائَةٌ إِلَّا وَاحِدَةً أَوْ ثِنْتَيْنِ] (٣/١٩٨)، برقم: [٢٧٣٦]، وأخرجه مسلم في «صحيحه» باب: [فِي أَسْمَاءِ اللهِ تَعَالَى وَفَضْلِ مَنْ أَحْصَاهَا] (٤/٢٠٦٣)، برقم: [٢٦٧٧].

عُمَرَ: «مَنْ أَحْصَاهَا»[١]، فإن ظاهر هذا الحديث أن عدد أسماء الله محصورة في تسع وتسعين اسماً، فنقول الجواب: إن هذا التركيب إنما يُراد به حصر الثواب في العدد وليس حصر العدد وبينهما فرق، وأضرب لك مثالاً حتى يتضح لك ما أريد إثباته هنا، فأقول: ما رأيك لو قلت لك إن عندي مِئة بيت شعرٍ من حفظها أعطيته ألف ريالٍ، فهل تفهم من هذا التركيب أنني لم أقلُ من الشعر إلا مئة بيت فقط؟، الجواب: بالطبع لا، بل ربما قد قلت من أبيات الشعر آلاف الأبيات الشعرية ولكن عندي ثوابٌ وهو دفع ألف ريالٍ، حصرت هذا الثواب فيمن يحفظ عدداً معيناً من أبياتي وهي مئة بيت، فقلت إن عندي مئة بيتٍ من حفظها أعطيته ألف ريالٍ، فهذا حصر الثواب الذي هو ألف ريال في العدد الذي هو مئة، فلا يفهم السامع من هذا التركيب العربي اللغوي أنني لم أقل إلا مئة بيت، وكذلك لو قلت لك مثلاً: إن عندي مئة ريال أعددتها للصدقة، فهل تفهم من هذا التركيب أنني لا أملك في هذه الدنيا إلا مئة ريال؟، الجواب: لا، بل إن هناك عزيمة عندي وهي الصدقة، فأعددت لهذه الصدقة، مئة ريال.

فإذاً قول النبي ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسما مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ» لا يُفهم من هذا أن الله عز وجل ليس له إلا هذا العدد، وإنما يُراد بذلك أن الله عز وجل لما خلق الجنة جعل لأجل دخولها أسباباً، وجعل من جملة أسبابها أن يُحصي العبد من أسمائه هذا المقدار وهي تسعة وتسعين اسماً، فإذا أحصى العبد من أسماء الله هذا المقدار، فقد قام بسببه، فقد تحقق في حقه سببٌ من أسباب دخول الجنة، فإذاً هذا من باب حصر الثواب في

---

(١) أخرجه مسلم في "صحيحه" باب: [فِي أَسْمَاءِ اللهِ تَعَالَى وَفَضْلِ مَنْ أَحْصَاهَا] (٤/٢٠٦٢)، برقم: [٢٦٧٧].

العدد، وليس حصراً للعدد، بدليل الحديث الذي ذكرته في الفرع الأول في قوله:«أو سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ أو اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ »[1]، وهذا يتضمن الجمع بين الأدلة.

والمتقرر عند العلماء:أن إعمال الدليلين أولى من إهمال أحدهما ما أمكن.

والمتقرر عند العلماء:أن الجمع بين الأدلة واجبٌ ما أمكن.

الفرع الثالث:إن قلت ما معنى قول النبي ﷺ «أحصاها»، الجواب:المقصود بذلك أي حفظ ألفاظها وآمن بمدلولاتها وعمل بمقتضياتها، فإحصاؤها الموجب للجنة ثلاثة أشياءٍ:أن تحفظها، وأن تؤمن بمدلولاتها، وأن تعمل بمقتضاها، فهذا هو الحفظ الكامل والإحصاء الكامل، والله أعلم.

f

١٨٦- سُئِلَ الشيخ:هل يوصف الله بالمعرفة؟.

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين وبعد، المتقرر عند أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالي أن ما يطلق علي الله عز وجل لا يخلو من ثلاثة أقسام، إما أن يطلق الشيء علي الله إطلاق تسمية، وإما أن يطلق الشيء علي الله إطلاق وصفٍ، وإما أن يطلق الشيء علي الله أطلاق خبرٍ عن فعلٍ من أفعاله، وقد أتفق أهل السنة علي أن الأصل في إطلاق الأسماء التوقيف علي

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٦/٢٤٧) برقم:[٣٧١٢]، وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» باب:[ذِكْرُ الْأَمْرِ لِمَنْ أَصَابَهُ حُزْنٌ أَنْ يَسْأَلَ اللَّهَ ذَهَابَهُ عَنْهُ وَإِبْدَاله إِيَّاهُ فَرَحًا] (٣/٢٥٣) برقم:[٩٧٢]، صححه الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١/٣٨٣) برقم:[١٩٩].

الأدلة كتاباً وسنة، فلا نسمي الله عز وجل إلا بما سمي به نفسه في كتابه، أو سماه به نبيه ﷺ في صحيح سنته، من غير تحريفٍ ولا تعطيل، ومن غير تكييفٍ ولا تمثيل، وأجمع أهل السنة رحمهم الله علي أن الأصل في إطلاق الصفات أنها توقيفية علي نصوص الكتاب و السنة، فلا نصف الله عز وجل إلا بما وصف به نفسه في كتابه أو وصفه به نبيه ﷺ في صحيح سنته.

وأما إطلاق الأخبار فهو أوسع الإطلاقات المذكورة، فإطلاق الأسماء أضيقها ثم يعقبه إطلاق الصفات، فكل اسم من أسماء الله فهو صفة من صفاته، وليست كل صفةٍ ثابتةٍ لله يشتق له منها اسم، وهذا بالإجماع فيما نعلم، وأما باب الأخبار عن الله عز وجل فإنه أوسع هذه الإطلاقات، وباب الإخبار ليس توقيفيً علي إثبات النصوص، وإنما هو توقيفُ علي صحة إطلاق ذلك الخبر علي الله تبارك وتعالي، وبناءً علي ذلك فأقول أما إطلاق العارف علي الله عز وجل إطلاق اسم، فهذا لا نعلمه ثابتاً في الأدلة الصحيحة، ولا منقولاً في نقول أهل السنة والجماعة الذين تكلموا عن أسماءه تبارك وتعالي.

فإذاً إطلاق العارف علي الله علي أنه إطلاق تسمية هذا لا يجوز لعدم ورود النص، وكذلك إطلاق العارف علي الله عز وجل إطلاق صفة، أيضاً هذا لا ينبغي لأن الله عز وجل إنما أطلق عليه صفة العلم، فهو العليم اسماً و ذو العلم الكامل الشامل صفةً، وأما إطلاق المعرفة علي الله عز وجل إطلاق خبر فإن هذا لا بأس به، لعموم قول النبي ﷺ:«تَعرَّفْ إلى اللهِ في الرَّخاءِ يَعرِفْكَ

في الشِّدَّةِ»[١]، فهذا من باب إطلاق الأخبار ليس من باب إطلاق الأسماء، ولا من باب إطلاق الصفات، فإذا فرقت بين هذه الإطلاقات الثلاثة.

فنقول حين إذاً العارف لا يجوز إطلاقه علي الله باعتباره اسماً، ولا يجوز إطلاقه علي الله عز وجل باعتباره صفةً، وإنما يجوز إطلاقه علي الله عز وجل من باب أنه خبر من الأخبار التي يخبر بها العبد عن ربه، فيقول الله يعرف كذا، الله يعرف فلان، إن لم تكن تعرفونه فالله يعرفه، تعرف علي الله في الرخاء يعرفك في الشدة، ولكن لا تقصد أنها إطلاقات أسماء، ولا إطلاقات صفات، وإنما إطلاق خبرٍ، عن فعلٍ من أفعال الله تبارك وتعالي، وقريب من هذا «الساتر»، فإن الساتر لا يجوز إطلاقه علي الله عز وجل إطلاق تسمية لعدم الدليل، ولا يجوز إطلاقه علي الله إطلاق صفة لعدم الدليل، ولكن الأدلة دلت علي أن من جملة أفعال الله أنه يستر، كقول النبي ﷺ:«وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ القِيَامَةِ»[٢].

فهذا ليس إطلاق اسم ولا إطلاق وصف، وإنما إطلاقُ عن فعلٍ من أفعال الله، فالساتر لا تطلق اسماً، ولا تطلق صفةً، وإنما تطلق علي أنها خبر عن فعل من أفعال الله تبارك وتعالي، وإنما يطلق علي الله الستير، الستير هو الذي يقال أنه اسم، ومن أمثلة ذلك أيضاً الزارع، فإن الزارع لا يجوز إطلاقه علي الله

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٦/٢٤٧) برقم:[٣٧١٢]، وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» باب:[ذِكْرُ الْأَمْرِ لِمَنْ أَصَابَهُ حُزْنٌ أَنْ يَسْأَلَ اللَّهَ ذَهَابَهُ عَنْهُ وَإِبْدَاله إِيَّاهُ فَرَحًا] (٣/٢٥٣) برقم:[٩٧٢]، صححه الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١/٣٨٣) برقم:[١٩٩].

(٢) متفق عليه:أخرجه البخاري في "صحيحه" باب:[لَا يَظْلِمُ الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمَ وَلَا يُسْلِمُهُ](٣/١٢٨)، برقم:[٢٤٤٢]، وأخرجه مسلم في "صحيحه" باب:[تَحْرِيمِ الظُّلْمِ](٤/١٩٩٦)، برقم:[٢٥٨٠].

إطلاق اسم، ولا إطلاق صفة، وإنما يطلق عليه علي أنه فعلُ من أفعال الله كما قال الله تبارك وتعالي ﴿ءَأَنتُمۡ تَزۡرَعُونَهُۥٓ أَمۡ نَحۡنُ ٱلزَّٰرِعُونَ ٦٤﴾ [الواقعة: ٦٤] هذا، والله أعلم.

f

١٨٧- سُئِلَ الشيخ عن: جملة (إن الله في السماء) يقولون بما أن الارض كروية فإن جهة العلو بالنسبة للذي يكون في الشمال ستكون عكس جهات العلو الذي يكون في الجنوب؟

فأجاب -عفا الله عنه: الحمد لله رب العالمين. هذه شبهة لا تكون إلا في ذهن من شبه علو الله -عز وجل- بعلو خلقه وما قدر الله حق قدره. فالذي لا يقدر الله حق قدره ويمثل صفاته بصفات خلقه هو الذي تشكل عليه هذه المشكلة. ولذلك فلا يجوز لنا أن نقحم عقولنا ولا أن نخوض في مثل هذه الصفة الغيبية بحثا عن كيفيتها ولا يجوز لنا أن نكيفها أو نشكل شيئا منها في عقولنا ثم نبدأ ونفرض عليها تلك اللوازم الباطلة التي لا تلزم إلا على من كيف صفة العلو أو كيفها بصفات الخلق.

ولذلك خذوها مني قاعدة: كل من أشكل عليه شيء في صفات الله -عز وجل- فإن هذا الإشكال فرع عن تكييف عقله لهذه الصفة ومماثلتها لصفات المخلوقات إذ لو آمن بصفة لا يعلم كيفيتها إلا الله سبحانه فإنه لا يكون هناك مقتض لورد هذا الإشكال على قلبه.

ولذلك فالواجب عليك ألا تفكر في هذا ولا تستجيب لتلك الشبهات ولا تلقها لا على نفسك ولا على العوام. وإنما عليك أن تؤمن بأن ربك الذي تعبده

له صفة العلو المطلق .... وحسبك هذا وكفى

ولِمَ نقول إذا كنا في الجهة الشمالية وإذا كنا في الجهة الجنوبية؟؟!! وهل أنتم ستعجزون الله -عز وجل- أن يكون أعلى منكم؟ فلذلك يجب علينا فقط أن نؤمن بأن الله في العلو المطلق على الوجه اللائق به -عز وجل-. وما زاد على ذلك فإنه ممنوع فلا ندخل في هذا الباب متأولين بآرائنا ولا متوهمين بأهوائنا والله أعلم.

f

١٨٨- سُئِلَ الشيخ عن:قول بعض علماء أهل السنة:الإيمان بكلام الله حروفه ومعانيه ما معنى:ومعانيه؟

فأجاب - عفا الله عنه-:الحمد لله وبعد.

لا جرم أن كلام الله -عز وجل- منه حروف وفيه معاني . فإن هذه الكلمات التي تكلم الله -عز وجل- بها ليست خلوا عن المعاني. وهي تلك الدلالات على حسب مقتضى اللسان العربي.

فيجب علينا أن نؤمن. باللفظ ومعناه. فليس كلام الله الكلمات دون المعاني ولا المعاني دون الكلمات. بل مجموع ذلك كلام الله -عز وجل- فكلام الله -عز وجل- حروف وكلمات وأصوات ومعاني.

فالواجب علينا أن نؤمن بذلك كله. فلا نؤمن باللفظ و نحرف أو نأوِّل معناه. فإن هذا لا يعتبر إيمانا بكلام الله -عز وجل-. كما قال سبحانه ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾. [النساء - ٤٦]

وفي الآية الأخرى: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾.[المائدة – ٤١]،

فكل من حرف كلام الله من بعد مواضعه؛ فهو لم يؤمن حقيقةً بكلام الله.

فإن كلام الله هو الحروف والمعاني. فيجب عليك أن تؤمن بالحروف وأن تؤمن بالمعاني. فكل كلمة في القرآن فلها معنى على حسب دلالات اللغة. فمن كمال إيمانك. بهذه الكلمة أن تؤمن بمدلولها اللغوي والله أعلم.

f

١٨٩- سُئِلَ الشيخ عن:قول المتكلمين إن كلام الله معنى واحد قديم. وهو أمر ونهي وخبر. فما معنى قولهم معنى واحد؟ وكيف يكون واحد وهو منقسم؟؟

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله رب العالمين...

يقصدون بذلك أنه واحد باعتبار الجنس لا يتعدد. بمعنى أن هذا التقسيم إنما يدخل في تفاصيله لا في أصله وجنسه. وهذا من جملة مذاهب أهل البدع. وقد قال أهل البدع في كلام الله –عز وجل–. أقوالا شنيعة جدا قد استوفاها الإمام العلامة ابن تيمية –رحمه الله– تعالى في شرحه لهذه المسألة. أي في تفصيله لكلام الله –عز وجل– والرد على أهل البدع فيه. فمن جملة أقوال أهل البدع أن كلام الله –عز وجل– واحد باعتبار أصله لا ينقسم. وأما هذه الأقسام إلى أمر ونهي وخبر واستخبار وغير ذلك إنما هي تقسيم باعتبار تفاصيله وأجزائه لا باعتبار أصله وجنسه وهذا كله مبني على أن كلام الله –عز وجل– كلام نفسي بلا حرف ولا صوت. وهذا جرى على خلاف مذهب أهل السنة والجماعة.

فإن قلت وما مذهب أهل السنة والجماعة في هذا؟ فأقول مذهب أهل السنة والجماعة. في هذا منحصر في ثلاث نقاط:

النقطة الأولى أن الله -عز وجل- يتكلم متى شاء بما شاء وكيفما شاء.

الأمر الثاني أن كلام الله -عز وجل- بحرف وصوت

الثالث أن كلام. الله -عز وجل- قديم النوع حديث الآحاد بمعنى أن كلام الله -عز وجل- باعتبار أصله صفة من صفات ذاته لا ينفك عنه أزلا ولا أبدا. وأما باعتبار آحادة وأفراده فإنه من صفات الفعل متى ما شاء الله- عز وجل- أن يتكلم تكلم، وفي أي شيء أراد الله أن يتكلم، تكلم، فلا حجر على الله- عز وجل- في كلامه. وبرهان ذلك قول الله، عز وجل: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَانِي﴾ [الأعراف-١٤٣] قال الله عز وجل: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾[النساء - ١٦٤]. وكل آية فيها قال الله أو قلنا أو يقول الله. كل ذلك من الأدلة الدالة على إثبات كلام الله تبارك وتعالى. فكلام الله عز وجل من الصفات الذاتية باعتبار أصله. ومن الصفات الفعلية باعتبار أفراده وآحاده. هذا هو. الاعتقاد الحق في كلام الله تبارك وتعالى والله أعلم.

f

١٩٠- سُئِلَ الشيخ: من ضمن أسماء الله الحسنى التسعة وتسعون(المشهورة) هناك أسماء لله لم يسمي بها نفسه لا في الكتاب ولا في السنة! فما موقف أهل السنة والجماعة من تلك الأسماء مثل الضار والجليل وغيرها؟

فأجاب -عفا الله عنه -:

الحمد لله، القاعدة عند أهل السنة والجماعة معروفة لا تختلف على مدار الزمان والمكان وفقك الله، وهي أن أسماء الله عز وجل توقيفية فلا يجوز أن نسمي الله عز وجل إلا بما سمى به نفسه في كتابه أو سماه به نبيه ﷺ في صحيح سنته،

وإذا أطلق على الله عز وجل شيء من الأسماء بلا برهان من كتاب و سنة صحيحة فإنه لا يجوز أن يطلق على الله عز وجل إطلاق تسمية، ولا أدري هل وقع في يدك هذه المنشورات التي يذكر فيها أسماء الله عز وجل التسعة والتسعين؟! فإن كانت وقعت في يدك فإياك أن تقبل كل ما فيها، فإنه قد قيد فيها أشياء كثيرة ليست من أسماء الله عز وجل، كالرشيد وغيرها مما ذكرت ومما لم تذكر، وأصل ذلك زيادة في جامع الإمام الترمذي رحمه الله تعالى قد زادها الوليد ابن مسلم، ومن المعلوم أنه مدلس من شر أنواع التدليس، فهي زيادة من قبل الوليد بن مسلم وهي زيادة ضعيفة لا يقبلها العلماء، وإنما الحديث يقف عند قول النبي ﷺ :((إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وتِسْعِينَ اسْمًا مِئَةً إِلَّا واحِدًا، مَن أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ.)) [1]، وأما باقي الحديث وهي زيادة هو الله الذي لا إله إلا هو ...إلى أخره فإنها من زيادات بعض الرواة، وقال أبو العباس: إنها من طريق الوليد ابن مسلم وهو مدلس شر أنواع التدليس يعني بمعنى أنه لا يقبل ما تفرد به وما عنعنه لتدليسه، فلذلك لابد أن تجمع هذه الأسماء أنت من كتاب الله عز وجل وسنة النبي ﷺ بعد معرفتك للضوابط التي قررها أهل السنة في باب ما يجوز في أسماء الله عز وجل، والله أعلم.

---

(١) أخرجه البخاري باب إن لله مائة اسم برقم (٧٣٩٢)وأخرجه مسلم في الذكر والدعاء والتوبة باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها رقم ٢٦٧٧

١٩١ - سُئِلَ الشيخ: لماذا اختلف عدد أسماء الله بين العلماء؟

فأجاب –عفا الله عنه –: الحمد لله رب العالمين وبعد. هذا السؤال مبني على أن السائل قد خفي عليه أن أسماء الله عز وجل لا تحصر في عدد معين. لقول الرسول ﷺ في حديث الكرب: (أو اسْتَأْثَرْتَ بِه فِي عِلْمِ الغيبِ عِندَكَ".)[١] فهناك أسماء لله عز وجل قد استأثر بها في علم الغيب المطلق عنده. لا يعلمها أحد لا من الملائكة ولا من المرسلين والأنبياء. فضلا عن الأولياء والصالحين.

وعليه فمن قواعد أهل السنة «أسماء الله لا تحصر في عدد معين» فإن قلت وكيف تقول بأنها لا تحصر في عدد معين وقد روى الشيخان في صحيحيهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال الرسول ﷺ: (إنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وتِسْعِينَ اسْمًا مِئَةً إلَّا واحِدًا، مَن أحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ.)[٢]،

فالجواب: هذا من باب حصر الثواب في العدد وليس من باب حصر العدد. –وفقك الله– لا تخلط بين الأمرين. فلو قلت لك مثلا إن عندي تسعة وتسعين بيتا شعريًا مئة إلا واحدا من حفظها اشتريت له سيارة. فهل يفهم من هذا التركيب لغة أنني لم أقل من الشعر إلا تسعة وتسعين بيتا شعريا فقط؟

الجواب لا. إنما هذا من باب أنني أخرجت ثوابا وهو سيارة وحصرت هذا الثواب في عدد من أبيات شعري. فهذا حصر الثواب في العدد. وليس حصرا للعد

---

(١) أخرجه أحمد برقم ٣٧١٢ وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة ١٩٩

(٢) أخرجه البخاري باب إن لله مائة اسم برقم (٧٣٩٢)وأخرجه مسلم في الذكر والدعاء والتوبة باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها رقم ٢٦٧٧

فقول النبي ﷺ إنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وتِسْعِينَ اسْمًا مِئَةً إلَّا واحِدًا، مَن أحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ.) [١]،

يعني أن الله -عز وجل- لما خلق الجنة جعل لها طرقا ومن جملة طرقها أن تحصي أسماء الله التسعة وتسعين. إحصاء حفظ وإحصاء إيمان وإحصاء عمل بمقتضى أسماء الله -عز وجل-

فأظن السائل يقول لِمَ اختلف العلماء في عدد أسماء الله مع أن البخاري ومسلم رويا عن أبي هريرة عن النبي ﷺ حديثا يصرح بأن لله تسعة وتسعين اسما؟!! لماذا يختلفون وقد صرح الدليل بالعدد؟

فلِمَ يختلف العلماء فمنهم من يعدها هكذا ومنهم من يعدها هكذا؟

هذا السؤال والتعجب يرجع لأحد سببين:

الاحتمال الأول:بسبب أنه حصر أسماء الله -عز وجل- في هذا العدد ولعلي بينت له أن هذا من باب حصر الثواب في العدد وليس من باب حصر العدد هذا.

الاحتمال الثاني:أن يقصد لماذا اختلف العلماء في أسماء الله؟ يعني أن هذا يثبت أن هذا اسم بينما ينفيه الآخر كاسم الله المحسن. فمنهم من يثبته اسما ومنهم من لا يثبته... واسم الله الهادي فمنهم من يثبته اسما ومنهم من لا يثبته. وكاسمه الحنان فمنهم من يثبته اسما ومنهم من لا يثبته. فإذا كان السؤال عن هذه النقطة وليس عن العدد وإنما عما يدخل في دائرة الاسم مما لا يدخل

(١) أخرجه البخاري باب إن لله مائة اسم برقم (٧٣٩٢)وأخرجه مسلم في الذكر والدعاء والتوبة باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها رقم ٢٦٧٧

. فسبب اختلاف العلماء في ذلك هو اختلافهم في الضوابط التي تطبق على أسماء الله. فهناك من يزيد في هذه الشروط أي في شروط دخول الشيء في باب التسمية، ومنهم من ينقص من هذه الشروط. فمنهم مثلا من يشترط أن يكون الاسم معرفا بالألف واللام في الأدلة الشرعية ومنهم من لا يشترط ذلك. ومنهم من يجعل من شروط الاسم أن يكون مستقلا بالمعنى الكمالي غير مقرون بغيره. ومنهم من لا يشترط ذلك. فالذي يشترط ذلك يقول إن النافع ليس من أسماء الله. إذ لا يكمل معناه الكمالي إلا باقتران اسم الضار. وكذلك المحيي ليس من أسماء الله. إذ لا يقبل ذلك إلا إذا اقترن بمعنى المميت. فكل اسم لا يستقل بمعناه الكمالي فلا يعتبر من جملة الأسماء. بينما الفريق الآخر لا يشترطون ذلك ويقولون بل هو من جملة أسماء الله حتى وإن كان كماله متعلقا باسم آخر. النافع والضار من أسماء الله عند هؤلاء. والمحيي والمميت من أسماء الله عند هؤلاء.

فمن أجل اختلافهم في تحديد الشروط والضوابط الخاصة بالأسماء الحسنى ؛ يختلفون في عددها. والله أعلم.

f

١٩٢- سُئِلَ الشيخ عن:الفرق بين الملك والمالك؟

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله رب العالمين وبعد،

الفرق بينهما هو العموم والخصوص من وجه، وهي أن كل ملك فهو مالك وليس كل مالك ملكاً،

بمعنى أن صفة المُلك أوسع من صفة المالك والله عز وجل موصوف بالأمرين، فالله عز وجل له ملك السماوات والأرض وهو يملك كل ذراتها التي فيها، وأنا أضرب لك مثالاً فيما تعرفه وأعرفه من عالمنا المحسوس: أنت تملك السيارة أليس كذلك؟ فأنت مالك لها، لكن هل ملكك هذا أضفى عليك صفة الملكية يعني أنك ملك؟ الجواب لا، فكم من إنسان يملك أشياء كثيرة ولكنه لا يوصف بأنه ملكٌ، لكن إذا وُصِفت بأنك ملك فإنك لم توصف بذلك إلا لأنك تملك، فالملك من لوازمه أن يملك، ولكن ليس من لوازم المالك أن يكون ملكاً، فالملك ملك في ذاته ومالك لغيره، وأما المالك فإنه مالك لغيره ولكن لا يلزم منه أن يكون ملكاً في ذاته، فهذا الفرق بينهما احفظه، كل ملك فهو مالك وليس كل مالك ملكاً. والله أعلم.

f

١٩٣- سُئِلَ الشيخ عن: قول الله جل وعلا ﴿هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: ١١] وقوله ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٨٨] ما معنى كلمة الصنع في الشرع وما الفرق بينها وبين الخلق وهل الصنع صفة خاصة بالله؟

فأجاب -عفا الله عنه-: الحمد لله رب العالمين،

الخلق والصنع من الألفاظ التي إذا اجتمعت افترق معناها وإذا افترقت اتفق معناها فإذا ذكر صنع الله عز وجل وحده دخل معه الخلق تبعا وإذا ذكر خلق الله وحده دخل معه الصنع تبعا وأما إذا قيل خلق وصنع فإن الخلق معناه ابتداء الشي والصنع معناه تصويره كما قال الله عز وجل: ﴿ٱلَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ ۝٧﴾ [الانفطار: ٧] فالتسوية والتعديل هذا من الصنع فيكون الخلق

معناه ابتداء الشيء والصنع تصويره والله عز وجل هو الخالق وهو الصانع

فهو الذي بدأ الشيء وهو الذي أعطاه صورته التي هو عليها كما قال الله عز وجل: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ﴾ هذا هو الخلق ﴿فِيٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين:٤] وهذا هو الصنع

وهذا إذا اجتمع لفظ الخلق والصنع فيكون الخلق معناه ابتداء الشيء وإيجاده من العدم والصنع تصويره وتسويته في أحسن صورة. فإن قلت وهل من صفات الله أنه صانع؟ الجواب الأصح عندي والله أعلم أن هذا مما يطلق على الله عز وجل إطلاق خبر عن فعل من أفعاله فأما الخالق فإنها تطلق على الله عز وجل اسما وتطلق عليه صفتا فالله هو الخالق اسما وهو الذي يخلق صفتا وأما الصنع فإنها مما يخبر عن الله عز وجل لأنها فعل من أفعاله فالصنع يطلق على الله عز وجل إطلاق خبر كإطلاق القديم على الله فإنه يصح خبرا ولا يصح اسما ولا صفتا وكإطلاق الدهر على الله فإنها تصح خبرا ولا تصح اسما ولا صفتا وكإطلاق الزارع على الله فإنها تصح خبرا ولكن لا تصح اسما ولا صفتا فالأصح عندي أن الصانع تطلق على الله من باب إطلاق الخبر عنه، فقل من أفعاله، والله أعلم.

f

١٩٤ - سُئِلَ الشيخ عن: الفرق بين أسماء الله وصفاته سبحانه .

فأجاب -عفا الله عنه-: الحمد لله رب العالمين،

نعم هناك فرقٌ بين أسماء الله وصفاتِهِ وإثباتُ الفرق بين الأسماء والصفات لا

نعلمُ فيه خلافاً في مذهب أهل السُنةِ والجماعة وقد ذكر أهل العلم رحمهم الله تعالي فروقاً مُتعددة بين الاسم والصفة فمما ذكروه رحمهم الله تعالي أن باب الأسماء أضيقُ من باب الصفات بمعني أن كل اسم من أسماء الله فإننا نشتق لهُ صفةَ كمالٍ من صفاتِهِ وليس كل صفةٍ نشتق لله عز وجل منها اسما، فالعزيز أسمه ونشتق منه صفة العِزة، والرحيم اسمهُ ونشتقَ منه صفةَ الرحمة، والكريم أسمه ونشتق منه صفة الكرم، وهكذا في سائر أسماء الله عز وجل.

ولذلك فالمتقرر عند أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالي أن أسماء الله عز وجل أعلامٍ وأوصاف فهي أعلامٌ باعتبار دلالتها علي الاسمية ونعوتٌ باعتبار دلالتها عليٍ الوصفية خلافاً لِمذهب المُعتزلة الذين يؤمِنون بالاسم ويُجرِدونهُ عن صِفتِهِ ومما ذكرهُ أهل السُنة من الفروق كذلك أن الاسم مما يُعبَّدُ بِهِ أما الصفة فإنه ليس مما يُعبَّدُ به وأعني بكلمة يُعبَّدُ أي:أن نجعلُ قبل أسماء الله عز وجل لفظة عبد فتقولُ:عبد الملك ولا تقول عبد مُلك الله، وتقول:عبد الرحيم ولا تقُل عبد رحمة الله، وتقولُ:عبد المُهيمن ولا تقل عبدُ هيمنة الله، وتقول عبد الكريم ولا تقل عبد كرم الله، فإذن الاسم يُعبدُ بِهِ وأما الصفة فإنه لا يُعبدُ بها.

ومما ذكره أهل السنة أيضاً أن أسماء الله عز وجل تخصُ ذاتهُ فجميع أسماء الله عز وجل ذاتية فلا تقسيم في أسماء الله عز وجل بين أسماء ذاتية وأسماء فعلية هذا لا يُقبل به في باب أسماء الله تبارك وتعالي وأما صفاتهُ فإن أهل السُنة متفقون علي تقسيمها إلي صفاتٍ ذاتيةٍ ملازمة لِذات الله عز وجل لا تنفك عنها أزلاً ولا أبداَ، وإلى صفاتٍ فعليةٍ مُتعلِقةٍ بِفعلهِ ومشيئتهِ فمتي ما شاء فعلها ومتي ما شاء لم يفعلها، فهذا التقسيمُ إنما يُقالُ بِهِ في باب الصفات ولا

يُقالُ بِهِ في باب الأسماء؛ فأسماء الله كلها ذاتية لا تُفارق ذاتهُ عزَّ جلَّ، والله أعلم.

f

١٩٥- سُئِلَ الشيخ:نريد منكم قاعدة في تصغير الأسماء المعبَّدة كعبد الرزاق أو عبدالرحمن أو عبدالله، متى يجوز ومتى لا يجوز؟

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله رب العالمين وبعد،

القاعدة المتقررة في ذلك:وجوب احترام أسماء الله عز وجل وصيانتها عن كل ما من شأنه الاستخفاف أو الاستهزاء بها، ومن جملة ذلك تصغيرها، فإذا كان التصغير منصبا على شيء من أسماء الله عز وجل فهذا محرم لا يجوز، وأما إذا كان التصغير منصبا على التعبيد ذاته كعُبَيدالله أو عُبيدالكريم أو عبيدالرحمن فهذا لا بأس به، ولكن لا يجوز أن ينصب التصغير على ذات اسم الله عز وجل هذا هو حكمها وقاعدتها، والله أعلم.

f

١٩٦– سُئِلَ الشيخ:هل يصح نشر ما نصه «وحدك يا الله الباب الذي لا يؤصد..» إلى أخره؟.

فأجاب –عفا الله عنه –:الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعالَمِينَ،

وبعد المتقرر عند العلماء:أن ما يطلق على الله لا يخلوا من ثلاثة أمورٍ:

إما أن نطلق الشيء على الله إطلاق تسمية.

وإما أن نطلق الشيء على الله إطلاق صفة.

وإما أن نطلق الشيء على الله إطلاق خبرٍ من الأخبار التي نخبر بها عنه .

فأما إطلاق التسمية فقد أجمع أهل السنة والجماعة-رحمهم الله تعالى-:على أن مبنى هذا الإطلاق والباب على التوقيف، فلا نسمي الله إلا بما سما به نفسه في كتابه أو سماه به نبيه في صحيح سنته.

وأما باب الصفات فقد أجمع أهل السنة:على أنه من الأبواب التوقيفية في إطلاقه على الله، فلا يجوز لنا أن نصف الله بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله في صحيح سنته، من غير تحريفٍ ولا تعطيل ومن غير تكليفٍ ولا تمثيل.

فباب الأسماء والصفات من الأبواب التوقيفية،

وأما باب الأخبار فإن الذي جرى عليه عرف الأدلة وأهل السنة والجماعة:هو أنه ليس توقيفيًا على ثبوت النص بهذا الخبر؛ بل هو توقيفيٌ على صحة إطلاق ذلك الخبر على الله .

فإذا أطلاقنا شيئًا من الأخبار عن فعل من أفعال الله، وكان مما يليق به-تبارك وتعالى- فإن هذا الإطلاق يعتبر إطلاقًا صحيحًا، كإطلاق الشيء على الله فإن إطلاق الشيء على الله ليس إطلاق صفةٍ ولا اسم، وإنما إطلاق خبرٍ عنه.

وكذلك قول الله:﴿أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾ [الواقعة (٦٤)]، فإطلاق الزارع على الله لا يصح من باب الاسمية، ولا من باب الوصفية وإنما من باب الخبر عن فعلٍ من أفعاله.

وكذلك قول النبي: «اللَّهُمَّ مُنْزِلَ الْكِتَابِ، وَمُجْرِيَ السَّحَابِ، وَهَازِمَ الْأَحْزَابِ، اهْزِمْهُمْ وَانْصُرْنَا عَلَيْهِمْ.» [١]،

وغيرها هذا ليس من باب إطلاق الاسمية، ولا من باب إطلاق الوصفية وإنما من باب إطلاق الخبر عن الله.

وكذلك إطلاق الدليل على الله، كقول القائل: «يا دليل الحائرين دلني على طريق الصادقين»، فإطلاق الدليل على الله ليس من باب إطلاق التسمية، ولا من باب إطلاق الوصف وإنما من باب إطلاق خبرٍ عن فعلٍ من أفعال الله.

وكذلك إطلاق الهادي والساتر والناصر، كلها لا يصح إطلاقه اسمًا ولا صفةً وإنما تطلق من باب الخبر عن الله، فإذا صار باب الأخبار أوسع من باب الأسماء وباب الصفات.

هذا هو المتقرر عند أهل السنة والجماعة: ومن أجل ذلك فهناك إطلاقاتٌ في هذه الرسالة على الله، كإطلاق الباب على الله والمقصود بالباب يعني باب الله، أي باب دعائه وباب الاستغاثة به وباب استنزال الخيرات والبركات منه.

فإنه بابٌ لا يغلق كما قال الله: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ البقرة- ١٨٦﴾، فهذا من باب إطلاق الخبر عن الله ولا بأس به، لا بأس به ولا حرج فيه إن كنا نقصد باب دعاءه، وباب استنصاره وباب الاستغاثة به.

فإن أبواب الملوك تغلق وأبواب الوجهاءِ تغلق، وأبواب الأغنياء تغلق وأبواب المحسنين الباذلين تغلق؛ وأما باب الله فإنه الباب الذي لا يغلق-

(١) رواه البخاري برقم ٣٠٢٤ ومسلم برقم (١٧٤٢)

تبارك وتعالى-.

وأما أطلاق النور على الله في هذه الرسالة فلا بأس ولا حرج فيه، وقد ذهبت شريحةٌ كبيرةٌ من أهل السنة إلى أن النور من جملة أسماء الله، وإن كان في المسألة نوع خلاف.

لكن هذا الإطلاق يصح أن يكون إطلاق تسميه، لثبوت ذلك في قوله- تبارك وتعالى-:﴿ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [النور:٣٥]، فاستنبط بعض أهل العلم من ذلك أن من أسماء الله النور، وقد أعتمدها ابن القيم في بعض مؤلفاته.

وكذلك من صفاته النور، كما قال النبي ﷺ:«حِجَابُهُ النُّورُ، لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ »[١].

وأما الإطلاق الثالث:فهو إطلاق السعة، والمقصود بذلك توسعة الله على عباده في صحتهم والتوسعة عليهم في أرزاقهم، والتوسعة عليهم في أمور دينهم ودنياهم.

فإن من وسع الله عليه فلا يستطيع أحد أن يضيق عليه حاله، ومن ضيق الله عليه فإن أحدًا لا يستطيع أن يوسع حاله، كما قال النبي في صحيح سنته:«مَنْ يَهْدِي اللَّهُ فَلاَ مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلاَ هَادِيَ لَهُ »[٢] وفي الحديث الأخر:«لَا

---

(١)في صحيح مسلم برقم (١٧٩)

(٢)في صحيح مسلم برقم (٨٦٧)

مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ » [١]، فإذًا كل هذه الإطلاقات تصح ولا بأس بها، فهي رسالةٌ طيبة ولا حرج فيها -إن شاء الله-، لأن المقصود بالباب أي باب الله .

والمقصود بالنور أي نور الله، والمقصود بالسعة أي توسعت الله على عبيدة فلا أري في ذلك بأسًا؛ لكن لا تظننَ أنها إطلاق تسميةٍ، وإطلاق وصف وإنما إطلاق خبرٍ عن الله -تبارك وتعالى- وباب الأخبار أوسع والله أعلم.

f

١٩٧- سئل الشيخ:ترد إلينا رسائل هذه الأيام لا أعلم عن صحتها، ومنها:إذا أتعبتك آلام الدنيا فلا تحزن فربما اشتاق الله لسماع صوتك وأنت تدعوه فهل هذا القول جائز؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين وبعد،

لقد تقرر عند علماء أهل السُنة والجماعة رحمهم الله تعالى أن ما يُطلق على الله تعالى لا يخلوا من ثلاثة أقسام:-

القسم الأول:إطلاق تسمية.

القسم الثاني:إطلاق وصف.

القسم الثالث:إطلاق خبرٍ عن فعلٍ من أفعاله تعالى، والمتقرر بإجماع العلماء في

---

(١) البخاري باب الذكر بعد الدعاء برقم ٨٤٤ ومسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صفته رقم ٥٩٣

قواعد أهل السُنة والجماعة: أن الأصل في إطلاق الأسماء أنها توقيفية على دلالة الكتاب والسُنة فلا نسمي الله تعالى إلا بما سمى به نفسه في كتابه أو سماه به نبيه ﷺ في صحيح سُنته، والمتقرر عند العلماء أيضًا في إطلاق الأوصاف: أنها توقيفية على دلالة الكتاب والسُنة فلا يجوز لنا أن نصف الله تعالى إلا بما وصف به نفسه في كتابه أو وصفه به نبيه ﷺ في صحيح سُنته، فإذًا صار باب الأسماء وباب الصفات توقيفية على النصوص فلا يجوز لنا أن نُطلق على الله تعالى شيئًا من الأسماء ولا شيئًا من الصفات إلا وعلى ذلك الإطلاق دليل بخصوصه من الكتاب أو صحيح السُنة.

وأما الإخبار عن الله تعالى فإنه أوسع هذه الأبواب كما تقرر عند أهل السُنة من قولهم: باب الصفات أوسع من باب الأسماء، وباب الأخبار أوسع من باب الصفات، والقاعدة المتقررة في باب الأخبار: أنه يجوز الإخبار عن الله تعالى بما لا يتعارض مع الأدلة، فأي شيء أخبرت به عن الله فإذا كان مما يليق به تعالى ويليق بكماله فلا حرج عليك حتى وإن لم يدل على هذا الإطلاق دليل من الشرع، فهو أي باب الأخبار توقيفي على صحة إطلاق ذلك الخبر على الله تعالى، حتى وإن لم يرد له بعينه دليلٌ من الكتاب والسُنة، ولذلك لو قلت عن الله: يا دليل الحائرين لكان إطلاقًا صحيحًا، ولو قلت عن الله تعالى: يا منزل الكتاب، يا مجري السحاب، يا هازم الأحزاب، يا قاصر الأقاصرة، يا كاسر الأكاسرة، يا رحيمًا بالفقراء، ونحو تلك الإطلاقات فإنها إطلاقات صحيحة، ومنها كذلك قول الله تعالى: ﴿أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾ [الواقعة: ٦٤].

فإطلاق الزارع على الله ليس إطلاق وصف ولا إطلاق اسم وإنما إطلاق

خبر عن فعل من أفعل الله تعالى، وكذلك قولنا:يا منزل الغيث» هذا إطلاقٌ من باب إطلاق الأخبار عن الله تعالى، فإذًا باب الأخبار ليس توقيفيًا على دلالة الكتاب والسُنة وإنما هو توقيفي على صحة إطلاق ذلك الخبر على الله تعالى، وكذلك إطلاق الشيء على الله ﴿قُلْ أي شَيْءٍ أكبر شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام:١٩] فهو أكبر الأشياء على الإطلاق، وكذلك إطلاق الذات على الله تعالى أيضًا هو إطلاق خبر عن شيء مما يُخبر به عن الله تعالى، مُقدر الأقدار ونحو تلك العبارات هذا لا بأس به إن شاء الله، ولكن لابد أن نعلم أن هذا الخبر مما يليق إطلاقه على الله تعالى، فإذًا صارت الأقسام ثلاثة أقسام:-

إطلاق تسمية، والأصل فيه:التوقيف على دلالة الأدلة.

الثاني:إطلاق وصف، والأصل فيه:التوقيف على الأدلة.

والإطلاق الثالث:إطلاق خبر عن فعل من أفعل الله، والأصل:أنه توقيفي على صحة إطلاق ذلك الخبر على الله تعالى حتى وإن لم يرد فيه دليل بخصوصه.

وبناءً على ذلك فمن قال:إن الله اشتاق إلى لقائك هذا ننكره إذا كان إطلاق اسم لعدم وجود الدليل الخاص بذلك، وننكره إذا كان إطلاق وصفٍ لعدم وجود الدليل الدال على ذلك، وأما إذا كان إطلاق خبر فإننا ننظر هل مما يخبر عن الله تعالى بأنه يشتاق إلى عبدٍ من عبيده هذا فيه ترددٌ فمن رأى أنه إطلاق لائق بالله تعالى وأطلقه على أنه مما يليق به تعالى فلا حرج، وأنا أرى والله تعالى أعلى وأعلم أن لا يُطلق هذا على الله لوجود الاحتمال فيه ألا يُطلق لفظ الشوق على الله تعالى لوجود الاحتمال فيه، فالذي أُرجحه في هذه المسألة:أن لا نُطلق

لفظ الشوق على الله تعالى حتى ولو كان إطلاق خبرٍ لوجود شيء من الاحتمال فيه لأن فيه شُعبة لا تليق بالله تعالى، فالأولى أن نسكت عن هذا الإطلاق وأن نستبدله ببعض الإطلاقات الواردة في الكتاب والسُنة والله أعلم.

f

١٩٨- سُئِل الشيخ:هل العطف والحنان من صفات الله؟ لأن البعض يقول الحنان من صفات الله تعالى ويستدل بقوله تعالى (وحناناً من لدنا)...

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله رب العالمين.....

المتقرر في القواعد أن باب الصفات مبني على التوقف لأنه من الأبواب الغيبية ولا يجوز أن يثبت في باب الغيب إلا ما نص الدليل على إثباته.

فلا يجوز أن نثبت لله (عز وجل) من الصفات إلا ما أثبته لنفسه في كتابه أو أثبته له نبيه ﷺ في صحيح سنته، من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل لأن الله قال:﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾ [الشورى:١١] . ولا ينبغي أن نعبر عن الصفة التي أثبتها الكتاب والسنة بغير لفظها.

ومن أجل ذلك فلا أعلم دليلا يدل على وصف الله (عز وجل) بالعطف، فلا يقال بأن من صفات الله (عز وجل) أنه عطوفٌ لكن يستغنى عنها بأنه ودودٌ وأنه رحيمٌ وأنه رحمنٌ وأنه رفيقٌ، أليس كذلك؟ وهذه كلها صفات وأسماء ثبتت لله (عز وجل).

فلا ينبغي أن نترك ما هو ثابت ونجنح إلى ما ليس بثابت. وأما صفة الحنان فإن هناك دليلا يدل عليه ولكن ضعفه كثير من أهل العلم. في قول النبي ﷺ لما سمع رجلا يقول: (اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّ لَكَ الْحَمْدَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الْحَنَّانُ الْمَنَّانُ بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ)[١]

فإذا صح ذلك الحديث فيكون الحنان من جملة أسماء الله (عز وجل). والذي يتضمن صفة الحنان ولكن كثيراً من أهل العلم حكموا على هذا الحديث بأنه ضعيف. ولذلك أنا أتوقف في هذا، ويكتفي الإنسان بما ثبت لله (عز وجل) من صفاته التي وردت في الأدلة الصحيحة الصريحة التي لا مطعن فيها، والله أعلم.

f

١٩٩- سُئِلَ الشيخ: هل الصفح من صفات الله عز وجل؟

فأجاب -عفا الله عنه-: المتقرر في قواعد أهل السنة: أن الأشياء التي تُطلق على الله إطلاق تسمية وإطلاق وصف وإطلاق خبرٍ عن فعل من أفعاله.

فالصفح الصادر من الله عز وجل لأحدٍ من عباده إنما هو من جملة الإخبار عن الله سبحانه، ومن جملة الأفعال التي يُخبر بها عن الله تبارك وتعالى، فالصفح يُطلق على الله عز وجل من باب إطلاق الإخبار عنه سبحانه، والله أعلم.

f

---

(١) أخرجه ابن حبان والحاكم وهو صحيح من غير لفظة (يا حنان). وقد سبق تخريجه

٢٠٠- سُئِل الشيخ:هل صح عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، القول بالتجسيم؟

الجواب / الحمد لله رب العالمين وبعد:

عقيدة أبي العباس ابن تيمية فيما نعلمه عنه في:باب الأسماء والصفات، هي عين عقيدة السلف الصالح من أئمة القرون المفضلة، وهي العقيدة التي دل عليها كتاب الله عز وجل وسنة نبيه ﷺ ، فأبو العباس ابن تيمية رحمه الله تعالى، سار في تأصيل هذا الباب وتفصيله، على ما كان عليه السلف الصالح من النبي ﷺ والصحابة الكرام وأهل القرون المفضلة، فأبو العباس ابن تيمية رحمه الله تعالى، يثبت لله ما أثبته لنفسه في كتابه أو في سنة نبيه ﷺ من:الأسماء والصفات، إثباتا من غير تمثيل ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل، لأن الله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[الشورى:١١].

هذا هو الذي نعلمه عن أبي العباس وهو الذي تلقفناه في كتبه، ككتابه:العقيدة الواسطية والعقيدة الحموية الصغرى والكبرى والتدمرية وغيرها، من كتب الاعتقاد، وهل نحن في هذا الزمان إلا عيال على أبي العباس في مثل هذه الأصول والقواعد العقدية في شتى أبواب العقائد، وأما قول القائل هل أبو العباس يقول بالتجسيم؟، فإن المتقرر في القواعد أن الألفاظ المجملة، لا تقبل مطلقا ولا تنفى مطلقا، وإنما هي موقوفة على الاستفصال، حتى يتميز حقها فيقبل من باطلها فيرد، ومسألة التجسيم أو لفظ التجسيم، من الألفاظ التي نطق بها أهل البدع، ولم يتفوه بها ابتداء أهل السنة والجماعة مطلقا، فلا يجوز لنا أن نقبلها ولا يجوز لنا أن نردها، لأن فيها حقا وباطلا، والباطل لا

يقبل، والحق لا يرد، فصار الواجب أن نستفصل فيها، ولذلك قسم أهل السنة والجماعة هذه الألفاظ المجملة إلى قسمين:إلى عقيدة في ألفاظها وإلى عقيدة في معانيها، أما العقيدة في ألفاظها، فنتوقف فيها، فلا نثبتها ولا ننفيها، فلا نقول إن الله له جسم.، ولا نقول في الوقت نفسه بأن الله ليس له جسم، ولا نقول إن الله في جهة، ولا نقول في الوقت نفسه بأن الله ليس في جهة، ولا نقول إن الله في مكان وفي الوقت نفسه، لا نقول إن الله ليس في مكان، فأما لفظها، فنتوقف فيه فلا نثبته ولا ننفيه، وأما معناها فإننا، نستفصل فيه، فإن أريد به الحق قبلناه وإن أريد به الباطل رددناه، فنأتي لمن قال إن الله له جسم أو أن الله ليس له جسم، ونقول ماذا تقصد بهذه الجسمية؟، هل تقصد بأنها جسمية على ما هو معهود من أجسام المخلوقات، من أنها أجزاء وإبعاد مفتقر بعضها إلى بعض، كهيئة أجزاء المخلوقات تماما، فإن كنت تقصد بالجسمية ما يتعلق بجسم المخلوق فإنه باطل، بل هو كفر وردة والعياذ بالله، فإن من مثل الله من مثل صفات الله خلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه في الوحيين فقد كفر أين ذلك من قول الله عز وجل ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[الشورى:١١].

«وقول الله عز وجل «فَلاَ تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ «وقول الله عز وجل «هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا «وقول الله عز وجل «وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ «، فإذا كنت تقصد بأن الله له جسم أي كأجسادنا، في كونها أجزاء وأبعاد مفتقر بعضها إلى بعض، فهذا أمر محرم ممنوع وهو من المحظورات المتفق على حظرها بين أهل السنة والجماعة، وأما إذا كنت تقصد بالجسمية أي الذات الكاملة من كل وجه والصفات الكاملة من كل وجه والتي لا يعتريها نقص بوجه من الوجوه، فهذا

ثابت لله عز وجل ومعنى حق، ولكن هذا المعنى الحق لا نطلق عليه الجسم لأن الجسم معنى بدعي ولفظ مجمل، فلا يجوز أن نعبر عن الحق بألفاظ بدعية مجملة تحتمل الحق والباطل، وإنما نعبر عن هذا الحق بما عبر به النص كتابا وسنة:وهي أن لله ذات وصفات، فإن لفظ الذات والصفات هو اللفظ الوارد في السنة كما قال النبي ﷺ في الصحيح

«لَمْ يَكْذِبْ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلاَمُ إِلَّا ثَلاَثَ كَذَبَاتٍ، ثِنْتَيْنِ مِنْهُنَّ فِي ذَاتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ »[1]، فاطلق أن لله ذاتا، وكذلك قال عبد الله بن رواحة:وذلك في ذات الإله وإن يشاء يبارك على ... إلى آخر البيت الذي قاله، فقال وذلك في ذات الإله،

وكذلك أيضا في الصحيحين من حديث عائشة:((أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ رَجُلاً عَلَى سرِيَّة، وكان يقرأ لأصحابه في صلاته فَيَخْتِمُ بِ:﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾. فَلَمَّا رَجَعُوا ذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ:(سَلُوهُ لِأَيِّ شَيْءٍ يَصْنَعُ ذَلِكَ). فَسَأَلُوهُ فَقَالَ:لِأَنَّهَا صِفَةُ الرَّحْمَنِ، وَأَنَا أُحِبُّ أَنْ أَقْرَأَ بِهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ:(أخبروه أن الله يحبه)) [2]، فإذا الدليل أطلق على الله الذات والصفات فلا يجوز لنا أن نتعدى هذا التعبير إلى التعبير عن الذات والصفات بلفظ الجسم

ومن أجل ذلك فأبو العباس يتكلم عن الجسمية بهذا التفصيل، فيجعل لفظ الجسم والجهة والحيز والمكان وغيرها، من جملة الألفاظ المجملة، فأبو العباس

---

(١) أخرجه البخاري باب واتخذ الله ابراهيم خليلا برقم (٣٣٥٨) وأخرجه مسلم في الفضائل باب من فضائل إبراهيم الخليل عليه السلام رقم ٢٣٧١.

(٢)أخرجه البخاري باب دعوة النبي أمته لتوحيد الله (٧٣٧٥) وأخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب فضل قراءة قل هو الله أحد رقم ٨١٣

لا يقبلها مطلقا ولا ينفيها مطلقا، وإنما يتوقف في لفظها فلا يثبته ولا ينفيها وإنما يستفصل في معناها، فإن أريد به الحق، قبله ولكن لا يعبر عن هذا الحق بهذا التعبير البدعي وإنما يعبر عن الحق بالتعبير الشرعي، وإن أريد به الباطل نرده، فهذا مذهب أبي العباس في قضية التجسيم، والله أعلم.

f

٢٠١- سُئِلَ الشيخ عن:الألفاظ المجملة إذ أنه من المقرر في القواعد عند أهل السنة أن الألفاظ المجملة لا نثبتها ولا ننفيها بل نستفصل فيها فإن أراد بها المتكلم معناً باطلا رددناه وإن أراد بها معنى صحيحا قبلناه واستعملنا اللفظ الشرعي يقول السؤال لماذا ورد عن بعض السلف استعمال الألفاظ المجملة نفيا أو إثباتا مثل إثبات بعض السلف الحد لله ونفي بعض السلف الحد عن الله وإن كان الخلاف بينهما لفظياً كما هو معروف في كتب العقيدة يقول ومثله أيضا إثبات بعض السلف المكان لله وهكذا وإن كان بلا شك أنهم يقصدون المعنى الحق لكن الإشكال لماذا لم يتوقف السلف فيها ويستفصلوا فإن قيل إنما استخدموها في باب المناظرة والرد على أهل البدع لا في باب تقرير عقيدة أهل السنة وأنه يجوز في باب الرد ما لا يجوز في باب التقرير على هذا لا إشكال فيه لكن نلاحظ أن بعض الآثار التي وردت عن بعض السلف فيها إثبات اللفظ المجمل أو نفيه حتى ولو كان في معرض غير الردود والمناظرة؟

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله رب العالمين وبعد .

أنا لا أدري في الحقيقة عن أي سلف تتكلم ولم أطلع للسلف رحمهم الله

تعالى شيئا من الكلام في هذه الألفاظ المجملة إلا ومقرونا ببيانه أو كان قصد المتكلم بها منهم أن يرد على أهل البدع فقط، وإلا فإن القاعدة التي ذكرتها أنت في أول سؤالك من القواعد المتفق عليها بين أهل العلم رحمهم الله تعالى وأنا أعلم كثيرا من أهل السنة والجماعة أطلقوا لفظ الحد ولكنهم قيدوه بقولهم حد لا يعلمه إلا الله عز وجل فلا نثبت الحد لله مطلقا ولا ننفيه عن الله مطلقا وإنما نقول له حد لا يعلمه إلا هو كما نطق بذلك أهل السنة والجماعة في غير موضع وأما نسبة المكان إلى أحد من السلف رحمهم الله فاعلم وفقك الله أن السلف لا يتكلمون بمثل هذه الألفاظ المجملة ابتداء وإنما يتكلمون بها في مقام الردود وإن اطلعت على كلام أحدهم في موضع فلا بد أن تطلع على ما يقيده في الموضع الآخر وعلى كل حال وفقك الله إذا أشكل عليك شيء من التفاصيل والفروع فإن عليك أن ترجع إلى الأمر المحكم القاطع الصريح لأن المتقرر في قواعد أهل السنة والجماعة أن المتشابهات ترد إلى المحكمات وأن المحتملات ترد إلى الصريحات القاطعات فإذا وجدت من أحد أهل السنة من يتكلم بشيء من ذلك فلا أقل من أن يكون موضعا فيه شبهة فحينئذ ترجع إلى ما تقرر بإجماع أهل السنة والجماعة في مثل هذه الألفاظ أنهم لا يقبلونها مطلقا ولا يردونها مطلقا ولا يتكلمون بها ابتداء وإنما هم يوقفونها على الاستفصال حتى يتميز حقها من باطلها فيقبل الحق ويرد الباطل فلا يكدر صفو هذا الأصل العظيم الذي دلت عليه تصرفات السلف رحمهم الله تعالى وتقريراتهم لا ينبغي أن يكون مكدرا له في قلبك بعض التصرفات الفردية المنسوبة لبعض أهل السنة والله أعلم.

f

٢٠٢- سُئِل الشيخ عن:قولنا» كتب الله على نفسه البقاء«. هل في ذلك محظور شرعي؟

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله رب العالمين وبعد.

لقد. سألني مجموعة عن هذا السؤال ولا أدري لماذا كثرت الأسئلة عنه؟

ولكن الجواب هو أننا لا بد أن نعرف أن الصفات المضافة إلى الله عز وجل منها ما هو صفة ذات ومنها ما هو صفة فعل:فأما صفات الذات فلا ينبغي أن تخضع تحت الكتابة فلا يقال كتب الله عز وجل له الوجه ولا يقال كتب الله عز وجل له اليدين ولا يقال كتب الله عز وجل له السمع والبصر فكذلك أيضا لا يقال كتب الله عز وجل الأولية ولا يجوز أن نقول كتب الله عز وجل لنفسه الآخرية لأن صفة الأولية والآخرية من صفات الذات فما كان من قبيل صفات الذات فلا يقال فيه كتبه الله عز وجل لنفسه.

وأما صفات الفعل فلا بأس أن يقال فيها كتب الله عز وجل على نفسه كذا وكذا من الصفات أو الأفعال فما كان من أفعال الله عز وجل أو ما كان خاضعا أو ما كان موصوفا بأنه صفة فعلية فلا بأس أن يقال كتب الله عز وجل على نفسه كذا وكذا من الصفات كقول الله عز وجل ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ الأنعام-٥٤ وذلك لأن الرحمة من صفات فعله عز وجل. ومن أجل ذلك فلا بد من التفريق في هذه المسألة بين ما كان من صفات الذات وبين ما كان من صفات الفعل. هذا أقرب الأقوال في هذه المسألة والله أعلم.

f

٢٠٣- سُئِل الشيخ عن:إجابة الإمام مالك -رحمه الله-لما سُئِلَ عن كيفية استواء الله على عرشه فأجاب «الاستواء معلوم والكيف مجهول والسؤال عنه بدعة وما أراك إلا مبتدعا ...الأثر بتمامه».

يقول سؤالي لو كان المحاور كافرا سواء أكان كفره باعتناق دين غير الإسلام أو إلحادا. فهل يسوغ أن نرد عليه بما قاله الإمام مالك؟ فقد يفهم بأن هذا عجز وتهرب من الإجابة. ما تعليقكم وفقكم الله؟.

فأجاب- عفا الله عنه-:الحمد لله رب العالمين:

ومن الذي قال لك إن الإمام مالك قد تهرب من الإجابة وفقك الله؟

فإن أي إجابة غير إجابة الإمام مالك إنما من جواب أهل البدع وليست من جواب أهل السنة وخاصة في القضايا الغيبية، فالإمام مالك أعطى هذه الإجابة حقها -رحمه الله تعالى - كل العطاء وسد جميع الثغرات ولكن. من يرى أن الإمام مالك -رحمه الله- قد تهرب في هذه الإجابة عن إجابة حقيقة السؤال الذي ينبغي أن يجاب به فإنه لم يفهم عقيدة أهل السنة والجماعة أصالة.

فأي جواب وفقك الله غير هذا الجواب فهو من جواب أهل البدع. فجواب الإمام مالك -رحمه الله- من أعظم الأجوبة عن مثل هذه الأسئلة. أولا لا بد أن تعرف حقيقة السؤال ما هو؟

السؤال لم يكن عن معنى الصفة وإنما كان عن كيفيتها ولا بد أن تعلم أن كيفية الشيء لا تعرف إلا برؤيته، أو رؤية نظيره، أو إخبار الصادق عنه. وهذه الطرق لمعرفة الكيفية كلها في حق صفات الله -عز وجل- منتفية.

فكيف يتعرف الإنسان على كيفية صفة الله -عز وجل- وهو لم يره؟

وليس لله مثيل يشابهه. ولم يخبرنا الصادق ﷺ عن كيفية شيء منها! فكيف يعرف الإمام مالك كيفية استواء الله -عز وجل- حتى يقول نعم أنا أعرف كيفية استواء الله وهو كيت وكيت... فقوله والكيف مجهول هذا صواب.

لماذا؟ لأن الكيف طريقة معرفته أما الرؤية أو رؤية النظير أو إخبار الصادق. واستواء الله -عز وجل- أمر غيبي لم نره وليس له مثيل إذ ليس كمثله -عز وجل- شيء ولم يخبرنا الصادق ﷺ عن كيفية صفته. كل من أجاب بغير هذا الجواب عندما. يسأل عن كيفية شيء من صفات الله فهو من أهل البدع.

كل من أجاب بغير هذا الجواب في قوله والكيف غير معقول. فإنه من أهل البدع. هذا الجواب الذي خرج من بين شفتي الإمام مالك. -رحمه الله- هو الجواب الحق الذي لا ينبغي تجاوزه أيا كان السائل. سواء أكان السائل مسلما سنيا أو مسلما مبتدعا أو كافرا وثنيا أو ملحدا ملعونا كل من سألنا عن هذا السؤال فليس عندنا جواب له إلا هذا فقط. إذا قال لنا كيف وجه الله؟ فنقول الوجه معلوم والكيف غير معقول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة، ومن قال لنا كيف سمع الله وكيف بصر الله؟

فلا جواب عندنا له إلا أن نقول السمع والبصر معلومان وكيفيتهما غير معقولتين والإيمان بهما واجب والسؤال عنهما بدعة، وهكذا في سائر من سألنا عن كيفية شيء من صفات الله -عز وجل-. وأما قول الإمام مالك -رحمه الله- الاستواء معلوم يعني بمعنى أنه معلوم باعتبار معناه اللغوي فإن الله -عز وجل- قد خاطبنا في القرآن والسنة بلسان عربي مبين فكان الواجب علينا أن نحمل معاني هذه الألفاظ على تلك المعاني المقررة في لساننا العربي فالوجه باعتبار معناه اللغوي هو ما تحصل به المواجهة لكن كيفية وجه الله

هذه لا يعلمها إلا الله -عز وجل-.

وأزيد الأمر إيضاحا فأقول إن أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى ينظرون إلى صفات الله -عز وجل- باعتبارين باعتبار معناها اللغوي وباعتبار كيفيتها التي هي عليه في الواقع ويقررون في ذلك قاعدة أن صفات الله معلومة باعتبار المعنى ومجهولة باعتبار الكيف فأهل السنة يعلمون معاني الصفات ويفوضون كيفياتها لله -عز وجل-. فالسمع معناه لغة إدراك الأصوات ولكن كيفية سمع الله -عز وجل- لا يعلمها إلا الله -عز وجل- وبصر الله -عز وجل- البصر في اللغة العرب هو رؤية الأشياء إذا معناه معلوم؛ ولكن كيفية بصر الله -عز وجل- هي التي لا يعلمها إلا الله -تبارك وتعالى- واستواء الله على العرش باعتبار المعنى اللغوي معلوما فإن العرب تقول استوى على كذا بمعنى علي واستقر وجلس عليه. هذا معناه الاستواء المعدى بحرف على عند العرب معناه العلو والاستقرار، ولكن كيفية استواء الله -عز وجل- لا يعلمها إلا الله -تبارك وتعالى-.

وقل هذا الكلام في كل سائر صفات الله -عز وجل-.

كما قال الناظم عن جواب الإمام. مالك قال عفا الله عنا وعنه. «وإن تسل كيفية الصفات فمالك أجاهم بالآتي معلومة المعني صفات ربنا مجهولة الكيف وبدع من ثنا، وبدع من ثنا أي بدع من كرر السؤال بعد علمه بحرمة الكيفية، لأنه جاء بشيء لم يأت به سلف الأمة ولا أئمتها فأجره أي أجر جواب الإمام مالك فأجره في كلها أي في الصفات كلها.. في كلها تفوز بالعلم صاف والهدى تحوز.) انتهى كلامه رحمه الله. فجواب الإمام مالك رحمه الله يصلح أن يكون جوابا عن كل من سألنا عن كيفية شيء من صفات الله. فنعطيه مذهبنا في

المعنى فنقول الاستواء معلوم باعتبار لغة العرب ونعطيه مذهبنا في الكيف فنقول والكيف غير معقول ثم نأمره بالإيمان به فنقول والإيمان به واجب لأن الصفة وردت في خبر قرآني يعني خبراً عن الله.

صدق وحق يجب الإيمان بها. ثم نربع بقولنا والسؤال عنه أي عن الكيفية بدعة؛ لأن الصحابة رضي الله تعالى عنهم كانوا يسمعون هذه النصوص والآيات التي فيها شيء كثير من صفات الله ولم يكن يتكلف أحد منهم أن يسأل عن كيفية شيء من ذلك؛ فكون الإنسان بعد ذلك يتكلف أن يسأل عن شيء من كيفيات صفات الله فهذا إحداث في الدين بدعة منكرة؛ لأن كيفية الشيء لا تعلم إلا بالطرق الثلاث التي ذكرت.

ولماذا تقول تهرب الإمام مالك؟ لم يتهرب بل هذا هو الجواب ولا يجوز أن نجيب السائل أيا كان دينه وثنيا أو ملحدا أو مشركا أو مبتدعا أو سنيا أو صغيرا أو كبيرا أو عالما أو جاهلا كل من سألنا عن شيء من كيفية صفات الله فلا حق لنا أن نجيب بغير هذا الجواب، والله أعلم.

f

٢٠٤- سُئِل الشيخ عن:معنى قوله العرش موضع القدمين؟؟؟

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله رب العالمين، هذا الكلام خطأ وإنما العرش هو موضع الاستواء.

فالله عز وجل قد استوى على عرشه استواء يليق بجلاله وعظمته. واستواء الله على عرشه وإن اتفق مع استواء الناس. على ظهور كراسيهم إلا أن. الاتفاق

في الأسماء لا يستلزم الاتفاق في الصفات فليس كاستواء الله عز وجل شيء لأن القول في الصفات كالقول في الذات فكما أن ذات الله عز وجل لا تماثل. الذوات فكذلك أيضا صفاته لا تماثل الصفات. وأما موضع القدمين فهو الكرسي وفقك الله والكرسي ليس هو العرش. وإنما جعل كالمرقاة للعرش فالكرسي. هو موضع القدمين وقد ثبت الكرسي في قول الله عز وجل» ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة:٢٥٥] «ولا نعلم في ذلك نزاعا بين أهل السنة والجماعة إلا قولا مرويا عن ابن عباس. ولكن لا يصح. السند إليه. وإنما الثابت عنه (أنه قال إن الكرسي موضع قدمي الرب، وأما كيفية ذلك فلا يحل لأحد أن يسأل لا عن كيفية وضع قدمي الرب على هذا الكرسي ولا يحل لأحد أن يسأل عن كيفية استواء الله عز وجل على عرشه لأن ذلك من أمور الغيب ومن المعلوم أن كيفية الشيء إنما تعلم برؤيته وهذا منتف أو برؤية نظيره ومثيله وهذا منتف أيضًا، أو بإخبار الصادق ﷺ عنه وهذا منتف؛ فنقول الله أدرى بالكيفية وأعلم بها ولكننا نؤمن بما أخبر به النص الصحيح الصريح فنؤمن بأن لله عرشا قد استوى عليه ونؤمن بأن لعرشه كرسيا قد وضع قدميه عليه وضعا يليق بجلاله وعظمته واستواء يليق بجلاله وعظمته لا ندخل في هذا الباب متأولين بآرائنا ولا متوهمين بأهوائنا والله أعلم.

f

٢٠٥- سُئِل الشيخ:هل يصح تفسير الاستواء بالجلوس

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله رب العالمين ..نعم لا بأس بذلك إن شاء الله وقد صرح به جمع من أهل السنة قالوا إن الاستواء على الشيء معناه لغة

الاستقرار والقعود على ما استويت عليه كما قال الله عز وجل ﴿لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ [الزخرف:١٣] والاستواء في لغة العرب إما أن يكون مجردا عن الحرف فإن معناه يكون النضج والكمال ومنه قول الله عز وجل:﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ ءَاتَيْنَٰهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [القصص:١٤] أي نضج وكمل وإما أن يرد مقيدا بإلى فإن معناه حينئذ القصد بالإرادة التامة كما قال الله عز وجل ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ١١﴾ [فصلت:١١]أي:قصدها بالإرادة التامة وإما أن يرد الاستواء مقيدا بعلي كقول الله عز وجل ﴿لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ [الزخرف:١٣] أي فيكون معناه وقتئذ العلو والاستقرار والقعود فإذا قلنا إن الله عز وجل على عرشه الوارد في سبع آيات من القرآن في السجدة والرعد والحديد ويونس وبطه والأعراف والفرقان بأنه على وقعد فإنه لا بأس به ولا حرج وقد صرح به جمع من أهل السنة وهذا من باب الكلام في المعاني وأهل السنة مجمعون على العلم بمعنى الصفة لأن الله خاطبنا في القرآن والسنة باللسان العربي المبين فكان الواجب علينا حمل هذه الألفاظ العربية على ما تقرر من معانيها في اللسان العربي وأهل السنة لا يزالون ولله الحمد يتكلمون في معاني الصفات وأما الكيفية فإن أمرها مفوض إلى الله فأهل السنة يعلمون معاني الصفات ويكلون أمر كيفيتها إلى الله تبارك وتعالى فنقول في قول الله عز وجل ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ٥﴾ [طه:٥] وفي قوله ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [يونس:٣] الاستواء معلوم معناه في اللغة العربية؛ ولكن كيف غير معقول لنا لأننا لم نره ولم نر نظيره ولم يخبرنا الصادق ﷺ عن كيفيته ولا يجوز السؤال عن الكيفية فإذا فسر استواء الله على عرشه باعتبار المعنى اللغوي بأنه القعود أو العلو والاستقرار كل ذلك جائز سائغ إن شاء الله، والله أعلم

٢٠٦- سُئِلَ الشيخ: ما مدى ثبوت عبارة: (إن الله كان ولا مكان، وهو الآن على ما كان)؟ وإن لم تكن عن مالك فمن قالها؟ وما ميزانها الشرعي عند أهل العلم؟ أرجو المزيد من التوضيح.

فأجاب -عفا الله عنه-: الحمد لله رب العالمين.

هذه الكلمة أولاً لا تثبت عن أحدٍ من أهل السنة والجماعة، لا نعلمها ثابتة عن أهل السنة والجماعة، وإنما أول من تكلم بها الأشاعرة كالجويني وغيره، وأسأل الله عز وجل أن يوفقنا وإياكم لصالح القول والعمل.

فهذه الكلمة لا تثبت عن أحدٍ من أهل السنة والجماعة، فالواجب الحذر الشديد من نسبتها لأحدٍ من أهل السنة.

وأما قول من قال بأن الله كان ولا مكان؛ فإن المتقرر في قواعد أهل السنة والجماعة: أن الألفاظ المجمَلة التي تحتمل الحق والباطل لا نثبتها مطلقاً ولا ننفيها مطلقاً، وإنما نوقفها على الاستفصال حتى يتميز حقها فيُقبَل من باطلها فيُرد، فليس هناك أحدٌ من أهل السنة فيما نعلم أثبت المكان لله عز وجل مطلقاً ولم ينفه مطلقاً، وإنما أهل السنة يفصِّلون، فيقولون: أما لفظة (المكان) فلا نثبتها ولا ننفيها، وأما معناها فإننا نتوقف فيها.

فأهل السنة والجماعة يجعلون هذه الألفاظ المجمَلة موقوفة على الاستفصال، فلهم مذهبٌ في ألفاظها ولهم مذهبٌ في معانيها، فأما لفظ المكان فنتوقف فيه فلا نثبته ولا ننفيه، بمعنى أننا لا نقول بأن الله في مكان ولا نقول في نفس الوقت بأن الله ليس في مكان، فالمكان لا ننسبه إلى الله عز وجل لا إثباتاً ولا نفياً، لأن مبدأ الإثبات والنفي موقوفٌ على الأدلة، ولا نعلم في الأدلة لا من

كتاب الله عز وجل ولا من سنة نبيه صلى الله عليه وسلم دليلاً يدل على إثبات المكان أو نفيه عن الله عز وجل، فحيث لم تأت الأدلة لا بإثباته ولا بنفيه والمسألة غيبية، فلا حق لأحدٍ أن يثبت شيئاً من الغيب أو ينفيه إلا بدليلٍ على إثباته وبدليلٍ على نفيه.

فإذن: لا نقول إن الله في مكان ولا نقول إن الله ليس في مكانٍ.

وأما معناه فإننا نستفصل فيه، فإن أُريد به الحق قَبِلناه، وإن أُريد به الباطل رددناه، فإن كان يقصد بقوله: (إن الله في مكان) يقصد به مكان سُفْلٍ فهذا معنىً باطل ننفيه عن الله عز وجل، لأن الله موصوفٌ بالعلو المطلق.

وإن كان يقصد به مكان عُلُوٍّ محيط بالله عز وجل فإنه باطلٌ؛ لأن الله عز وجل لا يحيط به شيء، فهو أكبر الأشياء على الإطلاق، فهو الكبير ذو الكِبَرَ المطلق عز وجل

وأما إذا كان يقصد بأن الله في مكان - أي: مكان عُلُوٍّ غير محيطٍ به عز وجل على ما يليق بجلاله وعظمته - فإن هذا معنىً حق، ولكن هذا المعنى الحق في هذا اللفظ المجمَل لا نعبِّر عنه بهذا اللفظ البدعي، وإنما نعبِّر عنه بما عبَّرت به الأدلة وهو الاستواء، فنقول: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] فالله عز وجل مستوٍ على عرشه استواءً يليق بجلاله وعظمته. فالتعبير عن هذا المعنى الحق بالاستواء أعظم أو نقول أفضل من التعبير عنه بقولنا: المكان، فإن لفظ الاستواء هو اللفظ الذي وردت به الأدلة، والمتقرر في القواعد: أن التعبير عن المعاني الشرعية بألفاظ النصوص أولى، فإن كان يقصد مكان سُفْلٍ فباطل، وإن كان يقصد مكان عُلُوٍ محيطٍ بالله فباطل، وإن كان يقصد مكان عُلُوٍّ غير

محيطٍ به عز وجل فهذا حق، ولكن هذا المعنى الحق لا نعبِّر عنه بهذا اللفظ البدعي، وإنما نعبِّر عنه باللفظ الشرعي وهو الاستواء، والله أعلم.

f

٢٠٧- سُئِل الشيخ:كيف نرد على من يقول؟ الله ليس داخل العالم ولا خارجه، ولا فوقه ولا تحته، ولا عن يمينه ولا عن شماله؟؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين، نرد عليهم بقول الله عز وجل:﴿قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ﴾ (البقرة - ١٤٠)؟ فإن الله عز وجل أعلم بنفسه من خلقه وأصدق قيلا وأصدق حديثا من خلقه وقد قال الله عز وجل:﴿أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك:١٧] ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٞ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَٰهٞۚ وَهُوَ ٱلۡحَكِيمُ ٱلۡعَلِيمُ ٨٤﴾ [الزخرف:٨٤] ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥] ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ﴾ [يونس:٣] ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ﴾ [فاطر:١٠] ﴿تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ فِي يَوۡمٖ كَانَ مِقۡدَارُهُۥ خَمۡسِينَ أَلۡفَ سَنَةٖ﴾ [المعارج:٤] هذه نصوص القرآن أن الله في العلو المطلق وأنه قد استوى على عرشه استواء يليق بجلاله وعظمته فكيف نقول بأنه ليس فوق هذا العالم رب يعبد ولا إله يصلى له ويسجد له هذا قول الجهمية الذين ينفون حقيقة ذات الله عز وجل فإن من قال بهذا القول فإن قوله يفضي به إلى تعطيل وجود الله عز وجل والله أعلم.

f

٢٠٨- سُئِل الشيخ: ما حكم مناداة الشخص باسم من أسماء الله بدون آل التعريف؟

فأجاب -عفا الله عنه-: الحمد لله رب العالمين وبعد.

الأصل المتقرر عند العلماء أن الشخص إنما ينادي باسمه الذي سماه به أبوه، فإذا سمى الإنسان ولده بعبد المهيمن، فلا يقال له يا مهيمن وإنما يقال له: عبد المهيمن، وإذا سماه أبوه عبد الله أو عبد العزيز أو عبد الرحيم أو عبد الرحمن فلا يختصر الاسم وإنما ينادى بالاسم الذي سماه به أبوه هذا أولا.

وأما ثانيا المتقرر عند أهل السنة والجماعة، أنه يجوز للعبد أن يتسمى بشيء من أسماء الله بثلاثة شروط وهذا في باب التسمي لا في باب النداء، لأن باب النداء عرفنا قاعدته هو أي أن الإنسان ينادى باسمه الذي سماه به أبوه، وأما باب التسمية بشيء من أسماء الله فيجوز عند أهل السنة، لكن بثلاثة شروط.

الشرط الأول ألا يكون هذا الاسم من الأسماء الخاصة بالله والتي لا يجوز إطلاقها على غيره سبحانه وتعالى كاسمه الله، الرحمن الرب الإله كل هذه من الأسماء التي لا يجوز إطلاقها على غيره سبحانه وتعالى.

الشرط الثاني ألا يراقب في التسمية معنى الصفة لأن المتقرر عند أهل السنة أن كل اسم من أسماء الله فإنه يتضمن صفة من صفات كماله ونعت من نعوت جلاله وكبرياءه وجماله وعظمته.

فلا يجوز أن نسمي أحداً من المخلوقين باسم من أسماء الله بسبب أنه يحمل صفة من صفات الكمال، فلا نسمي الإنسان عزيزا لأنه عزيز في قومه أصلا، ولا نسميه كريما لأنه متصف بصفة الكرم، لما؟ لأن إطلاق الاسم مراع فيه

معنى الصفة من خصائص الإطلاق على الله ، فالله عزيز اسما وعزيز صفة ورحيم اسما وذو الرحمة صفة وحكيم اسما وذو الحكمة صفة، فكل اسم من أسمائه فإنه يتضمن صفة من صفات كماله.

الشرط الثالث:ألا يكون هذا الاسم معرفا بأل التعريف فلا يقال:العزيز إنما يقال:عزيز ولا يقال:الكريم وإنما يقال:كريم، ولا يقال:القوي وإنما يقال:يا قوي وهكذا، لأنها إذا دخلت عليه الألف واللام فإنها تقتضي الاستغراق أي استغراق مسمى هذا الاسم، فالله يقال له:العزيز بالألف واللام لأن له كل أنواع العزة.

ويقال:القدير لأن له كل أنواع القدرة، ويقال له:القوي لأن له كل معاني القوة وهكذا، فإذا جعلت الألف واللام في هذا الاسم وأطلقته على المخلوق فقد جعلته ند لله فيما هو من خصائصه وهذا أمر لا يجوز.

فمتى ما توفرت هذه الشروط الثلاثة فيجوز أن نطلق شيئاً من أسماء الله على المخلوقين، والله أعلم.

f

٢٠٩- الشيخ:حكم التسمي بـ قيوم؟ وما الضابط في التسمية بأسماء الله؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين، المتقرر عند أهل السُنة والجماعة رحمهم الله تعالى:أنه يجوز للإنسان أن يتسمى بشيءٍ من أسماء الله تعالى بثلاثة شروط:شرطين أساسيين أصليين لا يجوز الإخلال بهما.

والثالث: شرط تكميلي من باب كمال الأدب مع الله تعالى،

أما الشرط الأول فألا يكون ذلك الاسم من الأسماء الخاصة به تعالى، والتي لا يجوز إطلاقه على غيره سبحانه وتعالى كاسمه تعالى: الله، الرحمن، الرب إذا كان مطلقا ومعرفا بالألف واللام، وكذلك إذا كان مضافًا للعالمين كقولك: رب العالمين، رب الأولين والآخرين، ونحو هذه الأسماء، هذه أسماء خاصة بالله تعالى لا يجوز للإنسان أن يتسمى بها، فإذا توفر الشرط الأول فانتقل إلى الشرط الثاني،

وهي: أن لا يكون الإنسان في هذه التسمية قد راقب معنى الصفة لأن إطلاق هذه الأسماء مع مراقبة معنى الصفة إنما هو من خصائص الله تعالى فالله تعالى تسمى بالعزيز لأنه ذو العزة المطلقة المتناهية، وتسمى بالحكيم لأنه ذي الحكمة المطلقة المتناهية، وتسمى بالقوي لأنه ذو القوة المتناهية، وكذلك تسمى بالقدير لأنه ذو القدرة الكاملة وهكذا، فإذًا أسماء الله تعالى هي التي يشتق له منها صفاتٌ فلا يجوز للإنسان أن يتسمى باسمٍ من أسماء الله وقد روقب فيه معنى هذه الصفة.

بمعنى: أنه لا يجوز أن نسمي إنسانًا بأنه كريم اسمًا لأنه كريمٌ صفةً، ولا يجوز أن نسمي إنسانًا بأنه الحكم لأن حكمه مقبول بين الناس أصلاً، ولا يجوز لنا أن نسمي إنسانًا بأنه عزيز لأنه عزيز في قومه، فإنما نسمي الإنسان: عزيزًا من غير مراقبة الصفة، ونسمي إنسانًا وهو لا يزال في مهده حكيمًا ونحن لا ندري أسيكون حكيمًا أو لا.

فإن قلت: وما الدليل على هذا الشرط؟

فأقول:دليله:حديث أبي شريح رضي الله عنه عَنِ الْمِقْدَامِ بْنِ شُرَيْحٍ، عَنْ أَبِيهِ شُرَيْحٍ، عَنْ جَدِّهِ هَانِئِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّهُ وَفَدَ إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي نَاسٍ مِنْ قَوْمِهِ فَسَمِعَهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُكَنَّى أَبَا الْحَكَمِ، فَقَالَ:«لِمَ يُكَنِّيكَ هَؤُلَاءِ أَبَا الْحَكَمِ؟» قَالَ:يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي كُنْتُ أَحْكُمُ بَيْنَ قَوْمِي فِي الشَّيْءِ يَكُونُ بَيْنَهُمْ فَيَرْضَى هَؤُلَاءِ وهَؤُلَاءِ، فَكُنِّيتُ أَبَا الْحَكَمِ وَلَيْسَ لِي وَلَدٌ، فَأَنَا أَبُو الْحَكَمِ. قَالَ:«هَلْ لَكَ وَلَدٌ؟» قَالَ:نَعَمْ قَالَ:«مَا اسْمُ أَكْبَرِهِمْ؟» قَالَ:شُرَيْحٌ. قَالَ:«فَأَنْتَ أَبُو شُرَيْحٍ»[(١)]

، وعليه فقد غير النبي ﷺ اسمه من أبي الحكم أو الحكم إلى أبي شريح، مع أن من أصحابه من اسمه:الحكم، وأقره النبي ﷺ على هذه التسمية، لماذا؟ لأنه سُمي بالحكم وهو لا يزال في المهد صغيرا لم يراقب في تسميته معنى الصفة، هذان شرطان لا يجوز الإخلال بهما فيمن أراد أن يتسمى بشيء من أسماء الله تعالى،

وأما الشرط الثالث فهو تبعي تكميلي من باب كمال الأدب مع الله تعالى وهو أن لا يكون فيها الألف واللام، بمعنى:أن لا تسمي أحدًا بأنه العزيز وإنما تسميه:عزيز بدون الألف واللام، ولا تسمي أحدًا بأنه الحكيم وإنما تقول:حكيم، ولا تسمي أحدًا بأنه القوي وإنما تقول:قوي، فإن قلت:وكيف نفعل بقول الله تعالى:﴿قَالُوا يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ﴾ [يوسف:٧٨]؟

فنقول:إن العزيز اسم للمنصب لا اسم لنفس الشخص، فإن من تولى ملك

---

(١) أخرجه أبو داود في "سننه" باب:[فِي تَغْيِيرِ الِاسْمِ الْقَبِيحِ] (٤/٢٨٩) برقم:[٤٩٥٥] وصححه الألباني في "مشكاة المصابيح" (٣/١٣٤٦) برقم:[٤٧٦٦].

مصر يقال له:فرعون، ويقال له:العزيز، كما أن من تولى ملك فارس والروم يقال له:كسرا، وكيسر، ومن تولى ملك الحبشة يقال له:النجاشي، وهكذا، فهذه أسماء مناصب وليست أسماء أشخاص، وباب الصفات أوسع من باب الأسماء، فإذًا السؤال ورد عن اسم القيوم فنقول:إنه ليس من الأسماء الخاصة بالله تعالى، ولن نراقب فيه معنى الصفة، وسوف نجرده من الألف واللام، ولذلك يجوز حينئذ فيما أرى والله أعلم أن نُطلق على إنسان بأنه قيوم، وإن هذا إذا أُطلق على الله تعالى فإنما يُراد به القيومية الكاملة بذاته، والقيومية الكاملة بخلقه، ونحن قد اشترطنا سابقًا أنه إذا أُطلق شيءٌ من أسماء الله على بعض المخلوقين فإنه لابد أن لا يكون قد روقب فيه معنى الصفة، والله أعلم.

f

٢١٠- سُئِل الشيخ:هل يجوز تسمية الله بمالِك، دون قوله مالِك يومِ الدِّين، وكذلك غافر، دون غافِر الذَّنْبِ، وهكذا؟.

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله رب العالمين وبعد،

نعم، من أسمائه عز وجل الملك والمالك، حتى وإن لم تُقيد بما قُيِّدت به في الأدلة، ومن أسمائه الغفور الغفار حتى وإن لم تُقيد بما قُيِّدت به في الأدلة، فإن تقييدها في بعض المواضع لا يمنع إطلاقها في المواضع الأخرى، لأن تقييدها لسبب في مكان وإطلاقها لسبب في مكان لا يتنافيان ولا يتنافران، فإنَّ ذِكْرَ العامِّ ببعض أفراده تنصيص لا تخصيص، فتقييد بعض أسماء الله في بعض المواطن إنما هو لخصوصية هذا المكان بهذا القيد، لا لأن القيد من لوازم الإسم، وإنما هو مناسب لهذا المكان، وإلا فإن اسم المالك ورد مطلقا في

الأدلة، وورد مقيدا، وكذلك اسم الرحمن ورد مطلقا في الأدلة، وورد مقيدا، وكذلك اسم الغفار ورد مطلقا في الأدلة وورد مقيدا، وتقييده إنما تقييد سبب لمناسبة الموضع، لا لأن الاسم لا يُورَد إلا مقيدا، والله أعلم.

f

٢١١- سُئِل الشيخ:معلوم أن منكر صفة العلو كافر مرتد. فهل هناك فرق بين الإنكار والتأويل، أو كل من نفى صفة العلو يكفر بغض النظر عن سبب النفي هل هو إنكار أو تأويل؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين وبعد، هذا سؤال طيب،

الجواب عليه عن طريق قاعدة تخص هذا الشأن يعرف بها السائل أين جواب مسألته وتعينه على معرفة ما وراءها مما يماثلها القاعدة تقول:«كل من أنكر ما ثبتت به الأدلة إنكار تكذيب وجحود فإنه كافر وإن كان إنكار تأويل وشبهة فإنه فاسق» وبسبب ذلك فإذا أنكر الإنسان صفة الاستواء فلا يخلو إنكاره من حالتين إما أن يكون إنكار جحد وتكذيب للأدلة فإن هذا من جملة ما يحكم عليه بالكفر والارتداد عن دين الله عز وجل لأنه كذب معلومًا من الدين بالضرورة قد صحت به النصوص وتواترت به النقول وأما إذا أنكر صفة الاستواء إنكار تأويل وشبهه فهو يؤمن بأن الله على العرش استوى ولكنه يحرف أو يؤول استواءه إلى الاستيلاء فهو لا ينكر أصل ما ثبت به النص وإنما يعطله ويخرجه عن مدلولاته الصحيحة عن طريق التأويل أو الشبهة فهذا فاسق وليس بكافر، ومثال آخر إذا أنكر الإنسان صفة العلو فلا يخلو من حالتين:

أن يكون إنكاره إنكار جحود وتكذيب لما ثبتت به الأدلة وتواترت به النقول وأجمعت عليه طوائف السلف الصالح فلا جرم أن إنكاره في هذه الصورة يعتبر إنكار ردة، وأما إن كان يثبت صفة العلو لله عز وجل ويؤمن بما أتت به الأدلة كتابا وسنة، ولكنه يحرفها ويخرجها عن مدلولاتها الصحيحة فيقول إنما هو علو القدر أو علو القهر وليس لله علو ذات، من باب التأويل والشبهة فهذا فاسق وليس بكافر، ومثال ثالث:لو أن الإنسان أنكر صفة نزول الله عز وجل فقال إن الله لا ينزل إلى السماء الدنيا في ثلث الليل الآخر فلا يخلو إنكاره هذا من حالتين إما أن يكون إنكار جحود وتكذيب لما تواترت به النصوص فإن صفة النزول قد رواها عن النبي ﷺ الجموع الغفيرة فيما يربو على العشرين صحابيا بل يزيد فلا جرم أنه من جملة النصوص المتواترة فإن كان إنكاره لها إنكار جحود وتكذيب فإنه كافر مرتد لأنه منكر للمعلوم من الدين بالضرورة وكل من أنكر ما تواترت به النصوص والنقول فإنه يعتبر كافراً وأما إذا كان إنكاره إنكار تأويل وشبهه فهو يؤمن بأن الله ينزل ولكنه يعرف ذلك أو يؤوله إلى نزول الأمر أو نزول الرحمة أو نزول ملك من الملائكة فلا جرم أنه مخطئ ضال ولكن لا يخرجه خطأه وضلاله إلى الكفر بل هو فاسق ومثال رابع لو أن الإنسان أنكر صفة الوجه لله عز وجل فلا يخلو إنكاره هذا من حالتين إما أن يكون إنكار تكذيب وجحود لما ثبتت به الأدلة وتواترت به النقول وأجمعت عليه طوائف السلف الصالح فإن إنكاره في هذه الصورة يعتبر كفرا وردة والعياذ بالله، وأما إن كان يُثبِت أصل النقل ويؤمن بالآيات والأحاديث الواردة في صفة وجه الله -عز وجل- ولكنه يؤولها عن طريق الشبهة إلى الذات فيقول إن الله لا وجه له والآيات التي أثبت الوجه لله إنما يراد بها إثبات الذات فإن هذا فسق وضلال مبين ولكن لا يخرج صاحبه عن

دائرة الكفر وهذه قاعدة تطبق عليها كلا من أنكر شيئا ثبتت به النصوص فان كان إنكار جحود وتكذيب فهو كافر مرتد وإن كان إنكار تأويل والشبهة إنه يعتبر فاسقا ضالا والله أعلم.

f

٢١٢- سُئِل الشيخ عن:رجل لديه صيدلية دواء وسماها باسم صيدلية الرحمن فأنكر عليه بعض أصحابه هذه التسمية باعتبار أن اسم الرحمن مختص بالله فهل تشرع الإضافة إلى هذا الاسم الجليل، وهل هناك فرق بين التسمية به والإضافة إليه؟

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله رب العالمين

لا ينبغي أن تسمى المحلات ولا الصيدليات ولا المطاعم بشيء من أسماء الله عز وجل لأن المتقرر في قواعد أهل السنة:وجوب احترام وتعظيم أسماء الله وصيانتها عن كل ما من شأنه نقص قيمتها أو إنزالها عن مقدارها. فإن القلب إذا عظم الله عز وجل عظم ذاته وعظم أسمائه وعظم صفاته وعظم أفعاله وعظم شريعته ودينه وعظم كلامه وكتابه فليس من تعظيم الله أن نطلق أسماءه على الشوارع أو البقالات أو التموينات أو السوبر ماركت أو الصيدليات أو المطاعم أو المتاحف أو غير ذلك فإن أسماء الله لها شأنها ولها منزلتها ولها تعظيمها لا سيما إذا كان من الأسماء الخاصة كاسمه (الله) فإنه من الأسماء الخاصة التي لا يجوز أن تطلق على غيره وكاسمه (الرحمن) فإنه من الأسماء الخاصة التي لا يجوز إطلاقها على غيره وكاسمه (الرب) معرفا بالألف واللام غير مضاف فإنها من الاسماء الخاصة التي لا يجوز أن تطلق على

غيره.

فإذا كنا نمنع التسمية (في المحلات والمطاعم والصيدليات) بالأسماء التي يجوز للبشر أن يتسموا بها بشروطها، وليست هي من الأسماء الخاصة بالله عز وجل بل يجوز أن تطلق على البشر إذا كانت غير معرفة ب(ال)، ولم يراعى فيها معنى الصفة فكيف نجيز بأن تطلق الأسماء الخاصة التي لا يجوز إطلاقها أصالة على البشر على صيدلية أو على مطعم أو على سوبر ماركت أو على متحف أو على شارع أو غير ذلك؟!!

فيجب علينا أن نحترم أسماء الله وأن نعظمها حق تعظيمها؛ فإن تعظيم أسمائه سبحانه دليلٌ على تعظيم القلوب له فالذي أرى أنه لا يجوز أن تسمى الصيدليات بمثل هذه الأسماء لا الرحمن ولا غير الرحمن لا يجوز أن تطلق أسماء الله على الشوارع ولا أسماء الله على الصيدليات ولا على سائر المحلات أو الدكاكين تعظيما لجنابها وتعظيما لله تبارك وتعالى، والله أعلم.

سُئِل الشيخ عن:صحة نسبة (النفس) لله سبحانه وتعالى؟ وعن تفسر هذه الآية ﴿تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ ١١٦﴾ [المائدة:١١٦]

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين وبعد.

المتقرر في القواعد أن ما يضاف إلى الله عز وجل من الأسماء والصفات والأفعال والأخبار توقيفيٌ على النص فلا نسمي الله إلا بنص ولا نصف الله إلا بنص ولا نخبر عن الله إلا بنص ولا نثبت لله فعلاً إلا بنص فما أثبته النص لله عز وجل من هذه الأمور أثبتناه وما نفاه النص نفيناه وما لم يأت النص لا

بإثباته ولا بنفيه فلا حق لأحدٍ أن يثبت منه شيئاً أو ينفي منه شيئاً فالنفي في الأبواب الغيبية لابد فيه من دليل والإثبات في الأبواب الغيبية لا بد فيه من دليل والمتقرر في قواعد أهل السنة والجماعة أنَّ ما كان غيبياً فيكون توقيفياً ومن جملة ما أضافه الله عز وجل إليه إضافة النفس فقال الله عز وجل في أخر سورة المائدة من قول عيسى عليه الصلاة والسلام ﴿ تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ ١١٦﴾ [المائدة:١١٦] وقد أضاف النبي ﷺ النفس لربه أيضا في قوله «سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ عَدَدَ خَلْقِهِ، وَرِضَا نَفْسِهِ، وَزِنَةَ عَرْشِهِ، وَمِدَادَ كَلِمَاتِهِ»(١) فقال ورضا نفسه فأضاف النفس له فهي إضافة صفة إلى موصوفها هذا على قول بعض أهل العلم، وبعض أهل العلم من أهل السنة قالوا إن النفس يراد بها ذات الله عز وجل وعلى كلا التفسيرين سواءً أقلنا بأن النفس صفة من صفات ذات الله عز وجل أو قلنا إن النفس هي عين ذات الله عز وجل فكلها من باب إضافة الصفة إلى الله تبارك وتعالى فسواءً قلنا إن النفس هي عين الذات أو قلنا إن النفس من صفات الذات كالوجه واليدين فكل ذلك خلافٌ دائر في مذهب أهل السنة والجماعة وكل خلاف دائر بين أهل السنة والجماعة أنفسهم فإن أمره خفيف فليس ذلك من المسائل التي توجب موالاة أو معاداة أو تراشقاً بالتهم ويا أيها السائل الكريم ما الذي يشكل عليك في إضافة النفس إلى الله عز وجل فإن إضافة النفس إلى الله نقول فيها كما نقول في إضافة الوجه إلى الله ونقول في إضافة النفس والوجه كما نقول في إضافة اليدين والساق إلى الله وكما نقول في إضافة السمع والبصر لله فنحن نقول فيها قولاً واحداً وفقك الله فنثبت ما أثبته النص من الصفة

---

(١) صحيح مسلم باب التسبيح أول النهار برقم (٢٧٢٦)

ونقطع دابر مماثلتها لصفات المخلوقات ونقطع الطمع في التعرف على كيفيتها فقول الله عز وجل تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك فنؤمن بأن لله عز وجل نفساً تليق بجلاله وعظمته وليست كأنفس المخلوقين وإن اتفقت معها في الاسم فإن المتقرر في قواعد أهل السنة أن الاتفاق في الأسماء لا يستلزم الاتفاق في الصفات والمتقرر في قواعد أهل السنة أن الاتفاق في الاسم الكلي العام المطلق لا يقتضي الاتفاق بعد الإضافة والتقييد والتخصيص، والمتقرر في قواعد أهل السنة أن الصفة تختلف باختلاف من أُضيفت إليه فإذا أُضيفت إلى الله عز وجل صارت لائقة به، وإذا أُضيفت إلى المخلوق صارت مناسبة لعجزه وضعفه وحاله، ويجب علينا أن نقطع الطمع في التعرف على كيفية هذه النفس.

هذا القول هو القول الذي نقوله في سائر صفات الله تبارك وتعالى فعليك بأن لا تُعمِل فكرك ولا تُعمِل عقلك في التعرف على كيفية هذه النفس أو أن يستجرينك الشيطان فيجعلها كنفس المخلوق كل ذلك من محاذير باب الأسماء والصفات فالواجب الحذر منه، والله أعلم.

f

٢١٣- سُئِل الشيخ عن: الفرق بين الواحد والأحد في أسماء الله الحسنى في الآيات ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [ص:٦٥]. ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة:١٦٣]، ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الاخلاص:١]

فأجاب -عفا الله عنه-: الحمد لله رب العالمين، يجتمع الواحد والأحد في أنهما

اسمان من أسماء الله عز وجل يتضمنان صفة الأحدية وهما ينفيان تعدداً ولكن الله عز وجل إذا أراد أن ينفي التعددية الخارجية أي تعددية الآلهة جاء باسمه الواحد كما قال الله عز وجل ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة:١٦٣] فلما كان الناس يزعمون بأن هناك آلهة كثيرة فالشمس والنجوم جعلوها آلهة والملائكة جعلوها آلهة فإذا أراد الله عز وجل أن ينفي التعددية الخارجية أي تعددية الآلهة جاء باسمه الواحد، وأما إذا أراد نفي تعددية ذاته – سبحانه – فإنه يأتي باسم الأحد فهو أحدٌ باعتبار ذاته وواحد باعتبار ألوهيته فالتعددية الذاتية تتناسب مع اسم الأحد والتعددية الخارجية أي تعددية الآلهة يتناسب معها اسم الواحد فهو الواحد في ألوهيته والأحد في ذاته، والله أعلم.

f

٢١٤- سُئِل الشيخ عن:حكم الأوراق والفواتير التي يكون بها اسم الله عز وجل؟ أو الأسماء الحسنى عموما.

فأجاب– عفا الله عنه–:الحمد لله رب العالمين وبعد:

المتقرر في القواعد وجوب احترام أسماء الله –عز وجل– مكتوبة وملفوظة فإذا تلفظنا بشيء من أسمائه فالواجب احترامها وتعظيمها وتقديرها وإبعادها عن كل شيء يوجب إهانتها وإذا كتبناها في شيء فالواجب علينا كذلك أن نحترم ما كتبت عليه وأن نجعل له هيبة وحرمة وأن نبعده عن كل ما من شأنه إهانته. فأسماء الله –عز وجل– عند أهل السنة والجماعة بل عند المسلمين عموما يجب احترامها ملفوظة باللسان أو مكتوبة على الورق

هذا الذي ندين الله –عز وجل– به؛ وبناء على ذلك فلا يجوز للإنسان أن

يمتهن شيئا من الأوراق كتب عليه اسم الله -عز وجل-. فإما أن يمزقه وإما أن يحرقه ويدفنه، وإما أن يرفعه في مكان يؤمن فيه من إهانته أو وقوع بعض القاذورات أو النجاسات عليه فلا تزال تلك الورقة لها هيبتها وحرمتها ما دام اسم الله -عز وجل- مكتوبا عليها فإذا ذهب بالتمزيق أو التحريق فإنه قد ذهبت حرمة هذه الورقة، والله أعلم.

f

٢١٥- سُئِل الشيخ عن:حكم قول بإذن رحمته؟ أي الله أو بإذن يده وهكذا أو بالدعاء مثل اللهم بيدك أو اللهم بعينك؟؟

فأجاب -عفا الله عنه-:الحمد لله رب العالمين وبعد...

هذا السؤال اشتمل على جزئيتين.

أما الأولى:فإن المتقرر في القواعد (حرمة نسبة الشيء الكوني إلى شيء من صفات الله عز وجل)

والمقصود بذلك الإذن الكوني فلا يجوز للإنسان أن يقول بإذن يدك يا الله فإنها نسبة الإذن الكوني إلى الصفة والصفة ليس لها تصرف في هذا التدبير الكوني ولذلك لا يجوز للإنسان أن يقول بإذن حكمته بإذن رحمته كما أنه لا يجوز أن يقول شاءت حكمته شاءت رحمته فالإذن الكوني والمشيئة الكونية لا يجوز تعليقها بالصفة هذا بالنسبة لقوله بإذن رحمتك وبإذن يدك قلنا بأنه لا يجوز لأنه تعليق للإذن والمشيئة الكونية بصفة من صفات الله وهذا ممنوع وأما قوله في الدعاء بعينك برحمتك فهذا نوع توسل بشيء من صفات الله عز وجل

فإنه إذا دعا الله عز وجل وتوسل إليه في دعائه بشيء من صفاته سواءً توسل بالصفات كلها أو بصفة معينة مناسبة لسؤاله فهذا جائز لا بأس به .

فإن المتقرر في القواعد عند أهل السنة جماعة (أن التوسل بالصفات جائز)

سواءً جمعها فقال أسألك بصفاتك الحسنى أو أفردها وقال أتوسل إليك برحمتك أتوسل إليك بقوتك أتوسل إليك بعزتك أتوسل إليك بكذا وكذا من صفاتك فكل ذلك جائز سائغ فخلاصة الجواب على هذا السؤال في قاعدتين القاعدة الأولى أنه لا يجوز تعليق الإذن الكوني أو المشيئة الكونية بشيء من صفات الله عز وجل فلا يقال بإذن عينك بإذن رحمتك بإذن حكمتك كما لا يجوز أن نقول شاءت حكمة الله شاءت قدرة الله وهكذا والثانية المتقرر في القواعد جواز التوسل بالصفة فيجوز للإنسان أن يدعو الله ثم يتوسل في دعائه بشيء من صفات الله إجمالا أو إفرادا والله أعلم.

f

٢١٦- سُئِل الشيخ عن:حكم قول يد الله الكريمة، أو عينيه التي لا تنام وهكذا؟ وهل فيها تشبيه؟

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله رب العالمين وبعد:

المتقرر في القواعد عند أهل السنة والجماعة (أن الإخبار عن شيء من صفات الله بشيء من لوازمها ومقتضياتها جائز لا بأس به) فإن من لوازم إثبات اليد لله عز وجل أنها مبسوطة بالعطاء والكرم والنعم كما قال الله عز وجل ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ

يَشَآءُۚ﴾ [المائدة: ٦٤]

وكما في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «يَدُ اللَّهِ مَلأَى لَا يَغِيضُهَا نَفَقَةٌ، سحَّاء اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ. وَقَالَ: أَرَأَيْتُم مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خلق السماوات وَالْأَرْضَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَغِضْ مَا فِي يَدِهِ»[1]

وفي رواية لمسلم (يَمِينُ اللهِ مَلأَى (وَقَالَ: ابْنُ نُمَيْرٍ أحد الرواة) مَلأَنُ سَحَّاءُ لَا يَغِيضُهَا شَيْءٌ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ)[2] فمن لوازم إثبات صفة اليدين إثبات كرمها وجودها وعطائها وبسطها بالكرم الذي لا ينفد ولا ينقطع ولا ينتهي وكذلك من لوازم إثبات عين الله عز وجل أنها لا تنام كما قال الله عز وجل في أعظم آية في القرآن آية الكرسي

﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌۚ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِۗ مَن ذَا ٱلَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦۚ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَۚ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَاۚ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ ٢٥٥﴾ [البقرة: ٢٥٥]

وكما في صحيح الإمام مسلم رحمه الله تعالى من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال قام فينا رسول الله ﷺ بخمس كلمات فقال (إِنَّ اللَّهَ لَا يَنَامُ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ)[3] الحديث بتمامه فحيثما وصفت شيئا من صفات الله عز

---

(١) أخرجه البخاري باب وكان عرشه على الماء برقم (٤٦٨٤) و أخرجه مسلم في الزكاة باب الحث على النفقة وتبشير المنفق بالخلف رقم ٩٩٣

(٢) صحيح مسلم برقم (٩٩٣)

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان بَابٌ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ اللهَ لَا يَنَامُ، برقم (١٧٩)

وجل أو أخبرت عنها بشيء من لوازمها ومقتضياتها التي دلت عليها الأدلة من الكتاب والسنة فهذا جائز لا بأس به فإن الواجب عند أهل السنة إثبات الصفة وإثبات مقتضياتها ولوازمها فاحفظ هذه القاعدة الطيبة تجيب عنك هذا الإشكال، والله أعلم.

f

٢١٧- سُئِل الشيخ:هل يجوز قولهم يا خالق الراحة، أو يا خالق السعادة، ثم يطلب طلبه من الله؟

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله، من المعلوم أن الله عز وجل هو خالق كل شيء في هذا الكون، فالله عز وجل هو الخالق لكل شيء، فلا خالق إلا الله تبارك وتعالى، يقول الله تبارك وتعالى:﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ فَأَنَّىٰ تُؤۡفَكُونَ ٣﴾ [فاطر:٣] ويقول الله تبارك وتعالى:﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ﴾ [الزمر:٦٢] وهذا أمر قد انعقدت عليه قلوب المسلمين، واتفقت عليه كلمتهم، ولله الحمد والمنة، وأما قول الإنسان يا خالق الراحة أرحمني يا خالق السعادة أسعدني، يا خالق الرزق ارزقني، فهذا نوع دعاء.

والأصل المتقرر عند العلماء أن الدعاء على أصل الحل والإباحة، ما لم يكن متضمنا بعض العبارات التي لا تجوز شرعا، فمناداة الله عز وجل بكونه خالق كذا وخالق كذا، أرى والله أعلم. أنه لا بأس به؛ لأنها من جملة ما يطلق على الله عز وجل من الأخبار، فلا يطلب لها دليل بخصوصه؛ لأن باب الأخبار والأفعال أوسع من باب الأسماء والصفات، فمن جملة أسمائه عز وجل الخالق،

ومن جمله صفاته الخلق، ولكن هذا الرجل يقيد هذا الخلق بشيء معين مناسب لطلبه، فهو يقول يا خالق الراحة أرحني، يا خالق الرزق ارزقني، يا خالق كذا أعطني، وهكذا فهذا من باب الإطلاق الجائز على الله عز وجل، ولا حرج،

وعليه فدعاءه جائز وإطلاقه هذا الأمر على الله جائز، فلا حرج على الإنسان أن يقول مثل هذا الكلام، لعدم وجود المخالفة الشرعية فيه، هذا على حسب ظني وعلمي، والله أعلم،

فإن قلت:وهل ثمة قواعد يتفرع عليها هذا الجواب؟ فأقول نعم، القاعدة الأولى:باب الأفعال والأخبار أوسع من باب الأسماء والصفات، وهذا الرجل نادي الله عز وجل بشيء من أفعاله، وهو أنه خالق كذا وكذا،

والقاعدة الثانية:أن الأصل في الأدعية الحل والإباحة، إلا بدليل يمنعها، فباب الدعاء ليس كباب الأذكار ضيق، بل باب الدعاء واسع، فالأصل أن الإنسان يجوز أن يدعو الله عز وجل بما أراد من خيري الدنيا والآخرة، حتى وإن لم تتفق ألفاظ دعاءه مع الوارد في السنة، ما دام الدعاء داخلاً في حيز الجائز، وليس يتضمن شيئاً من المخالفات الشرعية، فهو على أصل الحل والجواز، والله أعلم.

f

٢١٨- سُئِل الشيخ عن:الفرق بين الصّفات الذّاتيّة والصّفات الفعلية لله تبارك وتعالى؟

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله ربّ العالمين وبعد،

الفرق بينهما هو أنّ الصّفات الذّاتيّة هي تلك الصّفات التي تلازم ذات الله عز وجل أزلًا وأبدًا، فلا تنفكّ عن ذاته كحياته، فإنها صفة ذاتية، لملازمتها للذّات وكعينه وكعلمه وكعلوه وكوجهه وكيده ونحو ذلك، فكل صفة ملازمة للذّات لا تنفكّ عنها لا أزلًا ولا أبدًا فإنها من الصّفات الذّاتيّة، وأمّا الصّفات الفعلية فهي المتعلّقة بمشيئة الله عزّ وجل إن شاء فعلها وإن شاء لم يفعلها كرضا الله عزّ وجل فالرضا صفة فعلية والمقت صفة فعلية، والرحمة منها ما هو فعلي ومنها ما هو ذاتي، وغير ذلك فإذا كانت الصّفة ملازمة للذّات فذاتيّة، وإذا كانت مُتعلّقة بالفعل ففعلية، والله أعلم.

f

٢١٩- سُئِل الشيخ عن:قول الله ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾ [الفرقان:٣١] هل الهادي والنّصير من أسماء الله؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله ربّ العالمين وبعد.

اختلف أهل السُّنّة والجماعة في مثل هذه الأسماء، ولكنّ القول الصّحيح إن شاء الله أنّ الهادي ليس من جملة الأسماء، فلا يصحُّ إطلاق الهادي على الله إطلاق اسم، ولكنّه إطلاق خبر عن فعل من أفعالِهِ وأنّه يهدي عبادهُ هداية توفيق وإلهام، كما أنّه يهديهم بإنزال الكتب وإرسال الرُّسل وتبليغِ الدَّعوة، وتعليم العلم هداية دلالة وإرشادٍ، فإطلاق الهادي على الله يصحُّ خبرًا ولكنّه لا يصحُّ اسمًا، وأمّا إطلاق النّصيرِ على الله فإنّه إطلاق اسم لقول الله ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ ٤٠﴾ [الأنفال:٤٠] فدخول الألف واللام على النَّصير دليل أنّه من جُملة الأسماء لأنّ الألف واللام التّعريفيّة إنّما تدخلُ على الأسماء

في لغة العرب، كما قال **ابن مالك** في ألفيَّتِهِ «بالجرِّ والتَّنوين والنِّدا وال ومسند للاسم تمييزٌ حصل» فيعرف الاسم في اللغة العربية بعدة علامات والّتي من أهمّها دخول الألف واللام عليه، فنحن نؤمن بأنّ من أسمائه النّصير، لا لقوله (هاديًا ونصيرًا)، لا، وانّما لورود اسم النصير في آية أخرى متضمِّنًا لعلامة من علامة الإسميَّة في اللغة العربية، والخُلاصة من هذه الفُتيا أن نقول أمّا الهادي فليس من أسماء الله وإنّما ممّا يُخبَر به عن الله أنّه يهدي عباده هداية دلالة وإرشاد وهداية توفيق وإلهام، وأمّا النّصير فإنّه من جُملة أسمائه، والله أعلم.

f

٢٢٠- سُئِل الشيخ:هل الهرولة من باب الصّفات أو من باب الإخبار؟

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله ربّ العالمين.

بل من باب الصّفات الّتي تقتضي خبرًا عن اللهِ فإنّ المتقرّر في القواعد أنّ كل صفة فنشتق منها خبرًا، كما أنّ المتقرّر في القواعد أنّ كلّ اسم فإنّنا نشتق منه صفة، فكلّ اسم فيتضمَّن صفة، وكلّ صفةٍ فتتضمَّن خبرًا، ولكن يجب عليك وفَّقك الله أن تقول في هرولتِهِ ما تقوله في سائر صفاته، وهي أنّه يجب عليك في أحاديث الهرولة، أن تتعامل معها بثلاث واجبات، الواجب الأوّل أن تُثبت الصّفة الّتي يدور حولها هذا النّص وهي صفة الهرولة فتقول أُؤْمِن بأنّ لِله هرولة، الثّاني أن تقطع دابر مُماثَلَة هذه الصّفة بصفات المخلوقين، فتقول وليست كهرولة المخلوقين لقول الله ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١] ولقوله ﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا﴾[مريم:٦٥]ولقوله ﴿فَلَا تَضۡرِبُواْ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡثَالَۚ﴾[النحل:٧٤]ولقوله ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ٤﴾ [الإخلاص:٤]وفي

بعض القراءات(كُفْئًا)،

الواجب الثّالث:قطع الطّمع في التّعرُّف على كيفيَّة هذه الهرولة، وذلك لأنّ كيفيَّة الشّيء لا تُعلم إلّا برؤيته أو برؤية مثيله ونظيره أو برؤية ما يُماثِله ويُناظره أو بإخبار الصّادق عنه وكلّها منتفيةٌ في كيفيَّة هرولة الله، فالواجب علينا بعد ذلك أن نقول إنّ لله هرولةً تحقيقًا للواجب الأوّل، ليست كهرولة المخلوقين، تحقيقًا للواجب الثّاني، ونقطع الطّمع في التّعرف على كيفيّة هذه الهرولة تحقيقًا للواجب الثّالث، وما زاد على ذلك فإنّه من وسوسة الشيطان وخزعبلاته الّتي يريد التّشكيك والطّعن في السنّة بسببها. والله أعلم.

f

٢٢١- سُئِلَ الشيخ:أيهما أولى وأصح، أن نقول صفات الله تنقسم إلى قسمين ذاتية وفعلية، وتعتبر ذاتية باعتبار أصل اتصاف الله بها، وفعلية باعتبار تعلقها بمشيئته، أو نقول صفات الله ذاتية وفعلية وقسم ثالث ذاتية فعلية، باعتبار أصل الصفة ذاتي، وباعتبار آحاد الفعل فعلية؟.

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين، كل ذلك مروي عن أهل السنة والجماعة ولله الحمد والمنة، والخلاف في هذه المسألة ليس خلافا يوجب بدعةً أو خروجًا عن دائرة أهل الحق، وإنما هو من الخلاف الذي نقل عن أهل السنة أنفسهم، فمنهم من يجعل الصفات قسمين، إلى صفات ذاتية ملازمة للذات، وإلى صفات فعلية متعلقة بالمشيئة، فمتى ما شاء الله فعل، ومتى لم يشأ لم يفعل، ثم يأتون إلى الصفات الفعلية، ويجعلونها ذاتية باعتبار أصل القدرة عليها، ولكنها فعلية باعتبار أفرادها وآحادها، وهذا هو المرجح عندي،

وعندنا قاعدة قد شرحتها في جمل من المواطن أو المؤلفات، وهي أن الصفات الفعلية، ذاتية باعتبار أصل القدرة عليها، وفعلية باعتبار آحادها وأفرادها، فأصل صفة الكلام ذاتي، ولكن أفراده وآحاده فعلية، وأصل صفة الغضب ذاتي بمعنى أن الله قادر على أن يغضب متى شاء، فكمال قدرة الله عز وجل على أن يغضب متى شاء هذا ذاتي، لكن وقوع الغضب منه الآن هذا فعلي، وكذلك الرضى، أصل قدرة الله عز وجل على أن يرضى متى ما شاء هذا ذاتي، وأما وقوع الرضى منه الآن فهو فعلي، فالصفات الفعلية ذاتية باعتبار أصل القدرة عليها، وفعلية باعتبار أفرادها وآحادها، والله أعلم.

f

٢٢٢- سُئِلَ الشيخ عن: المجاز هل هو موجود في القرآن والسنة أم موجود في اللغة، أم ليس موجود بتاتاً؟ أتمنى التفصيل في هذه المسألة.

فأجاب -عفا الله عنه-: هذه مسألة طويلة ذيولها وكثيرٌ خلافها، والقول الصحيح عندي أن اللغة العربية فيها مجاز، وكذلك القرآن والسنة فيهما مجازٌ إلا فيما كان من قبيل الغيب فالواجب حمله على حقيقته، ولا يجوز إقحام المجاز فيه إلا بدليل فإذن: اللغة فيها مجاز، والقرآن والسنة فيهما مجازٌ إلا فيما كان من قبيل الغيب، انتبه لهذا الاستثناء، إلا فيما كان من قبيل الغيب فلا يجوز إقحام المجاز فيه إلا بقرينة أو دليلٍ مقبول عند أهل السنة والجماعة. هذا هو أصح الأقوال في هذه المسألة إن شاء الله، والله أعلم.

f

٢٢٣- سُئِلَ الشيخ:ما هو الصحيح والراجح المنسوب إلى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في كلامه عن المجاز، في التحفة العراقية أو الرسالة العراقية والرسالة المدنية إلى ابن الداني رحمه الله تعالى؟

فأجاب -عفا الله عنه -:القول المعروف عن ابن تيمية رحمه الله تعالى وقد تكلم عنه بإسهابٍ في الفتاوى في كتاب الإيمان:أن شيخ الإسلام ينكر وجود المجاز مطلقاً، سواءً في أدلة الوحيين كتاباً وسنة وفي اللغة على وجه الإجمال والتفصيل، وقد تابعه في ذلك تلميذه العلامة الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى كما في الصواعق المرسلة، فإنه قد جعل المجاز من جملة الطواغيت التي انصبَّ يكسرها على صخرة الكتاب والسنة.

فابن تيمية وتلميذه ابن القيم ينكران وجود المجاز في اللغة العربية عموماً وفي القرآن والسنة خصوصاً، والله أعلم.

f

مسائل في التحذير من التحريف والتعطيل والتكييف والتمثيل في أسماء الله وصفاته

٢٢٤- الشيخ عن: ذكر بعض المؤلفين أن مذهب السلف في باب الأسماء والصفات هو التفويض، ونقل بعض العبارات عن السلف يستشهد بها، فهل هذا صحيح؟

فأجاب -عفا الله عنه-: الحمد لله رب العالمين،

هذا الكلام باطلٌ ليس بصحيح، فإن السلف مجمعون على العلم بمعاني أسماء الله تعالى وصفاته، وعلى تفويض معناها إلى الله تعالى، فإذا كان هذا الرجل يقصد بالتفويض الذي أطلقه تفويض الكيف فلا جرم أننا نُفوض أمر الكيفيات وعلمها إلى الله تعالى، وأما إذا كان يقصد بالتفويض تفويض المعاني فهو كاذبٌ إن نسبه للسلف، ومُخطئ إن ظن هذا هو المذهب الذي دلت عليه الأدلة، وضالٌ إن كان يقصد تشويه مذهب السلف، فالسلف مجمعون على العلم بالمعاني،

فقول الله تعالى: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧] الوجه هنا معلومٌ من جهةٍ وغير معلوم من جهة، أما باعتبار معناه على مقتضى دلالات اللسان العربي وقواعد اللغة العربية فلا جرم أنه معلوم وهو ما تحصل به المواجهة، وأما كيفية هذا الوجه فإن الله تعالى هو الذي يعلمه وحده،

ولذلك فالمتقرر عند السلف الصالح أننا نظر إلى الصفات باعتبارين:

باعتبار المعاني وباعتبار الكيفيات، فأما باعتبار المعاني فهي معلومة، وأما

باعتبار الكيفيات فهي مجهولة، فإذا كان يقصد بالتفويض تفويض الكيفيات فنعم، وإذا كان يقصد بالتفويض تفويض المعاني فلا ولا ثم لا، وأهل السُنة والجماعة في هذا بين مذهبين ضالين:-

المذهب الأول: مذهب الممثلة الذين قالوا: نحن نعلم المعاني ونعلم الكيفيات، فقالوا بالعلم في الحالتين لأنهم يجعلون صفات الله في كيفياتها كصفات المخلوقين، فهم قالوا في المعاني وقالوا في الكيفيات.

المذهب الثاني: مذهب المفوضة الذي قالوا: لا نعلم الكيفيات ولا نعلم المعاني أصلاً.

فهؤلاء ادعوا العلم بالأمرين، وهؤلاء ادعوا الجهل بالأمرين، فجاء أهل السُنة وأخذوا الحق من كلا الطائفتين وترك الباطل، ما الحق الذي مع الممثلة؟ العلم بالمعنى فقط فأخذوه فقالوا: نحن نعلم المعاني، ما الحق الذي مع المفوضة تفويض الكيفيات فأخذوه وتركوا الباطل لهم وقالوا: ونُفوض أمر الكيفية إلى الله تعالى فصار مذهبنا مبنيًا على ماذا؟ على العلم بالمعاني والجهل بالكيفيات وهذا لا يقال في باب الأسماء والصفات فقط بل يقال في جميع الأمور الغيبية التي أخفاها الله تعالى عنها نعلم معناها ونكل كيفيتها إلى الله تعالى،

الملائكة أولوا أجنحة الجناح في اللغة العربية معروف، لكن كيفية أجنحة الملائكة الله أعلم بها.

العرش في اللغة سرير الملك هذا في اللغة، لكن كيفية عرش الله الله أعلم

طيب الجنة والنار ونعيمها أخبر الله تعالى عن نعيم الجنة وجحيم النار بأسماء

معلومة لنا في الدنيا لكنه ليس مما هو في الدنيا إلا مجرد الأسماء فقط أي:مجرد المعاني، وعليه فهذه القاعدة في كل أمرٍ غيبي أخفاه الله تعالى عنا إنما نعلمه باعتبار المعنى ونجهله باعتبار الكيف،

وأما قوله:واستدل ببعض كلام أهل السُنة فأقول:كذبت وأتحداك أن تأتيني بكلمة عمن يُنسب من أهل السُنة، وإنما سيأتي بكلامٍ إما عن الإمام النووي رحمه الله وهو معروف بأشعريته رحمه الله، وإما عن الإمام ابن الجوزي وهو معروف كذلك بانتسابه للأشعرية هذا في الصفات، وإما عن الإمام ابن حجر رحمه الله وهو أيضًا معروف بأصوله الأشعرية، وهذا لا يغيض من قدر هؤلاء كثيرًا، لكن الحق أحق أن يُتبع فلهم في قلوبنا منزلة في مسائل الحديث، وفي مسائل الوعظيات وفي مسائل الزهديات أبواب أخرى، لكن في هذا لا نتبعهم لأن الباطل يرد ممن جاء به وإن جاء به أحب الناس إليك، كما أن الحق يُقبل ممن جاء به وإن جاء به أبغض الناس إليك، فمسألة القبول والرد لا تختلف بمحبٍ وعدو أو قريبٍ وبعيد أو نسيبٍ ووضيع أو موافق ومخالف، وإنما هي موقوفة على أدلة الكتاب والسُنة، لكن هناك كلمةٌ عن إمام أهل السُنة هي التي نحتاج أن نجيب عنها، وأما غيره فهو يظن أنهم من أهل السُنة وليسوا من أهل السُنة، وأما هذه الكلمة فهي عن الإمام أحمد رحمه الله يُشم منها رائحة تعطيل المعاني فتلقفها أهل البدع الذين يسبون الإمام أحمد وينكرون إمامته أصلاً لكنه لما قال قولًا ظنوا أنه يخدم أجندتهم أو مخططاتهم أخذوه وتلقفوه، وهي كلمة الإمام أحمد في قوله:نؤمن بآيات الصفات لا كيف ولا معنى، فالمشكلة في قوله:لا معنى؟

لا معنى، حينئذ لابد أن ننظر من القائل؟ القائل إمام من أئمة أهل السُنة،

وكلامه في إثبات المعاني واضحٌ وكثير وقطعي في مواقع أخر كثيرة، فإذًا لابد أن نحمل كلامه على ما يتوافق مع مذهب أهل السُنة والجماعة، وهي: أن المعنى الذي نفاه الإمام أحمد بقوله: لا معنى إنما هو المعنى الذي اخترعته الجهمية وابتكره المعطلة ونسبوه لصفات الله فهو ينفي هذا المعنى فيقول: لا معنى أي: إن المعنى الذي اخترعتموه وابتكرتموه ليس هو المعنى الصحيح الذي دلت عليه الأدلة من الكتاب والسُنة، وأجمع عليه سلف الأُمة وأئمتها، فلابد من التحرير والتثبت، والله أعلم.

f

٢٢٥- سُئِلَ الشيخ: أحسن الله إليكم: نَقَلَ الإمام النووي في شرح حديث النزول في صحيح مسلم عن الإمام مالك والأوزاعي أنه تأول النزول بالرحمة، فكيف هذا والإمام مالك ممن تعلمنا منه الرد القوي في مسألة الاستواء، فهل هذا يصح عن الإمام مالك والأوزاعي؟ وإن صَح فما هو مرادهما؟.

فأجاب -عفا الله عنه-: الحمد لله رب العالمين وبعد، أولا لابد أن نعرف قاعدة تجيب عن إشكالات كثيرة فيما يُرْوى عن بعض أهل السُّنَّة والجماعة في تفسير بعض معاني الصفات، تقول هذه القاعدة (إن تفسير الشيء بلازمه مع الإقرار والإيمان بأصله هذا تفسير وبيان، وتفسير الشيء بلازمه مع إنكار أصله وجحده وتعطيله هذا تحريف وتعطيل) فإذا سمعنا من أهل السُّنَّة أنهم يقولون أن معنى المَعيَّة العامة أي الإحاطة والهيمنة والعلم، فإن هذا من باب تفسير الشيء بلازمه، أي من لوازم مَعيَّةِ الله العامة كذا وكذا مع الإقرار

بأن من صفاته المَعيَّة على الوجه اللائق به، فتفسير المَعيَّة بالعلم مع الإقرار بثبوت أصلها صِفةً لله عز وجل هذا من باب التفسير والبيان ولا بأس به ولا حرج فيه إن شاء الله، ولكنْ أهل التعطيل يفسرون الشيء بلازمه مع إنكار أصله، فَيَعْمَدُونَ إلى قول الله عز وجل ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾[المائدة - ٦٤] فيقولون ليس المقصود اليدين وإنما المقصود هي النعمة والقدرة، فتفسيرهم لليدين بالنعمة والقدرة مع جحود أصل ثبوت صفة اليد لله عز وجل هذا هو التحريف والتعطيل، فإذا ثبت عن أهل السُّنَّة أنه فَسَّرَ صفة من صفات الله عز وجل بشيء من مقتضياتها أو لوازمها فلا نقول بأنه تحريف ولا تعطيل ولا تأويل وإنما نقول إنه تفسير للصفة وبيان لها ببعض مقتضياتها ولوازمها، لأن هذا السُّنِّي يفسرها مع الإقرار بأصلها، فإذا صح ذلك عن بعض أهل السُّنَّة بأنهم قالوا إن نزول الله من مقتضياته رحمته وعطاؤه وكرمه وجوده وفضله فإن هذا تفسير لا بأس به، ولكن مع الإقرار بأصل صفة النزول لله عز وجل، فيقولون بأن لله نزولا يليق بجلاله وعظمته ليس كنزول أحد من المخلوقين ومِنْ مُقتضيات نزول الله كذا وكذا، ولكنْ أهل التعطيل يَعمدُون إلى صفة النزول وينفون أصلها عن الله عز وجل ويقولون ليس لله نزول ولا يوصف الله عز وجل بالنزول وإنما معنى نزولِهِ نُزولَ مَلَكٍ من ملائكته أو أمره أو نزول رحمته، فهذا هو التعطيل والتحريف، هذا لا بد من فهمه لأن كثيرا من أهل البدع يحتجون علينا بشيء من تفسيرات بعض أهل السُّنَّة والجماعة لشيء من صفات الله عز وجل، ويقولون كيف تنكرون علينا إذا فسرنا هذه الصفة بشيء من لوازمها أو مقتضياتها ولا تنكرون على هؤلاء الأعلام من أهل السُّنَّة إذا فسروا الصفة بشيء من لوازمها ومقتضياتها؟! فيكون الجواب على ما يلي:أن أهل السُّنَّة إن فسروا الصفة بشيء من مقتضياتها ولوازمها فإن

هذا مع الإيمان بأصل إثباتها لله عز وجل على الوجه اللائق به، وأما أنتم يا معاشر أهل البدع فإنكم إن فسرتم الصفة بشيء من لوازمها ومقتضياتها فإنه مع جحود أصل إثبات الصفة لله عز وجل، وفُرقان بين الأمرين، فمن فسر الصفة بشيء من لوازمها مع الإقرار بأصلها فَسُنِّيٌّ مُتَّبِع، ومن فسر الصفة بشيء من لوازمها مع إنكار أصلها وجحود اتصاف الله بها فهو جَهْمِيٌّ مُبتدع، فافهموا هذا الفرقان.

وأما بالنسبة للمنقول عن الإمام مالك وغيره من أهل السُّنَّة بأنهم فسروا نزول الله بالرحمة، فهذا لا يصح عنهم بسند يثبت، بل هذا مما يُقالُ عنهم ولكن لا يصح، كيف يصح ذلك عن الإمام مالك؟ وقد جاءه رجل وقال يا إمام ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[طه - ٥] كيف استوى؟ فأطرق مالك حتى عَلَتْهُ الرَّحُضاء أي العرق من شدة هول هذا السؤال لأنه يسأل عن الكيفية، فالإمام مالك رحمه الله تعالى في صفة النزول وفي غيرها من الصفات جَرَى ما عليه أهل السُّنَّة والجماعة، ولكن إن ثبت عن أحد منهم شيء من التفسير فإنما هو تفسير للصفة بشيء من لوازمها ومقتضياتها، مع الإيمان - وانتبهوا لهذا - مع الإيمان بأصل إثبات الصفة على الوجه اللائق لله عز وجل، فلا يَهُولَنَّكُم كلام أهل البدع عن بعض أهل السُّنَّة مِنْ أنهم حرفوا وبدلوا وعطلوا، فإن هذا والله من الكذب على الأئمة والواجب الدفاع عنهم، والله أعلم.

f

٢٢٦- سُئِلَ الشيخ عن: الرد على من قال أنه لم يحرم التأويل إلا الحنابلة فقط؟.

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين وبعد، المتقرر في القواعد أن الألفاظ المجملة لا تقبل مطلقًا ولا تنفى مطلقًا، وإنما هي موقوفة على الاستفصال حتى يتميز حقها فيقبل من باطلها فيرد، ومن جملة هذه الألفاظ لفظة التأويل، فإن التأويل فيه معنيان مقبولان وفيه معنى لا يعرفه السلف لا الحنابلة ولا غيرهم ممن قبلهم من أئمة السلف، فإذا كان التأويل بمعنى التفسير، فإن هذا معنى مقبول، فإذا قال القائل بأن الحنابلة إنما يحرمون التأويل، ويقصد بالتأويل التفسير فقد كذب، ولا نظنه يقصد هذا المعنى أصلا، وإنما نحن نذكر هذه المعاني من باب إعطاء كل ذي حق حقه، ومن باب وضع النِّقَاط على حروفها، المعنى الثاني من معاني التأويل الصحيحة، حقيقة الشيء الذي يؤول إليه ويرجع إليه، ومنه قول الله عز وجل ﴿هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰيَ مِن قَبْلُ﴾[يوسف - ١٠٠] أي آلت ورجعت إلى هذا الذي وقع، وكل تأويل في القرآن فمعناه حقيقة الشيء، كما قرر ذلك أبو العباس ابن تيمية رحمه الله تعالى وتلميذه الإمام العلامة ابن القيم في الصواعق المرسلة، فكل تأويل في القرآن فيراد به حقيقة الشيء، كقول الله عز وجل ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ﴾ أي حقيقته ﴿يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ﴾[الأعراف - ٥٣] أي حقيقته التي وعدت بها الرسل ونزلت بها الكتب، وقال الله عز وجل ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[آل عمران - ٧] أي حقيقته إلا الله عز وجل، ﴿هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰيَ مِن قَبْلُ﴾[يوسف - ١٠٠] أي هذه حقيقة رؤياي، فكل تأويل في القرآن فيراد به حقيقة الشيء التي يؤول إليها أو التي آل إليها، وهذا معنى متفق عليه بين السلف رحمهم الله تعالى، ولا نظن أن السائل يقصد بقوله إنه لا يحرم التأويل إلا الحنابلة هذين المعنيين، لا نظن أنه يقصد به هذين المعنيين، ولكنه يقصد المعنى الثالث:وهو الانتقال من المعنى الظاهر إلى المعنى المؤول، يعني أن ننتقل من ظاهر الكلام

إلى معنا آخر، فهل هذا الانتقال جائز أو لا؟ الجواب ننظر إلى سبب الانتقال، وذلك لأن المتقرر بإجماع الصحابة وإجماع التابعين وتابعيهم والأئمة الأربعة، أن الأصل في الألفاظ الشرعية هو البقاء على الظاهر، ولا يجوز لنا أن ننتقل من الظاهر إلى معنى آخر إلا بدليل، فهذا الانتقال يسمى تأويلا ولكن من الذي سماه تأويلا؟ إنما سماه تأويلا المتأخرون من المعتزلة وغيرهم، فهذا المعنى الثالث من معاني التأويل لا يعرفه السلف رحمهم الله تعالى، إنما السلف يعرفون التأويل بمعنى حقيقة الشيء وما يؤول إليه، والتأويل بمعنى التفسير فقط، وأما التأويل بمعنى الانتقال من الظاهر إلى معنى آخر فإنه شيء لا يعرفه أصحاب النبي ﷺ، ولا يعرفه من بعده من القرون المفضلة، حتى [نبتت] لنا الجهمية والمعتزلة والخوارج وغيرهم من أهل البدع فأدخلوا في معاني التأويل الانتقال، وإلا فالتأويل إما أن يكون بمعنى الحقيقة أو بمعنى التفسير، لا يعرف السلف التأويل بمعنى الانتقال، لكن حتى وإن لم يعرفه السلف فهل هذا الانتقال يقبل أو لا؟ الجواب:نظر إلى السبب، فإن كان الانتقال بمقتضى قرينة مقبولة عند أهل السُّنَّة والجماعة فهو انتقال جائز لا بأس به، وأما إذا كان انتقالا ليس عليه دليل فاحذر من أن تسميه تأويلا، وإنما حقيقته تحريف، ولذلك قول القائل بأن التأويل لم يحرمه إلا الحنابلة، إن كان يقصد به الانتقال من المعنى الظاهر إلى معنى آخر بلا دليل فقد كذب، بل هذا محرم بإجماع الصحابة وبإجماع القرون المفضلة وبإجماع الأئمة الأربعة بل وبإجماع كافة أهل السُّنَّة والجماعة، فلا أحد من أهل العلم يجيز لأحد أن يتحكم في لفظ له معنى صحيح، ثم ينقله عن معناه الصحيح إلى معنا آخر بلا قرينة معتمدة ولا قرينة صارفة، وذلك لأن الأصل هو البقاء على الظاهر حتى يرد الناقل عند الحنابلة وعند غيرهم، ولأن الأصل هو البقاء على حقيقة الكلام، فلا

يجوز أن ننتقل من حقيقته إلى مجازه إلا بقرينة عند الحنابلة وعند غيرهم، فدعوا التلبيس على الناس وضعوا الأمور في موازينها، والله أعلم.

٢٢٧- سُئِل الشيخ:ذكرتم أن الأشاعرة يثبتون سبع صفات ويحرفون الباقي فيجعلون للسمع قولا وللبقية قولا آخر فيفرقون القول تحت الباب الواحد، يقول سؤالي ماذا تقصدون بقولكم فيجعلون للسمع قولا وللبقية قولا آخر؟ أحسن الله إليك.

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله رب العالمين وبعد،

هذا ذكرتُه تفريعا على قاعدة (أن القول في بعض الصفات كالقول في بعض) والأشاعرة يجعلون للصفات التي يثبتونها قولا ولكن يجعلون للصفات التي ينفونها قولا آخر، فذكرتُ من ذلك صفة السمع فهم يقولون إن لله سمعا يليق بجلاله وعظمته، ولكن لا يقولون إن لله رحمةً تليق بجلاله وعظمته، ولا يقولون إن لله استواءً يليق بجلاله وعظمته، فيجعلون للسمع قولا ويجعلون لبقية الصفات التي ينفونها قولا آخر مع أن الباب باب واحدًا والقول فيه لابد أن يكون واحدًا فإذا كان إثباتهم لصفة السمع لا يقتضي تمثيل سمع الله بسمع خلقه فكذلك إثباتهم لصفة الرحمة لا يقتضي تمثيل رحمة الله برحمة خلقه فما يقولونه في السمع لابد أن يقولوه في كل صفة ينفونها، وما يقولونه في البصر الذي يثبتونه لابد أن يقولوه في كل صفة ينفونها، وما يقولونه في الإرادة والكلام الذي يثبتونه لابد أن يقولوه في كل صفة ينفونها حتى لا يجعلوا للباب الواحد قولين مختلفين متناقضين فهذا قولي:أنهم يقولون في السمع قولا ويقولون في بقية الصفات التي ينفونها قولا، فلو أنهم قالوا في بقية الصفات التي ينفونها عين قولهم في صفة السمع لأثبتوا كل الصفات، والله أعلم.

f

٢٢٨- سُئِل الشيخ:هل الخلاف في تأويل الصفات خلاف سائغ؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين .

بل هو خلاف زائغ، وليس بسائغ. فلا يجوز أن نحرف شيئًا من صفات الله عز وجل، ولا أن نؤولها تأويلاً باطلاً، مردودا، ولا يجوز لنا أن نخرجها عن مدلولاتها الصحيحة الثابتة لها، مما يليق بجلال الله عز وجل وعظمتهِ، وهذا هو مذهب أهل السُنة والجماعة، في إجماعهم أنهم يثبتون لله عز وجل، ما أثبتهُ لنفسهُ في كتابةِ، أو أثبتهُ نفسهُ نبيه ﷺ:في صحيح سُنتهِ، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكيف ولا تمثيل؛ لأن الله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾[الشورى:١١].

فلا يحرفون الكلم من بعد مواضعه، ولا يقيسون الله بخلقه، قياس شمول، أو قياس تمثيل. فكل هذا مجمع عليه، بين أهل السنة والجماعة، والخلاف فيه، إنما هو خلاف بين أهل السنة، وأهل البدع.

فأهل البدع، هم الذين يحرفون الكلم عن مواضعه، ويؤولون في الصفات، ويخرجنها عن حقائقها، إلى مجازاتها، وعن ظاهرها، إلى معان غريبة عنها.

فمن فعل شيئا من ذلك؛ فالواجب زجره، وكشف شبهته، والإنكار عليه، والتغليظ عليه؛ لأنه يكون وقتئذ، من أهل البدع.

والخلاف بين أهل السنة، وغيرهم من أهل البدع، في المسائل العقدية، ليس من باب الخلاف السائغ؛

وكلام أهل البدع مما يخالف ما عليه أهل السنة لا يعتر مطلقا.

فإن العبرة في المسائل العقدية، إنما هو بإجماع أهل السنة، حتى وإن خالفتهم بقية الفرق الثنتي والسبعين فرقة، فإن خلافها، هذه الفرق، غير معتبر، لأن المسألة عقدية، وليست بمسألة فقهية.

فإذا أجمع أهل السنة، على مسألة عقدية، فإن إجماعهم فيها، يعتبر حجة، يجب قبوله واعتماده، والمصير إليه، وتحرم مخالفته، حتى ولو خالفهم فيها أهل البدع عن بكرة أبيهم، فخلافهم غير معتبر

f

٢٢٩- سُئِل الشيخ: كيف نطبق قاعدة أننا نعلم معاني الصفات لا كيفياتها في صفة اليد والوجه والقدم وغيرها من الصفات التي تتفق في الاسم مع أعضاء الإنسان أحسن الله إليكم؟

فأجاب -عفا الله عنه-: الحمد لله رب العالمين وبعد،

هذه معان معروفة للإنسان فالإنسان يعرف معنى اليد لغة ويعرف معنى الرِجل لغة، فاليد لغة هي التي تأخذ الأشياء بها وتسلم الأشياء بها والرجل هي التي تمشي عليها لقول النبي في حديث الولي قال

«حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ [هذا معنى السمع لغة]، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ [هذا معنى البصر لغة]، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَإِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنِ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِيذَنَّهُ»[١] فاليد معروف

(١) أخرجه البخاري برقم (٦٥٠٢)

معناها في اللغة والرجل معروف معناها في اللغة والوجه معروف معناه في اللغة والعين معروف معناها في اللغة فإذا نحن نعلم معاني صفات الله باعتبار أنه خاطبنا باللسان العربي الذي يُجِب علينا أن نحمل هذه الألفاظ على المعاني العربية التي تقررت في هذا اللسان، ولكن أما الكيفية التي هي عليه في الواقع والحقيقة فإن هذا أمر قد أخفاه الله عنا لا يعلم كيف صفات الله إلا الله فالعين معلومة المعنى باعتبار اللغة ولكنها مجهولة الكيف والاستواء معلوم معناه باعتبار اللغة ولكن مجهول باعتبار الكيف واليد معلوم معناها باعتبار اللغة ولكن مجهول معناها باعتبار الكيف والرِجل معلوم معناها باعتبار اللغة ولكن مجهولة باعتبار الكيف، والله أعلم.

f

٢٣٠- سُئِل الشيخ عن:قول أهل السنة والجماعة بلا كيف ليس نفي لأصل الكيفية وإنما للعلم بالكيفية يقول لم أفهم هذا الكلام.

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله رب العالمين وبعد،

هذا الكلام واضح وفقك الله ويزداد وضوحا إذا قلت لك بأن وجه الله له كيف في الحقيقة ولكننا نجهل هذه الكيفية، فإذا قلنا نثبت وجه الله بلا كيف فلا نقصد بقولنا بلا كيف أي نفي لأصل الكيفية، لا، الكيفية موجودة ولكننا ننفي علمنا بهذه الكيفية وإذا قلنا نثبت يد الله بلا كيف فلا نقصد نفي أصل الكيفية فإن يد الله لها كيفية ولكن هذه الكيفية لا يعلمها ملك مقرب ولا نبي مرسل وإنما يعلمها الله، وإذا لم تفهم هذا وفقك الله فأنا أضرب لك مثالا من واقعك ومن واقع الناس، لو قلت لك مثلا اشتريت بيتا في المملكة العربية

السعودية، فسألك سائل وكيف هذا البيت وأنت لم تره، فقلتَ أنا لا أعلم كيفيته، هل قولك لا أعلم كيفية هذا البيت الذي اشتريته أنا دليل على أنه ليس له كيفية أصلا؟! بل هذا البيت له كيفية، ولكن قولك لا أعلم كيفيته إنما هو نفي للعلم بهذه الكيفية ولو قلت لك مثلا اشتريت سيارة فسُئلت أنتَ عن كيفيتها فقلتَ أنا لم أرها ولا أعلم كيفيتها، فهل قولك لا أعلم كيفية هذه السيارة دليل على أن سيارتي ليس لها كيفية أصلا؟

الجواب لها كيفية ولكن أنت لا تعلم هذه الكيفية، واسمحوا لي أنني أضرب هذه الأمثلة من واقع الناس لقول الله ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ﴾ [البقرة:٢٦]، ومعنى هذه الآية أنه إذا كان الحق لا يعرف ولا يوصل إلى بيانه إلا بضرب الأمثلة، فاضرب المثال الذي يوصلك إلى الحق ولو كان بعوضة فليس حقارة البعوضة تمنعك أن تضرب بها مثالا إذا كان سيوصل الناس إلى معرفة الحق، نرجع إلى صفات الله، إذا قال أهل السنة لا نعلم كيف وجه الله فهذا ليس دليلا على أن وجه الله لا كيفية له بل له كيفية ولكننا لا نعلم هذه الكيفية، ويد الله لها كيفية ولكننا نجهل هذه الكيفية. واستواء الله له كيفية ولكننا لا نعلم هذه الكيفية، وعلو الله له كيفية ولكننا لا نعلم هذه الكيفية وعين الله لها كيفية ولكننا نحن لقصور عقولنا ولعدم نقله في الأدلة لا نعلم هذه الكيفية، فقول أهل السنة نثبت صفات الله بلا كيف؟ لا يقصدون نفي أصل الكيفية وإنما يقصدون نفي علمهم بهذه الكيفية.

هذا والله أعلم.

f

٢٣١- سُئِل الشيخ عن:قول أحد المتكلّمين الأشعريين أن كتاب التوحيد لابن خزيمة كتاب شرك، وهذا القول يؤلمني كثيرا فما حكم قائله ولماذا هذا البغض لأهل التوحيد؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين وبعد،

أما لماذا هذا البغض لأهل التوحيد؛ ذلك لأن التوحيد يكسر شبهاتهم وشهواتهم ويحارب عقائدهم فهم يعتبرون أن التوحيد وأهل التوحيد قد نصبوا العداوة لهم وأنهم يحاربونهم وأنهم يسفّهون أحلامهم ويعيبون عقائدهم ويسبون أباءهم ويحاربون علمائهم فهم يعتبرون التوحيد وأهل التوحيد من جملة الأعداء الذين لابد أن يناصبوهم بالعداوة وهذه سنة الله عز وجل الكونية في أرضه منذ أن خلق آدم وأمر الملائكة له بالسجود وأبى إبليس فحينئذٍ وجدت العداوة بين هذين الجنسين بين التوحيد وأهله وبين الشرك وأهله وبين أهل السنة وبين أهل البدع وبين أهل الطاعة وبين أهل المعصية ولا يمكن أبداً أن تنتفي هذه العداوة ولا أن ترتفع من أرض الله عز وجل حتى يرث الله الأرض ومن عليها كما قال الله عز وجل:﴿وَقُلْنَا ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [البقرة:٣٦]، وكما قال الله عز وجل:﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام:١١٢] فهذه عداوة هي من سنة الله الكونية التي لا يمكن أن ترتفع وما على أهل التوحيد إذا صبروا واتقوا واحتسبوا الأجر من عداوة هؤلاء من شيء كما قال الله عز وجل:﴿وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔاۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ ١٢٠﴾ [آل عمران:١٢٠]، وكما قال الله عز وجل:﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ

﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ٢٠٠﴾ [آل عمران:٢٠٠] فعلى أهل التوحيد أن يتعلّموا وأن يتأدبوا بأدب التوحيد وأن يكثروا من دعاء الله عز وجل بالثبات وأن ينظروا إلى مثل هؤلاء بالنظرة القدرية التي توجب رحمتهم ولا ينبغي أن يقابلوا السب بالسب ولا الشتم بالشتم، وإنما أهل التوحيد يقررون في ذلك قاعدة عظيمة تقول (أهل السنة والجماعة يقولون الحق ويرحمون الخلق)، فارحموا هؤلاء بدعوتهم إلى التوحيد بالنبرة المشفقة والكلمة الطيبة والموعظة بالتي هي أحسن والمجادلة الحسنة بعيداً عن الصراخ واحرصوا على كشف شبهتهم وانظروا لهم أنهم مرضى وأنتم أطباء ويحتاجون إلى عطفكم وحنانكم ورحمتكم ودعوتكم فبصّروهم لا تجعلوا الشياطين تستولي على قلوبهم بالشبهات ولا أن تغرقهم في مستنقعات وبحار الشهوات فهؤلاء وإن كانوا فهم إخواننا في الآدمية والإنسانية يحتاجون منّا أن ننقذهم وأن نمد حبل النجاة لهم بدعوتنا وطيب قلوبنا وسماحة نفوسنا وحسن مقالنا وجمال دعوتنا لعل الله عز وجل أن يهديهم على أيدينا فلأن يهدي الله بك رجلاً خير لك من حمر النعم

وأما مسألة أن كتاب التوحيد للإمام ابن خزيمة كتاب شرك فهذا يقوله من هو جاهل في حقيقة التوحيد ألوهيةً وربوبيةً وأسماءً وصفات، وتسمية الحق بمثل ذلك هو من باب الأوصاف التي يراد منها تنفير الناس عن الحق كما وصف المشركين والأمم أنبياءهم ورسلهم بأنهم كذبة وأنهم يعلمهم بشر وأنهم شعراء وأنهم سحرة وأنهم كهنة وأنهم كذابون وغير ذلك من الصفات التي لا يزال أحفاد أهل الباطل يتوارثونها فيصفون الحق وأهل الحق بصفات مستهجنة قبيحة من باب التنفير عنه فما على أهل التوحيد إن صبروا ورابطوا واتقوا الله واحتسبوا الأجر ما عليهم من عداوة هؤلاء من شيء كما قال

الله عز وجل:﴿لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًى﴾ [آل عمران:١١١]﴾ قال الله عز وجل في آيات كثيرة مبيناً أهمية الدعوة إليه ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [النحل:١٢٥]، ويقول الله عز وجل:﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ﴾ [العنكبوت:٤٦]، ويقول الله عز وجل:﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٠٨﴾﴾ [يوسف:١٠٨]والآيات في هذا المعنى كثيرة فعلى أهل التوحيد ألّا يحملنهم الغضب على هؤلاء المشركين بأن يحرموهم من مد يد العون ومد حبل النجاة في دعوتهم إلى التوحيد وكشف باطلهم وكشف زيف شبهتهم لعلّ الله عز وجل أن يردهم إلى حياض الحق، والله أعلم.

f

٢٣٢- سُئِل الشيخ:هل أهل التفويض كمن يفوض معنى الوجه واليد اليوم يعتبرون من المبتدعين بدعة مكفرة أم غير مكفرة؟ وإن كانت غير مكفرة فمتى تكون مكفرة؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين وبعد، أولاً لابد أن نعرف أن معنى التفويض في باب الصفات أن يزعم المفوض بأنه غير عالم بمعنى الصفة. فهو يقول لا أعلم معنى الوجه، ولا أعلم معنى النزول، ولا أعلم معنى السمع، ولا أعلم معنى البصر، وهكذا. فإن قلت:وما قول أهل السنة في هذه المسألة؟ فأقول:اعلم وفقنا الله وإياك أن المتقرر في قواعد أهل السنة أننا نعلم معاني الصفات، ونفوض كيفياتها لله ﷻ. فأهل السنة ليسوا بمفوضةٍ في معاني الصفة وإنما هم مفوضة في كيفياتها، وذلك لأن الله ﷻ خاطبنا في

كتابه باللسان العربي المبين. فكان الواجب علينا أن نحمل تلك الألفاظ على معانيها المقررة في هذا اللسان العربي المبين. فنحن نعلم معنى السمع ولكن نجهل كيفيته، ونعلم معنى البصر لغة ولكن نجهل كيفيته، ونعلم معنى الوجه لغة ولكن نجهل كيفيته، ونعلم معنى اليد لغة ولكن نجهل كيفيتها، ونعلم معنى الاستواء لغة ولكن نجهل كيفيته. فأهل السنة والجماعة يعلمون معاني الصفات ويكلون كيفيتها لله تبارك وتعالى. وأما المفوضة، فإنهم يقولون نحن نجهل المعاني والكيف. فأما قولهم نجهل الكيف، فهذا حق لا شك فيه. وأما قولهم نجهل المعاني، فإن هذا من الباطل الذي اتفق أهل السنة والجماعة على إنكاره. فكل من زعم بأنه لا يعلم معنى السمع فهو مفوض، وكل من زعم بأنه لا يعلم معنى الوجه والبصر والنزول والاستواء -أي باعتبار معناها اللغوي- فهو من جملة المفوضة. فإن قلت:وهل مذهبهم هذا يقتضي كفرا؟ فنقول:إن أهل السنة لا يكفرون المفوضة، وإنما يحكمون عليهم بالفسق الاعتقادي. فالذي يزعم بأنه لا يعلم معاني الصفات ولا يعلم دلالاتها في اللغة فإنه يعتبر من جملة فساق أهل الملة. فهو من جملة الفساق، لأن هذا إنما حملهم عليه شبهة أو تأويل، ولا يقصدون إنكار الصفة في حد ذاتها ولا جحدها ولا تكذيب النص الوارد فيها وإنما هم يقولون بأننا لا نعلم معنى الصفة على حسب مقتضاها اللغوي من باب التأويل والشبهة التي عرضت لهم فأهل السنة يحكمون عليهم بأنهم فساق. ولكن لا أعلم كلمة واحدة عن أهل السنة أنهم كفروا هذه الطائفة، والله أعــــلم.

f

٢٣٣- سُئِل الشيخ:قلتم - حفظكم الله - عن من خالف أهل السنة ولو في أصل واحد أو عقيدة واحدة فإنه ليس من أهل السنة، فكيف أفهم كلام بعض العلماء حينما يقولون عن أحد العلماء أنه زل في مسألة عقدية ولكن الزلة مغمورة في بحر حسناته. فهل الأمر يقاس بنسبة الزلة لمجموع ما قدمه العالم، أم بمخالفته أصل من أصول أهل السنة أحسن الله إليكم .

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله رب العالمين الإشكال عندك أنك تنزل كلامنا العام على بعض الأشخاص والأفراد إذا استحضرت كلام أهل العلم فيهم وما يعذرونه به من الأعذار التي كثيراً ما تدور على ألسنة أهل السنة فكلامي يا أخي إنما كان كلاماً عاماً لا أقصد به أحدا بعينه ولا بشخصه فإذا أردت أن تنزل الكلام العام والحكم العام على الأشخاص والأعيان فلا بد أولا أن تتأكد من ثبوت الشروط وانتفاء الموانع في حقهم ولذلك فإن أكثر ما يعذر به أهل السنة مخالفيهم في الحكم على أعيانهم إنما هو وجود الشبهة والتأويل فالذي أشكل عليك هو أنك فهمت كلامي العام ثم استحضرت بعض العلماء الذين نحبهم ونجلهم ولكن فيهم شيء من المخالفة لبعض عقائد أهل السنة ثم تقول كيف يقول هذا الرجل بأن من خالفنا في مسألة عقائدية متفق عليها فليس من أهل السنة المحضة ولا نزال نسمع عن كثيرٍ من العلماء من أهل السنة يعذرون فلاً وفلاً وعندهم أخطاء فخلطك بين الحكم العام والحكم على المعين أورد عندك هذا لأشكال

فلا تنزل كلامي العام على شخص بعينه إلا بعد أن تتأكد من ثبوت الشروط وانتفاء الموانع؛ لأن المتقرر عند العلماء أن التبديع بالوصف العام لا يستلزم

تبديع المعين إلا بعد ثبوت الشروط وانتفاء الموانع، ومن المتقرر عند العلماء:(يغتفر في الشهادات العامة ما لا يغتفر في الشهادات المعينة الخاصة) فلو قلت إن المؤمنين في الجنة فهل هذا دليل على أنني أشهد لزيد من المؤمنين أنه في الجنة؟ الجواب:لا . فإن الشهادة العامة شيء والشهادة الخاصة شيء آخر، وإذا قلت إن أطفال المؤمنين في الجنة فهل هذا دليل على أنني أشهد لهذا الطفل المعين بعينه وشخصه وذاته بأنه في الجنة؟ الجواب لا، وكذلك إذا قلت إن من خالف أهل السنة والجماعة في مسألة عقدية مجمع عليها بين أهل السنة فليس من أهل السنة المحضة . فهل هذا دليل على أنني أنص على أن العالم الفلاني ليس من أهل السنة أو أن العالم الفلاني ليس من أهل السنة؟ الجواب لا. فلا بد أن تفرق بين الحكم العام والحكم على المعين حتى لا يشكل عليك مثل هذا الإشكال في الأحكام الأخرى والله أعلم.

f

٢٣٤- سُئِلَ الشيخ عن:عطاء الألوهية الذي هو الرضا والمغفرة، هل هذه الصفات صادرة من الله إلى عباده أم هي ما يشعر به العباد؟

فأجاب -عفا الله عنه-:الحمد لله رب العالمين، المتقرر في القواعد عند أهل السنة أن كل صفة يصف الله عز وجل بها نفسه فالواجب حملها على ظاهرها وعلى حقيقتها، فلا يجوز لنا أن ننتقل عن ظاهر الصفة إلى مُؤَوّلِها ولا عن حقيقتها إلى مجازها إلا بدليل ناقل، فإذا أضاف الله عز وجل لنفسه الرضا فهو يرضى حقيقة على الوجه الذي يليق به، وإذا أضاف لنفسه الضحك فهو يضحك حقيقة على الوجه الذي يليق به، وإذا أضاف لنفسه الوجه واليدين

والاستواء فهو موصوف بهذه الصفات على الوجه اللائق به حقيقةً، لا ندخل في هذا الباب متأولين بآرائنا ولا متوهمين بأهوائنا، فإذا قلنا إن من مقتضيات عطاء الألوهية ولوازمه أن يرضى الله عز وجل عمن أعطاه عطاء ألوهية، فالله يعطي بعض العباد عطاء ألوهية يقتضي رضاه فنقصد به الرضا الذي هو صفته على الوجه اللائق به، وعطاء ألوهية يقتضي محبته فنقصد بها المحبة التي هي صفته على الوجه اللائق به، فليس ذلك هو ما يحسه العبد في نفسه بل ذلك من باب صفات الله التي يوصف الله عز وجل بها على الحقيقة، وليس كمثله شيء فيها، فنثبتها لله عز وجل على الوجه اللائق به من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تمثيل ولا تكييف، والله أعلم.

f

٢٣٥- سُئِلَ الشيخ عن:قول الله تعالى ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾[الأعراف:١٨٠] كيف يكون الإلحاد في أسماء الله أحسن الله إليك؟؟

فأجاب -عفا الله عنه-:الحمد لله رب العالمين.

المتقرر في القواعد عند أهل السنة والجماعة:أن كل من حاد عن الاعتقاد الصحيح الذي يقتضيه الكتاب والسنة وفهم السلف الصالح فإنه ملحد.

وذلك لأن الإلحاد معناه الميل فكل من مال عن الاعتقاد الصحيح فإنه يعتبر ملحدا ومن ذلك الميل عن الاعتقاد الصحيح في أسماء الله -عز وجل- فإذا كانت عقيدتك في أسماء الله -عز وجل- على خلاف عقيدة أهل السنة والجماعة فأنت من الملحدين في أسمائه فالذين ينكرون أسماء الله -عز وجل- الثابتة

في الكتاب والسنة هؤلاء ملاحدة في الأسماء لأنهم ينكرونها وكذلك الذين يثبتونها ولكنهم ينكرون ما تضمنته من الصفات فيثبتون العليم وينكرون العلم ويثبتون السميع وينكرون السمع فهذا نوع من أنواع الإلحاد وإن كان أخف من الإلحاد الأول فإن الإلحاد الأول أنكر الاسم والصفة والإلحاد الثاني أثبت الاسم ولكنه أنكر الصفة وكالذين يطلقون شيئا من أسماء الله -عز وجل- على معبوداتهم كما قال الله -عز وجل- ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ﴾ [النجم:١٩] وهي مأخوذة من الإله ﴿وَٱلْعُزَّىٰ﴾ وهي مأخوذة من العزيز ﴿وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾ وهي مأخوذة من اسمه المنان فكل من أطلق على معبودات غير الله -عز وجل- شيئا من أسماء الله فإنه ملحد في أسماء الله -تبارك وتعالى- وكالذين يطلقون على الله -عز وجل- شيئا من الأسماء لم يثبت فيه دليل الكتاب والسنة كتسميته بالأب فإطلاق الأب على الله كما تفعله النصارى هذا من الإلحاد وكإطلاق العلة الفاعلة على الله -عز وجل- كما تقوله الفلاسفة، وكإطلاق العقل الفعال على الله -عز وجل- وكإطلاق الأقنوم الأول كما يفعله كثير من أهل البدع فكل ذلك من الإلحاد في أسماء الله

فتبين لك أن صور الإلحاد في أسماء الله إما أن تكون في إنكارها جملة وتفصيلا أو في إنكار ما تضمنته من الصفات أو في إطلاق شيء منها على بعض المعبودات أو أن يطلق على الله ما لم يدل عليه دليل من الكتاب والسنة فكل ذلك داخل في قول الله -عز وجل- ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٨٠﴾﴾ [الأعراف:١٨٠]، والله أعلم.

f

٢٣٦- سُئِلَ الشيخ: كيف نرد على من يقول «إنّ الله يعلم الغيب ويعلم ما ستكون عليه الخلائق، يقول فكيف تصِفونه بأنّه يغضب ويرحم ويفرح، وهو عالم بكل هذه الأشياء من الأزل؟

فأجاب -عفا الله عنه-: الحمد لله ربّ العالمين وبعد،

ما من شُبهة تثُور في ذهن أحدٍ إلّا لأنّه فرَّق بين مُتماثلين كان الواجب الجمع بينهما، أو أنّه جمع بين مختلفين كان الواجب التّفريق بينهما. وشُبهة هذا السّائل - هدانا الله وإيّاه لكل خير-، بناها على الجمع بين المختلفين، وذلك لأنّه جمع بين العلم وبين وقوع المعلوم، وذلك لأنّ الله يعلم كُلّ شيءٍ فلا يكون في كونه إلّا ما قد علمهُ وشاءَهُ وكتبهُ في اللوح المحفوظ وخلقهُ، كما قال الله ﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ﴾ [القمر ٤٩، وقال الله ﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ﴾ [الرحمن: ٢٩ وقال الله ﴿وَكَانَ أَمۡرُ ٱللَّهِ قَدَرٗا مَّقۡدُورًا﴾ [٣٨ الأحزاب، ومن مقتضيات الإيمان السِّتّة: الإيمان بقضاء الله وقدره، وقد دلّت الأدلّة الكثيرة على أنّ ما من حركة ولا سكون إلّا بعلمه، وما من فرحٍ ولا حزنٍ إلّا بعلمه، وما من غنًى ولا فقرٍ إلّا بعلمه ولا موتٍ ولا حياةٍ إلّا بعلمه، وما من وجودٍ ولا عدمٍ إلّا بعلمه، وقد أخرج الإمام أحمد في مسنده من حديث عُبادة ابن الصّامت رضي الله عنه قال: قال النّبيّ ﷺ (أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: اكْتُبْ. قَالَ: وَمَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: الْقَدَرَ، قَالَ: فَكَتَبَ مَا يَكُونُ، وَمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ)،[1] و حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ (كَتَبَ اللَّهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ

(١) أخرجه أحمد: ٢٢٧٠٥ وأبو داود: ٤٧٠٠ والترمذي: ٢١٥٥ وصححه الشيخ شعيب في تعليقه على المسند

بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، قَالَ:وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ) [١]، وحديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال:قال النّبيّ ﷺ (كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ، حَتَّى الْعَجْزِ وَالْكَيْسِ) [٢] وحيثما أضيف القدر إلى الله فيتضمّن أربع مراتب أنّه علم هذا المقدور، وأنّه كتبه في اللوح المحفوظ، وأنه شائه، وأنّه خلقه وأوجدهُ،

وبناء على ذلك:يعلم الله الأمر الّذي يفعلُه بنو آدم، ولكن وقوع الغضب منه الآن لا شأن له بالعلم الماضي، فهو علم وقوعه ولكن إذا وقع غضب على وقوعه، كما أنّ الإنسان قد يعلم – «ولله المثل الأعلى طبعًا» – كما أنّ الإنسان قد يعلم من ولده الخيانة ولكنه لا يغضب فإذا أعطاه ليشتري شيئًا فخانه غضب بعد وقوع الخيانة، مع أنّه كان يعلم خيانة ولده سابقًا، والإنسان يعلم من ولده النّجابة والذّكاء، فإذا نجح في اختباراته وتجاوزها بالدّرجة العالية فرح مع أنّه يعلم أنّه ولدٌ نجيب وأنّه قادرٌ على أن ينجح، فعلْمُ الإنسان بالشّيء شيءٌ، ووقوع مقتضى العلم عند وجود سببه شيءٌ آخر، فلا تخلِط بين الأمرين، فالله علم أنّ فلانًا سيكفر لكن إذا كفر غضب الله بعد وقوع الكفر، فالعلم شيءٌ، والغضب بعد وقوع هذا الشّيء شيءٌ آخر، فلا تخلط بين الأمرين، ولعلّك فرَّقت بينهما، والله أعلم.

f

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٦٥٣)

(٢)أخرجه مسلم في صحيحه برقم ((٢٦٥٥))

سورة الإخلاص تعدل ثلث القرآن

٢٣٧- سُئِلَ الشيخ:صح عن النبي ﷺ أن سورة الإخلاص تعدل ثلث القرآن فما معنى هذا الحديث؟ وهل قراءة سورة الإخلاص ثلاث مرات بمثابة ختم القرآن؟

فأجاب -عفا الله عنه -:الحمد لله ربّ العالمين وبعد،

من الأمور التي يجب التنبيه عليها قبل أن نبدأ في إجابة هذه الفتية هو التفريق بينها كان جزاءً وما كان إجزاءً. فليس كل شيء يتضمن الجزاء يتضمن الإجزاء:بمعنى أن من جلس بعد صلاة الفجر مثلا في مصلاه يذكر الله حتى تطلع الشمس ثم يصلي ركعتين فقد ورد في الحديث الذي حسنه جمع من أهل العلم بأن له أجر حجة[1]

. فهل هذا الأجر يجزئه عن حجة الإسلام؟

الجواب لا. ولكن له أجر الحج جزاءً لا إجزاءً؛ فلا تبرأ ذمته إلا بمباشرة الحج فالأعمال التي قيل فيها أن من عملها فإنه يثاب بثواب حجة أو بثواب عمرة كلها لا تجزئه عن عمرة الإسلام ولا عن حجة الإسلام وإنما هي جزاء فقط. وليس كل شيء تضمن جزاء يتضمن إجزاء.

ومن ذلك قول النبي ﷺ كما في حديث أَبِي الدَّرْدَاءِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ

(١) أخرج الترمذي في سننه برقم (٥٨٦) قال رسول الله «مَنْ صَلَّى الغَدَاةَ فِي جَمَاعَةٍ ثُمَّ قَعَدَ يَذْكُرُ اللَّهَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ كَانَتْ لَهُ كَأَجْرِ حَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ»، قَالَ:قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:«تَامَّةٍ تَامَّةٍ تَامَّةٍ» وقال الترمذي (حسن غريب)، وقال الألباني في صحيح الترغيب والترهيب رقم (٤٦٤) (حسن لغيره)

قَالَ: «أَيَعْجَزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَقْرَأَ ثُلُثَ الْقُرْآنِ فِي لَيْلَةٍ؟» «فَقِيلَ: وَمَنْ يُطِيقُ ذَلِكَ؟ قَالَ: «اقْرَأْ: قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ»[١].

ومعنى هذا -وفقكم الله- أنها تعدله في الجزاء، ولكن لا تعدله في الإجزاء.

فالإخلاص لا تعدل القرآن في أحكامه ومواعظه وتشريعاته. فإن الإنسان لو اقتصر على قراءة قل هو الله احد. فكيف يعرف مقادير الصلاة وأوقاتها. ومقادير الزكاة والواجب فيها، وكيف يتعرف على بقية أحكام التشريع الأخرى من صيام وصدقة وبر بوالدين وغيرها من أحكام، فهي لا تجزئ عن بقية القرآن ولكن قارئها يأخذ جزاء من قرأ ثلث القرآن، فهي تعدل ثلث القرآن في الجزاء لا في الإجزاء. فلابد من قراءة القرآن حتى يتعرف الإنسان على ما فيه من التشريعات والأحكام. ولعلكم فرقتم وفقكم الله بين الجزاء وبين الإجزاء.

واضرب لك مثالا خفيفا وهو الحديث الذي يقول فيه النبي ﷺ: «مَنْ خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ مُتَطَهِّرًا إِلَى صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ فَأَجْرُهُ كَأَجْرِ الْحَاجِّ الْمُحْرِمِ، وَمَنْ خَرَجَ إِلَى تَسْبِيحِ الضُّحَى لَا يَنْصِبُهُ إِلَّا إِيَّاهُ فَأَجْرُهُ كَأَجْرِ الْمُعْتَمِرِ، وَصَلَاةٌ عَلَى أَثَرِ صَلَاةٍ لَا لَغْوَ بَيْنَهُمَا كِتَابٌ فِي عِلِّيِّينَ»[٢]. فهل خروجه هذا يجزئه عن حجة الإسلام وعمرة الإسلام؟

الجواب لا، لا يجزئه.

---

(١) رواه البخارى ٥٠١٣ رواه مسلم برقم (٨١١)

(٢)أخرجه أحمد (٢٢٣٠٤)، وأبو داود ٥٥٨ وحسنه الألباني في تعليقه على مشكاة المصابيح حديث رقم (٧٢٨)

ولكن له جزائهما؛ فهو يعدل حجة وعمرة في الجزاء ولكن لا في الإجزاء، ومن خرج من بيته إلى تسبيح الضحى لا ينصبه إلا ذلك كان أجره كأجر المعتمر، فهل الخروج لصلاة الضحى يجزئ عن عمرة الإسلام؟

الجواب لا.

فليس كل شيء يتضمن جزاء يتضمن اجزاء. هذا أولا.

وأما ثانيا فقول ﷺ تعدل ثلث القرآن؟ ذلك وفقكم الله لأن القرآن له ثلاث موضوعات لا تخرج آيات القرآن عن هذه الموضوعات الثلاث.

إما آية تتكلم عن المخلوقات أيا كان جنسها علويها وسفليها. وآية تتكلم عن التشريعات والأحكام أيا كان جنسها. يعني أيا كان جنس هذه الأحكام. وآية تتمخض في الكلام عن الله عز وجل؛ فالقرآن كله إما كلام عن الخالق وإما كلام عن المخلوق وإما كلام عن الطريق الموصل للمخلوق للخالق وهي التشريعات والأحكام. لا تجد آية تتكلم عن شيء رابع أبدا؛ فالآيات التي تتكلم عن والجن والجبال والأشجار والخلق والأحجار والجنة والنار وغيرها كلها آيات تتكلم عن المخلوقات، والآيات التي فيها الأمر بالصيام والصلاة والزكاة والحج والبر والنفقة والنفقات والصلح وغيرها كلها آيات تتكلم عن الأحكام والتشريعات، وأما الآيات الأخرى فإنها تتكلم عن الله عز وجل فلو تأملت موضوع قل هو الله احد:لوجدته لا يتكلم لا عن مخلوق ولا عن تشريع وإنما يتكلم عن الله فهو ثلث القرآن من هذا الوجه. ولذلك سميت بسورة الإخلاص لأنها أخلصت في الكلام عن ثلث القرآن وهو الكلام عن الله عز وجل فالذي يقرأها كأنه قرأ ثلث القرآن جزاءً لا أجزاءً، والله أعلم.

٢٣٨- سُئِلَ الشيخ عن:هذه الجملة «أنَ من قرأ سورة الإخلاص فكأنما قرأ ثلث القرآن في الجزاء لا الإجزاء» فما معنى هذه الجملة؟

فأجاب –عفا الله عنه –:الحمد لله رب العالمين وبعد المتقرر في القواعد:أنه يجوز جزاءَ ما لا يجوز إجزاءً

وقبل أن أجُيبك عن عين سؤالك أرُيد أن أضرب لك أمثلةً على هذه القاعدة وأجعل الفرع الأخيرَ هو عين جوابك الفرع الأول لقد دل الدليل على أنه «مَنْ صَلَّى الغَدَاةَ فِي جَمَاعَةٍ ثُمَّ قَعَدَ يَذْكُرُ اللَّهَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ كَانَتْ لَهُ كَأَجْرِ حَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ»، قَالَ:قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:«تَامَّةٍ تَامَّةٍ تَامَّةٍ»[١] على القول بأن الحديث حسن لغيره فهل يجزئه ذلك عن حَجة الإسلام الجواب إجماعًا لا يجزئه ولكن له جزائه فثبت له الجزاء ولم يثبت له الإجزاء فيعطى جزاء الحجة ولكن لا تجزئه عن حجة الإسلام

الفرع الثاني يقول النبي ﷺ «مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ»[٢] أي له جزاء أجر فاعله ولكن لا يجزئه أن يفعل الخير هو بنفسه إن كان قادرًا عليه فثبت له الجزاء ولم يثبت له الإجزاء مع القدرة على فعل شيءٍ من الخير

المثال الثالث أخرج أبو داود في سننه بإسناد صحيح لغيره من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنه قال قال النبي ﷺ «مَنْ خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ مُتَطَهِّرًا إِلَى صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ فَأَجْرُهُ كَأَجْرِ الْحَاجِّ الْمُحْرِمِ، وَمَنْ خَرَجَ إِلَى تَسْبِيحِ الضُّحَى لَا يَنْصِبُهُ

---

(١) أخرجه أبوداود ٣٦٦٧ والترمذي ٥٨٦ وقال الترمذي (حسن غريب)، وقال الألباني في صحيح الترغيب والترهيب رقم (٤٦٤) (حسن لغيره)

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (١٨٩٣)

إِلَّا إِيَّاهُ فَأَجْرُهُ كَأَجْرِ الْمُعْتَمِرِ، وَصَلاةٌ عَلَى أَثَرِ صَلاةٍ لَا لَغْوَ بَيْنَهُمَا كِتَابٌ فِي عِلِّيِّينَ»[(١)] فهل بالله عليك خروج الإنسان متطهرًا من بيته يسقط وجوب الحج من ذمة الإنسان الجواب لا، ولكن له جزاء الحج لا إجزائه وله جزاء العمرة لا إجزائها المثال الأخير هو فرعك وهي أن الإنسان أذا قرأ قل هو الله أحد فيعطى ثواب من قرأ ثلث القرآن ولكن لا يجزئه ذلك أن يقرأ ثلث القرآن فإن ثلث القرآن فيه من العقائد ما ليس في سورة قل هو الله أحد وفيه من الحكام التعبدية ما ليس في سورة قل هو الله أحد فهل سيتعرف على أحكام صلاته أذا أقتصر على قرأتها هل تجزء قل هو الله أحد عن التعرف على أحكام الزكاة هل تجزءُ عن التعرف على أحكام الحج والعمرة هل تجزءُ عن التعرف على أحكام المعاملات فهي لا تجزءُ عن ذلك ولكن لقارئها جزاءُ من قرأ ثلث القرآن فمتى ما قرأ الإنسان قل هو الله أحد فإن له جزاء من قرأ ثلث القرآن ولكن لا يجوز له تعطيل القراءة للقرآن أو لبقية القرآن لأن فيه من الأحكام والعقائد والمعاملات والسلوكيات والآداب ما ليس في قل هو الله أحد فصاحبها يجازا جزاء من قرأ الثلث ولكن لا يجزئه عن قراءة الثلث فهذا معنى قولنا إنَ من قرئها فإن له جزاء من قرأ ثلث القرآن ولكن لا تجزئه عن قراءة القرآن أو بقية القرآن والله أعلم

f

---

(١) أخرجه أحمد (٢٢٣٠٤)، وأبو داود ٥٥٨ وحسنه الألباني في تعليقه على مشكاة المصابيح حديث رقم (٧٢٨)

آية الكرسي أعظم آية في كتاب الله

٢٣٩- سُئِل الشيخ عن: شرح كلام الشيخ صالح الفوزان في شرحه على الواسطية في شرح (آية الكرسي) إذ يقول:

«العباد لا يعلمون شيئا من علم الله إلا ما علمهم الله إياه على ألسنة رسله وبطرق وأسباب متنوعة»

يقول فهل يقصد شيخنا بجملة «بطرق وأسباب متنوعة» أن العلم من الله قد لا يكون عن طريق الرسل؟؟؟

فأجاب -عفا الله عنه-: الحمد لله رب العالمين، وبعد:

كلام شيخنا - حفظه الله، ورفع الله قدره ومنزلته في الدنيا والآخرة، وأحسن لنا وله الخاتمة، وحشرنا وإياه مع عامة علماء أهل السنة في زمرة محمد ﷺ وصحابته الكرام- كلام شيخنا واضح كل الوضوح؛ ولكن الذي أشكل على السائل وفقه الله هو التفريق بين العلم الكوني والعلم الشرعي، فالذي يقصد الشيخ في قوله على ألسنة رسله أي ما يتعلق بالعلوم الشرعية، فكل ما يتعلق بالعلوم الشرعية فإننا علمناه عن طريق الرسل، فإن الله عز وجل إنما أنزل كتبه وأرسل رسله لتدلنا على طريقه؛ ولتخبرنا بما يجوز التعبد به مما لا يجوز، وحتى نتعرف على طريق السير إلى الله عز وجل في التعبدات.

وأما مسائل العلوم الكونية فإن هذه قد تكون من باب المكاشفات ومن باب خوارق العادات ومن باب التحديث والإلهام ومن باب الرؤيا، أوليس الإنسان يستفيد من الرؤيا شيئا من العلم والرؤيا من الله، أوليس هناك بعض الإلهام والتحديث الذي قال فيه النبي ﷺ بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «أَنَّهُ

قَدْ كَانَ فِيمَا مَضَى قَبْلَكُمْ مِنَ الأُمَمِ مُحَدَّثُونَ، فَإِنْ يَكُنْ فِي أُمَّتِي هَذِهِ أَحَدٌ مِنْهُمْ، فَإِنَّهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ»[1] أوليس هناك كرامات في خوارق العادات وفي العلوم والمكاشفات فهذا هو الذي يقصده الشيخ ويقصد بالأسباب الأخرى يعني الرؤى والأحلام الإلهام والمكاشفة أو الكرامة فكل هذه من الله عز وجل والإنسان يستفيد عن طريقها علما. من الذي علمه هذا العلم؟ إنما هو الله.

لكن كل هذه الأسباب الأخرى لا شأن لها في إثبات شيء من الشرع؛ فما يتعلق بعلوم الشرع قد أخذناه عن طريق الكتب والرسل. (الوحي) وأما تلك الطرق الأخرى والأسباب الأخرى فإنما يستفيد الإنسان منها شيئا من علوم هذه الدنيا، والله أعلم.

f

٢٤٠- سُئِل الشيخ عن: سائلة تتناقش مع زوجها في بعض الأمور منها الأثر المرفوع الى ابن عباس رضي الله عنه أن الكرسي هو موضع القدمين فما دليله في ذلك؟ ويروى أيضا عنه أنه يقول علم الله، وهو يروى عن ابن مسعود وسعيد ابن جبير كما في بعض الفتاوى، وزوجها يقول إن هذه من أقوال ابن تيمية رحمه الله ومحمد بن عبد الوهاب وهم من جاءوا بهذه العقيدة، والواجب علينا هو تأويل الصفات بالقول أن اليد هي القدرة وغيرها من هذه التأويلات تقول كيف نتعامل مع ذلك أحسن الله إليكم؟

فأجاب -عفا الله عنه-: الحمد لله، المتقرر في القواعد عند أهل السنة والجماعة تجاه أسماء الله وصفاته هو «أنه يجب علينا أن نثبت ما أثبته الله لنفسه في كتابه

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء برقم (٣٢٨٢) ومسلم في الإمارة برقم (١٩٢٠)

من أسمائه وصفاته وما أثبته له نبيه ﷺ في صحيح سنته من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل لأن الله ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾[الشورى:١١]، والواجب علينا في نصوص الصفات ثلاثة أشياء، إثبات الصفة التي يدور حولها النص، وقطع دابر مماثلتها بصفات المخلوقين، وقطع الطمع في التعرف على كيفية هذه الصفة، ولا يجوز أن ندخل في شيء من صفات الله عز وجل بتحريف ولا تأويل محرم، فإن الله أعلم بنفسه من خلقه وأصدق حديثا وأصدق قيلا من خلقه، فلماذا إذا قال الله عز وجل بل يداه مبسوطتان فأثبت لنفسه اليدين نقول نحن أعلم منك يا رب وليست لك يدان بل المراد بيديك النعمة والقدرة!، فهل نحن أعلم من الله عز وجل بنفسه؟، وهل نحن أعرف بالله من نبيه ﷺ؟، وهل نحن أحرص على بيان الهدى واستيضاح الوحي من صحابة النبي ﷺ؟، أولم يسمع الصحابة من المهاجرين والأنصار بهذه الأدلة:﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]، ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ﴾ [الرحمن:٢٧]، ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾ [طه:٣٩] (يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا)(١)، (وَإِنَّمَا قُلُوبُ الْعِبَادِ بَيْنَ أُصْبُعَيِ الرَّحْمَنِ)(٢) وغيرها من نصوص الصفات فهل تكلف الصحابة تحريف شيء من هذه الصفات أو تأويلها أو إخراجها عن مدلولها أو ظاهرها، هل تكلف أحد من الصحابة أن يسأل رسول الله ﷺ ما المراد بوجه الله؟، ما المراد بيد الله؟، هل نحن أحرص على العلم

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم ١١٤٥ و أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل رقم ٧٥٨

(٢) أخرجه الترمذي ٢١٤٠ وابن ماجه ٣٨٣٤ وصححه الشيخ شعيب في تعليقه على المسند حديث رقم (٢٦١٣٣)

والهدى من صحابة النبي ﷺ؟ لا والله، ولكن هناك أقوام قد تعاملوا مع هذه الغيبيات بعقولهم فصاروا يعرضون نصوص الصفات على عقولهم المنتنة التي تلوثت بعلم الفلسفة والكلام المذموم، فما توافق مع عقولهم قبلوه وما خالف عقولهم حرفوه واتهموه وأولوه، وإلا فهل قال أبو بكر أن معنى اليدين النعمة والقدرة؟، هل قال عمر أن معنى وجه الله أي ذاته وليس لله وجه؟، هل قال عثمان رضي الله عنه ينزل ربنا أي ينزل أمره أو رحمته أو ملك من ملائكته؟ هل قال أحد من المهاجرين شيئا من ذلك؟ هل قال أحد من الأنصار شيء من ذلك؟ هل قال أحد من أصحاب القرون المفضلة شيء من ذلك؟، الجواب لا، فمن أين أتانا هذا التحريف؟ ومن أين أتانا هذا التأويل؟ إنها النفخة الشيطانية التي دخلت على علوم عقيدة أهل الإسلام وهي أن قوما يتخوضون في الأمور الغيبية بعقولهم غير آبهين بفهم السلف الصالح، ولذلك فدعوتنا مبنية على كتاب الله عز وجل وعلى سنة رسوله ﷺ وعلى فهم السلف الصالح من صحابة النبي ﷺ، فالواجب علينا أن نبقي نصوص الصفات على حقيقتها وعلى ظاهرها، ولكننا نجزم بأن الله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[الشورى:١١]، ولم يكن له كفوا أحد، فنحن نثبت لله الأسماء والصفات إثباتا بلا تمثيل وننزه الله عز وجل عن مماثلة أو مشابهة خلقه تنزيها بلا تعطيل فإثباتنا لا تمثيل فيه وتنزيهنا لا تعطيل فيه، وأما قول من قال بأن أول من جاء بذلك ابن تيمية وابن عبد الوهاب فشاهت وجوه أهل البدع والله إن من جاء بذلك إنما هو رسول الله ﷺ وصحابته الكرام تلقفوه عنه ﷺ وتلقفه التابعون عن الصحابة ولا تزال الأمة خالفها عن سالفها يتلقفون هذا الاعتقاد الصحيح والمورد العذب الشافي الرجيح المبني على الصراط المستقيم والمنهج القويم فلا ندخل في صفات الله الغيبية لا متأولين بآرائنا ولا متوهمين

بأهوائنا وإنما الأمر لله عز وجل فنؤمن بآيات الصفات مع العلم بمعانيها على حسب دلالاتها في لغة العرب التي نزل بها الوحي ونكل كيفياتها إلى الله عز وجل فليس هذا من ابتداع ابن تيمية ولا من ابتداع ابن عبد الوهاب رحم الله الجميع رحمة واسعة، بل هو المذهب الذي توارثته الأمة من أهل السنة والجماعة من لدن النبي ﷺ إلى يومنا هذا، والله أعلم.

f

صفة الحياة-صفة العلم-صفة القوة-صفة السمع والبصر

٢٤١- سُئِل الشيخ: كيف أعرف أن الله ينظر إلى، وهل نظره محصورًا بإجابة الدعاء فقط؟

فأجاب -عفا الله عنه-: الحمد لله رب العالمين، إن الله عز وجل أمرنا بأوامر، ونهانا عن نواهٍ، فكل من أمتثل ما أمره الله عز وجل به من الأوامر، واجتنب ما نهاهُ عنه عن الزواجر، فإن الله عز وجل ينظر له نظر الرحمة، ونظر استجابة الدعاءِ، نظر النصر على الأعداءِ، ونظر الحفظ من كل عقب أو هلاك، وغيرها من مقتضيات نظرهِ، تبارك وتعالى.

والله عز وجل ينظر إلى العبد على حسب قيام العبد بمقتضى الشرعِ، وباطنًا، وظاهرًا.

وينصرف نظر الله عز وجل عن العبد على حسب مخالفتهِ لأمر ربهِ باطنٍ، وظاهرٍ، ولذلك يقول النبي ﷺ: «إِنَّ اللهَ لَا يَنْظُرُ إِلى أَجْسَادِكُمْ، وَلَا إِلى صُوَرِكُمْ، وَلَكِنْ يَنْظُرُ إِلى قُلُوبِكُمْ»[١]، فزينة الأجسام ليست محطًا معتبرًا في نظر الرب تبارك وتعالى، كما أن البلادَ، والحدود الجغرافية، والطول والقصر، والضخامة والنحافة، والبياض والسواد، والجنسيات، هذه كلها ليست محطًا معتبرًا في نظر الرب تبارك وتعالى، فإن أكرمنا وأعظمنا نظرًا لله عز وجل، فإن أكرمنا عند الله عز وجل أتقانا.

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» باب: [تَحْرِيمِ ظُلْمِ الْمُسْلِمِ، وَخَذْلِهِ، وَاحْتِقَارِهِ وَدَمِهِ، وَعِرْضِهِ، وَمَالِهِ] (١٩٨٦/٤) برقم: [٤٢٥٦].

فكلما ترقى العبد في مدارك الإيمان الصافي، والتوحيد الخالصِ، والتقوى الصادقة باطنًا وظاهرًا، وقام بما أمره الله عز وجل به، وترك ما نهاهُ الله عز وجل عنه، فإن الله عز وجل ينظر إليه، ولا يزال العبد يزداد تقربًا لله عز وجل، ولا يزداد الله عز وجل إلا نظرًا لهذا العبد.

وأما إذا تقحمنا في الذنوب والمعاصي، فإن نظر الله عز وجل ينصرف عنا، على حسب هذه المخالفة؛ فلا يوفقنا الله عز وجل، ولا يجيب دعواتنا، ولا يكشف كرباتنا، ولا ينصرنا على أعداءنا بسبب هذه المخالفة.

كما قال النبي ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» فَقُلْتُ: مَنْ هُمْ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَدْ خَابُوا وَخَسِرُوا، قَالَ: «الْمُسْبِلُ إِزَارَهُ، وَالْمَنَّانُ عَطَاءَهُ، وَالْمُنَفِّقُ سِلْعَتَهُ بِالْحَلِفِ الْكَاذِبِ»(١)،

وكذلك يقول النبي ﷺ: «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خُيَلاَءَ، لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ القِيَامَةِ» فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّ أَحَدَ شِقَّيْ ثَوْبِي يَسْتَرْخِي، إِلَّا أَنْ أَتَعَاهَدَ ذَلِكَ مِنْهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّكَ لَسْتَ تَصْنَعُ ذَلِكَ خُيَلاَءَ»(٢).

ولو أنكَ تتبعت أيها السائل أحاديث السنة حول من لا ينظر الله إليهم؛

---

(١) أخرجه ابن ماجه في «سننه» باب: [مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الإيمان فِي الشِّرَاءِ وَالْبَيْعِ] (٢/٧٤٤) برقم: [٢٢٠٨]، وأخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٣/٦٣) برقم: [٢٣٥٥]، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (١/٥٨٨) برقم: [٣٠٦٧].

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري في «صحيحه» باب: [قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلاً»] (٥/٦)، برقم: [٣٦٦٥]، وأخرجه مسلم في «صحيحه» باب: [تَحْرِيمِ جَرِّ الثَّوْبِ خُيَلاَءَ، وَبَيَانِ حَدِّ مَا يَجُوزُ إِرْخَاؤُهُ إِلَيْهِ وَمَا يُسْتَحَبُّ] (٣/١٦٥١)، برقم: [٢٠٨٥]، واللفظ للبخاري.

لوجدتها أعمالاً محرمةً، فيفهم من هذا أنه كلما ازداد العبد في طاعةِ الله عز وجل وامتثال أمرهِ، كلما كان أدخل في نظر الله بالاعتبارات كلها.

وكلما ابتعد الإنسان عن ربهِ عز وجل بارتكاب الذنوب والمعاصي، كلما انصرف نظر الله عز وجل عنه، على حسب وقدرِ ما ارتكبهُ من هذا الذنب والمعصية.

فأعظم ما يجلب لنا نظر الله عز وجل إنما هو طاعته، وصدقُ توحيده، وصفاءُ السريرة له، والقيام بمقتضى أمرهِ، وتركُ ما حرمه ونهى عنه.

فمن وفقهُ الله عز وجل لذلك، فقد يسر له سلوكَ طريق نظرهِ له.